المملكة المغربية
البرلمان
مجلس المستشارين

تقرير

لجنة التعليم
والشؤون الثقافية والاجتماعية

حول مشاريع الميزانيات الفرعية لـ:

- وزارة التربية الوطنية والتكوين المهني والتعليم العالي والبحث العلمي
- وزارة الثقافة والشباب والرياضة
- وزارة الصحة
- وزارة التضامن والتنمية الاجتماعية والمساواة والأسرة
- وزارة الشغل والإدماج المهني

= برسم السنة المالية 2021=

رئيس اللجنة
عبد العلي حامي الدين

مقررة اللجنة
خديجة الزومي

الأمانة العامة
مديرية التشريع والمراقبة
قسم اللجان
مصلحة لجنة التعليم والشؤون الثقافية والاجتماعية

الولاية التشريعية 2015 - 2021
السنة التشريعية 2020 - 2021
= دورة أكتوبر 2020=

الفهرس

- ورقة تقنية .....
- تقديم عام .....
- نتائج التصويت على مجموع مشاريع الميزانيات الفرعية التي تدخل ضمن اختصاصات اللجنة.....
- **مشروع الميزانية الفرعية لوزارة التربية الوطنية والتكوين المهني والتعليم العالي والبحث العلمي:**
- عرض السيد الوزير.....
- ملخص المناقشة العامة.....
- أجوبة السيد وزير التربية الوطنية والتكوين المهني والتعليم العالي والبحث العلمي والسيد الوزير المنتدب المكلف بالتعليم العالي والبحث العلمي .....
- **مشروع الميزانية الفرعية لوزارة الثقافة والشباب والرياضة :**
- عرض السيد الوزير.....
- ملخص المناقشة العامة.....
- أجوبة السيد وزير الثقافة والشباب والرياضة .....
- **مشروع الميزانية الفرعية لوزارة الصحة :**
- عرض السيد الوزير .....
- ملخص المناقشة العامة .....
- أجوبة السيد وزير الصحة .....
  - ✓ **ملحق :** الجواب الكتابي للسيد وزير الصحة .....
- **مشروع الميزانية الفرعية لوزارة التضامن والتنمية الاجتماعية والمساواة والأسرة :**
- عرض السيدة الوزيرة .....
- ملخص المناقشة العامة.....
- أجوبة السيدة وزيرة التضامن والتنمية الاجتماعية والمساواة والأسرة .....
- **مشروع الميزانية الفرعية لوزارة الشغل والإدماج المهني :**
- عرض السيد الوزير .....
- ملخص المناقشة العامة .....
- أجوبة السيد وزير الشغل والإدماج المهني .....

- **لوائح إثبات حضور السيدات والسادة المستشارين** .....

ورقـة تقنيـة

✓ **رئيس اللجنة :** السيد المستشار الدكتور عبد العلي حامي الدين

✓ **مقررة اللجنة :** السيدة المستشارة خديجة الزومي

✓ **الطاقم الإداري الذي قام بإعداد هذا التقرير:**

- السيد محمد عزوز: **رئيس مصلحة اللجنة**
- وسيلة المسكيني - نعمة صباح امبيركو
- يمينة التوابي - نبيه الوسطي

✓**تواريخ دراسة مشاريع الميزانيات الفرعية للجنة :**

- **25 نونبر 2020 :** - دراسة مشروع الميزانية الفرعية التربية الوطنية والتكوين المهني والتعليم العالي والبحث العلمي،
- **27 نونبر 2020 :** دراسة مشروع الميزانية الفرعية لوزارة الثقافة والشباب والرياضة،
- **28 نونبر 2020 :** دراسة مشروع الميزانية الفرعية لوزارة الصحة،
- **30 نونبر 2020 :** مشروع الميزانية الفرعية لوزارة التضامن والتنمية الاجتماعية والمساواة والأسرة،
- **2 دجنبر 2020 :** دراسة مشروع الميزانية الفرعية لوزارة الشغل والإدماج المهني،
- **4 دجنبر 2020 :** التصويت على مشاريع الميزانيات الفرعية التي تدخل ضمن اختصاصات اللجنة برسم السنة المالية 2021.

✓**تاريخ التصويت على مجموع مشاريع الميزانيات الفرعية التي تدخل ضمن اختصاصات اللجنة :** الجمعة 4 دجنبر 2020

✓**عدد اجتماعات اللجنة :** 06

✓**عدد ساعات اجتماعات اللجنة :** 28 ساعة و45 دقيقة

التقديـــــــم العـــــــام

باسم الله الرحمان الرحيم

السيد الرئيس المحترم

السيدات والسادة الوزراء المحترمين

السيدات والسادة المستشارين المحترمين

يشرفني أن أتقدم أمام مجلسنا الموقر بنص التقرير الذي أعدته لجنة التعليم والشؤون الثقافية والاجتماعية، بمناسبة دراستها لمشاريع الميزانيات الفرعية التي تدخل ضمن اختصاصاتها برسم السنة المالية 2021 ويتعلق الأمر ب :

- مشروع الميزانية الفرعية لوزارة التربية الوطنية والتكوين المهني والتعليم العالي والبحث العلمي،
- مشروع الميزانية الفرعية لوزارة الثقافة والشباب والرياضة،
- مشروع الميزانية الفرعية لوزارة الصحة،
- مشروع الميزانية الفرعية لوزارة التضامن والتنمية الاجتماعية والمساواة والأسرة،
- مشروع الميزانية الفرعية لوزارة الشغل والإدماج المهني،

في البداية، أتقدم باسمي الخاص ونيابة عن جميع السيدات والسادة المستشارين أعضاء اللجنة بخالص الشكر والتقدير للسيدة وزيرة التضامن والتنمية الاجتماعية والمساواة والأسرة، ولكافة السادة الوزراء على عروضهم القيمة والشاملة، وعلى ما قدموه من شروحات وإيضاحات وبيانات أغنت النقاش الذي تم التطرق فيه إلى مختلف القضايا المرتبطة بهذه القطاعات السالفة الذكر.

أيها السيدات والسادة،

إن السياق العام التي تندرج فيه مشاريع هذه الميزانيات الفرعية برسم السنة المالية 2021، هو تفعيل التوجهات الملكية السامية وتفعيل مقتضيات دستور المملكة المغربية وخاصة ذات الصلة بتوفير تعليم جيد وميسر الولوج وعلى قدم المساواة بالنسبة للجميع، وتنفيذ التوجيهات الملكية السامية المبرزة للعناية المولوية المتواصلة للقطاع، وتضع إصلاح منظومة التربية والتكوين في قلب النموذج التنموي المنشود، وكذا تنفيذ الخطط التنفيذية للبرنامج الحكومي 2017-2021 في شقه المتعلق بالتربية والتكوين، وتعزيز العرض الصحي لمواجهة جائحة كورونا "كوفيد-19"، وكذا تنزيل مقتضيات القانون التنظيمي رقم 13-130 لقانون المالية، وخاصة فيما يتعلق بالبرمجة الميزانياتية متعددة السنوات، وتطبيق منشور السيد رئيس الحكومة عدد 2020/12 بتاريخ 12 غشت 2020 بشأن إعداد مشروع قانون المالية لسنة 2021، بالإضافة إلى تنزيل أحكام القانون الإطار رقم 17-51 المتعلق بمنظومة التربية والتكوين والبحث العلمي، وتنفيذ برنامج العمل الملتزم به أمام صاحب الجلالة محمد السادس نصره الله وأيده.

وهكذا، فقد أكدت الخطب والتوجيهات الملكية في إعطاء الأولوية للقطاعات الاجتماعية وخاصة القطاع التعليمي، وتنفيذ برنامج العمل الملتزم به أمام صاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله وأيده.

وهكذا، فقد أكدت الخطب والتوجيهات الملكية على إعطاء الأولوية للقطاعات الاجتماعية وخاصة القطاع التعليمي والقطاع الصحي بغية تحسين ظروف عيش المواطنين وتعميم التغطية الاجتماعية لجميع المغاربة، حيث أكد جلالته في خطابه السامي بمناسبة افتتاح الدورة الأولى من السنة التشريعية الخامسة من الولاية العاشرة يوم الجمعة 9 أكتوبر 2020، على تعميم التغطية الصحية الإجبارية في أجل أقصاه نهاية 2022

لصالح 22 مليون مستفيد إضافي من التأمين الأساسي على المرض، سواء ما يتعلق بمصاريف التطبيب والدواء، أو الاستشفاء والعلاج.

ويعتبر نجاح الإصلاح التربوي المنشود، مسؤولية متقاسمة بين المجتمع والدولة وكل الفاعلين والأطراف المعنية والمستفيدة، ولهذا فقد تم اتخاذ كل التدابير لتنزيل مقتضيات القانون الإطار رقم 51.17 وذلك بتفعيل منهجية التدبير بالنتائج وإرساء إطار تعاقدي بين الوزارة والأكاديميات والجامعات، وترسيخ المسؤوليات في تنفيذ أحكام القانون الإطار.

العمل على تكريس الجهوية في التنفيذ، وإعمال مبدأ التفريع من أجل توزيع أمثل للأدوار.

اعتبار المؤسسة التعليمية والجامعية ومعاهد التكوين المهني نقطة الإرتكاز في عملية التنزيل.

العمل على مراعاة التفاوتات المجالية والاجتماعية والإقتصادية، وإعمال مبدأ التمييز الإيجابي.

خلق دينامية جماعية، ومناخ تعبوي شامل كشروط أساسية للنجاح.

تحديد سبع مشاريع قصد إقرار عملية الإنصاف وتكافؤ الفرص وهي كالتالي :

- الإرتقاء بالتعليم الأولي وتسريع وثيرة تعميمه.
- توسيع العرض المدرسي والمهني والجامعي، وتحقيق إلزامية الولوج.
- تطوير منظومة منصفة وناجعة للدعم الاجتماعي.

- تمكين الأطفال والمتدربين والطلبة في وضعية إعاقة أو ضيعات خاصة من التمدرس.
- تأمين التمدرس الاستدراكي والرفع من نجاعة التربية غير النظامية.
- التأهيل المندمج لمؤسسات التربية والتكوين والبحث العلمي.
- تطوير وتنويع التعليم الخاص.

وبخصوص حصيلة الموسم الدراسي 2020/2019، فقد تم إنجاز 2.227 مدرسة فرعية متعددة الوسائط (VMM) (18%).

- ربط 5386 مؤسسة تعليمية بشبكة الأنترنيت (77%).
- صيانة وإصلاح معدات معلوميات ل 188 مؤسسة.
- استفادة 1040 مؤسسة من برنامج تحديث تجهيزات جيني1 وجيني2.
- إصدار 6339 فيديو تعليمي و931 تمرين و587 امتحان عبر المنصة الرقمية (telmidtice.ma).
- تكوين 78.414 إطار تربوي عن بعد في إطار الاستمرارية البيداغوجية.
- 58 مورد رقمي على شكل تطبيقات تربوية وحزم تعليمية تعلمية تفاعلية.
- إشهاد 2.624 من الأطر التربوية و136 من الأطر التربوية في مجال تكنولوجيا المعلومات والإتصالات.
- توظيف 1500 مدرس من أطر الأكاديميات الجهوية للتربية والتكوين.

- تجديد أكثر من 40% من التجهيزات المعلوماتية بإدارات المؤسسات التعليمية.
- تجديد حوالي 30% من التجهيزات المعلوماتية بالمصالح الإدارية.

وللنهوض بجودة التكوين المهني، وخاصة بالعالم القروي، صرح السيد الوزير أنه تم الشروع في إنجاز الدراسة التقنية من أجل إحداث قرى الدعم والمواكبة بالعالم القروي (VAR) التي ستحدد :

- حاجيات كل منطقة قروية وشبه حضرية من الكفاءات والتكوينات الضرورية من أجل استفادة الشباب من الفرص والإمكانات التي تتيحها هذه المناطق.
- الهيكلة المؤسساتية والتنظيمية والمالية لهذه القرى واحتياجاتها من المعدات والموارد البشرية والتقنية.
- خطة عمل لإنشاء هذه القرى مع مختلف الشراكات مع تحديد مجالات التعاون، وكذا التزامات كل شريك في هذا الموضوع.
- تطوير منظومة منصفة و"ناجعة" للدعم الاجتماعي، حيث استفاد هذه السنة 44.160 متدرب من المنح الدراسية، بغلاف مالي قدره حوالي 156.51 مليون درهم، وإحداث 8 داخليات جديدة ليبلغ عددها 136 داخلية بطاقة استيعابية تقدر ب 19437 سرير.

وأفاد أن برنامج عمل الوزارة خلال 2021-2023 يوف يمكن حوالي 70.000 متدرب من الاستفادة من المنحة الدراسية سنويا.

وفي هذا الصدد، أكد على تطوير وتنويع التعليم الخاص، وتطوير النموذج البيداغوجي، بحيث سوف يتم متابعة العمليات المتعلقة بتأهيل

الشعب واعتماد المؤسسات سنويا، وإنجاز تجربة نموذجية في مجال تأهيل وتنمية مؤسسات التكوين المهني الخاص في إطار الشراكة بين القطاعين العام والخاص لتمكين متدربي المؤسسات غير المعتمدة من شواهد القطاع العمومي للتكوين المهني.

وصرح أيضا أنه سوف يتم وضع آليات رصد واستباق وتتبع الحاجيات من التكوين للقطاعات التالية : الإدارة والتسيير والمالية والتأمين، النسيج والملابس، البلاستيك الصحي والشبه الطبي، السياحة والفندقة.

وبخصوص عملية التوجيه، أفاد أنه سوف يتم إقرار نظام ناجع ونشيط للتوجيه عبر مواكبة المشروع الشخصي للمتعلم من خلال :

- إرساء مسار استكشاف المهن بالمؤسسات التعليمية.
- تقديم عرض التكوين المهني يتماشى مع جميع مستويات الفئات المتمدرسة ويستهدف خاصة مستوى التخصص والتأهيل.
- إعداد دعائم إعلامية لاستكشاف المهن بهدف تثمين المسارات والتكوينات المهنية لدى التلاميذ.
- إرساء نظام التوجيه المهني لجعل التكوين المهني من بين الإختيارات الأولية.

وبخصوص المحور المتعلق بالتعليم العالي والبحث العلمي، صرح السيد الوزير أن عدد الطلبة تطور بنسبة (+120%) ما بين سنتي 2012 و2021، وتطور الأساتذة ب(+30%) وتطور الميزانية المخصصة لهذا القطاع ب (+40%).

وهكذا، أوضح أن كتلة الأجور + الدعم الاجتماعي للطلبة تمثل 78% من ميزانية القطاع و96,3% من ميزانية القطاع (دون احتساب أجور تحول للجامعات والخدمات الاجتماعية).

وبخصوص توسيع العرض الجامعي وتسهيل عملية الولوج، أفاد أن اللجنة الوطنية لتنسيق التعليم العالي، صادقت على إحداث 21 مؤسسة جامعية جديدة لضمان تغطية مجالية كافية ومتوازنة على صعيد جميع جهات المملكة :

- 12 مؤسسة جامعية ذات استقطاب مفتوح.
- 09 مؤسسة جامعية ذات استقطاب محدود.

وفي مجال البحث العلمي، صرح السيد الوزير أن برنامج العمل لسنة 2021 ينصب على :

- تعزيز آليات تثمين نتائج البحث العلمي.
- مواصلة إحداث مجموعات الابتكار بالجامعات والعمل على وضع آليات ناجعة لتدبيرها.
- دعم وتسجيل براءات الإختراع بالجامعة المغربية وتطوير أنشطة تدبيرها واستغلالها.
- مواصلة تمويل المشاريع المقبولة في إطار برنامج التعاون الدولي.
- وفيما يتعلق باستراتيجية قطاع الثقافة والشباب والرياضة، أوضح السيد الوزير أنه في مجال الشباب والطفولة، وخاصة مراكز التخييم ومؤسسات الشباب.

وفي المجال الرياضي، سوف يتم دعم الجامعات الرياضية عبر الصندوق الوطني للتنمية الرياضية، كما ستعمل الوزارة على إصلاح وترميم البنيات التحتية لقطاع الشباب والرياضة، مؤكدا على أنه تمت

برمجة الأشغال لما يقارب 226 مؤسسة و23 مركز التخييم، بالإضافة إلى تهيئة المركب الرياضي بفاس والمركب الرياضي الأمير مولاي عبد الله بالرباط.

أيها السيدات والسادة،

إن قطاع الصحة يعتبر حقا من الحقوق الأساسية للإنسان، خاصة بعد تعزيز هذا الحق والتنصيص عليه كمبدأ أساسي للدستور من طرف المنظمة العالمية للصحة التي يتم تنفيذها من طرف الحكومة، باعتباره رافدة أساسية للتنمية الاجتماعية ومدخلا رئيسا من مداخل حقوق الإنسان وصون كرامة المواطن المغربي، هو ما أكد عليه صاحب الجلالة نصره الله في عدد من خطبه، واهتمامه بالقطاعات الاجتماعية ومن ضمنها قطاع الصحة.

وخلال تناول عرضه، تطرق السيد الوزير إلى مجموعة من المحاور الأساسية نذكر منها ما يلي :

- التأكيد على توسيع التغطية الصحية الأساسية كأولوية مشروع ميزانية وزارة الصحة لهذه السنة.
- الإجراءات المتخذة لمواجهة جائحة كوفيد 19، مؤكدا على ضرورة تعزيز العرض الصحي لمواجهة هذه الجائحة، وذلك يرفع قدرة التعامل مع الوباء من خلال تعبئة المؤسسات الاستشفائية وتجهيز المختبرات البيولوجية وتوفير الكشوفات، وإحداث مستشفيات ميدانية ومدها بكل التجهيزات والمعدات اللازمة وتأهيل البنيات الصحية للاستقبال والعزل والتكفل الطبي، وتحسين وتكوين الموارد البشرية الضرورية في مجال المراقبة الوبائية ومحاربة الأمراض ودعم الأطر الطبية والتمريضية المشتغلة في المناطق الموبوءة بأطقم إضافية،

وتوسيع عدد المختبرات للتشخيص الفيروسي بما فيها المختبرات التابعة للمستشفيات الجامعية بالقطاعين العام والخاص ومختبرات الطب العسكري، وتنظيم حملات الفحص المكثف لفائدة الوحدات الصناعية للكشف المبكر عن أي انتشار للوباء داخل هاته الوحدات، وبمحيطها المباشر.

وبخصوص العالم القروي، أكد على ضرورة تعزيز الصحة بهذا الوسط، والعمل على تفعيل برنامج تقليص الفوارق المجالية والاجتماعي به.

كما ألح على ضرورة تحسين الولوج إلى الأدوية والمستلزمات الطبية، وذلك عبر نهج سياسة تخفيض أثمنة الأدوية الأكثر استهلاكا من طرف المواطنين المغاربة.

وفيما يتعلق بالموارد البشرية، فقد صرح أنه تم تخصيص 8000 منصب برسم سنتي 2020/2019، واستفادة 7985 موظفة وموظف من الترقية في الدرجة و9137 من الترقية في الرتبة، وتم استعمال ما يناهز 90% من المناصب المالية المخصصة لتعيين الأطباء والممرضين والأطر الإدارية والتقنية.

وفيما يتعلق ببرنامج عمل الوزارة برسم 2021 أعلن أنه سوف يتم العمل على تسريع ومواصلة المشاورات مع مختلف الفئات المهنية من أجل الشروع في تفعيل التغطية الصحية للمستقلين وأصحاب المهن الحرة، وتحويل نظام المساعدة الطبية إلى نظام تأميني وتحديد ميزانية تمويله مع وضع السيناريوهات لذلك، والعمل على توحيد أنظمة التغطية الصحية الأساسية.

وتطرق في عرضه أيضا إلى المشاريع الاستشفائية المبرمجة خلال سنة 2021 وهي :

- الشروع في إعادة بناء المركز الاستشفائي بن سينا بالرباط (1006 سرير).
- بناء 8 مراكز استشفائية إقليمية بطاقة سريرية تصل إلى 1185 سرير.
- بناء المركز الاستشفائي الجهوي بوجدة (250 سرير).
- بناء 11 مستشفى القرب بطاقة سريرية تصل إلى 540 سرير.

وتطرق أيضا إلى معالجة الخصاص في الموارد البشرية، وذلك بتوظيف 5500 من الأطر الطبية والتمريضية والإدارية، وتشجيع الشراكة مع الجماعات الترابية للمساهمة في توفير الأطر الطبية والتمريضية الضرورية للتقليص من التفاوتات المجالية، خاصة في العالم القروي، وتشجيع التعاقد الحاصل في الموارد البشرية، ومواصلة تعزيز قدرات المنظومة الصحية البشرية في مجال التكوين.

وبخصوص قطاع الشغل والإدماج المهني، أكد السيد الوزير على تنفيذ الإلتزامات الواردة في الاتفاق الاجتماعي بين الحكومة والشركاء الاجتماعيين بتاريخ 25 أبريل 2019، حيث صرح في هذا الصدد أنه تم عقد اجتماعيين للجنة العليا للتشاور لتدارس التدابير الكفيلة بمواجهة تداعيات تفشي جائحة كوفيد-19 الأول بتاريخ 30 مارس والثاني بتاريخ 30 ماي 2020 والسهر على تنفيذ الشطر الثاني من الزيادة في الحد الأدنى القانوني للأجور في قطاعات الصناعة والتجارة والفلاحة والمهن الحرة المنصوص عليها في المرسوم 2.19.424.

كما ذكر بإجراء مشاورات مع الشركاء الاجتماعيين حول مشروع القانون التنظيمي رقم 97.15 بتحديد شروط وكيفيات ممارسة حق الإضراب وذلك قبل الشروع في دراسته من قبل البرلمان.

وفي مجال التشغيل، أكد السيد الوزير على متابعة تنزيل المخطط الوطني للنهوض بالتشغيل، وإطلاق إعداد برامج جهوية للإدماج الاقتصادي للشباب بجهات سوس ماسة –الرباط سلا القنيطرة- طنجة تطوان الحسيمة، وتفعيل الإمكانات المتوقعة من مناصب وفرص التشغيل التي تقدر بحوالي 1.200.000 في مختلف الاستراتيجيات والمخططات القطاعية.

أما بخصوص سوق الشغل، فقد صرح أنه تم وضع الإطار المنهجي للبحث الدائم لدى المقاولات لدراسة دينامية التشغيل، ووضع منظومة التفكير المستقبلي حول المهن والكفاءات.

كما أفاد أنه تم إعداد مذكرات تحليلية حول تأثير جائحة كورونا "كوفيد19" على التشغيل بالقطاع الخاص المنظم من خلال استغلال معطيات الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي، وكذا إنجاز دراسة حول أثر جائحة "كوفيد19" على التشغيل والمقاولات المتوسطة والصغرى بشراكة مع مكتب العمل الدولي.

كما تطرق إلى مجموعة من المشاريع المسطرة لدى الوزارة، وتتمثل بالأساس في تحسين ظروف العمل والنهوض بالحوار الاجتماعي وتعزيز العمل اللائق والعدالة الاجتماعية في مجال العمل كما هو متعارف عليه من طرف منظمة العمل الدولية، وإطلاق البرنامج الوطني للصحة والسلامة في العمل، لاسيما الجوانب المتعلقة بنشر ثقافة الوقاية والتوعية وتكوين مختلف الأطراف المعنية، واستكمال تنزيل ورش الجهوية المتقدمة واللاتمركز، واستكمال أيضا ورش رقمنة مختلف أنشطة الوزارة.

وبخصوص قطاع التنمية الاجتماعية والمساواة والأسرة، أوضحت السيدة الوزيرة أن الغلاف المالي المرصود لهذا القطاع برسم السنة المالية 2021 بلغ ما مجموعه 747517000 درهما.

وللإشارة فالمبلغ الأولي لميزانية 2020 قبل اعتماد قانون المالية التعديلي وصل إلى 824792000 درهما، أي بفارق 10,33% عن ميزانية 2021.

- ***أيها السيدات والسادة،***

إن الرفع من مردودية هذه القطاعات تتطلب إرادة قوية وحقيقية من لدن جميع الأطياف المكونة للمجتمع، أحزاب سياسية وحكومة ونقابات وجمعيات المجتمع المدني، من أجل وضع حل لكل الإكراهات والمعيقات التي تعترض مسيرة التحديث الديمقراطي ببلادنا.

ورغم وجود بعض الإكراهات المادية والبشرية المسجلة في بعض القطاعات، فقد كانت هناك حصيلة مهمة ووازنة في شتى مجالات عمل تدخل هذه القطاعات حيث سوف تشكل حافزا قويا ومهما لمواصلة تنفيذ وتفعيل برامج العمل المسطرة، وأوراش الإصلاح المفتوحة بنفس العزم والإرادة وبروح المبادرة والتدبير العقلاني للإمكانيات المتاحة لكل هذه القطاعات، وأملنا كبير أن تؤدي هذه الإصلاحات والمبادرات المتواصلة والمنجزات الطموحة إلى تحقيق قفزة نوعية، لكي تتبوأ بلادنا صدارة الدول المتقدمة.

وخلال كل أطوار دراسة هذه المشاريع، تم التأكيد على ضرورة تحديد الأولويات التي تتصدر الجانب الاجتماعي، والعمل على تقليص الفوارق الاجتماعية والمجالية، خاصة بالعالم القروي والوسط الحضري، واستهداف الفئات الفقيرة والهشة، خاصة في ظل جائحة كورونا "كوفيد19"، وتم التأكيد على ضرورة تنفيذ كل المشاريع والمبادرات والإصلاحات، من أجل النهوض بالتنمية وتوفير الحماية الاجتماعية لكل المواطنين واتخاذ كل التدابير اللازمة من أجل التخفيف عن الفئات الهشة من تداعيات جائحة "كوفيد-19".

وخلال المناقشة العامة لهذه القطاعات،فقد انصب اهتمام السيدات والسادة المستشارين على مجموعة من الملاحظات والاستفسارات، يمكن الإشارة إليها فيما يلي :

-اعتبار المدرسة العمومية عنصر أساسي للإرتقاء ومصدر للتماسك الاجتماعي والإبتكار والتنمية الاقتصادية.

- التأكيد على ضرورة الاستثمار في المجال التربوي من أجل محاربة الفقر المتعدد الأبعاد والهشاشة.

- التطرق إلى انعكاسات جائحة كورونا "كوفيد19" وتداعياتها الكبيرة على كافة القطاعات والمجالات الاجتماعية، ولاسيما قطاع التربية والتكوين.

- وفي هذا الإطار، تم التنويه بالقرار الصائب هذه السنة في تقييم نتائج امتحانات الطلبة والتلاميذ، والبحث على إشراك الفاعلين التربويين وأولياء الأمور والأكاديميين والباحثين والأخصائيين الاجتماعيين قبل إصدار المرسوم المنظم للتعليم عن بعد لضمان إنجاحه، واعتماد التعليم الحضور كمبدأ أساسي ورابط اجتماعي ومنهج لا غنى عنه في بناء شخصية التلاميذ والطلبة، وخاصة فئة الأطفال.

- وثمن الجميع المجهودات المبذولة في ظل الجائحة وخاصة اتخاذها القرار الشجاع بإغلاق المؤسسات التعليمية بداية الجائحة حفاظا على سلامة المتعلمين والأطقم الإدارية والتربوية وهو ما جنب بلادنا بدون شك كارثة محتملة.

- وتأسف الجميع على ضعف الاعتمادات المالية التي تم رصدها لهذه القطاعات، وخاصة قطاع التربية والتكوين وقطاع الصحة، ورغم الزيادة التي عرفتها المناصب المالية هذه السنة بالمقارنة مع السنة الماضية،

فإنها لا تلبي الحاجيات الملحة في معالجة الخصاص الذي تعرفه هذه القطاعات في عدة مجالات.

- وتمت الدعوة إلى ضرورة الإسراع بتنزيل الأمازيغية على أرض الواقع وتكوين أطر التدريس متخصصة في اللغة الأمازيغية.

- الإلحاح على إحداث مزيد من المدارس الجماعاتية في المناطق النائية بمواصفات جيدة، وتزويدها بكافة المرافق الصحية والرياضية، وذلك لتفادي الإشكاليات المطروحة على مستوى الأقسام المشتركة، وكذا توفير الداخليات وفتحها أمام المنحدرين من مناطق بعيدة ونائية، وخاصة في ظل جائحة كورونا.

- ولوحظ أن التعليم الأولي لم يحظ بالعناية اللازمة والعمل على مراعاته في البرنامج الاستعجالي، فهو لا زال يعاني الهشاشة القصوى، وخاصة فيما يتعلق بغياب المقومات الأساسية لفضاءات تراعي خصوصية الأطفال.

- وبخصوص قطاع التكوين المهني، فلوحظ أن هذا القطاع لم يستطع استقطاب الشباب والتلاميذ بشكل جيد، وذلك راجع بالأساس لمحدودية نظام التوجيه بين الوزارة ومؤسسات التكوين المهني.

- وفي مجال البحث العلمي، أوصى الجميع بتخصيص نسبة 3% من الناتج المحلي الإجمالي كإنفاق سنوي على البحث العلمي في أفق 5 سنوات.

- وفي مجال قطاع الثقافة، استغرب السيدات والسادة المستشارين حول أسباب عدم إعطاء الحكومة العناية اللازمة والأولوية الضرورية لقطاع الثقافة، حيث لوحظ تفاقم عدة مشاكل بشكل كبير على إثر تداعيات جائحة كورونا، حيث تمت الدعوة إلى ضرورة وضع استراتيجية حقيقية ودعم الصناعة الإبداعية والثقافية.

وفي ختام المناقشة العامة لهذه القطاعات السالفة الذكر، نوه جل السادة الوزراء بنوعية التدخلات الهامة التي جاءت على لسان عدد من السيدات والسادة المستشارين، مؤكدين على أهمية الحوار الذي ساد كل أطوار أشغال اللجنة بين المؤسسة التشريعية والحكومة.

وسوف تجدون كل التفاصيل بشكل مدقق ضمن هذا التقرير.

- ***أيها السيدات والسادة،***

وبعد ذلك، انتقلت اللجنة للتصويت على مجموع مشاريع الميزانيات الفرعية التي تدخل ضمن اختصاصاتها، حيث تمت المصادقة على مشروع الميزانية الفرعية لوزارة التربية الوطنية والتكوين المهني والتعليم العالي والبحث العلمي، و مشروع الميزانية الفرعية لوزارة الثقافة والشباب والرياضة، ومشروع الميزانية الفرعية لوزارة الصحة بالنتيجة التالية :

- **الموافقون : 3**
- **المعارضون : 1**
- **الممتنعون : 2**

أما فيما يخص مشروع الميزانية الفرعية لوزارة التضامن والتنمية الاجتماعية والمساواة والأسرة، ومشروع الميزانية الفرعية لوزارة الشغل والإدماج المهني، فقد تعادلت الأصوات في شأنهما، فكانت النتيجة كالتالي :

- **الموافقون : 3**
- **المعارضون : 3**
- **الممتنعون : لا أحد**

الإمضاء : مقررة اللجنة

خديجة الزومي

نتائج التصويت على مشاريع الميزانيات الفرعية لقطاعات لجنة

التعليم والشؤون الثقافية والاجتماعية

برسم السنة المالية 2021

نتائج التصويت على مشاريع الميزانيات الفرعية لقطاعات لجنة التعليم والشؤون الثقافية والاجتماعية برسم السنة المالية 2021

القطاعـــات	مشروع الميزانية	الموافقون	المعارضون	الممتنعون
➢ مشروع الميزانية الفرعية لوزارة التربية الوطنية والتكوين المهني والتعليم العالي والبحث العلمي	التسيير	3	1	2
	التجهيز	3	1	2
	برمتها	3	1	2
➢ مشروع الميزانية الفرعية لوزارة الثقافة والشباب والرياضة	التسيير	3	1	2
	التجهيز	3	1	2
	برمتها	3	1	2
➢ مشروع الميزانية الفرعية لوزارة الصحة	التسيير	3	1	2
	التجهيز	3	1	2
	برمتها	3	1	2
➢ مشروع الميزانية الفرعية لوزارة التضامن والتنمية الاجتماعية والمساواة والأسرة	التسيير	3	3	لا أحد
	التجهيز	3	3	لا أحد
	برمتها	3	3	لا أحد
➢ مشروع الميزانية الفرعية لوزارة الشغل والإدماج المهني	التسيير	3	3	لا أحد
	التجهيز	3	3	لا أحد
	برمتها	3	3	لا أحد

الإمضاء : مقررة اللجنة

خديجة الزومي

المملكة المغربية
البرلمان
مجلس المستشارين

تقرير

لجنة التعليم
والشؤون الثقافية والاجتماعية

حول مشروع الميزانية الفرعية
لوزارة التربية الوطنية والتكوين المهني
والتعليم العالي والبحث العلمي

= برسم السنة المالية 2021=

رئيس اللجنة
عبد العلي حامي الدين

مقررة اللجنة
خديجة الزومي

الأمانة العامة
مديرية التشريع والمراقبة
قسم اللجان
مصلحة لجنة التعليم والشؤون الثقافية والاجتماعية

الولاية التشريعية 2015 - 2021
السنة التشريعية 2020 - 2021
= دورة أكتوبر 2020=

عرض السيد وزير التربية الوطنية والتكوين المهني والتعليم العالي والبحث العلمي

المملكة المغربية

وزارة التربية الوطنية والتكوين المهني
والتعليم العالي والبحث العلمي

تقديم ومناقشة ميزانية

قطاع التربية الوطنية والتكوين المهني
والتعليم العالي والبحث العلمي
برسم سنة 2021

أمام لجنة التعليم والشؤون الثقافية والاجتماعية
بمجلس المستشارين

◄ الأربعاء 25 نونبر 2020

المرجعيات المؤطرة

1. إعمال مقتضيات دستور المملكة المغربية وخاصة ذات الصلة بتوفير تعليم جيد وميسر الولوج وعلى قدم المساواة بالنسبة للجميع
2. تنفيذ التوجيهات الملكية السامية المبرزة للعناية المولوية المتواصلة للقطاع، وتضع إصلاح منظومة التربية والتكوين في قلب النموذج التنموي المنشود
3. تفعيل المخطط التنفيذي للبرنامج الحكومي 2017-2020 في شقه المتعلق بالتربية والتكوين
4. تنزيل مقتضيات القانون التنظيمي رقم 130.13 لقانون المالية وخاصة فيما يتعلق بالبرمجة الميزانياتية متعددة السنوات
5. تطبيق منشور السيد رئيس الحكومة عدد 12/2020 بتاريخ 12 غشت 2020 بشأن إعداد مشروع قانون المالية لسنة 2021
6. تنزيل أحكام القانون الإطار رقم 51.17 المتعلق بمنظومة التربية والتكوين والبحث العلمي
7. تنفيذ برنامج العمل الملتزم به أمام صاحب الجلالة نصره الله

هيكلة الميزانية

الميزانية الإجمالية لسنة 2021

71 929 454 000 درهم

-0,68 مقارنة مع سنة 2020

+

نفقات الإلتزام

4 310 000 000 درهم

-3,51 مقارنة مع سنة 2020

- التربية الوطنية: 58 862 252 000
- التعليم العالي والبحث العلمي: 12 669 013 000
- التكوين المهني: 398 189 000

ميزانية الاستثمار 8,95%

نفقات الأداء

6 437 394 000 درهم

-9,55% مقارنة مع سنة 2020

ميزانية التسيير 91,05%

65 492 060 000 درهم

+0,28% مقارنة مع سنة 2020

نفقات الموظفين 85,77%

56 174 819 000 درهم

بما فيها 8 400 000 000 درهم نفقات أطر الأكاديميات

-0,13% مقارنة مع سنة 2020

- التربية الوطنية ← 89,84%
- التعليم العالي والبحث العلمي ← 67,29%
- التكوين المهني ← 38,26%

المعدات والنفقات المختلفة 14,23%

9 317 241 000 درهم

+2,87% مقارنة مع سنة 2020

335 104

موظفو القطاع

◄ هيكلة الميزانية

تعزيز اللامركزية

◄ ميزانية الإدارة المركزية

1,6%

◄ الميزانية المفوضة بمافيها المساهمات الخارجية*

98,4 %

* مساهمات الوزارة في هيآت أخرى (التحويلات) من أهمها :

- مؤسسة محمد السادس للأعمال الاجتماعية لموظفي المنظومة : **815 000 000,00** درهم
- الوكالة الوطنية لمحاربة الأمية : **371 000 000,00** درهم
- برنامج تحدي الألفية : **15 000 000,00** درهم
- برامج التنمية المندمجة (المساهمة في الاتفاقيات) : **78 000 000,00** درهم
- برنامج الحد من الفوارق الترابية والاجتماعية بالعالم القروي **200 000 000,00** درهم

قطاع التربية الوطنية

◄ الميزانية المفوضة بمافيها المساهمات والتحويلات*

98,95 %

◄ ميزانية الإدارة المركزية

1,05 %

قطاع التعليم العالي والبحث العلمي

◄ الميزانية المفوضة بمافيها المساهمات والتحويلات*

98,9 %

◄ ميزانية الإدارة المركزية

1,1 %

توزيع المستفيدين من منظومة التربية والتكوين

ما يفوق
10 000 000 متعلم
بمنظومة التربية والتكوين

التربية الوطنية

نسبة التطور
+5,2%
8 705 214

- الأقسام التحضيرية: 12 118 (+1,6%)
- أولي: 1 050 428 (+15,38%)
- شهادة التقني العالي: 5 967 (+21,8%)
- ابتدائي: 4 595 023 (+1,3%)
- المتدربون بالمراكز الجهوية: 19 970 (+11%)
- ثانوي اعدادي: 1 855 267 (+3,2%)
- ثانوي تأهيلي: 1 050 105 (+3,6%)

التكوين المهني

نسبة التطور
+18%
681 451

- أساسي: 455 576 (+14%)
- الباكالوريا المهنية: 29 275 (+31%)
- تأهيلي: 176 841 (+26%)
- المسار المهني الإعدادي: 19 759 (+19%)

التعليم العالي

نسبة التطور
+7%
1 079 329

- تكوين الأطر: 34 964 (+2.3%)
- الاستقطاب المفتوح: 858 484 (+7,2%)
- التعليم العالي الخاص: 57 222 (+7%)
- الاستقطاب المحدود: 128 659 (+6%)

تنزيل المشاريع الإستراتيجية للوزارة طبقا لأحكام القانون الإطار ووفق مقتضيات القانون التنظيمي لقانون المالية

تنزيل مقتضيات القانون الإطار 51.17

محددات منهجية

01 تفعيل منهجية التدبير بالنتائج وإرساء اطار تعاقدي بين الوزارة والأكاديميات والجامعات وترسيخ المسؤوليات في تنفيذ أحكام القانون الإطار

02 تكريس الجهوية في التنفيذ، وإعمال مبدأ التفريع من أجل توزيع أمثل للأدوار

03 الملاءمة مع مقتضيات القانون التنظيمي رقم 130.13 لقانون المالية (برمجة ثلاثية السنوات)

04 الموازنة بين النهجين التنازلي والتصاعدي وتعزيز اللامركزية واللاتمركز

05 اعتبار المؤسسة التعليمية والجامعية ومعاهد التكوين المهني نقطة الارتكاز في عملية التنزيل

06 مراعاة التفاوتات المجالية والاجتماعية والاقتصادية، وإعمال مبدأ التمييز الإيجابي

07 تكريس مبادئ التنسيق والترشيد والمرونة وتبسيط المساطر، وتقوية المراقبة الداخلية

08 خلق دينامية جماعية، ومناخ تعبوي شامل كشروط أساسية للنجاح

الدعامات الأساسية لتطبيق القانون الإطار 51.17

3 دعامات

1. اللجنة الوطنية لتتبع ومواكبة إصلاح منظومة التربية والتكوين والبحث العلمي
2. المخطط التنفيدي و نظام القيادة والتتبع والتقييم
3. المخطط التشريعي والتنظيمي

اللجنة الوطنية لتتبع ومواكبة إصلاح منظومة التربية والتكوين والبحث العلمي

(المرسوم رقم 2.19.795 الصادر في 8 اكتوبر 2019،
كما وقع تغييره بالمرسوم رقم 2.19.1107)

مكونات اللجنة الوطنية

- رئيس الحكومة (رئيس اللجنة)
  - المندوب السامي للتخطيط
  - الأمين العام للمجلس الأعلى للتربية والتكوين والبحث العلمي
  - الأمين العام للمجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي
  - رئيس جمعية رؤساء جهات المغرب
  - مدير الوكالة الوطنية لمحاربة الأمية
  - رئيس الاتحاد العام لمقولات المغرب
  - السلطات الحكومية المكلفة بالقطاعات التالية (19)
    - حقوق الإنسان والعلاقات مع البرلمان
    - الداخلية
    - الشؤون الخارجية والتعاون الإفريقي والمغاربة المقيمين بالخارج
    - العدل
    - الأوقاف والشؤون الإسلامية
    - الأمانة العامة للحكومة
    - الاقتصاد والمالية و إصلاح الإدارة
    - الفلاحة والصيد البحري والتنمية القروية والمياه والغابات
    - التربية الوطنية والتكوين المهني والتعليم العالي والبحث العلمي
    - الصحة
    - الصناعة والتجارة والاقتصاد الأخضر والرقمي
    - التجهيز والنقل واللوجيستيك والماء
    - إعداد التراب الوطني والتعمير والإسكان وسياسة المدينة
    - السياحة والصناعة التقليدية والنقل الجوي والاقتصاد الاجتماعي
    - الطاقة والمعادن والبيئة
    - الشغل والإدماج المهني
    - الثقافة والشباب والرياضة
    - التضامن والتنمية الاجتماعية والمساواة والأسرة
    - إدارة الدفاع الوطني

المهام

- حصر مجموع الإجراءات والتدابير اللازم اتخاذها لتطبيق القانون-الإطار رقم 51.17 المتعلق بمنظومة التربية والتكوين والبحث العلمي؛
- مواكبة وتتبع إعداد مشاريع النصوص التشريعية والتنظيمية المنصوص عليها في القانون-الإطار المذكور، وتلك التي يستلزمها التطبيق الكامل لمقتضياته؛
- اقتراح كل تدبير من شأنه ضمان التقائية السياسات والبرامج القطاعية في مجال التربية والتعليم والتكوين والبحث العلمي ودراسة مطابقة هذه السياسات والبرامج للاختيارات الاستراتيجية لإصلاح المنظومة؛
- تتبع تنفيذ الأهداف المنصوص عليها في القانون-الإطار داخل الآجال القانونية المحددة لها.

مرتين (2) في السنة،
وكلما دعت الضرورة إلى
ذلك، بدعوة من رئيسها،

الكتابة الدائمة للجنة الوطنية

السلطة الحكومية المكلفة بالتربية الوطنية والتكوين المهني والتعليم العالي والبحث العلمي

المهام

- التحضير لاجتماعات اللجنة الوطنية وإعداد محاضرها؛
- إعداد مشاريع الاقتراحات المزمع عرضها على اللجنة الوطنية بتنسيق مع جميع السلطات والهيئات المعنية؛
- السهر على حسن سير أشغال اللجنة الوطنية ولجانها المتخصصة؛
- تتبع تنفيذ القرارات والتوصيات الصادرة عن اللجنة الوطنية بتنسيق مع السلطات الحكومية المعنية؛
- مسك وضبط وحفظ ملفات اللجنة الوطنية وتقاريرها ومستنداتها ومحفوظاتها.

اللجان المتخصصة الدائمة

- لجنة الشؤون القانونية
- لجنة الشؤون الإدارية والمالية
- لجنة التتبع
- لجنة التنسيق مع الجماعات الترابية

المخطط التنفيذي : نظام القيادة والتتبع والتقييم

- لجنة القيادة الاستراتيجية
- لجنة التتبع الوطنية
- منسقو المجالات
- مديرو المشاريع
- رؤساء المشاريع
- فرق المشاريع

- حافظة المشاريع
- الإطار المنطقي للمشاريع
- برامج العمل متعددة السنوات
- برامج العمل السنوية
- مشاريع المؤسسة

- منظومة «رائد»
- لوحة القيادة الاستراتيجية

- المفتشيات العامة للوزارة
- لجن تقييم المشاريع (هيئة التفتيش، وحدات الافتحاص الداخلي)

تنزيل مقتضيات القانون الإطار 51.17

المخطط التنفيدي : حافظة المشاريع

حافظة المشاريع

3 مجالات

و

19 مشروع

1 مجال التدخل : الإنصاف وتكافؤ الفرص

7 مشاريع :

- الارتقاء بالتعليم الأولي وتسريع وتيرة تعميمه
- توسيع العرض المدرسي والمهني والجامعي وتحقيق إلزامية الولوج
- تطوير منظومة منصفة وناجعة للدعم الاجتماعي
- تمكين الأطفال والمتدربين والطلبة في وضعية إعاقة أو وضعيات خاصة من التمدرس
- تأمين التمدرس الاستدراكي والرفع من نجاعة التربية غير النظامية
- التأهيل المندمج لمؤسسات التربية والتكوين والبحث العلمي
- تطوير وتنويع التعليم الخاص

2 مجال التدخل : الارتقاء بجودة التربية والتكوين

7 مشاريع :

- تطوير النموذج البيداغوجي
- تجديد مهن التربية والتكوين والارتقاء بتدبير المسارات المهنية
- الارتقاء بالحياة المدرسية والجامعية
- الارتقاء بالرياضة المدرسية والجامعية
- تحسين وتطوير نظام التقويم والدعم المدرسي والامتحانات
- إرساء نظام ناجع للتوجيه المبكر والنشيط المدرسي والمهني والجامعي
- تطوير استعمالات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في التعليم

3 مجال التدخل : الحكامة والتعبئة

5 مشاريع :

- الارتقاء بتدبير الموارد البشرية
- تطوير الحكامة ومأسسة الإطار التعاقدي
- تعزيز تعبئة الفاعلين والشركاء حول المدرسة المغربية
- تقوية نظام المعلومات للتربية والتكوين والبحث العلمي
- تشجيع البحث العلمي والابتكار

المخطط التشريعي والتنظيمي لتنزيل مقتضيات القانون الإطار حسب طبيعة النصوص

مشاريع القوانين	مشاريع المراسيم	مشاريع القرارات	الوثائق المرجعية	المجموع
08	37	12	24	81

الدفعة الأولى المبرمجة خلال سنة 2020 (21 مشروعا)

طبيعة النص	العدد
مشاريع قوانين	05
مشاريع مراسيم	12
مشاريع قرارات	02
مشاريع وثائق مرجعية	02

الدفعة الأولى من المشاريع المبرمجة خلال سنة 2020

طبيعة النص	موضوع النص
مشاريع القوانين (5)	1. مشروع قانون يتعلق **بالتعليم المدرسي** (تجميع وتحيين وتطوير القوانين 04.00 و05.00 و06.00).
	2. مشروع قانون يتعلق **بالتكوين المهني** (تجميع وتحيين وتطوير القوانين 36.96 و12.00 و13.00).
	3. مشروع قانون يتعلق **بالتعليم العالي** (تحيين وتطوير القانون رقم 01.00).
	4. مشروع قانون بتغيير وتتميم القانون رقم 07.00 القاضي بإحداث **الأكاديميات الجهوية للتربية والتكوين**.
	5. مشروع قانون رقم 79.19 بتغيير وتتميم القانون رقم 73.00 بإحداث وتنظيم **مؤسسة محمد السادس للنهوض بالأعمال الاجتماعية للتربية والتكوين**.
مشاريع المراسيم (12)	1. مشروع مرسوم بتغيير وتتميم المرسوم رقم 2.00.1016 الصادر في 29 يونيو 2001 **بتطبيق القانون رقم 07.00**
	2. مشروع مرسوم بتحديد شروط ونسبة **مساهمة مؤسسات التربية والتعليم والتكوين التابعة للقطاع الخاص** في تقديم خدماتها بالمجان لأبناء الأسر المعوزة وللأشخاص في وضعية إعاقة وكذا الموجودين في وضعية خاصة.
	3. مشروع مرسوم بشأن معايير تحديد ومراجعة **رسوم التسجيل والدراسة والتأمين والخدمات** ذات الصلة بمؤسسات التربية والتعليم والتكوين التابعة **للقطاع الخاص**.
	4. مشروع مرسوم بإحداث **المجلس الوطني للبحث العلمي**.
	5. مشروع مرسوم بتحديد تأليف **اللجنة الدائمة لتجديد وملائمة المناهج والبرامج**، ومجموعات العمل المحدثة لديها وكيفيات سيرها.
	6. مشر وع مرسوم يتعلق **بالتعليم والتكوين عن بعد**.

طبيعة النص	موضوع النص
مشاريع المراسيم (12)	7. مشروع مرسوم بشأن دروس **الدعم التربوي**.
	8. مشروع مرسوم بشأن **التوجيه المدرسي والمهني والإرشاد الجامعي**.
	9. مشروع مرسوم بتحديد قواعد **اشتغال وأدوار ومهام جمعيات أمهات وآباء وأولياء التلميذات والتلاميذ**.
	10. مشروع مرسوم بتغيير وتتميم المرسوم رقم 2.96.793 الصادر في 11 من شوال 1417 (19 فبراير 1997) في شأن **النظام الأساسي الخاص بهيئة الأساتذة الباحثين بالتعليم العالي**.
	11. مشروع مرسوم بتغيير وتتميم المرسوم رقم 2.96.804 الصادر في 11 من شوال 1417 (19 فبراير 1997) في شأن **النظام الأساسي الخاص بهيئة الأساتذة الباحثين بمؤسسات تكوين الأطر العليا**.
	12. مشروع مرسوم بإحداث وتنظيم **وتحديد اختصاصات المصالح اللاممركزة للتكوين المهني**.
مشاريع القرارات والوثائق المرجعية (4)	1. مشروع قرار لوزير التربية الوطنية والتكوين المهني والتعليم العالي والبحث العلمي الناطق الرسمي باسم الحكومة **بتحديد القانون الأساسي النموذجي لجمعيات أمهات وآباء وأولياء التلميذات والتلاميذ**.
	2. مشروع قرار لوزير التربية الوطنية والتكوين المهني والتعليم العالي والبحث العلمي الناطق الرسمي باسم الحكومة بشأن المصادقة على **ميثاق العلاقة بين جمعيات أمهات وآباء وأولياء التلميذات والتلاميذ والمؤسسات التعليمية**.
	2. مشروع **نظام داخلي نموذجي** لمؤسسات التربية والتعليم العمومي، المتضمن **لميثاق التلميذ**.
	4. مشاريع **الدلائل المرجعية للوظائف والكفاءات**، الخاصة بالأطر التربوية والإدارية والتقنية العاملة بقطاع التعليم العالي والبحث العلمي.

قطاع االتـربيـة الوطنـيـة

الاعتمادات المرصودة ومعطيات احصائية

◄ الاعتمادات المرصودة لقطاع التربية الوطنية (بملايين درهم)

برسم سنة 2021

السنة	التسيير				الإستثمار		المجموع (دون اعتمادات الالتزام)
	الموظفون	نفقات موظفو الأكاديميات	المعدات والنفقات المختلفة	المجموع	اعتمادات الأداء	اعتمادات الالتزام (2021 وما بعدها)	
2021	40 064	8 400	5 481	53 945	4 917	3 375	58 862
2020	41 698	6 900	5 289	53 887	5 563	3 550	59 450
التطور	-4%	+22%	+4%	+0,1%	-12%	-5%	-1%

◄ نقص بنسبة 1% مقارنة مع سنة 2020، أي ما يعادل 588 مليون درهم (دون احتساب اعتمادات الالتزام)

◄ ميزانية التسيير (دون احتساب كتلة الأجور)

◄ ميزانية الاستثمار

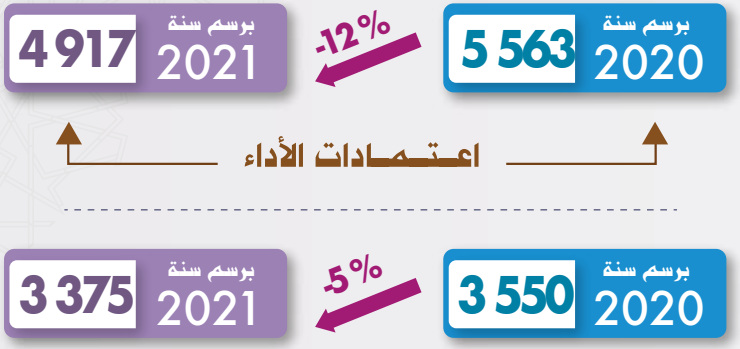

◄ المناصب المالية المحدثة

(برسم سنة 2021)

17 344

أساتذة أطر الأكاديميات	15 000
أطر الإقتصاد والإدارة والدعم التربوي والإداري	2 000
خريجي سلك التبريز	344

معطيات احصائية حول الدخول الدراسي لموسم 2020-2021

قطاع التربية الوطنية

عدد موظفي القطاع

عدد الأساتذة 282 001
بما فيها 85 000 أطر الأكاديميات

عدد الإداريين 28 182
25,90%

المجموع العام 310 183
احصائيات 1 شتنبر 2020

أطر الأكاديميات
102 000 إطار

85 000

- 2016 ◂ 11 000
- 2017 ◂ 24 000
- 2018 ◂ 20 000
- 2019 ◂ 15 000
- 2020 ◂ 15 000
- 2021 ◂ 17 000

15 000 هيئة التدريس
2 000 هيئة الدعم التربوي والإداري والاجتماعي

عدد المؤسسات

الابتدائي	*8 035	70 %
الاعدادي	2 104	18,5 %
التأهيلي	1 300	11,5 %

* إضافة إلى 13 152 فرعية

179 مؤسسة جديدة
منها
15 مدرسة جماعاتية جديدة

برسم الدخول الدراسي لموسم 2020-2021

عدد الداخليات

الابتدائي	117
الاعدادي	458
التأهيلي	410
المجموع	985 منها 11 جديدة

برسم الدخول الدراسي لموسم 2020-2021

90 %
في العالم القروي

مشاريع
قطاع التربية الوطنية

المشروع 1: الارتقاء بالتعليم الأولي وتسريع وتيرة تعميمه

حصيلة الموسم 2019-2020

- تسجيل 110.491 طفل إضافي
- بلوغ نسبة تمدرس تساوي 72,5%
- إحداث 4.541 قسما ليصل العدد الإجمالي 47.682
- تعبئة 6.583 مربية ومربيا إضافيا
- تكوين ما مجموعه 17.013 مربية ومربيا حول الإطار المنهاجي
- إعداد الإطار المرجعي لوظائف وكفايات مربي ومربيات التعليم الأولي
- إعداد شبكات لتقييم الجودة بتنسيق مع المبادرة الوطنية للتنمية البشرية
- إصدار دليل المساطر الخاص بالدعم المالي للجمعيات المكلفة بتسيير أقسام التعليم الأولي المدمجة بالمؤسسات التعليمية العمومية
- إعداد نموذج اتفاقيات شراكات لتدبير أقسام التعليم الأولي العمومي

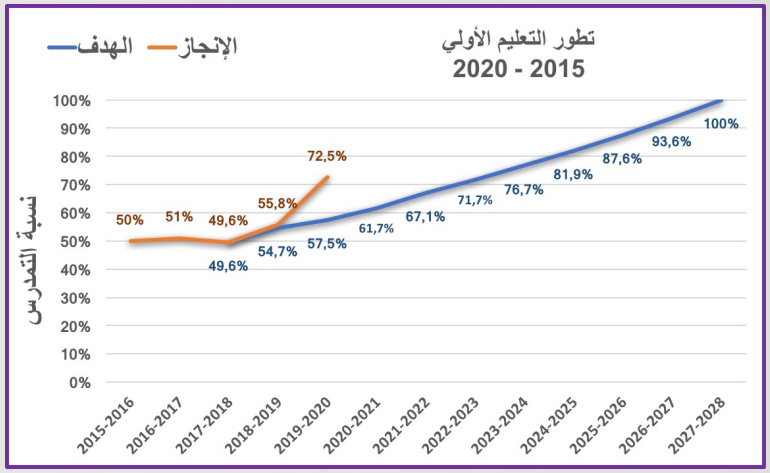

برنامج العمل 2021

مجموع الأطفال المسجلين بالتعليم الأولي بكل أنواعه (140.000 مسجلين جدد برسم 2020-2021)	1.050.428
مجموع أقسام التعليم الأولي بكل أنواعه	52.223
نسبة التمدرس بالتعليم الأولي 4-5 سنوات بكل أنواعه	79%
نسبة الأطفال المسجلين بالتعليم الأولي العمومي من مجموع الأطفال المسجلين بالتعليم الأولي	33%
حصة التعليم الأولي التقليدي من مجموع الأطفال المسجلين بالتعليم الأولي	38%
عدد المربيات والمربين المستفيدين من التكوين	26.277
عدد مراكز الموارد	77

بناء 3.170 حجرة	تأهيل 701 حجرة	تجهيز 3.871 حجرة

الميزانية المرصودة 2021 بالدرهم

1.547.900.000

التسيير

647.900.000

الاستثمار(*)

900.000.000

(*) اعتمادات الأداء والالتزام

المشروع 2: توسيع العرض المدرسي والمهني والجامعي وتحقيق إلزامية الولوج

حصيلة الموسم 2019-2020

- إحداث ما مجموعه **179** مؤسسة جديدة برسم الدخول المدرسي **2020-2021** منها **110** مؤسسة بالوسط القروي وتتوزع حسب الأسلاك كالتالي :
  - **63** مدرسة إبتدائية منها **15** مدرسة جماعاتية جديدة
  - **56** ثانوية إعدادية
  - **60** ثانوية تأهيلية
- إحداث ما مجموعه **11** داخلية ليصل بذلك مجموع الداخليات **985** داخلية **62%** منها بالعالم القروي

برنامج العمل 2021

عدد المؤسسات التعليمية المزمع إحداثها (مجموع الوسطين)	122
عدد الداخليات المزمع إحداثها	26
عدد المدارس الجماعاتية المزمع إحداثها	45

43 مدرسة إبتدائية	**43** ثانوية إعدادية	**36** ثانوية تأهيلية
45 مدرسة جماعاتية	**26** داخلية	

الميزانية المرصودة 2021 بالدرهم

3.525.642.000

التسيير

1.468.666.000

الاستثمار(*)

2.056.976.000

منها

- **1.547.000.000** درهم للإحداثات المدرسية
- **407.619.000** درهم للتوسيعات
- **102.357.000** درهم للتجهيز

(*) اعتمادات الأداء والالتزام

المشروع 3: تطوير منظومة منصفة وناجعة للدعم الاجتماعي

حصيلة الموسم 2019-2020

- عدد المستفيدين من الداخليات: 177.348
- عدد المستفيدين من المطاعم المدرسية: 1.157.212
- عدد المستفيدين من برنامج «تيسير» * : 2.480.701
  منهم 82% بالوسط القروي و1.644.794 أسرة
- عدد المستفيدين من المبادرة الملكية "مليون محفظة" * : 4.473.354
- عدد المستفيدين من النقل المدرسي: 354.989

(*) صندوق دعم التماسك الإجتماعي

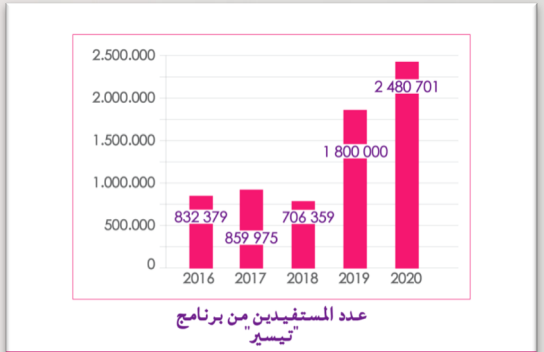

عدد المستفيدين من برنامج "تيسير"

الكلفة المالية لسنة 2020 2.377 مليار درهم

برنامج العمل 2021

عدد المستفيدين من الداخليات	ابتدائي	13.381
	إعدادي	82.364
	تأهيلي	87.363
عدد المستفيدين من المطاعم المدرسية	ابتدائي	1.098.253
	إعدادي	75.239
	تأهيلي	8.808
عدد المستفيدين من برنامج تيسير	التلاميذ	2.593.413
	الأسر	1.711.855
عدد المستفيدين من المبادرة الملكية "مليون محفظة"		4.652.230
عدد المستفيدين من النقل المدرسي		377.294

الميزانية المرصودة 2021 بالدرهم

التسيير

1.570.000.000

الداخليات والمطاعم

1.470.000.000 درهم

المساهمة الإضافية بالمبادرة الملكية مليون محفظة

60.000.000 درهم

المنح المخولة لطلبة الأقسام التحضيرية وشهادة التقني العالي

40.000.000 درهم

المشروع 4: تمكين الأطفال والمتدربين والطلبة في وضعية إعاقة أو وضعيات خاصة من التمدرس

حصيلة الموسم 2019-2020

- عدد المؤسسات التعليمية المصنفة دامجة: **3.488** (**31%** من مجموع المؤسسات التعليمية)
- عدد الأطفال في وضعية إعاقة المتابعين دراستهم بالمؤسسات الدامجة: **24.726**
- عدد الأطفال في وضعية إعاقة المتابعين دراستهم بالأقسام العادية: **92.000**
- عدد قاعات الموارد للتأهيل والدعم المحدثة: **473**
- عدد المؤسسات التعليمة المتوفرة على الولوجيات لفائدة الأشخاص في وضعية إعاقة: **2.300** (**20%** من مجموع المؤسسات التعليمية)
- عدد الأساتذة المستفيدين من التكوينات في مجال التربية الدامجة: **3.834**

برنامج العمل 2021

عدد المؤسسات التعليمية العمومية المصنفة دامجة	4.012
عدد الأطفال في وضعية إعاقة المتابعين دراستهم بالمؤسسات الدامجة	30.854
عدد قاعات الموارد للتأهيل والدعم المحدثة	4.553
عدد المؤسسات التعليمة المتوفرة على الولوجيات لفائدة الأشخاص في وضعية إعاقة	7.351

الميزانية المرصودة 2021 بالدرهم

التسيير

11.206.000

المشروع 5: تأمين التمدرس الاستدراكي والرفع من نجاعة التربية غير النظامية

حصيلة الموسم 2019-2020

- عدد مراكز الفرصة الثانية "الجيل الجديد" : 39 مركزا، ليصل بذلك العدد الإجمالي إلى 142 مركزا
- عدد المستفيدين من مراكز الفرصة الثانية الأساسية (2020-2021) : 21.790 مستفيدا (ة)
- عدد المستفيدين من مراكز الفرصة الثانية الجيل الجديد: 9.230 مستفيدا (ة)
- عدد المستفيدين من الإدماج المباشر: 20.874 مستفيدا (ة)
- عدد المستفيدين من المواكبة التربوية: 5.653 مستفيدا (ة)

برنامج العمل 2021

عدد المستفيدين من مراكز الفرصة الثانية الأساسية	22.963
عدد المستفيدين من مراكز الفرصة الثانية الجيل الجديد	9.412
عدد المستفيدين من برنامج المواكبة التربوية	5.800
نسبة إدماج المستفيدين من سلك مدرسة الفرصة الثانية الأساس	46%
نسبة إدماج المستفيدين من سلك مدرسة الفرصة الثانية الجيل الجديد	75%

الميزانية المرصودة 2021 بالدرهم

109.111.400

التسيير

20.596.400

الاستثمار(*)

88.515.000

منها

40.000.000 درهم
لإحداث 20 مركزا للفرصة الثانية الجيل الجديد

48.515.000 درهم
إعانة للجمعيات بكلفة 5000 درهم لكل تلميذ سنويا

(*) اعتمادات الأداء والالتزام

المشروع 6: التأهيل المندمج لمؤسسات التربية والتكوين والبحث العلمي

حصيلة الموسم 2019-2020

- الربط والتزويد بالماء: 1.198 مؤسسة
- الربط والتزويد بالكهرباء: 1.390 مؤسسة
- الصباغة والترميم: 1.164 مؤسسة
- الولوجيات: 557 مؤسسة
- تجديد الأثاث: 1.723 مؤسسة
- الصيانة الوقائية: 5.815 مؤسسة
- الحجرات الدراسية المستفيدة من تعويض البناء المفكك: 4.441 حجرة
- الحجرات المستفيدة من التدفئة (مؤسسات+فرعيات): 6.298 حجرة
- الداخليات المستفيدة من التدفئة : 105 داخلية

برنامج العمل 2021

	المؤسسات	الفرعيات
نسبة المؤسسات المستفيدة من الربط والتزويد بالماء	76%	54%
نسبة المؤسسات المستفيدة من الربط والتزويد بالكهرباء	77%	60%
نسبة المؤسسات المستفيدة من الصرف الصحي	77%	59%
نسبة المؤسسات المستفيدة من المرافق الصحية	76%	58%
نسبة المؤسسات المستفيدة من الأسوار/ السياجات	77%	54%
عدد المؤسسات المستفيدة من تجديد التجهيزات المدرسية	1.397	390
عدد الداخليات المستفيدة من تجديد التجهيزات	221	0
عدد المؤسسات المستفيدة من الصيانة الوقائية	7.542	1.768
عدد الحجرات المستفيدة من التدفئة	4.486	1.856
عدد الداخليات المستفيدة من التدفئة	130	0
نسبة تعويض البناء المفكك	73%	48%

الميزانية المرصودة 2021 بالدرهم

2.081.182.000

التسيير

31.182.000

الاستثمار(*)

2.050.000.000

(*) اعتمادات الأداء والالتزام

المشروع 7: تطوير وتنويع التعليم الخاص

حصيلة الموسم 2019-2020

- عدد تلاميذ التعليم المدرسي الخصوصي **1.042.620** يتوزعون على **5.828** مؤسسة
- عدد مؤسسات التعليم الخاص التي تمت زيارتها من طرف لجن التفتيش والمراقبة بلغ **3.083**
- عدد التراخيص الممنوحة للأطر التربوية العاملة بالقطاع العام للاشتغال بمؤسسات القطاع الخاص بلغ **10.340**

- عدد التلاميذ المنتقلين من التعليم الخصوصي إلى التعليم العمومي برسم الموسم الدراسي **2021-2020** بلغ **140.250**
- عدد مؤسسات التعليم الخصوصي المغلقة برسم الموسم الدراسي **2021-2020** بلغ **68** مؤسسة

برنامج العمل 2021

عدد مؤسسات التعليم المدرسي الخصوصي	6.370
عدد التلاميذ بمؤسسات التعليم المدرسي الخصوصي	1.025.080
نسبة التعليم المدرسي الخصوصي	11%
عدد مؤسسات التعليم الخاص التي تمت زيارتها من طرف لجن التفتيش والمراقبة	3.973

الميزانية المرصودة 2021 بالدرهم

التسيير

750.000

المشروع 8: تطوير النموذج البيداغوجي

حصيلة الموسم 2019-2020

- مراجعة المنهاج الدراسي للسنتين الخامسة والسادسة بسلك التعليم الابتدائي؛
- إصدار طبعات جديدة ل 20 كتاب مدرسي للسنتين الخامسة والسادسة وطبعات منقحة لبعض كتب المستويين الثالث والرابع (شتنبر 2020)؛
- إصدار كراسات معالجة تعثرات المتعلمات والمتعلمين بسلك التعليم الثانوي الإعدادي (المواد العلمية) وسلك التعليم الابتدائي (العربية،الفرنسية والرياضيات) ؛

- عدد المستفيدين من برامج تقوية قدرات المدرسين اللغوية بالنسبة للغة الفرنسية 10.508 مستفيدا (ة)، بالنسبة للغة الإنجليزية 1.991 مستفيدا (ة)
- عدد المستفيدين من برنامج تكوين المكونين (تدريس اللغات) 520 مستفيدا (ة)
- عدد المستفيدين من التكوينات المتعلقة بالمنهاج الجديد (التعليم الابتدائي) 56.008 مستفيدا (ة)
- عدد ونسبة التلاميذ العلميين والتقنيين في سلك التعليم الثانوي التأهيلي 655.835 مستفيدا (ة) (52%)

- عدد التلاميذ المسجلين بالمسالك الدولية

السلك الثانوي الإعدادي	(35%) 709.783
السلك الثانوي التأهيلي -خيار فرنسية-	(24%) 345.183
السلك الثانوي التأهيلي -خيار إنجليزية-	(0,19%) 2.444
تلاميذ السلك الثانوي التأهيلي - خيار إسبانية -	101

عدد التلاميذ المسجلين بالمسارات المهنية

السلك الثانوي الإعدادي	(1%) 16.628	220 مؤسسة
البكالوريا المهنية	(2%) 21.404	287 مؤسسة

برنامج العمل 2021

عدد المستفيدين من برامج تقوية قدرات المدرسين اللغوية بالنسبة للغة الفرنسية	14.633
عدد المستفيدين من برامج تقوية قدرات المدرسين اللغوية بالنسبة للغة الإنجليزية	1.796
عدد المستفيدين من التكوينات المتعلقة بالمنهاج الجديد لسلك التعليم الابتدائي (مفتشون، مدراء، مدرسون)	30.041
نسبة مؤسسات التعليم الثانوي الإعدادي المحتضنة للمسارات المهنية (عمومي وخصوصي)	12%
نسبة مؤسسات التعليم الثانوي التأهيلي المحتضنة للمسارات المهنية (عمومي وخصوصي)	21%

الميزانية المرصودة 2021 بالدرهم

التسيير

130.600.000

المشروع 9: تجديد مهن التربية والتكوين والارتقاء بتدبير المسارات المهنية

حصيلة الموسم 2020-2019

- تحيين مجموعة من مجزوءات التكوين بسلك تأهيل أطر هيئة التدريس قصد ملاءمتها مع الهندسة الجديدة؛
- إعداد مجزوءة دعم ومصاحبة بيداغوجية للمشاريع الشخصية للمتعلمين في مجال التوجيه؛
- إعداد إطار منهجي لتكوين "الأساتذة الرؤساء" في مجال المواكبة التربوية للمشاريع الشخصية للمتعلمين
- إعداد مجزوءة للتربية الدامجة ؛
- إعداد دليل حول إجراءات تدبير التكوين بمسلك تكوين أطر الإدارة التربوية؛
- إعداد مساقات MOOCS حسب الحاجيات (أطر التدريس وأطر الإدارة التربوية)؛
- إعداد الإطار المرجعي للتجديد التربوي: النسختين العربية والفرنسية

الأطر المستفيدة	التكوين المستمر	التكوين عن بعد
الأطر الإدارية	10.399	11.453
الأطر التربوية	35.777	28.608

	الغلاف الزمني السنوي (يوم)
التعليم الأولي - الجدد -	20
التعليم الأولي - المزاولين -	5
الابتدائي	5
التربية الدامجة	5
DNL	15
مختلف (حسب الأكاديميات)	5

برنامج العمل 2021

	الأطر الإدارية	الأطر التربوية
عدد المستفيدين من دورات التكوين المستمر	18.623	73.929
عدد المستفيدين من التكوين عن بعد	19.396	51.628

	الابتدائي	الإعدادي	التأهيلي
عدد الأساتذة المصاحبين*	594	527	585
عدد الأساتذة المستفيدين من المصاحبة	10.427	7.614	7.614

*احتساب المهمة في الغلاف الزمني للتدريس

الميزانية المرصودة 2021 بالدرهم

التسيير

216.054.300

المشروع 10: الارتقاء بالحياة المدرسية والجامعية

حصيلة الموسم 2020-2019

- إرساء مشروع مؤسسة ب 8.587 (75%) مؤسسة تعليمية: تخويل إعانة للمؤسسات التعليمية بقيمة 50.000 درهم
- توسيع شبكة مؤسسات التفتح ليصل مجموعها إلى 45 مؤسسة؛
- عدد خلايا للإنصات والوساطة: 5.580 خلية؛
- عدد الأندية التربوية المحدثة في المجالات الفنية والثقافية والعلمية: 30.715 ناد؛
- استفادة 7.222 مؤسسة تعليمية من الحملات الطبية والوقائية؛
- استفادة 7.651 مؤسسة تعليمية من الحملات التحسيسية في التربية على السلامة الطرقية؛
- حصول 171 مؤسسة تعليمية على اللواء الأخضر (بالإضافة إلى 136 في طور الحصول) ليصل مجموع المؤسسات المتوجة 554 مؤسسة (مشاركة 2.476)
- تكوين 600 منسق للحياة المدرسية بشراكة مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وذلك في إطار مواصلة تفعيل برنامج دعم تعزيز التسامح والسلوك المدني والمواطنة والوقاية من السلوكات المشينة بالوسط المدرسي.

برنامج العمل 2021

عدد المؤسسات المتوفرة على مشروع مؤسسة (العدد الإجمالي)	9.593
عدد مؤسسات التفتح (العدد الإجمالي)	43
عدد الأندية التربوية (في المجالات الفنية والثقافية والعلمية ....) (العدد الإجمالي)	30.152
عدد خلايا الإنصات والوساطة (العدد الإجمالي)	6.259
عدد المؤسسات التعليمية المستفيدة من الحملات الطبية والوقائية	4.064
عدد المؤسسات التعليمية المستفيدة من الحملات التحسيسية في التربية على السلامة الطرقية	3.610
عدد المؤسسات التعليمية المتوفرة على مخطط الحماية من المخاطر والكوارث الطبيعية	2.385
عدد المستفيدين من التكوينات في مجال مقاربة التثقيف بالنظير	3.390
عدد المجالس التلاميذية المنتخبة	1.793
عدد المؤسسات التعليمية الحاصلة على اللواء الأخضر (العدد الإضافي)	400

الميزانية المرصودة 2021 بالدرهم

التسيير

55.368.000

المشروع 11: الارتقاء بالرياضة المدرسية والجامعية

حصيلة الموسم 2020-2019

- فتح 09 "ثانويات الرياضيين" خاصة بمسالك رياضة ودراسة بالإضافة إلى الثانويتين الرياضيتين التي تم فتحهما الموسم السابق بكل من الدار البيضاء وطنجة:
  - ✓ جهة بني ملال - خنيفرة : بني ملال (1) ، خنيفرة (1)، الفقيه بن صالح (1)،
  - ✓ جهة الشرق: بركان (1)،
  - ✓ جهة مراكش - آسفي: مراكش (1)، آسفي (2)، الصويرة (2)
- استفادة 384 تلميذ من مسالك رياضة ودراسة؛
- توسيع شبكة المراكز الرياضية ليبلغ عددها 131 واستفادة 25.511 تلميذ من أنشطتها؛
- تأهيل 140 ملعب رياضي بالثانويات الإعدادية والتأهيلية؛
- إجمالي الجمعيات الرياضية المحدثة ASS : 4.778

برنامج العمل 2021

عدد المؤسسات المحتضنة لمسار "رياضة ودراسة" (العدد الإجمالي)	40
عدد التلاميذ الرياضيين المستفيدين من مسار "رياضة و دراسة"	2.899
عدد المراكز الرياضية المحدثة (العدد الإجمالي)	189
عدد التلاميذ المستفيدين من المراكز الرياضية	41.958
عدد الملاعب الرياضية المستفيدة من التأهيل	229
عدد الجمعيات الرياضية المحدثة ASS (العدد الإجمالي)	6.295

الميزانية المرصودة 2021 بالدرهم

التسيير

1.000.000

المشروع 12: تحسين وتطوير نظام التقويم والدعم المدرسي والامتحانات

حصيلة الموسم 2019-2020

- إصدار الأطر المرجعية المكيفة لمواضيع اختبارات امتحان البكالوريا
- إدراج المساطر المتعلقة بالإجراءات الوقائية من كوفيد-19، وتنظيم امتحانات البكالوريا وفق هذه الإجراءات
- تقديم حصص الدعم والتقوية للتحضير لامتحانات البكالوريا عبر المنصة الإلكترونية
- تكييف مواضيع الاختبارات بسلك البكالوريا لفائدة التلاميذ في وضعية إعاقة
- تقويم المستلزمات الدراسية بأكثر من **10.700** مؤسسة تعليمية
- تقديم حصص الدعم المدرسي لفائدة **3.693.300** تلميذ

برنامج العمل 2021

	الابتدائي	الإعدادي	التأهيلي
نسبة المؤسسات التي تطبق برنامج تقويم المستلزمات الدراسية	92%	91%	88%
نسبة التلاميذ المستفيدين من حصص الدعم المدرسي	62%	59%	59%

الميزانية المرصودة 2021 بالدرهم

التسيير *

120.603.000

* الساعات الإضافية
وثائق المستلزمات الدراسية

المشروع 13: إرساء نظام ناجع للتوجيه المبكر والنشيط المدرسي والمهني والجامعي

حصيلة الموسم 2019-2020

- الربط والتزويد بالماء: 1.198 مؤسسة
- الربط والتزويد بالكهرباء: 1.390 مؤسسة
- الصباغة والترميم: 1.164 مؤسسة
- الولوجيات: 557 مؤسسة
- تجديد الأثاث: 1.723 مؤسسة
- الصيانة الوقائية: 5.815 مؤسسة
- الحجرات الدراسية المستفيدة من تعويض البناء المفكك: 4.441 حجرة
- الحجرات المستفيدة من التدفئة (مؤسسات+فرعيات): 6.298 حجرة
- الداخليات المستفيدة من التدفئة : 105 داخلية

برنامج العمل 2021

عدد الأساتذة الرؤساء (إعدادي وتأهيلي)	35.191
عدد أقسام التعليم الثانوي المؤطرة بخدمات الأساتذة الرؤساء للمواكبة التربوية للمشاريع الشخصية للمتعلمين	57.391
عدد المؤسسات الثانوية المتوفرة على فضاء محدث / مؤهل ومجهز للتوجيه المدرسي والمهني والجامعي	1.219
عدد الفاعلين التربويين المستفيدين من دعم القدرات في مجال التوجيه المدرسي والمهني والجامعي	47.765
عدد المؤسسات الثانوية التي أرست خدمة المواكبة التربوية للمشروع الشخصي للمتعلم وفق الإطار التنظيمي المرجعي	2.797
عدد المؤسسات الثانوية التي أدمجت مكون التوجيه المدرسي والمهني والجامعي ضمن مشاريعها التربوية	2.651

الميزانية المرصودة 2021 بالدرهم

7.915.000

التسيير

6.885.000

الاستثمار(*)

1.030.000

(*) اعتمادات الأداء والالتزام

المشروع 14: تطوير استعمالات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في التعليم

حصيلة الموسم 2019-2020

- تجهيز 2.227 مدرسة فرعية بحقيبة متعددة الوسائط (VMM) (18%)
- ربط 5.386 مؤسسة التعليمية بشبكة الأنترنيت (77%) ؛
- صيانة وإصلاح معدات معلوميات ل 188 مؤسسة؛
- استفادة 1.040 مؤسسة من برنامج تحديث تجهيزات جيني 1 و جيني 2؛
- إصدار 6.339 فيديو تعليمي و931 تمرين و587 امتحان عبر المنصة الرقمية telmidtice.ma؛
- تكوين 78.414 إطار تربوي عن بعد في إطار الاستمرارية البيداغوجي؛
- 58 مورد رقمي على شكل تطبيقات تربوية وحزم تعليمية تعلمية تفاعلية؛
- إشهاد 2.624 من الأطر التربوية و136 من الأطر التربوية في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات

برنامج العمل 2021

نسبة المؤسسات التعليمية المجهزة بقاعة متعددة الوسائط (SMM)	42%
نسبة المؤسسات التعليمية المجهزة بحقيبة متعددة الوسائط (VMM)	43%
نسبة المؤسسات التعليمية الفرعية المجهزة بحقيبة متعددة الوسائط (VMM)	26%
نسبة المؤسسات المستفيدة من برنامج الصيانة من أجل الوقاية والإصلاح	29%
نسبة المؤسسات المستفيدة من برنامج تحديث تجهيزات جيني 1 و جيني 2	20%
عدد الأطر التربوية المستفيدة من التكوينات الحضورية وعن بعد حول استعمال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات	11.375

الميزانية المرصودة 2021 بالدرهم

111.050.000

التسيير

1.050.000

الاستثمار(*)

110.000.000

تجهيز المؤسسات التعليمية بقاعة متعددة الوسائط (VMM)

(*) اعتمادات الأداء والالتزام

المشروع 15: الارتقاء بتدبير الموارد البشرية

حصيلة الموسم 2020-2019

توظيف **15000** مدرس من أطر الأكاديميات الجهوية للتربية والتكوين

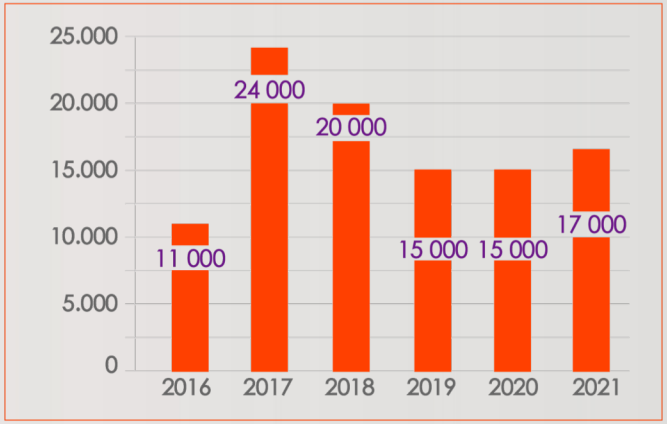

عدد المناصب المالية المخصصة لأطر الأكاديميات

برنامج العمل 2021

الحاجيات من أطر التدريس بجميع الاسلاك التعليمية	27.209
الحاجيات من الأطر الإدارية بجميع الاسلاك التعليمية	6.629

الميزانية المرصودة 2021 بالدرهم

التسيير

700.000.000

المشروع 16: تطوير الحكامة ومأسسة الإطار التعاقدي

حصيلة الموسم 2019-2020

- اعتماد البرمجة الميزانياتية لثلاث سنوات (الملاءمة مع القانون التنظيمي 130.13 لقانون المالية)؛
- اعتماد منظومة البرمجة الميزانياتية E-budget2 خلال تقوية قدرات مستعمليها على مستوى الأكاديميات؛
- إرساء منظومة التدبير المندمج للنفقات GID-AREF على مستوى جميع الأكاديميات الجهوية للتربية والتكوين برسم سنة 2020 كمرحلة تجريبية قبل التطبيق الفعلي خلال سنة 2021
- أجرأة وتفعيل الحساب المرصد لأمور خصوصية المسمى الصندوق الخاص بالنهوض بمنظومة التربية والتكوين والبحث العلمي
- انجاز 470 عملية تقييم وإفتحاص؛
- المصادقة على التصميم المديري للاتمركز الإداري للقطاع من طرف اللجنة الوزارية في 16 شتنبر 2019؛
- الرفع من القدرات التدبيرية ل 39.369 من الأطر الإدارية؛

برنامج العمل 2021

عدد الأطر المستفيدة من الدورات التكوينية للرفع من القدرات التدبيرية جهويا وإقليميا	82.490
عمليات التقييم والافتحاص	2.340

الميزانية المرصودة 2021 بالدرهم

196.516.300

التسيير

165.321.300

الاستثمار(*)

31.195.000

(*) اعتمادات الأداء والالتزام

المشروع 17 : تعزيز تعبئة الفاعلين والشركاء حول المدرسة المغربية

حصيلة الموسم 2019-2020

- تجديد أكثر من **2.900** مكتب لجمعيات الأمهات والآباء والأولياء بالمؤسسات التعليمية
- إبرام حوالي **5.590** اتفاقية شراكة مع شركاء مؤسساتيين وطنيين ودوليين وجمعيات المجتمع المدني ومؤسسات خاصة
- إنجاز أكثر من **5.900** عملية تواصلية (بلاغات صحفية، مقالات وحوارات صحفية ، حملات تواصلية سمعية وبصرية عبر وسائل الإعلام ومن خلال مواقع التواصل الإجتماعي، تغطيات إعلامية، لقاءات وندوات صحفية)

برنامج العمل 2021

عدد العمليات التواصلية المزمع إنجازها في إطار مواكبة تنزيل مشاريع القانون الإطار	924
عدد الدورات التكوينية المزمع تنظيمها لفائدة الأطر المكلفة بالتواصل والشراكة جهويا وإقليميا ومحليا	61

الميزانية المرصودة 2021 بالدرهم

التسيير

4.329.000

(*) اعتمادات الأداء والالتزام

المشروع 18: تقوية نظام المعلومات للتربية والتكوين والبحث العلمي

حصيلة الموسم 2019-2020

- تجديد أكثر من 40% من التجهيزات المعلوماتية بإدارات المؤسسات التعليمية
- تجديد حوالي 30% من التجهيزات المعلوماتية بالمصالح الإدارية

برنامج العمل 2021

نسبة تجديد التجهيزات المعلوماتية (أقل من 5 سنوات) بالمؤسسات التعليمية	75%
نسبة تجديد التجهيزات المعلوماتية (أقل من 5 سنوات) بالمصالح الإدارية	77%
عدد الدورات التكوينية المزمع تنظيمها لفائدة الأطر المكلفة بمنظومة الإعلام جهويا وإقليميا	30

الميزانية المرصودة 2021 بالدرهم

15.205.000

التسيير

7.605.000

الاستثمار(*)

7.600.000

(*) اعتمادات الأداء والالتزام

توزيع ميزانية الأكاديميات لسنة 2021

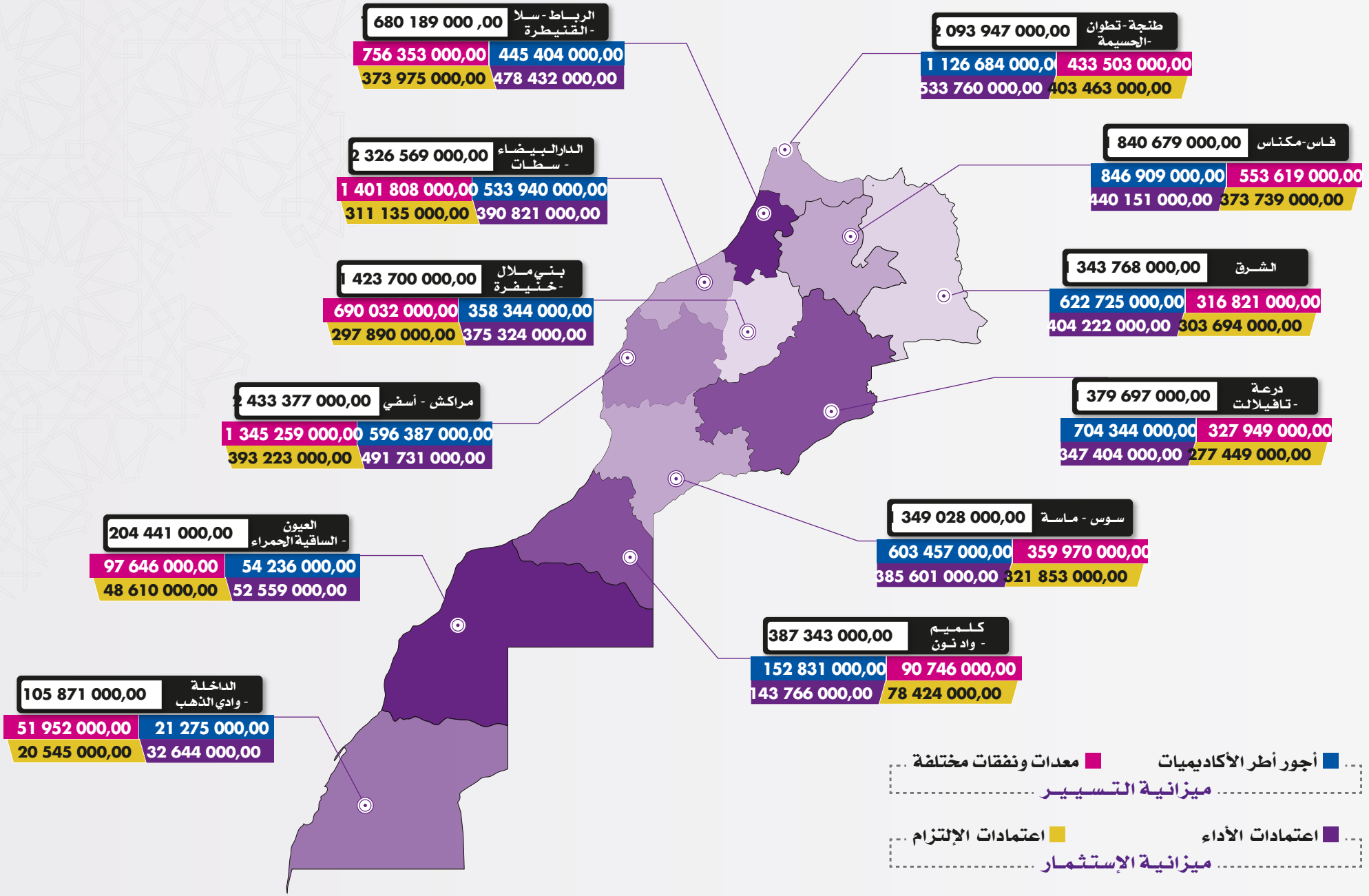

قطاع التكوين المهني

الاعتمادات المرصودة ومعطيات احصائية

◄ الاعتمادات المرصودة لقطاع التكوين المهني (بملايين درهم)

برسم سنة 2021

السنة	التسيير			الإستثمار		المجموع (دون اعتمادات الالتزام)
	الموظفون	المعدات والنفقات المختلفة	المجموع	اعتمادات الأداء	اعتمادات الالتزام (2021 وما بعدها)	
2021	77,745	125,444	203,189	195	60	398,189
2020	83,241	122,661	205,902	193,5	42	399,402
التطور	-6,6%	+2,3%	-1,3%	+0,8%	+42,9%	- 0,3%

◄ نقص بنسبة **0,3%** مقارنة مع سنة 2020، أي ما يعادل **1,3 مليون درهم** (دون احتساب اعتمادات الالتزام)

◄ انخفاض نفقات الموظفين بنسبة **6,6%** مقارنة مع سنة 2020 بسبب غياب المناصب المالية والإحالة على التقاعد وإرجاء الترقي برسم سنة 2021 إلى سنة 2022

◄ ميزانية التسيير (المعدات والنفقات المختلفة)

◄ ميزانية الاستثمار

◄ المناصب المالية المحدثة

(برسم سنة 2021)

0

موظفو القطاع 359

معطيات حول الدخول التكويني لموسم 2020-2021

قطاع التكوين المهني

العدد الإجمالي للمكونين

2021 - 2020 **22 278**

2020 - 2019 **21 274**

المؤسسات المحدثة العمومية برسم 2021 - 2020

إحداث **17** مؤسسة جديدة

\+

8 داخليات

عدد مؤسسات القطاع العام

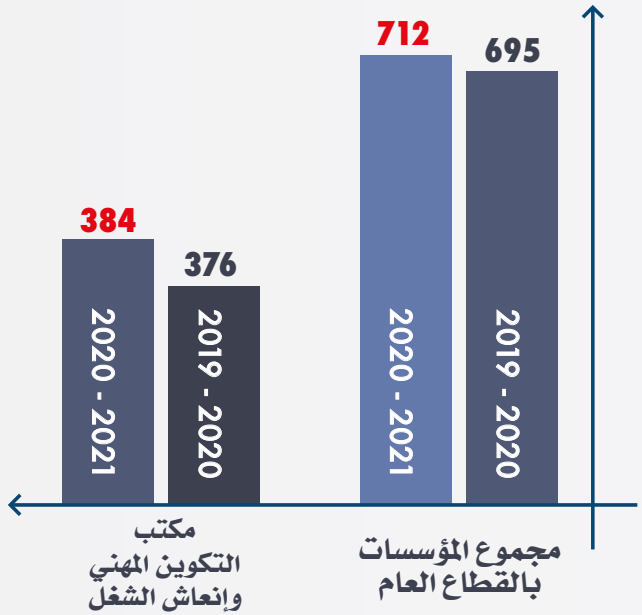

عدد مؤسسات القطاع الخاص

400 مؤسسة معتمدة

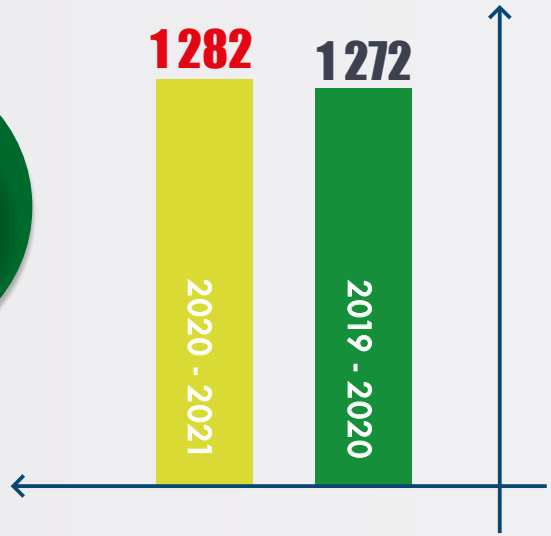

مشاريع
قطاع التكوين المهني

المشروع 2: توسيع العرض المدرسي والمهني والجامعي وتحقيق إلزامية الولوج

حصيلة الموسم 2019-2020

- مدن المهن والكفاءات

إحداث مدن المهن والكفاءات :

- مدن في طور البناء ب:

جهة الشرق، جهة سوس ماسة، جهة طنجة تطوان الحسيمة، جهة بني ملال خنيفرة وجهة العيون الساقية الحمراء

- الشروع في دراسة الإطار القانوني والتنظيمي لهذه المدن

- قرى الدعم والتكوين بالعالم القروي

الشروع في إنجاز الدراسة التقنية من أجل إحداث قرى الدعم والمواكبة بالعالم القروي « VAR »، التي ستحدد :

- حاجيات كل منطقة قروية وشبه حضرية من الكفاءات والتكوينات الضرورية من أجل استفادة الشباب من الفرص والإمكانات التي تتيحها هذه المناطق؛
- الهيكلة المؤسساتية والتنظيمية والمالية لهذه القرى واحتياجاتها من المعدات والموارد البشرية والتقنية.
- خطة العمل لإنشاء هذه القرى مع مختلف الشراكات مع تحديد مجالات التعاون وكذا التزامات كل شريك في هذا المشروع.

برنامج العمل 2021

- استكمال بناء مدن المهن والكفاءات بست جهات والشروع في بناء المدن المتبقية
- وضع الإطار القانوني والتنظيمي لهذه المدن وتنفيذه
- الافتتاح التدريجي لهذه البنيات
  - الدفعة الأولى (2021-2022):

جهة الشرق، جهة سوس ماسة، جهة العيون الساقية الحمراء

  - الدفعة الثانية (2022-2023):

جهة بني ملال خنيفرة، جهة الرباط سلا القنيطرة، جهة طنجة تطوان الحسيمة، جهة درعة تافيلالت وجهة كلميم واد نون

  - الدفعة الثالثة (2023-2024):

باقي الجهات

- إنهاء الدراسة التقنية المتعلقة بإحداث قرى الدعم والمواكبة بالعالم القروي والشبه الحضري « VAR »
- الشروع في إحداث 20 قرية للدعم والمواكبة بالعالم القروي والشبه حضري « VAR »

الميزانية المرصودة 2021 بالدرهم

الكلفة الإجمالية للمشروع :

3,6 مليار درهم : من 200 إلى 500 مليون درهم لإنشاء كل مدينة

- 2 مليار درهم : صندوق الحسن الثاني
- 70 مليون درهم : لكل مدينة من طرف كل جهة
- المساهمة التكميلية : الميزانية العامة للدولة (رسم التكوين المهني)

- 3 ملاين درهم مخصصة للمساعدة التقنية لإحداث قرى الدعم والتكوين بالعالم القروي والشبه حضري « VAR »
- 20 مليون درهم لإحداث 20 قرية للدعم والمواكبة بالعالم القروي والشبه حضري « VAR » (بمليون درهم للوحدة)

المشروع 3: تطوير منظومة منصفة وناجعة للدعم الاجتماعي

حصيلة الموسم 2019-2020

- استفادة **44.160** متدرب من المنح الدراسية، بغلاف مالي قدره حوالي **156,51** مليون درهم.
- إحداث **8** داخليات جديدة ليبلغ عددها **136** داخلية بطاقة استيعابية تقدر ب **19437** سرير

برنامج العمل 2021

تمكين حوالي **70 000** متدرب من الاستفادة من المنحة الدراسية (الغلاف المالي اللازم سنويا للمنح : **180** مليون).

الاستفادة من المنحة

لم يتم رصد أية اعتمادات للمنحة الدراسية لمتدربي التكوين المهني بمشروع القانون المالية لسنة **2021**

المشروع 7: تطوير وتنويع التعليم الخاص

حصيلة الموسم 2019-2020

- تنفيذ عمليات تأهيل الشعب واعتماد مؤسسات التكوين المهني الخاص
- استفادة **4.625** متدرب من مساهمة الدولة في مصاريف التكوين بمؤسسات التكوين المهني الخاص، بغلاف مالي قدره حوالي **17,7** مليون درهم.

برنامج العمل 2021

- متابعة العمليات المتعلقة بتأهيل الشعب واعتماد المؤسسات
- إنجاز تجربة نموذجية في مجال تأهيل وتنمية مؤسسات التكوين المهني الخاص في إطار الشراكة بين القطاعين العام والخاص لتمكين متدربي المؤسسات غير المعتمدة من شواهد القطاع العمومي للتكوين المهني
- تمكين **5.000** متدرب من مساهمة الدولة في مصاريف التكوين بمؤسسات التكوين المهني الخاص

الميزانية المرصودة 2021 بالدرهم

بالنسبة لتأهيل الشعب واعتماد المؤسسات

3 مليون درهم سنويا

الاستفادة من مساهمة الدولة في مصاريف التكوين بمؤسسات التكوين المهني الخاص المعتمدة

20 مليون درهم سنويا

المشروع 8: تطوير النموذج البيداغوجي

حصيلة الموسم 2019-2020

- وضع الآليات لرصد واستباق وتتبع الحاجيات من التكوين

الدراسات القطاعية

- وضع الآليات لرصد واستباق وتتبع الحاجيات من التكوين لقطاعي الصناعة التقليدية والصناعة الميكانيكية والتعدينية والإلكترونيكية
- الشروع في وضع آليات رصد واستباق وتتبع الحاجيات من التكوين لقطاعات الإدارة والتسيير والمالية والتأمين، النسيج والملابس، البلاستيك.

- إعادة تأهيل عرض التكوين والتعميم التدريجي للمقاربة المعتمدة على الكفاءات

- إعداد 3 برامج تكوين في قطاع الصناعة التقليدية
- إعداد 4 برامج في إطار التعاون الدولي الألماني في قطاعي اللوجيستيك وتقنيات الإعلام والتواصل
- إعداد برامج العمل القطاعية لإدماج الكفاءتين الأساسيتين المتعلقتين باللغة "الفرنسية" وكذا روح المبادرة والمقاولاتية ضمن جهاز التكوين في إطار التعاون مع برنامج دعم الاتحاد الأوروبي لإصلاح منظومة التكوين المهني

برنامج العمل 2021

وضع آليات رصد واستباق وتتبع الحاجيات من التكوين للقطاعات التالية : الإدارة والتسيير والمالية والتأمين، النسيج والملابس، البلاستيك، الصحة والشبه الطبي، السياحة والفندقة

- إعداد 8 برامج تكوين في قطاع الصناعة التقليدية حسب المقاربة باعتبار الكفاءات
- تنفيذ برامج العمل القطاعية الخاصة بالكفاءتين الأساسيتين المتعلقتين باللغة "الفرنسية" وبروح المبادرة والمقاولاتية

الميزانية المرصودة 2021 بالدرهم

3 مليون درهم

2,5 مليون درهم

المشروع 8: تطوير النموذج البيداغوجي

- **تنمية التكوين بالفضاء المقاولاتي**

حصيلة الموسم 2019-2020

- عدد المتدربين بالوسط المهني :
  - **37.000** بالتدرج المهني
  - **81.801** بالتمرس المهني
- مواصلة تنفيذ برنامج تمهين بشراكة مع الوكالة الألمانية للتعاون من أجل تنمية عرض التكوين بالوسط المهني يتلائم وحاجيات سوق الشغل بغلاف مالي يقدر ب **5,5** مليون أورو على مدى **5** سنوات

برنامج العمل 2021

- إنجاز دراسة تقنية من أجل الاستفادة من التكوين بالتدرج المهني للشباب العامل في القطاع غير المهيكل؛
- إنجاز دراسة تقنية لتحديد كلفة التكوين بالتدرج المهني
- مواصلة تنزيل مقتضيات القانون **60.17** بشأن تنظيم التكوين المستمر.

الميزانية المرصودة 2021 بالدرهم

مهننة القطاع غير المهيكل
4 ملايين درهم

تحديد كلفة التدرج المهني
2 مليون درهم

تمويل برامج التدرج المهني
65 مليون درهم
بمثابة دفع في صندوق إنعاش تشغيل الشباب

المشروع 8: تطوير النموذج البيداغوجي

- **تعزيز الشراكة بين القطاعين العام والخاص:**

حصيلة الموسم 2019-2020	برنامج العمل 2021	الميزانية المرصودة 2021 بالدرهم
▪ إحداث وتدبير معاهد للتكوين في الكفاءات المقاولاتية وتدبير المقاولات الصغرى والمتوسطة وتكوين الأطر المتوسطة "Middle Management" • إنجاز الدراسة المقياسية المتعلقة بإحداث معهد الكندي للتكوين في الكفاءات المقاولاتية وتدبير المقاولات الصغرى والمتوسطة وتكوين الأطر المتوسطة بجهة الدار البيضاء سطات • الشروع في إعداد الدراسات الهندسية والشروع في أشغال التهيئة (الكندي) • كلفة المشروع : 65 مليون درهم	استكمال الدراسات الهندسية والشروع في أشغال بناء وتجهيز معهد الكندي	31 مليون درهم
▪ فتح معهد التكوين في مهن الطاقات المتجددة والنجاعة الطاقية بورزازات بطاقة استيعابية تقدر ب400 مقعد بيداغوجي ▪ الشروع في إنجاز 15 مشروع في إطار المشاريع المدعومة من طرف برنامج تحدي الألفية لإحداث 9 مراكز جديدة وتأهيل 6 مراكز قائمة بكلفة إجمالية تقدر ب 100 مليون دولار	الشروع في إحداث معهد للتكوين في مهن الماء والتطهير والبيئة بجهة فاس مكناس بكلفة إجمالية تقدر ب 61 مليون درهما	10 مليون درهما

المشروع 9: تجديد مهن التربية والتكوين والارتقاء بتدبير المسارات المهنية

- إحداث المعهد الوطني لتكوين المكونين والأوصياء ومراكزه المحورية

حصيلة الموسم 2019-2020

- الشروع في بناء المعهد الوطني لتكوين المكونين والأوصياء بتامسنا بكلفة إجمالية تقدر ب 134 مليون درهما
- إعداد دفتر التحملات قصد تعبئة مساعدة تقنية في إطار التعاون مع برنامج دعم الاتحاد الأوروبي لإصلاح منظومة التكوين المهني لمواكبة انطلاق المعهد الوطني لتكوين المكونين والأوصياء
- بلورة 12 مرجعية خاصة بمهن التكوين : المكون والمدير والمدير البيداغوجي والوصي بالمقاولة والمستشار البيداغوجي والخبير في منهجية إعداد البرامج.

برنامج العمل 2021

- إنهاء أشغال بناء المعهد الوطني لتكوين المكونين والأوصياء وتجهيزه
- الشروع في إحداث مركز محوري بشراكة مع القطاع الخاص تابع للمعهد الوطني لتكوين المكونين والأوصياء، وذلك بمثابة منصة تقنية في قطاع السيارات بكلفة تقدر ب 17 مليون درهم إضافة إلى 60 مليون درهم كدعم من الوكالة الكورية للتعاون

الميزانية المرصودة 2021 بالدرهم

المعهد الوطني لتكوين المكونين والأوصياء :

46 مليون درهم

المركز المحوري في مهن قطاع السيارات :

17 مليون درهم

المشروع 12: تحسين وتطوير نظام التقويم والدعم المدرسي والامتحانات

- تفعيل الإطار الوطني للإشهاد

حصيلة الموسم 2019-2020

- عقد اجتماع اللجنة الدائمة
- تنظيم ورش عمل حول المساطر التنظيمية للجنة الدائمة
- المساهمة في إعداد الإطار الإفريقي للإشهاد

برنامج العمل 2021

- إعداد الأدوات التقنية المتعلقة بتحديد وتصنيف الشهادات؛
- تنمية قدرات اللجنة الدائمة والجهات المعنية بالإطار الوطني للإشهاد
- المشاركة في الشبكات والمنصات الدولية المخصصة لأطر التأهيل

الميزانية المرصودة 2021 بالدرهم

5 مليون درهم

المشروع 13: إرساء نظام ناجع للتوجيه المبكر والنشيط المدرسي والمهني والجامعي

برنامج العمل 2021

إقرار نظام ناجع ونشيط للتوجيه عبر مواكبة المشروع الشخصي للمتعلم من خلال:

- إرساء مسار استكشاف المهن بالمؤسسات التعليمية
- تقديم عرض التكوين المهني يتماشى مع جميع مستويات الفئات المتمدرسة ويستهدف خاصة مستويي التخصص والتأهيل
- إعداد دعائم إعلامية لاستكشاف المهن بهدف تثمين المسارات والتكوينات المهنية لدى التلاميذ
- إرساء نظام التوجيه المهني لجعل التكوين المهني من بين الاختيارات الاولية

الميزانية المرصودة 2021 بالدرهم

4 مليون درهم

المشروع 16: تطوير الحكامة ومأسسة الإطار التعاقدي

- المردودية الخارجية للتكوين المهني

حصيلة الموسم 2019-2020

- إنجاز البحث الميداني لتتبع إدماج خريجي التكوين المهني فوج 2016، 9 أشهر بعد التخرج، هم جميع أنماط التكوين المهني وأسفر على النتائج التالية :
  - 67,1 %: نسبة الإدماج على الصعيد الوطني
  - 68,6 %: بالنسبة لخريجي التكوين بالتدرج المهني
  - 70,4 %: بالنسبة لخريجي التمرس المهني
  - 65,7 %: نسبة الإدماج في صفوف الإناث على الصعيد الوطني
- إصدار نتائج البحث الميداني حول المسار المهني فوج 2016، 36 شهرا بعد التخرج.
- الشروع في إنجاز البحث الميداني حول تتبع الإدماج المهني لخريجي التكوين المهني 9 أشهر بعد التخرج بالنسبة لفوج 2019.

برنامج العمل 2021

- إطلاق البحث الميداني حول مدى رضى المقاولات المشغلة
- إتمام وإصدار نتائج البحث الميداني حول تتبع الإدماج المهني لخريجي التكوين المهني 9 أشهر بعد التخرج بالنسبة لفوج 2019

الميزانية المرصودة 2021 بالدرهم

4,6 مليون درهما

المشروع 16: تطوير الحكامة ومأسسة الإطار التعاقدي

- تقييم التكوين المهني وإعداد مرجعية وطنية للجودة

حصيلة الموسم 2019-2020

- تنزيل النظام الموحد للتقييم الذاتي لمؤسسات التكوين ب 250 مؤسسة تابعة لمختلف الفاعلين بالقطاعين العام والخاص

برنامج العمل 2021-2023

سنوات 2021-2023

- تنزيل النظام الوطني الموحد للتقييم الذاتي ب 250 مؤسسة جديدة تابعة للقطاعين العام والخاص سنويا، ليصل عدد المؤسسات المعنية إلى 2.000 مؤسسة؛
- بلورة نظام للتقييم الخارجي لمؤسسات التكوين المهني وإحداث مرجعية للجودة خاصة بهذه المؤسسات

الميزانية المرصودة 2021

بالنسبة للتقييم الذاتي

2,5 مليون درهم سنويا

بالنسبة للتقييم الخارجي ومرجعية الجودة المشروع ممول من طرف حساب تحدي الألفية (MCC)

المشروع 16: تطوير الحكامة ومأسسة الإطار التعاقدي

- تنزيل التصميم المديري للاتمركز الإداري

حصيلة الموسم 2019-2020

مواصلة نقل الاختصاصات من المركز إلى الجهة تماشيا مع التصميم المديري للاتمركز الإداري

برنامج العمل 2021

- إعداد مشروع مرسوم بإعادة هيكلة المصالح المركزية لقطاع التكوين المهني
- إعداد مشروع مرسوم بإحداث وتنظيم وتحديد اختصاصات المصالح اللاممركزة للتكوين المهني : إحداث 12 مديرية جهوية و45 مديرية إقليمية للتكوين المهني

المشروع 18: تقوية نظام المعلومات للتربية والتكوين والبحث العلمي

حصيلة الموسم 2019-2020

- الشروع في وضع نظام معلوماتي مندمج للتكوين المهني من خلال :
- اعتماد المخطط المديري للنظام المعلوماتي لقطاع التكوين المهني
- تحديد بنية النظام المعلوماتي لمنظومة التكوين المهني
- تحديث النظام المعلوماتي الحالي بتعاون مع برنامج دعم الاتحاد الأوروبي لإصلاح منظومة التكوين المهني
- الشروع في إعداد منظومة معلوماتية للأرشفة الإلكترونية

برنامج العمل 2021

- ملاءمة النظام المعلوماتي لقطاع التكوين المهني مع توجهات المديرية العامة لأمن نظم المعلومات بتعاون مع برنامج دعم الاتحاد الأوروبي لإصلاح منظومة التكوين المهني
- تحديث الشبكة المعلوماتية لقطاع التكوين المهني
- إحداث مركز بيانات خاص بقطاع التكوين المهني
- وضع منظومة معلوماتية للأرشفة الإلكترونية

الميزانية المرصودة 2021 بالدرهم

15 مليون درهم

المملكة المغربية

وزارة التربية الوطنية والتكوين المهني
والتعليم العالي والبحث العلمي

الميزانية الفرعية لسنة 2021

قطاع التعليم العالي والبحث العلمي

◄ الاعتمادات المرصودة لقطاع التعليم العالي والبحث العلمي (بالدرهم) برسم سنة 2021

◄ بزيادة **0.75 %** مقارنة مع سنة 2020، أي ما يعادل **94 مليون درهم** (دون احتساب اعتمادات الالتزام)

- **تطور ميزانية التسيير (المعدات والنفقات المختلفة):** + 1.79%
- **تطور ميزانية الاستثمار ب:** - 2.62%
- **التطور الإجمالي:** + 0.75%

◄ تطور ميزانية قطاع التعليم العالي والبحث العلمي من 2012 إلى 2021 (بالدرهم)

(المبالغ بآلاف الدراهم)

السنة	الطلبة الجامعيون	الأساتذة الدائمون	الميزانية بالدرهم	نسبة التأطير	التكاليف/الطلبة
2012	**447 801**	**11 750**	**8 803 908 000**	**38**	**19 660**
2013	541 375	11 963	9 660 268 000	45	17 844
2014	607 145	12 332	8 922 268 000	49	14 695
2015	677 391	12 820	9 024 535 000	53	13 322
2016	750 130	13 170	9 892 500 000	57	13 188
2017	781 505	13 820	10 009 646 000	57	12 808
2018	820 430	13 954	10 732 980 000	59	13 082
2019	876 005	14 400	11 315 303 000	61	12 917
2020	921 944	14 964	11 959 750 000	62	12 972
2021	**987 143**	**15 675**	**12 669 013 000**	**63**	**12 834**

%65,27

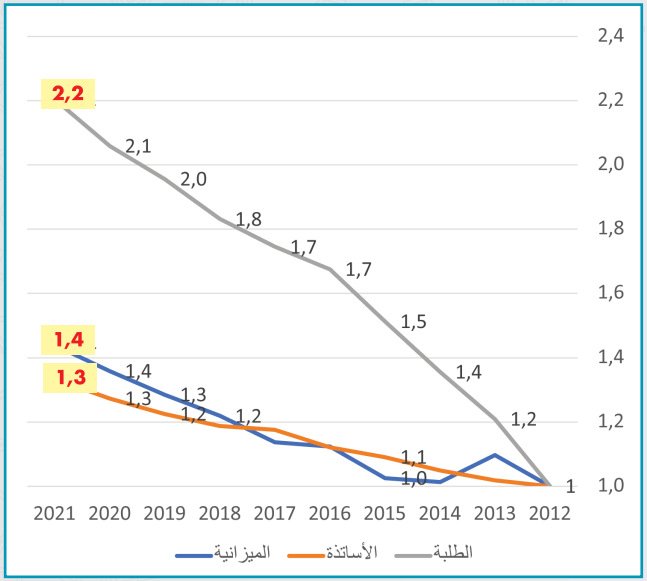

- تطور عدد الطلبة (+120%) ما بين سنتي 2012 و 2021
- تطور عدد الأساتذة (+30%) ما بين سنتي 2012 و 2021
- تطور الميزانية (+40%) ما بين سنتي 2012 و 2021

◄ تطور الميزانية

سنة 2012: 8 803 908 000 — +40% → سنة 2021: 12 669 013 000

◄ تطور عدد الطلبة

سنة 2012: 447 801 — +120% → سنة 2021: 987 143

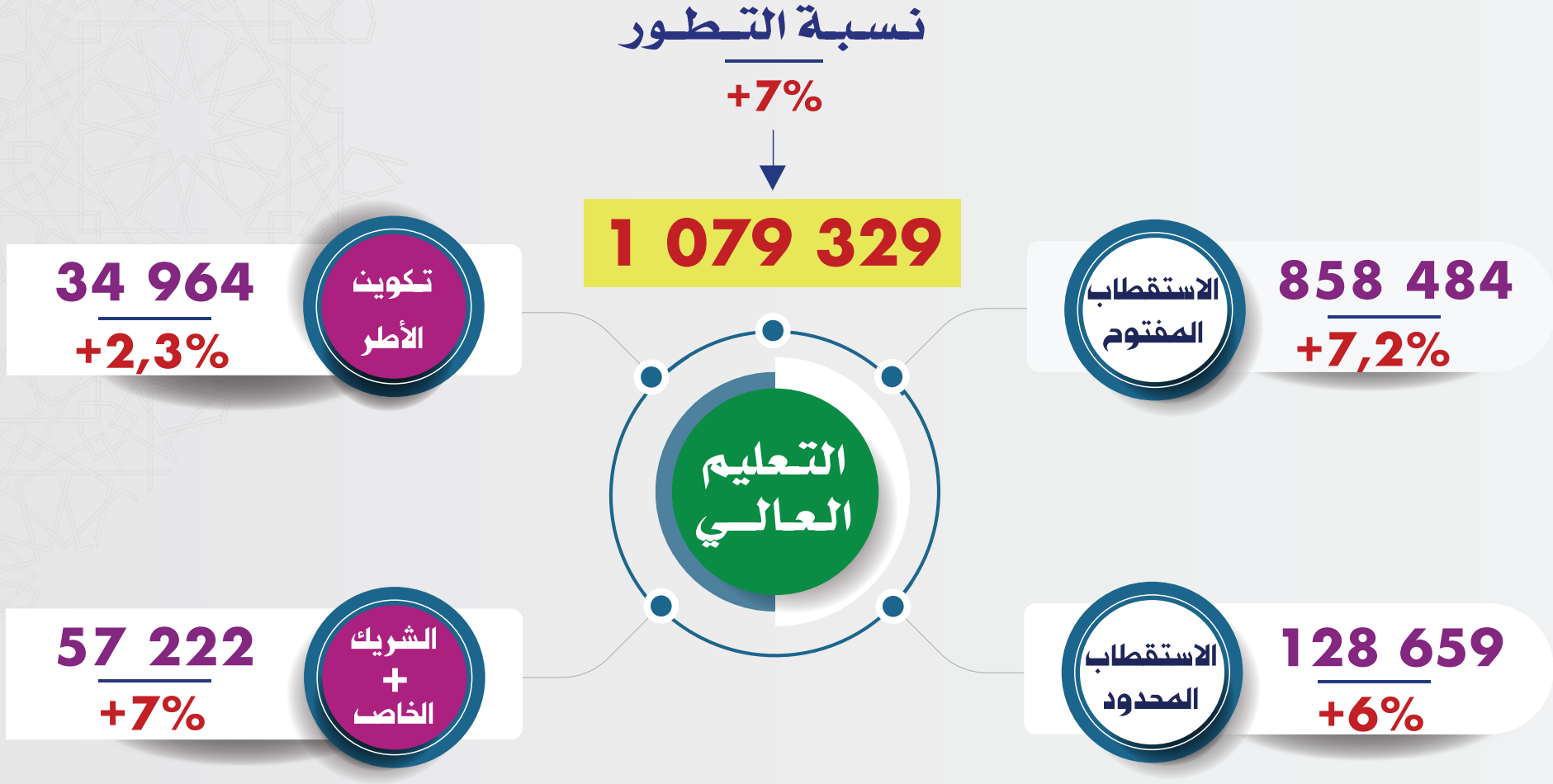
نسبة التطور
+7%
1 079 329
التعليم العالي
الاستقطاب المفتوح
858 484
+7,2%
تكوين الأطر
34 964
+2,3%
الاستقطاب المحدود
128 659
+6%
الشريك + الخاص
57 222
+7%

أعداد الموظفين

أعداد المؤسسات

برامج الوزارة	مشروع الميزانية العامة للقطاع لسنة 2021			مجموع الميزانية لسنة 2021
	الموظفون	المعدات و النفقات المختلفة	الاستثمار	
برنامج التعليم العالي	7 633 143 000	1 164 825 000	1 128 759 000	2 293 584 000
برنامج البحث العلمي والتقني		104 303 000	93 021 000	197 324 000
برنامج الدعم الاجتماعي لفائدة الطلبة		2 281 131 000	80 000 000	2 361 131 000
برنامج القيادة والحكامة		160 531 000	23 300 000	183 831 000
المجموع	7 633 143 000	3 710 790 000	1 325 080 000	12 669 013 000

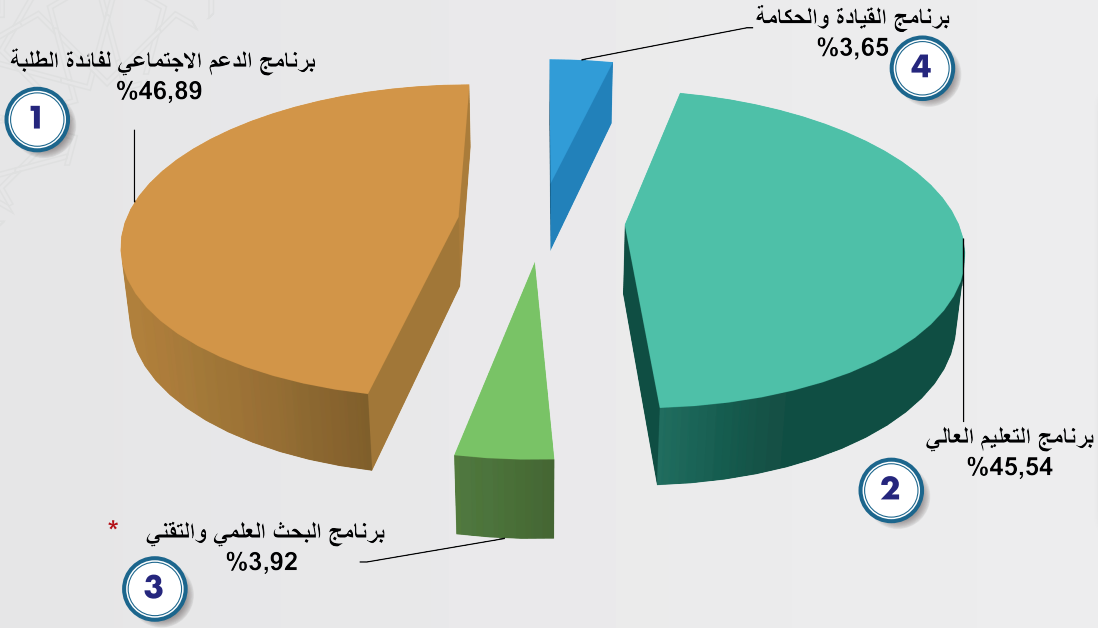

* صندوق دعم البحث

- كتلة الأجور + الدعم الاجتماعي للطلبة تمثل 78% من ميزانية القطاع ؛
- 96,3% من ميزنية القطاع (دون احتساب الاجور) تخول للجامعات والخدمات الاجتماعية.

برنامج التعليم العالي + الدعم الاجتماعي لفائدة الطلبة تمثل : 92,43%

تنزيل مقتضيات
القانون الإطار رقم 17-51

16 مشروع تهم البرامج :

1 ◄ التعليم العالي

2 ◄ البحث العلمي والتكنولوجي

3 ◄ الدعم الاجتماعي لفائدة الطلبة

4 ◄ القيادة والحكامة

البرنامج الأول
التعليم العالي

تطوير وتوسيع العرض الجامعي وتسهيل الولوج

حصيلة 2020

فتح 14 مؤسسة جامعية جديدة بكل من:

- بني ملال (4)
- الجديدة
- سطات
- القنيطرة (2)
- أكادير
- الفقيه بن صالح
- الدار البيضاء
- سيدي بنور
- فاس
- الحاجب

المصادقة على إحداث 21 مؤسسة جامعية

- 12 مؤسسة ذات استقطاب مفتوح
- 09 مؤسسات ذات استقطاب محدود

برنامج العمل 2021

07 مؤسسات جامعية جديدة عبر:

فتح أبواب مؤسستين بكل من:

- القنيطرة
- وجدة

تقسيم ثلاث كليات بكل من:

- سطات
- القنيطرة (2)

بناء مقري مؤسستين جامعيتين بكل من:

- بني ملال
- كلميم

تطوير وتوسيع العرض الجامعي وتسهيل الولوج

حصيلة 2020

اعتماد 78 مسلكا جديدا:

- 12 دبلوم تكنولوجيا
- 28 إجازة مهنية
- 32 ماستر وماستر متخصص ودبلوم الهندسة
- 6 دكتوراه

2 803 مسلكا معتمدا
برسم السنة الجامعية 2020-2021

برنامج العمل 2021

مواصلة الرفع في عدد المقاعد البيداغوجية بالمؤسسات ذات الولوج المحدود (5% : 1 576 مقعد جديد)؛ ← 101 33 مقعد

استمرار دعم وتمويل 29 مؤسسة جامعية؛

مواصلة توسيع عرض التكوين ولاسيما المسالك المهننة عن طريق:

- التنسيق مع باقي القطاعات الوزارية لتفعيل الاستراتيجيات القطاعية؛
- عقد اتفاقيات مع الفاعلين السوسيو اقتصاديين لتشجيع التكوين بالتناوب (الصحة، العدل، الصناعة والتجارة، شركات صناعة السيارات والطائرات،...).

فتح مسالك وفق الهندسة البيداغوجية الجديدة (جامعة مولاي اسماعيل، جامعة الحسن الثاني بقطر،...).

تمكين الطلبة ذوي الاحتياجات الخاصة من التمدرس

حصيلة 2020

- ملاءمة 48% من البنيات التحتية الحالية لحاجيات الطلبة والأساتذة والإداريين في وضعية إعاقة بالجامعات ؛
- ملاءمة 80% من البنيات التحتية للأحياء الجامعية لحاجيات الطلبة في وضعية إعاقة ؛
- 6 تكوينات مرتبطة بمجال الإعاقة : 3 إجازة مهنية و 3 ماستر .

برنامج العمل 2021

- مواصلة تأهيل البنيات التحتية الحالية لملاءتها مع حاجيات الطلبة والأساتذة والإداريين في وضعية إعاقة (بنسبة 55%) ؛
- تطوير وتعميم آليات مواكبة الطلبة والأطر البيداغوجية والإدارية في وضعية إعاقة (بنسبة 85%) ؛
- تأهيل الأطر البيداغوجية والإدارية لاستقبال ومواكبة الطلبة في وضعية إعاقة (24 موظفا؛ 2×12)؛
- تكييف أساليب التدريس والتقييم لتساير حاجيات الطلبة في وضعية إعاقة
تطوير تكوينات إضافية مرتبطة بمجال الإعاقة؛
- قاعات مجهزة لذوي الاحتياجات الخاصة بالجامعات (مكناس نموذجا - كلية الأداب) .

تطوير وتوسيع العرض الجامعي وتسهيل الولوج

- الرفع من عدد الطلبة المسجلين في التعليم العالي الخاص ب 10% ليبلغ عدد المسجلين حوالي 57 ألف
- عدد المؤسسات المعترف بها: 10 جامعات و19 مؤسسة مستقلة
- اعتماد 86 مسلكا جديدا
- تفعيل التقييم المؤسساتي للتعليم العالي الخاص عبر الوكالة الوطنية للتقييم (20 مؤسسة)
- مراجعة معايير إحداث هذا النوع من المؤسسات

توطيد الإصلاح البيداغوجي ومد الجسور بين مختلف مكونات المنظومة

- تقوية نظام الجسور بين المسالك ومؤسسات التعليم العالي
- اعداد دليل مرجعي للمسالك النموذجية المعتمدة
- أجرأة تنزيل الاصلاح البيداغوجي الجديد

إرساء نظام ناجع للإرشاد الجامعي

التوجيه
اعتماد نظام معلوماتي

منصات الكترونية
إحداث 3 منصات الكترونية

مراكز اللغات
تعميم مراكز اللغات بجميع الجامعات

الخريجون
احداث بنيات بالجامعات لتتبع ادماج الخريجين

الطالب المقاول
تعميم النظام الوطني للطالب المقاول بالجامعات

10 مؤسسات مصادق عليها من طرف اللجنة الوطنية (CNACES)

المصادقة على 10 مؤسسات بكل من :

- شفشاون
- وزان
- أزيلال
- خنيفرة
- بن احمد
- سيدي قاسم
- تطوان
- سطات
- سلوان
- الخميسات

10 مؤسسات في اطار مشاريع التنمية الجهوية

اتفاقية شراكة مع جهة فاس مكناس (1/3 - 2/3)

جامعة سيدي محمد بن عبد الله بفاس

- المركب الجامعي - عين شكاك (3 مؤسسات جامعية)
- تأهيل القطب الجامعي - ظهر المهراز بفاس؛
- إحداث كلية متعددة التخصصات ببولمان ؛
- إحداث كلية متعددة التخصصات بتاونات؛
- إحداث كلية العلوم والتقنيات بصفرو؛
- توسعة كلية متعددة التخصصات - تازة.

جامعة مولاي اسماعيل بمكناس

- المدرسة الوطنية لتدبير الرياضة - إفران؛
- المدرسة الوطنية للتجارة والتسيير بالحاجب؛
- المكتبة الجامعية بجامعة مولاي إسماعيل.

اتفاقية شراكة مع جهة بني ملال خنيفرة (1/3 - 2/3)

جامعة السلطان مولاي سليمان

- توسعة المركب الجامعي امغيلة : مكتبة جامعية، مركز الدراسات للدكتوراه، مركز اللغات، مركز الموارد الرقمية، قاعة الندوات، مركز العلاقة مع المقاولات، مركز التوجيه والاعلام.

إحداث **13** استوديو لإنتاج وتسجيل الموارد الرقمية بالجامعات

إعداد وتطوير **200 ألف** مضمون بيداغوجي

إحداث المركز الوطني للرقمنة والتعليم عن بعد

تكوين الكفاءات البيداغوجية والتقنية في مجال التعليم عن بعد : **174**

البرنامج الثاني
البحث العلمي والتكنولوجي

برنامج العمل 2021

- مواصلة الانخراط في قواعد البيانات الدولية الإلكترونية ؛
- تخصيص دعم لوحدات الدعم التقني للبحث العلمي لإنجاز التحاليل المختبرية ؛
- توسيع البنية التحتية الحالية للحوسبة عالية الأداء (HPC High Performance Computing) من خلال مضاعفة سعة الحساب والتخزين الحالية ؛
- دعم البحث العلمي عبر طلبات عروض جديدة لتمويل مشاريع البحث العلمي في المجالات ذات الأولوية (200 مليون للمراكز) ؛
- مواصلة تخويل منح التميز في البحث العلمي (300 منحة سنويا) ؛
- تشجيع الباحثين على النشر في المجلات ذات عامل تأثير مرتفع ؛
- تشجيع النشر في المجلات المحكمة في مجال العلوم الإنسانية والاجتماعية 30% من المقالات تنشر في المجلات المحكمة.

تعزيز آليات تثمين نتائج البحث العلمي والابتكار :

- إحداث 3 مجمعات الابتكار (Cités d'innovation) ؛
- دعم تسجيل براءات الاختراع بالجامعة المغربية وتطوير أنشطة تدبيرها واستغلالها ؛
- اطلاق طلب عروض لتمويل مشاريع البحث في نقل التكنولوجيا بشراكة مع وزارة الصناعة والتجارة ومؤسسة المكتب الشريف للفوسفاط (170) ؛
- تشجيع الشراكة مع القطاع الخاص لتمويل البحث العلمي والابتكار.

التعاون الدولي في ميدان البحث العلمي والابتكار :

- مواصلة تمويل المشاريع المقبولة في إطار برنامج التعاون الدولي (170 مشروع لسنة 2020) ؛
- إطلاق طلبات عروض جديدة في إطار :
  - البرنامج الأور ومتوسطي "PRIMA" ؛
  - البرنامج الأوروبي "PRE-LEAP-RE" في ميدان الطاقات المتجددة ؛
  - البرنامج الأوروبي "Core Organic" في ميدان الفلاحة البيولوجية ؛
  - التعاون الثنائي مع دول شريكة جديدة.

إطار استثنائي للبحث المتميز ؛

مجلس وطني للبحث العلمي.

البرنامج الثالث
الدعم الاجتماعي لفائدة الطلبة

المنح

الرفع من الميزانية المخصصة للمنح من:

1,6 مليار درهم سنة 2017

←

1,831 مليار درهم سنة 2021

415 ألف منحة دراسية كهدف للموسم الجامعي 2021-2020

155 ألف منحة جديدة كهدف للموسم الجامعي 2021-2020

شريطة تمويل إضافي (**245** مليون درهم)

الإيواء

الميزانية المرصودة برسم 2021 :

145
مليون درهم

فتح 3 أحياء جامعية بكل من:

استكمال أشغال بناء 4 أحياء جامعية بكل من:

- سطات
- فاس
- المحمدية
- الحسيمة

المشاريع في إطار الشراكة

11 إقامة جامعية بكل من:

- اكادير (4)
- الدار البيضاء
- الراشيدية (2)
- سطات
- خريبكة

الإطعام

الميزانية المرصودة برسم 2021 :

360
مليون درهم

- تعميم نظام البطائق الإلكترونية
- استكمال بناء مطعمين بتازة والقنيطرة
- فتح مطعمين جامعيين بتطوان وطنجة
- إطلاق بناء مطعم بالمحمدية
- الاستعداد لتوفير وجبات (A Emporter)

التغطية الصحية

300
ألف
طالب مستفيد

- فتح وتجهيز المركز الصحي بالدار البيضاء
- بناء مركز صحي بتطوان

ليصل بذلك
عدد المركز
27
مركزا صحيا

البرنامج الرابع
القيادة والحكامة

تمكين الطلبة في وضعية إعاقة أو في وضعيات خاصة من التمدرس

تطوير آليات الحكامة ومأسسة الاطار التعاقدي

- تنزيل مقتضيات القانون الاطار 51-17
- بلورة مخطط عمل وطني من خلال اعتماد المقاربة التعاقدية ما بين القطاع والجامعات والمؤسسات تحث الوصاية وفق برمجة ميزانيتية لثلاث سنوات 2023/2020
- تعميم مؤسسة الوسيط بكل الجامعات
- تفعيل النظام الخاص بالهيكلة الجديدة للجامعات بما فيها التدقيق الداخلي

تعزيز تعبئة الفاعلين والشركاء حول الجامعة المغربية

- تطوير الشراكة مع الجهات ومؤسسة المكتب الشريف للفوسفاط والشركة الوطنية للإذاعة والتلفزة،....
- تطوير الشراكة مع القطاع الخاص CGEM
- تطوير التعاون الثنائي مع شركاء المغربوالانفتاح على تجارب اكاديمية وعلمية جديدة (المانيا- البرتغال- قطر- بلغاريا- هنغاريا...)
- تطوير التعاون متعدد الأطراف مع الهيئات والمنظمات الحكومية الإقليمية والجهوية والدولية

احداث 1400 منصب مالي:

700 محدث

700 محول

رقمنة

توقعات 1565

تقاعد 661

15 675 أستاذ تطور الأساتذة (+30%) ما بين سنتي 2012 و2021

تعزيز البنية التحتية للتعليم العالي عبر :

- إرساء مركبات جامعية متصلة Campus Connecté وشبكة WIFI ذات الصبيب العالي
- مشروع DIGITAL SUP
- إحداث 5 منصات رقمية

تطور الميزانية:

سنة 2012: 8 803 908 000 درهم

+40%

سنة 2021: 12 669 013 000 درهم

تطور كتلة الأجور:

سنة 2012: 6 617 776 800

+22,32%

سنة 2021: 8 095 163 000

تطور عدد الطلبة:

سنة 2012: 447 801

+120%

سنة 2021: 987 143

تطور التسيير:

سنة 2012: 3 645

+1,72%

سنة 2021: 3 710

تطور عدد الأساتذة:

سنة 2012: 11 750

+30%

سنة 2021: 15 675

تطور الاستثمار:

سنة 2012: 1 360

-2,62%

سنة 2021: 1 325

البرمجة الميزانياتية لثلاث سنوات 2021-2023

◄ البرمجة الميزانياتية لثلاث سنوات 2021-2023

(المبالغ بالدراهم)

البرنامج	2020		2021		2022		2023	
	المعدات و النفقات المختلفة	الاستثمار	المعدات و النفقات المختلفة	الاستثمار	المعدات و النفقات المختلفة	الاستثمار	المعدات و النفقات المختلفة	الاستثمار
التعليم العالي	1.119.825.000	1.163.759.000	1.238.695.000	1.441.534.900	1.299.129.750	1.561.588.390	1.317.336.238 (نسبة النمو 17,63)	1.276.997.229 (9,73)
البحث العلمي والتكنلوجي	101.303.000	93.021.000	134.303.000	93.021.000	135.303.000	93.021.000	135.303.000 (33,56)	93.021.000 (0)
الدعم الاجتماعي لفائدة الطلبة	2.261.131.000	80.000.000	2.580.131.000	80.000.000	2.731.281.000	80.000.000	2.870.588.500 (26,95)	80.000.000 (0)
قيادة وحكامة	163.265.000	24.000.000	174.373.150	24.000.000	180.561.545	24.000.000	181.935.591 (11,43)	24.000.000 (0)
المجموع	3.645.524.000	1.360.780.000	4.127.502.150	1.638.555.900	4.346.275.295	1.758.609.390	4.505.163.328 (25,58)	1.474.018.229 (8,32)

خول برسم 2021

المعدات والنفقات المختلفة : 3.710.790.000 درهم

الاستثمار : 1.325.080.000 درهم

توزيع ميزانية 2021
للجامعات

توزيع ميزانية الجامعات لسنة 2021

تعزيز اللامركزية

ميزانية الادارة المركزية	الميزانية المفوضة بمافيها المساهمة الخارجية
1,1%	98,9%

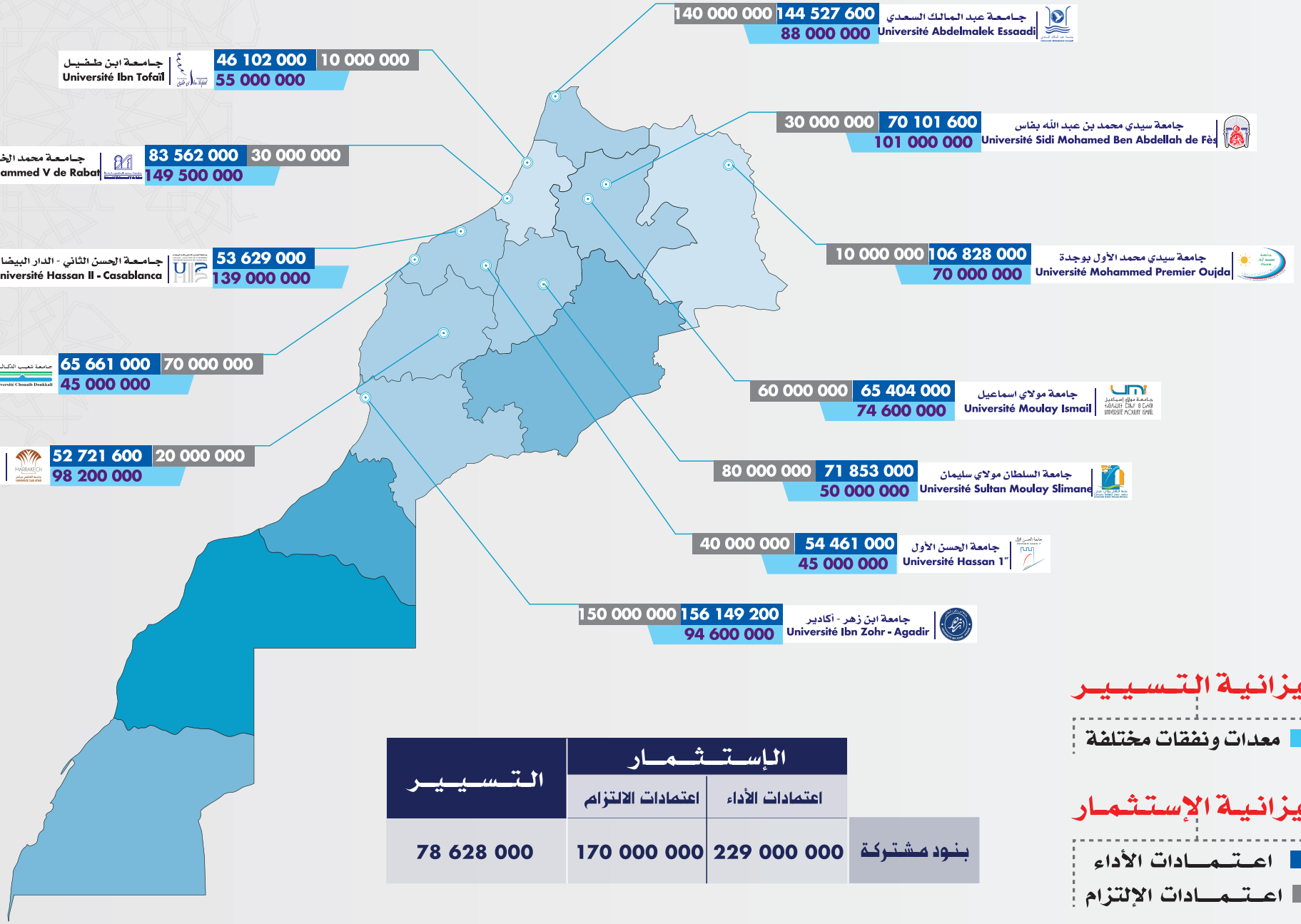

جامعة عبد المالك السعدي
Université Abdelmalek Essaadi
140 000 000 | 144 527 600 | 88 000 000

جامعة ابن طفيل
Université Ibn Tofail
46 102 000 | 10 000 000 | 55 000 000

جامعة سيدي محمد بن عبد الله بفاس
Université Sidi Mohamed Ben Abdellah de Fès
30 000 000 | 70 101 600 | 101 000 000

جامعة محمد الخامس بالرباط
Université Mohammed V de Rabat
83 562 000 | 30 000 000 | 149 500 000

جامعة سيدي محمد الأول بوجدة
Université Mohammed Premier Oujda
10 000 000 | 106 828 000 | 70 000 000

جامعة الحسن الثاني - الدار البيضاء
Université Hassan II - Casablanca
53 629 000 | 139 000 000

جامعة مولاي اسماعيل
Université Moulay Ismail
60 000 000 | 65 404 000 | 74 600 000

جامعة شعيب الدكالي
Université Chouaib Doukkali
65 661 000 | 70 000 000 | 45 000 000

جامعة السلطان مولاي سليمان
Université Sultan Moulay Slimane
80 000 000 | 71 853 000 | 50 000 000

جامعة القاضي عياض
Université Cadi Ayyad
52 721 600 | 20 000 000 | 98 200 000

جامعة الحسن الأول
Université Hassan 1er
40 000 000 | 54 461 000 | 45 000 000

جامعة ابن زهر - أكادير
Université Ibn Zohr - Agadir
150 000 000 | 156 149 200 | 94 600 000

	الإستثمار		التسيير
	اعتمادات الأداء	اعتمادات الالتزام	
بنود مشتركة	229 000 000	170 000 000	78 628 000

ميزانية التسيير

- معدات ونفقات مختلفة

ميزانية الإستثمار

- اعتمادات الأداء
- اعتمادات الإلتزام

وزارة التربية الوطنية
والتكوين المهني
والتعليم العالي والبحث العلمي

شكرا على انتباهكم

ملخـــــص المناقشـــــة العامـــــة

ملخص المناقشة العامة لمشروع الميزانية الفرعية لوزارة التربية الوطنية والتكوين المهني والتعليم العالي والبحث العلمي

برسم السنة المالية2021

عقدت لجنة التعليم والشؤون الثقافية والاجتماعية اجتماعا لها يوم الأربعاء 25 نونبر 2020 على الساعة العاشرة صباحا، خصص لدراسة الميزانية الفرعية لوزارة التربية الوطنية والتكوين المهني التعليم العالي والبحث العلمي، وذلك برئاسة السيد عبد العالي حامي الدين رئيس اللجنة، وبحضور السيد سعيد أمزازي وزير التربية الوطنية والتكوين المهني والتعليم العالي والبحث العلمي، والسيد ادريس أوعويشة الوزير المنتدب لدى وزير التربية الوطنية والتكوين المهني والتعليم العالي والبحث العلمي المكلف بالتعليم العالي والبحث العلمي، وعدد من أطر الوزارة، وثلة من السيدات والسادة المستشارين سواء بشكل مباشر أو عن طريق تقنية التواصل عن بعد.

في البداية، أعطيت الكلمة للسيدين الوزيرين اللذين قدما عرضا تفصيليا معززا بمجموعة من المؤشرات الرقمية حول حصيلة عمل الوزارة برسم السنة المالية2020 ، وكذا تقديم الخطوط العريضة للميزانية الفرعية للوزارة برسم السنة المالية2021 ، بعد ذلك فتح رئيس اللجنة باب المناقشة أمام السيدات والسادة المستشارين، حيث قدموا مداخلات قيمة غنية بمعطيات عديدة، بسطوا من خلالها مجمل الاختلالات التي يعيشها القطاع مع إبدائهم لملاحظات وتساؤلات تنصب جميعها في إثراء النقاش وإبداء مجموعة من المقترحات التي من شأنها دعم تنفيذ برنامج الوزارة لفائدة تأهيل منظومة التربية والتكوين ببلادنا.

وهكذا، فقد عبرت إحدى المداخلات على أهمية قطاع التربية والتكوين كركيزة أساسية لأي مشروع مجتمعي يراهن على الاستثمار في العنصر البشري وتأهيله، وذلك بالاعتماد على ثلاث مرتكزات مهمة، وهي العدالة اللغوية والعدالة

المعرفية والثقافية والعدالة الرقمية المرتبطة بالوضعية الراهنة ببلادنا، تلك العدالة التي تشترط الفصل بين الأصل الاجتماعي والرأسمال الدراسي للمتعلم المبني على الاستحقاق والرقي الاجتماعي المنصف، وهي وظيفة المدرسة العمومية التي يفترض فيها أن تكون محركا للإرتقاء ومصدر للتماسك الاجتماعي والإبتكار والتنمية الاقتصادية، بحيث تفيد بعض المؤشرات بأن الاستثمار في المجال التربوي مهم لمحاربة الفقر المتعدد الأبعاد بنسبة 44,8% وكذا الهشاشة.

وفي نفس السياق، اعتبرت إحدى المداخلات بأن هذا القطاع الحيوي تراهن عليه بلادنا كقاطرة للتنمية الاجتماعية والاقتصادية والذي تأتي مناقشة ميزانيته في ظرفية استثنائية تمر منها بلادنا والعالم أجمع بفعل جائحة كورونا وتداعياتها الكبيرة على كافة القطاعات والمجالات، ولا سيما قطاع التربية والتكوين حيث ابتكرت الوزارة حلولا وأنماطا جديدة لتجاوز تبعات كوفيد 19وخاصة اعتماد"التعليم عن بعد "كوسيلة رقمية حديثة ساهمت إلى حد كبير في التخفيف من هاته الأزمة والتي كان لبرنامج" جيني "الذي تم إنشاؤه منذ أكثر من10 سنوات الأثر البارز في إنجاحه وخاصة في الوسط الحضري.

ومن جهة أخرى، أشارت إحدى المداخلات إلى أن اعتماد تقنية التعليم عن بعد في ظل الجائحة لم تكن ناجعة بما يكفي نظرا للإكراهات المرتبطة بانعدام أو ضعف صبيب الأنترنيت في عدد من مناطق المملكة لاسيما في الجبال والقرى النائية، وغياب الأجهزة الإلكترونية) لوحات، حواسيب، تلفاز، (... سواء لدى الأطر التربوية أو التلاميذ، الشيء الذي ساهم في تكريس الهوة وانعدم تكافؤ الفرص للمتمدرسين بسبب الفوارق الاجتماعية والفقر والهشاشة، وفي هذا الإطار، تم التنويه بالقرار الصائب الذي اتخذته الوزارة بعدم اعتماد التعليم عن بعد في تقييم نتائج امتحانات الطلبة والتلاميذ، وحثت على ضرورة إشراك الفاعلين التربويين وأولياء الأمور والأكاديميين والباحثين والأخصائيين الاجتماعيين قبل إصدار المرسوم المنظم للتعليم عن بعد لضمان إنجاحه، مع ضرورة اعتماد التعليم الحضوري كمبدأ

أساسي ورابط اجتماعي ومنهج لا غنى عنه في بناء شخصية التلاميذ والطلبة وخاصة لدى فئة الأطفال.

وجاءت عدة مداخلات مثمنة للمجهودات الوزارية المبذولة في ظل الجائحة وخاصة اتخاذها القرار الشجاع بإغلاق المؤسسات التعليمية عند بداية الجائحة حفاظا على سلامة المتعلمين والأطقم الإدارية والتربوية وهو ما جنب بلادنا بدون شك كارثة محتملة، كما تمت الإشادة بالقرار القاضي باستئناف الدراسة في شهر شتنبر 2020 والحرص على إنجاح الدخول المدرسي ومروره بشكل سلس رغم ظروف الجائحة واعتماد نمط التعليم التناوبي لأول مرة، إضافة إلى الزيارات الميدانية للسيد الوزير لعدد من الأقاليم والقرى النائية من المغرب العميق والتي تجسد مفهوم حكومة القرب.

وأكدت إحدى المداخلات على أنه رغم المكتسبات التي تحققت في هذا القطاع، فإن ذلك لا ينفي وجود عدة عراقيل وإكراهات ومعيقات تتطلب تكييف البرامج والمقررات الدراسية مع الوضعية الوبائية، وتقليص الفوارق بين الجهات والأقاليم خصوصا بالأوساط القروية وإحداث هيئة للتدريس وتكوينها في مجال استعمال تكنولوجيات الإعلام والاتصال وتزويدهم بآليات الاشتغال الحديثة من خلال توفير الحواسيب والأجهزة الإلكترونية، وإعادة النظر في النموذج البيداغوجي والتربوي وتعميق وتكثيف الدعم للعالم القروي بتنسيق مع كافة الشركاء والمتدخلين الاجتماعيين.

وتأسفت إحدى المتدخلات حول اعتماد الوزارة لنفس الفلسفة والمنهجية في إعداد مشروع الميزانية لهذا القطاع الحيوي، بحيث تظل الموارد المالية المرصودة لهذا القطاع قليلة بالمقارنة مع حجم الطموحات المرجوة منه، وبالرغم من الزيادة التي عرفتها المناصب المالية) حوالي 2000 منصب (بالمقارنة مع السنة الماضية، فإنها لا تلبي الحاجيات الملحة في معالجة الخصاص الحاد الذي يعرفه القطاع في الأطر التربوية، وفي هذا الصدد، تمت الإشارة إلى التوظيف بالعقدة الذي تم تطويره إلى

نظام خاص بالأكاديميات وما يطرحه من إشكالات على مستوى التقاعد والحركات الانتقالية على مستوى الجهة.

وثمنت إحدى المداخلات اعتماد مسألة التفويج للتخفيف من الاكتظاظ في الأقسام خلال فترة الجائحة وضمان جودة التعلم رغم ما يطرحه من بروز عوارض أخرى كتضخم الزمن المدرسي للأستاذ الذي يضطر لتدريس عدة أفواج أو تدريس تخصص لا علاقة له به (فيزياء + لغة عربية كمثال).

وفي ذات السياق المرتبط بالأطر التربوية، فقد تم التأكيد على ضرورة تسوية ضحايا النظام الأساسي لسنوات (2017/2018/2019) من الناحية المالية رغم تسوية وضعيتهم الإدارية، ومراجعة الاقتطاعات المترتبة عن الإضراب، مما يستدعي فتح باب الحوار أمام النقابات وخاصة الأكثر تمثيلية لإيجاد كافة الحلول وخاصة للمتصرفين وحاملي الشهادات ومكلفو التوجيه والتخطيط.

وعلاقة بترسيم الأمازيغية، تمت الدعوة إلى ضرورة الإسراع بتنزيل الأمازيغية على أرض الواقع وتكوين أطر التدريس المتخصصة في اللغة الأمازيغية وخاصة على مستوى المركز الجهوي للتربية والتكوين بالرشيدية التي تعرف خصاصا، إضافة إلى ضرورة إحداث المدارس الجماعاتية في المناطق النائية بمواصفات جيدة وتزويدها بكافة المرافق الصحية (ماء، كهرباء، تسييج، مراحيض)، وذلك لتفادي الإشكاليات المطروحة على مستوى الأقسام المشتركة، وكذا توفير الداخليات وفتحها أمام المنحدرين من مناطق بعيدة ونائية وخاصة في ظل الوباء.

وشكلت المداخلات فرصة للتطرق إلى التعليم الأولي الذي تم اعتباره مهما في المنظومة التربوية ولكن لم يتم مراعاته في البرنامج الاستعجالي، ورغم تداركه لاحقا فإنه لازال يعاني من الهشاشة فيما يتعلق بغياب المقومات الأساسية كفضاءات تراعي خصوصية الطفل، إضافة إلى أنه يعاني من تذبذب في المؤشرات الرقمية ما بين سنة 2017 بحيث تتراوح نسبة ولوج هذا النوع من التعليم مابين حوالي 658.789 في

سن 4 سنوات أو أكثر، ونسبة8,43% ، إضافة إلى الوضعية المالية للمربيات التي تعاني نتيجة عدم توصلها بمستحقاتها المالية في حينها وخاصة في ظل هذا الوباء، مما يتطلب وضع إطار قانوني لها يراعي حقوقها المالية والمعنوية وتأطيرها بشكل يلائم ويساير التطورات الراهنة، كما أثيرت إشكالية الهدر المدرسي التي لا تزال الأرقام بشأنها مقلقة، بحيث تتصدرها أكاديمية مراكش آسفي بنسبة 7,86% ، وبلغ ما مجموعه سنة 2015 على مستوى التراب الوطني ما يقارب 300) و 508تلميذ (أي بنسبة 8,8% ، وتراجعت النسبة إلى7,1% ، غير أنه بحلول عامي 2017 و 2018 ارتفعت حدة الهدر المدرسي ليصل إلى حوالي 431,87) ألف تلميذ (منهم ما يفوق 126ألف تلميذ بالتعليم الابتدائي وهو ما يعادل 7,4% من المتمدرسين المسجلين بمنظومة مسار بقطاع التربية والتكوين، وكذا مغادرة ما يقارب 431.876 ألف تلميذ في سلكي الابتدائي والثانوي والإعدادي قبل حصولهم على شهادة تخول لهم ولوج سوق الشغل وذلك مابين سنتي 2014 ، 2018 معطيات رسمية أصدرها المجلس الأعلى للتربية والتكوين والبحث العلمي.

ومن جهة أخرى، طرحت قضية التعليم الخصوصي وما أبانت عنه من جشع مخيف لبعض المؤسسات التابعة لها وخاصة في ظل الجائحة، بحسب ما صرحت بها إحدى المداخلات، حيث أكدت أنها كانت بعيدة كل البعد عن الحس الوطني والروح التضامنية التي يتميز بها المغاربة، بحيث رفضت التخفيض من الرسوم ورفض تسليم الشواهد لمن أراد تغيير المؤسسة على خلاف بعض مؤسسات التعليم الخصوصي التي أبانت عن حس عال من الوطنية وقامت بمبادرات لتخفيض الرسوم أو الإعفاء منها بشكل كامل، وفي سياق متصل، ألحت بعض المداخلات على ضرورة الاهتمام بالمدرسة العمومية خصوصا بعد مغادرة ما يقارب من 140 ألف تلميذ المدرسة الخصوصية جراء الإشكاليات المترتبة عن تدبيرها للتعليم في ظل الجائحة وعدم توفيره للضمانات الحقيقية التي يوفرها التعليم العمومي.

ومن جهة ثانية، دعا أحد المتدخلين إلى ضرورة توطين مضامين القانون الإطار وإرسائها وطنيا وجهويا والتسريع بإنزال المراسيم التطبيقية المرافقة لها في أقرب الآجال، وذلك لضمان دور المدرسة الخصوصية كشريك فاعل في التربية والتكوين وتحقيق التنمية الاجتماعية والاقتصادية.

✓ **قطاع التكوين المهني :**

حظي هذا القطاع كذلك بدوره من النقاش الهام والغني بالملاحظات والمقترحات، وتم اعتباره فاعلا رئيسيا حسب ما جاء في أغلب المداخلات من أجل مواكبة التنمية الاقتصادية والاجتماعية ببلادنا من خلال تلبية حاجيات الفاعلين المؤسساتيين والاقتصاديين من حيث توفير الموارد البشرية المؤهلة والتشجيع على إدماج الشباب وربط التكوين بسوق الشغل، غير أن هذا القطاع لم ينل ما يستحقه من العناية والاهتمام كما جاء على لسان أحد المتدخلين رغم ما ينتظر منه من تطلعات تستوجب الإنخراط الفعلي في جل الأوراش الصناعية التي هي في أمس الحاجة إلى طاقات قادرة على الدفع بعجلة الاقتصاد الوطني وإخراج المنظومة الاقتصادية من الرتابة إلى التجديد والتطوير، لذا تمت الدعوة إلى إحداث مراكز للتكوين المهني بالمدن الصاعدة والقرى والمناطق التي تفتقر لمثل هذه المؤسسات عن طريق عقد شراكات واتفاقيات مع الجماعات الترابية لتمكين تلاميذ العالم القروي من ولوجها، وكذا تحويل ميزانية السكن والإطعام الذي كان مخصصا للطلبة برسم سنة 2020 والتي لم يتم صرفها نظرا لتداعيات الجائحة ووضعها في ميزانية التكوين المهني الهزيلة التي لا ترقى لمستوى التطلعات، كما يتطلب هذا القطاع تقييم مساره واستشراف آفاقه الكبرى، ولاسيما أنه أصبح عنصرا من عناصر الرؤية الاستراتيجية للإصلاح التي بلورها المجلس الأعلى للتربية والتكوين والبحث العلمي بغية تكريس مبدأ الجودة للجميع، وفي هذا الإطار حثت إحدى المداخلات على ضرورة القيام بدراسات استشرافية حول المهن المستقبلية، خصوصا وأن هناك دراسات تشير إلى اندثار العديد من المهن الحالية بفعل التطور التكنولوجي مستقبلا، مما يتطلب الأمر

إلى إرساء تكوينات حديثة تواكب العصر، وكذا تدبير القطاع وفق الحكامة في تمويل مكتب التكوين المهني (الرسم المهني)، بحيث يجب تخصيصه للتكوين المستمر فقط دون التكوين الأساسي، إضافة إلى ضرورة تجميع القوانين المؤطرة للتكوين المهني وتدارك النقائص الموجودة في القانون رقم 17.60 .

وجاءت في إحدى المداخلات بأن قدرة القطاع على استقطاب الشباب والتلاميذ تبقى متواضعة، وذلك راجع بالأساس لمحدودية نظام التوجيه بين الوزارة ومؤسسات التكوين المهني، وكذا غياب جدولة مشتركة بين القطاعات المعنية تتعلق بتنظيم المباريات والتسجيل في مؤسسات التكوين المهني، وعليه فإن قطاع التكوين المهني قطاع مهم يجب تطويره وتنويع مسالكه وتحفيز الطلبة والتلاميذ للولوج إليه عبر تبسيط المساطر وإحداث المزيد منها باعتبارها داعما لتطور الاقتصاد الوطني.

✓ **<u>قطاع التعليم العالي والبحث العلمي:</u>**

يعتبر قطاع التعليم العالي حسب ما جاء في إحدى المداخلات من القطاعات التي تحظى باهتمام كبير من البرلمان ويتجلى ذلك من خلال تصويته على القانون الإطار رقم 51.17 المتعلق بمنظومة التربية والتكوين الذي سيساهم من خلال مقتضياته في إعطاء دفعة قوية لهذا القطاع، مما يستوجب الإسراع في تنزيله على أرض الواقع لربح رهان التنمية في منظومة التربية والتكوين، غير أنه اعتبرت الميزانية المرصودة لهذا القطاع برسم السنة المالية 2021 غير كافية بالمقارنة مع حجم الانتظارات والتطلعات، رغم الزيادة الطفيفة التي عرفتها ميزانية القطاع والتي لا تتجاوز 0,75% مقارنة مع سنة2020 ، أي ما يعادل 94 مليون درهم دون احتساب اعتمادات الإلتزام، فإن الميزانية تبقى متواضعة في ظل تصاعد عدد الطلبة لتلبية حاجياتهم الضرورية في الإطعام والسكن، وكذا المنح الجامعية حيث لا توازي التطلعات المنتظرة منها، مما يتطلب تكثيف الجهود والعمل على دعم التمدرس الجامعي وتحسين الخدمات المقدمة للطلبة، ومواصلة الدعم الاجتماعي من خلال وضع نظام خاص بالمنح يعمل على ضمان توسيعها لأكبر عدد من الطلبة أو تعميمها

باعتبارها حقا للطالب بغض النظر عن الدخل الفردي لعائلته، خصوصا وأنه يصعب احتساب هذا الأخير بشكل دقيق، مما يخلق نوع من التفاوتات فيما بين الطلبة والجهات الممنوحة على حد سواء، إضافة إلى ضرورة الرفع من الطاقة الاستيعابية للمطاعم والأحياء الجامعية، كما يستوجب بذل المزيد من الجهود لتحسين الولوج إلى الجامعة وخاصة ذات الاستقطاب المحدود، وذلك بتقليص شروط ولوجها المرتبطة بالحصول على معدلات مرتفعة، في حين يتم إقصاء الطلبة الحاصلين على معدلات معقولة 16 و17، مما يفوت الفرصة على هؤلاء الطلبة من ملئ المقاعد الشاغرة في المؤسسات ذات الولوج المحدود.

وألحت بعض المداخلات على ضرورة إحداث بعض المؤسسات التعليمية الجامعية في الجهات التي تعرف خصاصا كجهة درعة تافيلالت نموذجا، أو إحداث نواة جامعية أو كلية متعددة التخصصات بالأقاليم التابعة لها ورزازات، زاكورة، تنغير...إلخ، للحيلولة دون تفاقم ظاهرة الهدر الجامعي التي تكون نتاج البعد وقلة الإمكانيات المادية للطلبة التي تنتمي إلى تلك المناطق.

وفي سياق متصل، دقت إحدى المداخلات ناقوس الخطر حول التكلفة المالية الباهظة الناتجة عن الهدر الجامعي ببلادنا والتي تقدر بحوالي 3 ملايير و 700 مليون درهم حسب ما ورد في إحدى تصريحات السيد الوزير نفسه حول الموضوع في 4فبراير2020 ، بحيث أن 60% من التلاميذ الحاصلين على شهادة بكالوريا شعبة العلوم والتقنيات لا يواصلون دراساتهم الجامعية في نفس الشعبة، كما لا يتم الحصول على أي شهادة لما يقارب 13,3% من مجموع الطلبة المسجلين بمؤسسات الولوج المفتوح .وتمت الإشارة أيضا إلى إشكالية عدم الدفع قدما بالطلبة المسجلين في سلك الدكتوراه حوالي 80% بجامعة محمد الخامس بالرباط نموذجا من مناقشة أطروحاتهم في الوقت المناسب.

وأثارت إحدى المداخلات مسألة ارتفاع رسوم التسجيل بالجامعات الخاصة والجامعة الشركة والسكن الخاص، وكذا تنامي حالات استغلال طلبة كلية

الطب العمومي المتدربون في المراكز الاستشفائية الجامعية حوالي 90% منهم طلبة وحوالي 99% يداومون ليلا.

✓ **وبالنسبة للبحث العلمي:**

فقد ورد في إحدى المداخلات على أن المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي أوصى بتخصيص نسبة 3% من الناتج المحلي الإجمالي كإنفاق سنوي على البحث العلمي في أفق 10 سنوات و 1,5%في أفق 5 سنوات، مما يستوجب العمل على رفع الميزانية العمومية السنوية المخصصة للبحث العلمي من خلال التمويل من طرف وكالات تعبئة الوسائل المركز الوطني للبحث العلمي والتقني، معهد البحث في الطاقة الشمسية والطاقات المتجددة... ، وذلك لتحفيز تطوير المشاريع في مجالات تكنولوجية معينة، أو في إطار عقود برامج تبرم مع القطاعات الصناعية.

ولخصت إحدى المداخلات نجاح الإصلاح التربوي المنشود في ربطه أساسا بإعطاء الأولوية للحلول التربوية والبيداغوجية لمعالجة اختلالات المنظومة التعليمية عبر استبعاد منطق المعالجة التقنية الصرفة للإشكاليات التربوية وتجاوز المقاربة الكمية إلى ما هو نوعي من خلال التركيز على المستهدف الأساسي من الإصلاح التلميذ،ة، وكذا تجديد المحتويات والمضامين، وتحديث البرامج والمناهج الدراسية ومراجعة المقاربات التدبيرية المعتمدة حاليا في تسيير الشأن التربوي، وهذا الأمر لا يتأتى إلا بممارسة الحكامة الجيدة وربط المسؤولية بالمحاسبة والحرص على الجودة والشفافية في التدبير الإداري والمالي، وضمان تكافؤ الفرص للولوج التربوي، إضافة إلى تثمين العنصر البشري من خلال ضمان حقوقه المادية والمعنوية واستقراره الوظيفي، وكذا تفعيل مقاربة تشاركية مع جميع الفاعلين التربويين والاجتماعيين تلاميذ، أساتذة، إدارة تربوية، مسيرون، مسؤولون، مفتشون، نقابات، جمعيات المجتمع المدني...، وإعادة الثقة في المدرسة العمومية لربح الرهان التنموي ببلادنا.

أجوبة السيد وزير التربية الوطنية والتكوين المهني

والتعليم العالي والبحث العلمي

والسيد الوزير المنتدب المكلف بالتعليم العالي والبحث العلمي

➢ جواب السيد الوزير المنتدب لدى وزير التربية الوطنية والتكوين المهني والتعليم العالي والبحث العلمي المكلف بالتعليم العالي والبحث العلمي

بداية، تقدم السيد الوزير المنتدب بخالص الشكر والتقدير للسيدات والسادة المستشارين على ما جاء في مداخلاتهم القيمة والتي تعكس إلمامهم بمختلف جوانب القطاع، مثمنا مختلف ما قدموه من مقترحات مرافقة لملاحظاتهم وتساؤلاتهم المطروحة، مركزا بتقديم توضيحات موجزة حول بعض القضايا التي أثيرت من طرفهم نوردها فيما يلي :

تخويل المنح الجامعية : أوضح بأن هذا المطلب هو هاجس الوزارة أيضا، غير أن الأمر يتطلب إمكانيات أكبر بكثير مما هو متوفر حاليا، مشيرا بأن المنح تخول بناء على قرار جهوي، بحيث تقوم اللجن الإقليمية تحت رئاسة عامل كل جهة بدراسة الشروط التي يجب توفرها في ملفات المنح وذلك لتفادي بروز بعض السلبيات والتفاوتات المعبر عنها في المداخلات، بحيث يجب مراعاة المعدل العام المخصص لها (75%) موازاة مع ضرورة توفير ثلاث شروط رئيسية وهي النواة الجامعية والحي والمطعم الجامعي بالعمالة، وفي حالة غياب هذه الشروط فتخصص لها نسبة 100%، مضيفا بأنه يرتقب بلوغ نسبة 152 ألف منحة خلال هذه السنة، علما بأن الملفات المتوصل بها حوالي 200.3538ألف، وبالمقارنة مع نسبة الحاصلين على شهادة البكالوريا (200 و70 ألف) يظل رقما كبيرا، كما أن نسبة 152 ألف منحة لم يتم تغطيتها بعد في إطار الميزانية الحالية، بحيث سيتم العمل وفق نظام محدد من أجل تغطيتها، كما سيتم تعويض المطاعم المغلقة في ظل الجائحة في إطار منح لفائدة الطلبة بنسبة 0,9 مليون درهم، ورغم ذلك فإن النسبة المزمع الوصول إليها ستظل غير ممكنة إلا بتظافر جهود جميع الشركاء، والعمل وفق مقاربات تشاركية لإبداع حلول بغية توسيع الاستفادة من المنح، كما هو الشأن بالنسبة لبعض الجهات التي تخصص

منها لدعم الطلبة الممتازين، إضافة إلى دور الهيآت المنتخبة للمساهمة في هاته المنح (كجهة فاس- مكناس نموذجا).

العدالة والاستحقاق في ولوج المؤسسات الجامعية ذات الاستقطاب المحدود : أكد بأن هذه المؤسسات روافدها وطنية كالكلية المحمدية للمهندسين، كلية الطب وكذا المدرسة الوطنية للعلوم التطبيقية ببرشيد، بحيث أنها مؤسسات جامعية تستقطب أعداد قليلة تتراوح مابين 35 ألف طالب من مختلف مناطق المغرب، وذلك للحفاظ على جودة التعليم بها، وكذا محاربة الهدر الجامعي والبطالة في نفس الوقت، بحيث أن نسبة الانخراط في سوق الشغل بعد التخرج من هذه المؤسسات تتراوح ما بين 90% و95%، وذلك حسب ماصرحت به دراسة من المجلس الأعلى للتربية والتكوين، بالمقارنة مع المؤسسات الجامعية ذات الاستقطاب المفتوح حوالي 47%، والتي تهم 4 كليات (كلية العلوم القانونية والاقتصادية، وكليات الآداب والعلوم الإنسانية والكليات المتعددة التخصصات)، وهي التي تعرف هدرا جامعيا كبيرا وتستقطب أعدادا كبيرة من الطلبة، وبالتالي فإن الولوج إلى المؤسسات ذات الاستقطاب المحدود يتم بمراعاة شرط الاستحقاق والحصول على معدلات محددة لولوجها،غير أنه خلا هذه السنة كانت سنة خاصة، بحيث تم إلغاء الامتحان الكتابي، نظرا للبعد المجالي وتم اعتماد المعدل المحصل عليه، وبعد التوصل ببعض الشكايات في هذا الصدد تم اعتماد المعدل المحصل عليه في الامتحان الجهوي ونتائج البكالوريا، وذلك مراعاة لمبدأ تكافؤ الفرص، بحيث لم يتم اعتماد التقويم المستمر، لأن هناك تباين في النقط المحصل عليها في المدارس الخصوصية والعمومية، مشيرا إلى أن نسبة 35 ألف طالب التي تتابع دراستها في المؤسسات ذات الاستقطاب المحدود تم بناءا على حصولها على المعدل 18و19، كما أن المباراة التي نظمتها كليات الطب ترشحت بها حوالي 56 ألف

مترشح مقابل 2990 مقعد دراسي، والمعدلات المحصل عليها كانت مرتفعة وسخية بمنظور فلسفي لتغيير المكتسبات.

دعم الرقمنة : أعلن بأن هذا الأمر يحتاج لدعم جميع الشركاء كذلك، والذي سيتم اعتماده مستقبلا، مقرا بالإكراهات التي يعيشها بعض الطلبة على مستوى الخصاص في الأجهزة الرقمية وصبيب الأنترنيت ذات المستوى العالي التي تخول لهم التحصيل العلمي الجيد، مشيرا إلى أن عدة قطاعات تسير في منحى اعتماد الرقمنة (أداء الضرائب، الأبناك، أداء فواتير الماء والكهرباء، المحافظة العقارية...)، لذا سيتم العمل على مواكبة هذا الأمر بإحداث تكوينات في نظام الرقمنة لمواكبة التحولات الاجتماعية والاقتصادية ببلادنا.

العدالة المجالية لبعض الأقاليم : (خميس الزمامرة نموذجا)، فقد عبر عن رغبته في إحداث نواة جامعية بكل إقليم وجهة، غير أن تحقيق هذا الهدف يحتاج إلى الموارد المالية الكافية.

التعليم العالي الخاص : أوضح بأنه بالنظر إلى الجامعات الخاصة بما فيها الجامعة الشركة فإنها تستقطب حوالي 57 ألف طالب وذلك بنسبة أقل من 6%، وهي مؤسسات خاصة غير ربحية، غير أنه تحاول الاستثمار في تكوين الطلبة حوالي 70 ألف طالب في الخارج (41 ألف طالب يتابع دراسته في فرنسا فقط)، ومن ثم فإن الاستفادة من هذا التكوين تعود على الجميع، أما بخصوص المراسيم المتعلقة بالجامعات الخاصة، فقد تم إصدار مرسوم في آخر هذا الشهر (نونبر 2020)، وتمت تسوية وضعية عدة جامعات خاصة باستثناء الجامعة الخاصة بفاس والتي ستعمل الوزارة على تسوية وضعيتها قريبا، مضيفا بأن التعليم عن بعد ليس له خيار آخر، لذا يجب تدعيمه من طرف جميع الفاعلين، مضيفا بأن الوزارة تعمل على نهجه كإجراء تكميلي وليس تعويض للتعليم الحضوري الذي يعد أساسيا، غير أنه يجب الاستفادة من التطور التكنولوجي الرقمي في هذا الصدد

للتحصيل العلمي عن بعد وبالتناوب بين التعليم الحضوري والتعليم عن بعد، مع تفادي الإكراهات المرتبطة بهذه الأخيرة والمتعلقة بالأجهزة الرقمية وصبيب الأنترنيت.

الملائمة بين التكوين والتشغيل : أوضح بأنه هاجس الوزارة كذلك، إلا أنه لم تتضح الرؤية بعد حول المهن المستقبلية التي سيتم إيجاد تكوينات بشأنها في العالم بأسره، غير أن أشار الى بعض الدراسات التي تم إنجازها حول شمال إفريقيا والشرق الأوسط والتي استنتج منها بأن الطالب المكون والمنتج والذي سيدخل سوق الشغل إلى غاية الحصول على التقاعد سيغير مهنته 14 مرة كمعدل، وما بين 50% و60% من المهن الموجودة حاليا ستتلاشى وستظهر مهن جديدة، لذا فالسؤال المطروح كيف سيتم تحضير الطالب لمسايرة التغييرات المستمرة التي سيشهدها سوق الشغل في العالم بأسره، وهذا مرتبط بمسايرة الإصلاح البيداغوجي وتكوين الطالب وفق مهارات أفقية ذاتية واجتماعية لاستغلالها الاستغلال الأمثل في مساره المهني، وخاصة القدرة على التواصل، الثقة في النفس، العمل الجماعي، نظرة استباقية لحل المشاكل، أخذ المبادرة.

التبادل والتأشيرات ومنح الطلبة الذين يتابعون دراستهم في الخارج : أعلن بأن لديه إيمان عميق بأهمية هذا الأمر لنمو الشخصية والانفتاح على العالم الخارجي والاطلاع على ثقافات أخرى جديدة، غير أن الإكراهات التي أبانت عنها مؤخرا مرتبطة بالأساس بهذه الجائحة، بحيث تم توقيف التبادل الثقافي والعلمي ما بين المغرب وتونس خلال هذه السنة فقط للصعوبات السالفة الذكر، لذلك لا يجب اعتمادها كمعيار، وسيتم العمل على إزالة كافة العقبات وتذليل الصعاب المرتبطة بها.

القانون المتعلق بالقانون الإطار وتنزيله على أرض الواقع : فقد ناشد السيدات والسادة البرلمانيين بغية دعم تطبيقه بشكل تشاركي بغية تنزيل مضامينها وتطوير المنظومة التربوية، والوزارة تعمل بشكل مكثف بغية

إصدار المراسيم التطبيقية المرافقة له ابتداء من يناير، لمواكبة قطاع التعليم العالي وتعزيز مجتمع المعرفة وملائمة تكوين الخريجين لسوق الشغل لتسهيل اندماجهم في المجتمع والمساهمة الفعالة في النموذج التنموي ببلادنا.

النظام الأساسي للأساتذة الباحثين : أكد بأن الوزارة بصدد الإشتغال عليه وفق حوار مستمر وبناء ومكثف مع التمثيلية الخاصة بالأساتذة، إلا أنه لم يتم التوصل بشأنه إلى الصيغة النهائية التي يمكن التصريح بها علنا.

➢ أجوبة السيد وزير التربية الوطنية والتكوين المهني والتعليم العالي والبحث العلمي :

صرح بداية بأنه سيجيب على بعض القضايا المطروحة بإيجاز في انتظار التوصل بالأجوبة الكتابية حول النقط المثارة الأخرى.

بالنسبة للمؤسسات التعليمية المهنية التابعة لقطاع السياحة التي تم نقلها لوزارة التربية الوطنية، فقد أفاد بأن ذلك الأمر يتعلق ب 9 مؤسسات تعليمية (الدار البيضاء، بن سليمان، سلا، أرفود، فاس الأطلس، المحمدية، السعيدية، الجديدة، أصيلة)، وظلت 3 مؤسسات تابعة لقطاع السياحة والمتواجدة ب(مراكش، فاس، أكادير)، مشيرا إلى أن هذا التفويت راجع إلى تبني الوزارة لمسألة إحداث مؤسسات مهنية متخصصة في قطاع السياحة، بحيث أن الموظفين التابعين لقطاع السياحة سيحتفظون بجميع امتيازاتهم، بحيث لن يقع عليهم أي تغيير.

وبخصوص المؤسسة المهنية المتواجدة بمراكش التي شيدت على 37 هكتار، فقد أوضح بأنه قام شخصيا بالإشراف على تقييمها وتوفر على فندق 4 نجوم ومطعم يتمتع بمواصفات سياحية، وتم الترخيص لإحداث

كلية الطب بها بعد اقتنائها أحسن مستشفى بمراكش الذي يتوفر على مواصفات دولية وأساتذة باحثين متعاقدين معها، ويتم منح المقاعد البيداغوجية حسب عدد الأسرة، مفندا بذلك المسألة التي طرحت بخصوص تفويت المؤسسات المهنية للقطاع الخاص.

القطاع الخاص : أوضح بأن هدف الميثاق لسنة 1999 هو بلوغ 20% بحيث تم الوصول إلى 14% في التعليم المدرسي و5% في التعليم العالي، مضيفا بأن قطاع التربية الوطنية عرف تراجعا مابين 14% إلى 11%، وخلال هذه العشرية الأخيرة لم يتم بتاتا بيع أي مؤسسة عمومية، مشيرا للمؤسسات التعليمية المغلقة والفارغة، بحيث يتم استغلالها من أجل القيام بأنشطة تربوية وتعليمية (الدعم التربوي، الفرصة الثانية، الاستئناس المهني فقط) مجانا، بحيث لا يمكن تحويلها لمشروع معماري أو مدرسة خاصة بتاتا.

التعليم الأولي : قبل إطلاق هذا المشروع الوطني في سنة 2018 وبعد الرسالة الملكية التي وجهت في يوليوز 2018 التي حددت خارطة طريق للتعليم الأولي من أجل الحصول على تعليم أولي ذي جودة، بحيث يجب أن تتوفر فيه معايير محددة أهمها، تكوين المربيات وسن إطار مرجعي وطني يتضمن مضمون تشاركي لجميع التلاميذ، فقد تم إطلاق هذا المشروع بإحداث أقسام وحجرات خاصة به وكذا تكوين المربيات والمربين في الإطار المنهجي، بحيث تم توفير أقل من 700 ألف تلميذ في التعليم الأولي وغالبيتهم تتراوح مابين 70% في التعليم الأولي غير المهيكل لأن العديد منهم غير مرخص له، وتم النزوح من التكوين غير المهيكل إلى التعليم العمومي، هذا الأخير الذي له جاذبيته من خلال توفير فضاءات ممتازة، إذ في السنة الأولى تم تحديد 7 آلاف حجرة، وفي السنة الثانية حددت 5 آلاف، بحيث تم توفير هذا النوع من التعليم لحوالي 200 ألف ما بين سنة 2018 و2019 و2020 في أفق بلوغ 140 ألف كمعدل عام، بحيث بلغت السنة الحالية

72% على أمل بلوغ 75% في سنة 2021، وبالنسبة للمربيات، فقد تم تكوين أعداد كبيرة وفي مستويات مختلفة سواء في الفئة الحاصلة على شهادة الباكالوريا أو أقل أو في الإجازة وعبر التمدرس المهني أيضا، ولأجل تعميم التعليم الأولي يجب توفير مايعادل 650 ألف مربي ومربية، مشيرا بأن الوسيط بخصوص التعليم الأولي هي الجمعيات التي تشرف على التعليم الأولي (المؤسسة المغربية للنهوض بالتعليم الأولي وهي نموذجية) وبزاكورة، إضافة إلى جمعيات أخرى تعاقدت مع أكاديميات حسب معايير محددة، وهذه الجائحة بينت بوجود عدة إشكالات في التعليم الأولي وخاصة تأخير أداء المستحقات المالية للمربيات، معلنا بأن المنظومة التربوية لا تخول لهن إمكانية إدماجهن بشكل مباشر، وتعمل الوزارة على توفير دورات تكوينية لهن لاكتساب عدة مهارات.

وبالنسبة للبروتوكول الصحي المدرسي والجامعي، فقد تم تطبيقه في جميع المؤسسات التعليمية وفي جميع المستويات، وتم وضع نظام من خلاله تم غلق المؤسسات التعليمية مايعادل 2500، لم تحترم البروتوكول الصحي، وإعمال تقارير يومية عن الحالات المصابة جراء هذا الوباء ترسل من الأكاديميات إلى الوزارة، بحيث في البداية تم رصد مليون تلميذ خارج المؤسسات المدرسية شهر شتنبر، واليوم وصلت عدد المؤسسات المغلقة إلى 200 فقط، وهي قفزة نوعية، وعدد الإصابات بالحالة الوبائية داخل المؤسسات التعليمية ليس عن طريق البؤر، وإنما عن طريق المخالطين خارج المؤسسات التعليمية، غير أنه في الأسبوع المنصرم تم القيام بعملية التحري بالدار البيضاء، وستليها مراكش، بينما عملية التشخيص تتم في حالة وجود الإصابات، وذلك سواء في المؤسسات الخاصة أو العمومية بما يعادل إجراء حوالي 7 آلاف تحليل بالدار البيضاء، ومواكبتها عبر لجان ميدانية للتفتيش ولمراقبة مدى التزام المؤسسات التعليمية للبروتوكول الصحي، بحيث أن ثمانية آلاف عملية رصدت 80 آلف حالة اختلال إما نتيجة عدم الالتزام

بالبروتوكول الصحي أو عدم مراعاة التفويج، واليوم جميع المؤسسات ستكون معنية بعملية المراقبة، مشيرا لبعض الأساتذة الذين تم فقدانهم جراء إصابتهم بالوباء، سواء أطر إدارية أو مسؤولين جامعيين (طنجة، تطوان) منتمين لقطاع التربية الوطنية أو لقطاع التعليم العالي، غير أنه طمأن الجميع بأنه لم يتم فقدان أي تلميذ.

كما أضاف السيد الوزير، أنه لإنجاح الدخول المدرسي فقد عملت الوزارة على اتباع عملية التفويج عبر ثلاثة سيناريوهات.

1- تعليم حضوري في حالة عدم وجود الوضعية الوبائية.

2- تعليم بالتناوب وذاتي مؤطر من طرف الأستاذ.

3- تعليم عن بعد.

بحيث عبرت أغلب الأسر عن اعتماد التعليم الحضوري تتراوح مابين أكثر من 80% أو 100%، لكن ذلك لا يعني اعتماده تطبيقيا في المؤسسات التعليمية، وإنما تم تأطير النصف من الزمن المدرسي حضوريا والنصف الآخر عن طريق التعليم الذاتي، مشيرا إلى الزيارة التي قام بها لثلاث مؤسسات تعليمية عبروا عن رضاهم عن اعتماد هذا النمط، وهو ما نطمح له من مأسسة لنموذج تضم أقسام مخففة (20 في القسم و اعتماد 15 ساعة مع استفادة أكبر)، إضافة إلى التعليم الذاتي الذي هو بمثابة تمرين على البحث عن مصادر لمعرفة بديلة إلى جانب المؤطر التربوي، وكذا إدماج التكنولوجيات في نظام التعلمات وأيضا تعزيز دور الأسر في مواكبة تعليم أبنائهم كمؤطرين وموجهين، وهذا هو الهدف المنشود مستقبلا، بحيث يروم توفير مدرسة مخففة، مشيرا إلى أن التعليم عن بعد فرضته الجائحة بالدرجة الأولى، إلا أن الإشكال المطروح بشأنه يكمن في عدم إحترام هذا النموذج لمبدأ تكافؤ الفرص الذي فرضته البيئة الاجتماعية وليس الوزارة، بحيث أن 50 % منها خارج التغطية الرقمية، لذا فالحكومة تعمل وفق آليات مبتكرة لتوزيع كراسات على التلاميذ بالعالم القروي مايعادل مليون

مجانا، كما أن توفير أجهزة التلفاز ستطرح إشكالية تعدد الأبناء، كما قامت الوزارة بإيجاد حلول لتوفير لوحات إلكترونية لولوج العالم الرقمي بشراكة مع جمعيات ومتدخلين خارجيين، وهي مبادرة حميدة، كما تهدف الوزارة إلى تقريب الخدمات الجامعية لجميع المواطنين، وتوقيع اتفاقية شراكة مع جهة فاس مكناس (مناصفة)، وسيتم العمل على توفير نواة جامعية لكل إقليم أو مؤسسة جامعية لكل جهة وتعميم إحداثها بمختلف الجهات، موضحا بأنه قبل إحداث المركز الاستشفائي الجامعي بجهة درعة تافيلالت، سيتم العمل على توفير نواة جامعية بأقاليمها، مشيرا إلى أن خميس الزمامرة التابعة لسيدي بنور، تتوفر على نواتين جامعيتين.

التكوين المستمر المتعلق بالتكوين المهني : أكد بأن مجلس المستشارين ساهم بالمصادقة على القانون المرتبط به، بحيث قام بإسهام كبير في توسيع قاعدة المستفيدين ليشمل الأجراء والمأجورين، إضافة إلى تمتيع المقاولات الصغيرة بتلك الاستفادة إلى جانب المقاولات الكبيرة، وتم خلق بنية إدارية تدبر التكوين المهني ومجلس إداري يسيره مع احترام تمثيلية النقابات والمشغلين والوزارة الوصية داخله، مضيفا إلى أنه تم إصدار خمسة مراسيم تطبيقية مرافقة لهذا القانون وتم الاشتغال بشراكة مع النقابات والاتحاد العام لمقاولات المغرب لصياغة هذه المشاريع، مؤكدا بأن إشكالية تمويل التكوين الأساسي من خلال اعتماد رسوم التكوين المستمر، بحيث يوجد تبويب خاص لتلك الرسوم،حيث يحظى التكوين المستمر في حدود 30%، وسيتم حلها بتقديم ضمانة بعدم استغلالها للتكوين الأساسي.

التقاعد التكميلي : مشروع مهم، وتتضمن نسبة اشتراكات خاصة بالموظفين، غير أنه لا تتوفر على سند قانوني، مشيرا إلى أن وزارة المالية بصدد إيجادها حلا لصرف التقاعد التكميلي.

الهدر المدرسي : أشار بأن أهم سبب للهدر المدرسي أثناء ولوج المؤسسات الجامعية ذات الاستقطاب المفتوح والذي يتم غالبا بدون توجيه قبلي وناجع، لذا يجب خلق نظام التوجيه الجامعي، ونفس الشيء بالنسبة للتكوين المهني ما بعد البكالوريا المهنية والرفع من المقاعد البيداغوجية للتكوين المهني والشواهد التي يتم معادلتها حاليا هي 75% في التعليم المدرسي والجامعي، و25% في التكوين المهني، وسيتم العمل وفق نظام توجيهي بناء على النقط المحصل عليها وولوج المسلك الذي لديه حظوظ فيه.

الإجازة المهنية : أكبر عدد للإجازات المهنية يوجد في الماستر المتخصص وأعداد الطلبة يتواجدون في التعليم الأساسي الذي يتم بدون انتقاء، بينما الإجازة المهنية عملية انتقائية.

المدارس الجماعاتية : نموذج مهم سيمكننا من تقليص الفرعيات في البوادي، بحيث عملت الوزارة على خلق نماذج لتلك المدارس تتوفر على مطاعم، إضافة إلى إحداث داخليات لفائدة المتمدرسين في السنوات الخامسة والسادسة ابتدائي، وفي هذا الصدد حث السيدات والسادة المستشارين بزيارة ميدانية للمدارس الجماعاتية، للوقوف عن كثب على المواصفات الجيدة التي تتمتع بها (شيشاوة، أجدير نموذجا)، وذات جودة عالية على غرار ما هو متواجد بالوسط الحضري، مضيفا بأن المدارس الجماعاتية يتم إحداثها في المراكز والقيادات (أزيلال، جرسيف نموذجا) مع مايتطلب ذلك من ضرورة توفير النقل المدرسي بالتعاون مع المجالس الجماعية والمبادرة الوطنية للتنمية البشرية، مشيدا ببعض النماذج المشيدة على مستوى إقليم مراكش الحوز، قلعة السراغنة التي تعرف تفاوتا كبيرا، وقد تم إرساء نماذج بناءة سيطلع السيدات والسادة المستشارين عليها لاحقا.

الملفات المطلبية للأساتذة : هي من أولويات الوزارة، بحيث لا يمكن القيام بكل هذه المجهودات فيما يتعلق بإحداث المؤسسات التعليمية وإعادة الترميم والتأهيل دون الاهتمام بالأطر التربوية، بحيث أن عملية إعادة التأهيل ترخص لها سنويا 2 مليار درهم (الربط بالماء والكهرباء، التجهيز، التسييج، التعويض المفكك...)، إضافة الى الإحداث و التجهيز مايعادل 5 ملايير درهم، وبالتالي فالركيزة الأساسية هي الاهتمام بالعنصر البشري كأولوية للوزارة، دون أن يفوت الفرصة السيد الوزير في هذا الصدد بتجديد الشكر للأطر التربوية على مساهمتهم الفعالة في إنجاح العملية التربوية خلال السنة المنصرمة، وكذا إنجاح استحقاق الامتحانات والدخول المدرسي والجامعي 2021،2020، مشيرا إلى عدة ملفات مطلبية عملت الوزارة على تسويتها، في حين لازالت عدة ملفات عالقة، ولكن الوزارة تعمل على إيجاد حلول لها كالإدارة التربوية بإخراج مرسومين مهمين لفائدة المزاولين والمتصرفين، وكذا ضحايا النظامين 7 و8، بحيث تمت تسوية الوضعية المالية لسنة 2017،2016، بينما الوضعية المالية لسنة 2019-2018 سيتم تسوية ملفاتهم خلال سنة 2021، غير أن الإشكال لا زال مطروحا بخصوص الوضعيات الادارية لسنوات قبل سنة 2012، التي لم تستفد من المعالجة المالية، بحيث ستعمل الوزارة على أخذه بعين الاعتبار لدراستها وإيجاد حلول ناجعة لها، مشيرا لملفات أخرى عالقة، تتعلق بالوضعية خارج السلم لفائدة أساتذة السلك الإبتدائي، ولكن الأمر يتطلب تكلفة مالية باهظة، مضيفا بأن الوزارة مع تغيير الإطار ولكن مع تقنينه، لأنه لا يمكن تركه عشوائيا لأن الغالبية ستختار دراسة السلكين الإعدادي والثانوي التأهيلي لأنه مرتبط بالإستفادة من وضعية خارج السلم، لذا يجب خلق منظومة تشجيعية على المستوى الابتدائي للاستفادة من الامتيازات في هذا السلك.

مسألة تدريس الأستاذ لغير مسلكه : فأوضح بأن هؤولاء مجازون يتم تكوينهم كأساتذة متخصصون في مادة معينة كالفيزياء مثلا إما في السلك الابتدائي أو السلك الثانوي، ويتم الاستعانة بهم لتدريس تخصصات أخرى كاللغة العربية وذلك راجع بالأساس إلى أن مسألة اختيار تلك المسالك قليلة بالمقارنة مع التخصصات الأخرى التي تعرف خصاصا حادا، مشيرا إلى أن عدد المناصب المالية المخصصة للثانوي أكبر منها في الابتدائي (أطر الأكاديميات) بحيث تم إجراء الاختبارات الكتابية خلال يوم 25 نونبر 2020، وسيتم تكوين الناجحين منهم في مراكز التكوين يوم 8 دجنبر 2020، أما بخصوص المنح الجامعية فيؤطرها مرسوم والوزارة تمنح الكوطة للأقاليم حسب معايير يجب أن تتوفر عليها بما في ذلك المؤسسة الجامعية والحي الجامعي حيث تمنح لها نسبة 60% أو 65%، وإذا توفرت على المؤسسة الجامعية فقط فيمنح لها نسبة 70فالمائة، وفي حالة انعدامها كليا فتمنح لها 80%، مضيفا بأن السيد العامل هو الذي يترأس اللجنة الإقليمية، وكذا تمثيلية القطاعات الحكومية، بحيث يتم دراسة تلك المعايير حسب عدد المنح المتوفرة لديهم، وخاصة الدخل الفردي، بحيث أن الوزارة لا تتدخل في تلك المعايير المعتمدة، غير أن الوزارة تبين لديها بعد ذلك بأن هناك مناطق تعرف هشاشة وخاصة في المناطق النائية، مؤكدا بأن الوزارة قامت في السنوات الست الأخيرة على تخويلها المنح بنسبة 100% وخاصة المتواجدة بالأقاليم الجنوبية، ثم بعد ذلك تم توسيعها إلى مناطق أخرى كطاطا، تنغير، ميدلت، في أفق تعميمها على 16 إقليم على نفس الشاكلة، ولا زال هدف الوصول إلى نسبة 75% بعيد المنال، ولكن بفضل بعض الاعتمادات المالية السنوية التي لا تصرف والتي يتم استغلالها جيدا في الدفعة الثانية، بحيث عملت الوزارة على توسيع الاستفادة من المنح لما يقارب 35 إقليم بنسبة 95% في السنة الماضية .

وأضاف السيد الوزير، بأن الميزانية عرفت ارتفاعا ملحوظا بحيث وصلت إلى مليار و800 مليون درهم حاليا، بحيث انتقلت خلال الولايتين الحاليتين إلى 700 مليون درهم ، ونحن في أمس الحاجة اليوم إلى 250 مليون درهم للوصول إلى المعدل الوطني 75%، مضيفا بأن الجانب الاجتماعي يجب تجويد، ونفس الشيء بالنسبة للإيواء، بحيث وصلت إلى نسبة 80 ألف قاطن (60 ألف في القطاع العمومي، 20 ألف في القطاع الخصوصي)، وتم الرفع من وتيرة الإنجاز بإنشاء أحياء جامعية أخرى بإضافة اثنين منها سنويا، مجهزة بالمطاعم بتكلفة مالية (حي جامعي 80 مليون درهم)، مضيفا بأنه تم رصد ما يقارب 160مليون درهم في هذه الميزانية للرفع من نسبة الإيواء الذي لا زال الطلب عليه مرتفعا، بحيث يبلغ حوالي350 ألف طلب، كما سيتم العمل على منح تحفيزات إضافية من خلال توفير بقع أرضية للقطاع الخاص من أجل تشجيعه على تخفيض الأثمنة بالنسبة للإيواء والإطعام، مشيرا بأن تكلفة الإطعام تقارب 340 مليون درهم سنويا، وهو مجهود اجتماعي لفائدة الطلبة لا يمكن للوزارة التراجع عليه، بل يجب دعمه وتطويره رغم الإكراهات.

المملكة المغربية
البرلمان
مجلس المستشارين

تقرير

لجنة التعليم
والشؤون الثقافية والاجتماعية

حول مشروع الميزانية الفرعية
لوزارة الثقافة والشباب والرياضة

= برسم السنة المالية 2021=

رئيس اللجنة
عبد العلي حامي الدين

مقررة اللجنة
خديجة الزومي

الأمانة العامة
مديرية التشريع والمراقبة
قسم اللجان
مصلحة لجنة التعليم والشؤون الثقافية والاجتماعية

الولاية التشريعية 2015 - 2021
السنة التشريعية 2020 - 2021
= دورة أكتوبر 2020=

عرض السيد وزير الثقافة والشباب والرياضة

المملكة المغربية

وزارة الثقافة والشباب والرياضة

Royaume du Maroc

Ministère de la Culture, de la Jeunesse et des Sports

تقديم مشروع ميزانية

وزارة الثقافة والشباب والرياضة

برسم سنة 2021

لجنة التعليم والشؤون الثقافية والاجتماعية
بمجلس المستشارين

تصميم العرض

1. **الميزانية الفرعية لقطاع الشباب والرياضة**
2. الميزانية الفرعية لقطاع الثقافة
3. الميزانية الفرعية لقطاع الاتصال

تصميم العرض

1 – المرجعيات

2 - منجزات قطاع الشباب والرياضة لسنة 2020

- ✓ في مجال الشباب
- ✓ في مجال الرياضة
- ✓ في مجال الميزانية
- ✓ في مجال البنيات التحتية
- ✓ في مجال الموارد البشرية
- ✓ في مجال التشريع

3 – مخطط عمل قطاع الشباب والرياضة لسنة 2021

- ✓ في مجال الشباب
- ✓ في مجال الرياضة
- ✓ في مجال الميزانية
- ✓ في مجال التشريع

المرجعيات

- توجيهات جلالة الملك الواردة في خطبه السامية ؛
- مقتضيات دستور 2011؛
- الالتزامات الحكومية الواردة في برنامجها 2016-2021

منجزات قطاع الشباب والرياضة
برسم سنة 2020

في مجال الشباب

المجهود التنشيطي في سياق جائحة كوفيد 19

الأنشطة التربوية والتكوينية المنظمة من طرف المديريات الجهوية والإقليمية عن بعد سنة 2020

عدد الأنشطة المنظمة	عدد المستفيدين
1 892	439 495

محاور الأنشطة :

- مسابقات
- دورات تكونية
- أنشطة تفاعلية
- أنشطة تحسيسية توعوية
- منتديات فكرية
- ندوات تربوية
- أنشطة رياضية تفاعلية
- دروس تكوينية

مسابقة نتحداو كورونا جميع

- 789 مشاركة:
  - 394 إنات
  - 315 ذكور
  - 80 مشاركة للجمعيات

7

الملتقيات الإفتراضية للإبتكار والشباب

- عقد ملتقيات افتراضية للابتكار والشباب
- خطة عمل استثنائية لفائدة الطفولة والشباب أثناء فترة الحجر الصحي

حصيلة الأنشطة الجمعوية : عن بعد خلال فترة الحجر الصحي

الانشطة	العدد	ملاحظات
الندوات	317	من أصل 119 جمعية وطنية ومتعددة الفروع وجهوية ومحلية ومكاتب الجهات وفروا للجامعة حصيلة نشاطاتهم
التداريب	107	
الجامعات	569	
الحوارات	240	
المسابقات	712	
الاصدارات	144	
الامسيات	521	
السهرات	981	
التوعية والتحسيس	1896	
الاعانات	9125	
التبرع بالدم	2063	
العدد الكلي للأنشطة	16675	

الهيئات المستفيدة

- الجمعيات الوطنية (09 جهات / من 25 فرع تربوي فما فوق) : عدد 40
- الجمعيات المتعددة (05 جهات / 10 الى 24 فرع تربوي) : عدد 35
- الجمعيات الجهوية : (02 الى 09 فرع تربوي) : عدد 40

حصيلة تدخلات المكاتب الجهوية التابعة للجامعة الوطنية للتخييم

في إطار الحملات التحسيسية والتوعوية

عدد الحملات التحسيسية والتوعوية	العدد المتوقع من المستفيدين
142	73 530

مراكز حماية الطفولة

خلاصات عامة

العدد الإجمالي لنزيلات ونزلاء مراكز حماية الطفولة	673
عدد النزيلات والنزلاء المستفيدين من قرارات تغيير التدبير أو الرخص الاستثنائية	325
النسبة المئوية الإجمالية	52

عدد النزيلات والنزلاء الذين صدرت لهم قرارات بتغيير التدبير وتعذر تنفيذها أو في طور التنفيذ	130

- التنسيق مع المجلس الأعلى للسلطة القضائية ورئاسة النيابة العامة لتغيير تدابير القرارات القضائية المتعلقة بنزلاء مراكز حماية الطفولة سواء بتسليمهم لأسرهم أو بمنحهم رخص أستثنائية، حيث بلغت الحصيلة النهائية لإجراءات تغيير التدابير 325 مستفيد ومستفيدة

مراكز حماية الطفولة

عملية سلامة لفائدة نزيلات ونزلاء مراكز حماية الطفولة ورائدات الأندية النسوية

- شراكة بين قطاع الشباب والرياضة وصندوق الأمم المتحدة للسكان
- توزيع حقائب صحية على رائدات الأندية النسوية بالمناطق القروية وشبه الحضرية
- حقيبة طبية لتجهيز مصحات تلك المراكز
- توزيع 1365 عدة من اللوازم الوقائية على نزيلات ونزلاء مراكز حماية الطفولة

برنامج التعاون مع منظمة اليونسيف لتطوير آليات حماية أطفال مراكز حماية الطفولة

- برنامج دعم أطفال مراكز حماية الطفولة من أجل ضمان استمرارية برامج التربية والتكوين وإعادة التأهيل
- برنامج الدعم النفسي – الإجتماعي لأطر وأطفال مراكز حماية الطفولة هدفه:

في مجال الرياضة

اعتماد الجمعيات الرياضية

- يعتبر هذا الورش الخاص باعتماد الجمعيات الرياضية ورش مؤسساتي مهيكل
- عدد طلبات الجمعيات من أجل المصادقة على الأنظمة الأساسية ومنحها الاعتماد بلغ إلى حدود 01 أكتوبر 2020 ما مجموعه 1503، موزعة كالتالي :
  - عدد الجمعيات التي تمت المصادقة على أنظمتها الأساسية ومنحها الاعتماد : **783**
  - عدد الجمعيات الرياضية التي وضعت ملفاتها وتحتاج إلى وثائق إضافية : **720**
- ومن خلال تحليل الاحصائيات المتعلقة بهذا الورش المؤسساتي المهيكل يظهر جليا أن هناك تفاوتات واضحة بين الجمعيات الرياضية، (جمعيات مهيكلة، جمعيات محدثة طبقا للقانون، ولكنها تعرف صعوبات في مواردها المالية والبشرية، جمعيات تعرف اختلالات هيكلية في إدارتها).

دعم الجامعات الرياضية

- عرف تمويل الجامعات الرياضية تطورا ملحوظا خاصة بالنسبة للسنوات الخمس الأخيرة
- يعزى هذا التطور للمجهودات التي بذلت لمواكبة برامج الجامعات الرياضية ؛
- يتم أساسا تمويل الجامعات الرياضية من الصندوق الوطني لتنمية للرياضة.

السنوات	2015	2016	2017	2018	2019	توقعات 2020
قيمة المنحة	290 717 846	417 195 739	381 507 619	497 045 808	473 703 044	450 000 000

* إلى حدود شهر أكتوبر 2020 – 315 000 000درهم

اتفاقية الشراكة مع اللجنة الوطنية الأولمبية المغربية

تفعيل البرامج المضمنة في الاتفاقية الشراكة المبرمة بين الوزارة واللجنة الوطنية الأولمبية المغربية :

- برنامج «جيل 2024-2028» الذي يهدف أساسا إلى اكتشاف المواهب الرياضية وتأطيرها وتوجيهها وهو برنامج يتم بتعاون مع الجامعات الرياضية

- دعم المنتخبات الوطنية في استعداداتها للتظاهرات الدولية والقارية

- مواكبة الجامعات الرياضية التي ترغب في تطوير قدراتها في مجال التدبير التقني من خلال حصص تكوينية يشرف عليها خبراء مختصين

الرياضة القاعدية

- في إطار الجهور الرامية إلى نهج الاستباقية في مواجهة وباء فيروس كورونا والتداعيات السلبية تم تأجيل العديد من التظاهرات واللقاءات الرياضية والاقتصار عن الأنشطة عن بعد، إضافة إلى إغلاق المؤسسات الرياضية (القاعات المغطاة، المسابح، إلخ)

- عدد الأنشطة المنظمة من طرف المديريات الجهوية في مجال الرياضة القاعدية قبل الحجر الصحي وصل إلى أزيد من 590 نشاط رياضي

- عدد الأنشطة المنظمة عن بعد من طرف المديريات الجهوية في مجال الرياضة القاعدية خلال وبعد الحجر الصحي وصل إلى أزيد من 570 نشاط رياضي

في مجال مكافحة المنشطات

- ✓ مواكبة الوكالة المغربية لمكافحة المنشطات من أجل عقد مجلسها الإداري الأول لبدأ برنامجها السنوي مع فاتح يناير 2021، وبذلك تكون بلادنا في وضعية مطابقة لمكافحة المنشطات والوفاء بإلتزاماتها أمام الهيئات الدولية.
- ✓ المشاركة في اجتماعات عن بعد المنظمة من طرف اليونسكو لتتبع ومراقبة الامتثال للاتفاقية الدولية لمكافحة المنشطات في مجال الرياضة.
- ✓ دراسة تغيير وتتميم المرسوم المتعلق بتنفيذ قانون مكافحة المنشطات، حتى يتوافق مع المدونة العالمية لمكافحة المنشطات والتي ستدخل حيز التنفيذ ابتداء من فاتح يناير 2021؛
- ✓ التنسيق مع اللجنة الوطنية الأولمبية المغربية بخصوص تعديل قواعد مكافحة المنشطات حتى تتوافق مع المدونة العالمية لمكافحة المنشطات والتي ستدخل حيز التنفيذ ابتداء من فاتح يناير 2021؛
- ✓ المشاركة عن بعد في الإجتماعات التحضيرية للمؤتمر 16 لوزراء المجلس الأوربي للرياضة، والذي ينضوي إليه المغرب عن طريق الإتفاق الجزئي الموسع
- ✓ مرافقة الجامعات الوطنية ورياضيي النخبة عن بعد، ثم قبيل استئناف بعض الأنشطة الرياضية، على تنبيههم بخصوص استعمال بعض المكملات الغذائية التي لا تخضع للمعايير الدولية تفاديا لأي مفاجئة خلال الكشوفات الفجائية أو خلال المنافسات.

في مجال الميزانية

الميزانية الخاصة بالموارد البشرية لقطاع الشباب والرياضة

الميزانية المخصصة لمصاريف الموظفين (بالمليون درهم)

2018	2019	2020
464,237	462,236	565,86

- يفسر التطور الملحوظ في الميزانية المخصصة للموظفين بين عامي 2019 و 2020 من خلال إضافة الرسوم الاجتماعية التي يتعين على القطاع دفعها

العدد الإجمالي للمناصب المالية المحدثة مابين 2016 و 2020	العدد الإجمالي للموظفين المحالين على التقاعد مابين 2016 و 2020	الفارق
436	681	-245

ميزانية التسيير لقطاع الشباب والرياضة

	2018	2019	2020 26/11/2020
الاعتمادات المفتوحة برسم السنة المالية (مليون درهم)	330,00	345,00	345,00
معدل الاعتمادات الملتزم بها (%)	86%	86%	82%
معدل لاعتمادات المصروفة (%)	67%	53%	58%

- تم إلغاء برنامج التخييم الصيفي لسنة 2020 حيث يمثل هذا البرنامج قسط مهم من ميزانية التسيير
- تقليص نفقات النقل والتنقل داخل وخارج المملكة، ونفقات الاستقبال والفندقة وتنظيم الحفلات و المؤتمرات و الندوات ؛
- عدم برمجة النفقات الخاصة باقتناء وكراء السيارات، وكراء وتهييئ المقرات الإدارية وتأثيثها، و تقليص هاته النفقات وربطها بضرورة المصلحة؛
- تقليص نفقات الدراسات، مع اللجوء إلى استغلال الخبرات والأطر التي تتوفر عليها الإدارة.

ميزانية الاستثمار لقطاع الشباب والرياضة

2020 26-11-2020	2019	2018	
2 506	2 306	2 325	الاعتمادات المفتوحة برسم السنة المالية (مليون درهم)
88%	99%	99%	معدل الاعتمادات الملتزم بها (%)
69%	79%	80%	معدل لاعتمادات المصروفة (%)

- إعطاء الأولوية لتوطيد الالتزامات الخاصة بالمشاريع في طور الإنجاز، وخاصة المشاريع موضوع اتفاقيات وطنية ودولية موقعة أمام أنظار جلالة الملك حفظه الله، أو المبرمة مع المؤسسات الدولية أو الدول المانحة؛

- الامتناع عن برمجة أي مشروع جديد ما لم تتم التسوية المسبقة للوضعية القانونية للعقار المخصص، وذلك في إطار احترام المقتضيات التشريعية و التنظيمية المتعلقة بنزع الملكية لأجل المنفعة العامة.

في مجال البنيات التحتية

بعض البنيات التحتية الحديثة

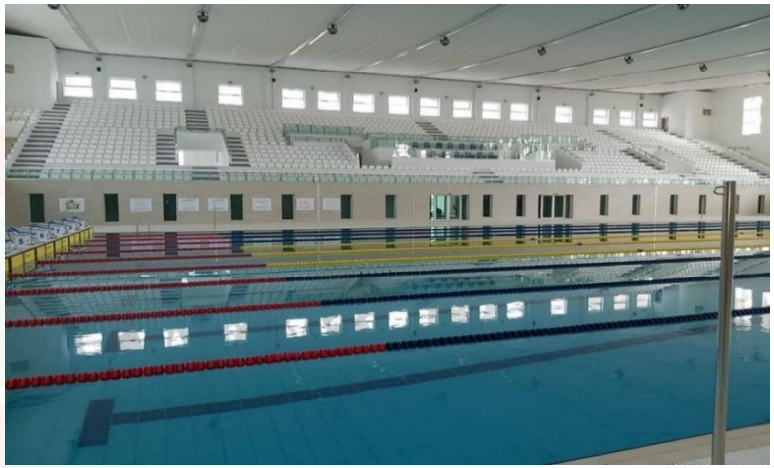

مواصلة إنجازالمشاريع المبرمجة في إطار اتفاقيات

الاتفاقيات الموقعة أمام أنظار صاحب الجلالة :

–البرنامج المندمج للتأهيل الاجتماعي 2015–2020 بجهة الدارالبيضاء الكبرى والمدبرة من طرف شركة الدار البيضاء للتنشيط والتظاهرات، شركة الدار البيضاء للتجهيز، شركة العمران وشركة إدماج سكن؛

–الحسيمة منارة المتوسط ؛

–مراكش الحاضرة المتجددة ؛

–الرباط مدينة الأنوار.

مواصلة إنجاز المشاريع المبرمة في إطار الاتفاقيات مع مختلف الشركاء على الصعيد الوطني

مواصلة إنجاز المشاريع المدبرة مباشرة من طرف القطاع

برنامج بناء 800 ملعب للقرب متعدد الرياضات في الوسط القروي و الشبه حضري

إطار إنجاز البرنامج:

- اتفاقية إطار لتمويل برنامج إنجاز 800 ملعب للقرب بالمجالين القروي والشبه حضري، الموقعة من طرف وزارة الداخلية ووزارة الاقتصاد والمالية ووزارة الشباب والرياضة وصندوق التجهيز الجماعي، وذلك بميزانية إجمالية تبلغ 600 مليون درهم.

إطلاق الأشغال بالنسبة ل 99 ملعب	إبرام صفقات الأشغال بخصوص 179 ملعب	إجراء طلبات العروض ل 30 ملعب	إعداد ملفات طلبات العروض ل 192 ملعب	في طور إعداد الاتفاقيات 300 ملعب

إلى غاية نهاية شهر أكتوبر 2020

المجموع 800 ملعب للقرب

برنامج بناء المخيمات الصيفية -جيل جديد-

- توزيع مشاريع إنجاز المخيمات الصيفية

رقم	المخيم/المشروع	الموقع(الإقليم)
01	بناء مخيم السطيحات	شفشاون
02	بناء مخيم أكلموس	ورزازات
03	بناء مخيم سيدي كاوكي	الصويرة
04	بناء مخيم بني وليد	تاونات
05	بناء مخيم بوزنيقة	بنسليمان
06	بناء مخيم لعيايدة	سلا
07	بناء مخيم الوليدية	الجديدة
08	بناء مخيم تاغزوت الشمال	أكادير
09	بناء مخيم تاغزوت الجنوب	أكادير
10	بناء مخيم أنزا	أكادير
11	بناء مخيم عبدالكريم الخطابي بالجبهة	شفشاون
12	خميس الساحل	العرائش
13	البريش	طنجة
14	أكلو	تزنيت
15	سيدي الطيبي	القنيطرة
16	مولاي بوسلهام	القنيطرة
17	المنصورية	بنسليمان

09 مخيمات
في طور البناء

06 مخيمات
في طور طلبات العروض

01 مخيم واحد
في انتظار رخصة البناء

01 مخيم واحد
في طور الدراسات التقنية

إصلاح وترميم البنيات التحتية

- إصلاح وترميم البنية التحتية لقطاع الشباب والرياضة ، فقد تمت برمجة الأشغال لما يقارب 226 مؤسسة : 23 مركزا للتخييم، 75 دار الشباب، 14 مراكز استقبال، 01 مركب رياضي، 56 مركز سوسيو رياضي للقرب، 01 مسبح، 28 قاعة مغطاة، 28 ملعب للقرب.
- التهيء لإطلاق أشغال توسيع الملعب الكبير لطنجة.
- إنجاز أشغال تأهيل المركب الرياضي لاكازابلانكيز بالدار البيضاء بنسبة تقدم تناهز80%.
- إنجاز الدراسات الهندسية والتقنية الخاصة بإعادة تأهيل وبناء مركز الشباب بيعقوب المنصور التابع للمعهد الملكي لتكوين الأطر؛
- إطلاق الدراسات الهندسية والتقنية الخاصة بإعادة تأهيل ملعب كرة القدم التابع للمركب الرياضي الأمير مولاي عبد الله، وذلك على المستوى الأمني.
- إنجاز الأشغال الخاصة بإعادة تأهيل قصر الرياضات التابع للمركب الرياضي الأمير مولاي عبد الله.
- إنجاز الدراسات المتعلقة بوضع نظام المراقبة بالكاميرات ل 84 دار شباب ونادي نسوي مغلقين.
- إطلاق عملية تأهيل 60 دار شباب و 17 نادي نسوي على مستوى جهات طنجة - تطوان – الحسيمة والشرق وفاس – مكناس و سوس – ماسة، و ذلك وفق تصور جديد و في إطار دعم تمويل الاتحاد الأوروبي.
- إطلاق طلب عروض يتعلق بتأمين الأضرار التي قد تتعرض لها مختلف المؤسسات التابعة لقطاع الشباب و الرياضة و تأمين المسؤولية المدنية الناتجة عن استغلال هذه المؤسسات و كذا تأمين المسؤولية المدنية الخاصة بتنظيم المخيمات.

في مجال الموارد البشرية

برامج التكوين المستمر

- لقاءات هندسة التكوين عن بعد لإدماج البعد الجهوي في منظومة التكوين المستمر؛
- دورات تكوينية في مجال المكتبيات لفائدة مجموعة من الأطر بالإدارة المركزية؛
- لقاءات و ندوات افتراضية حول مواضيع متعلقة بجائحة كورونا و بأثرها النفسي و الصحي على الموظف و كذا حول نمط العمل عن بعد؛
- دورات تكوينية عن بعد لفائدة الموظفين الجدد فوجي 2019 و 2020 لتيسير عملية إدماجهم بالقطاع و تمكينهم من المعارف الأساسية المرتبطة بهيكلة و تنظيم القطاع و كذا التعرف على برامج الشباب و الرياضة؛
- وضع برنامج لمرافقة 20 مسؤولا بالإدارة المركزية و الخارجية (Coaching individuel) قصد تطوير كفاءاتهم التدبيرية؛
- إعداد تكوين رقمي لفائدة 100من الأطر و المسؤولين في مجال المكتبيات قصد ضبط استعمال التطبيقات المعلوماتية
- إ عداد و تنزيل شراكة مع المعهد الملكي لتكوين أطر الشبيبة و الرياضة لتنظيم دورات تكوينية تطبيقية في مجالات الشباب و الطفولة و حماية الطفولة و الشؤون النسوية و الرياضة ؛

إدماج مقاربة النوع

في إطار إدماج مقاربة النوع داخل القطاع، تم تنزيل مجموعة من الإجراءات :

- إحداث لجنة قيادة لتتبع هذا الورش و السهر على مواكبة تنزيل جميع الإجراءات و التدابير المتخذة و وكذا المؤشرات المرتبطة بإدماج النوع داخل القطاع؛
- اعتماد الميزانية المستجيبة للنوع و إدماجها ببرامج القطاع مع وضع مؤشرات نجاعة الأداء لتتبع جميع البرامج؛
- إحداث خلية للنوع داخل القطاع يعهد إليها تتبع مدى تقدم و تحقيق مؤشرات النوع و البرامج المرتبطة بها ؛
- تنظيم ندوة رقمية حول إدماج مقاربة النوع باستراتيجيات قطاع الشباب و الرياضة بمناسبة تخليد اليوم الوطني للمرأة؛
- إعداد دورات تكوينية بشراكة مع مركز التميز لإدماج الميزانية المستجيبة للنوع بوزارة الاقتصاد و المالية و إصلاح الإدارة لفائدة أعضاء خلية النوع حول مواضيع ذات الصلة

في مجال التشريع

المخطط التشريعي لقطاع الشباب والرياضة

- **مشاريع النصوص التنظيمية المحالة على الأمانة العامة للحكومة**

عدد النصوص	المجلات المعنية بالتنظيم
04 قرارات	تنظيم العلاقة بين الوكيل الرياضي بالرياضي والإطار الرياضي
	تحديد لائحة العقاقير والوسائل المحضورة في مجال الرياضة
	تنظيم الجمعيات الرياضية المحدثة بمؤسسات التربية والتعليم المدرسي العمومي والتعليم المدرسي الخصوصي والتكوين المهني العمومي والخصوصي
	تنظيم اللجنة المختلطة المكلفة بتحديد مجالات التعاون والتنسيق بين السلطات الحكومية المكلفة بالتربية الوطنية وبالتعليم العالي وبالرياضة

- **مشاريع النصوص التنظيمية المشتركة التي تمت احالتها على باقي الشركاء لإبداء الرأي**

عدد النصوص	المجلات المعنية بالتنظيم
06 قرارات وزارية	تحديد القواعد الخاصة بسلامة المنافسات والتظاهرات الرياضية والاجراءات الواجب اتخاذها من أجل تنظيمها
	تحديد شروط منح وسحب المصادقة على تصاميم إنجاز التجهيزات الرياضية وتوسيعها وإصلاحها
	تحديد شروط ومواصفات تسليم الإجازات مباشرة من قبل الجامعات الرياضية إلى الأشخاص الذاتيين بعد استطلاع رأي اللجنة الوطنية الأولمبية المغربية
	تحديد مبلغ معدل المداخيل ومبلغ معدل كتلة الأجور
	سن الأنظمة الأساسية النموذجية للجمعيات الرياضية بالجامعات ومؤسسات التعليم العالي العمومي والخصوصي
	تحديد شروط الترخيص للمدرسين والأطر والموظفين وأعوان الجماعات المحلية لممارسة إحدى المهام المنصوص عليها في المادة 63 من القانون 30.09 المتعلق بالتربية البدنية والرياضة

المخطط التشريعي لقطاع الشباب والرياضة

- المصادقة على الانظمة الاساسية للشركات الرياضية وعلى الاتفاقيات المبرمة بين الجمعيات الرياضية والشركات الرياضية

عدد الطلبات المتلقاة	عدد الانظمة والاتفاقيات المصادق عليها
16	13

- الحصيلة التشريعية لنصوص الرياضة

عدد النصوص المنشورة بالجريدة الرسمية	عدد النصوص المحالة على الأمانة العامة للحكومة	عدد النصوص المحالة على الشركاء لإبداء الرأي	عدد النصوص التي في طور الإعداد
12	03	07	02

التواصل والتوثيق السمعي البصري

عدد متتبعات ومتتبعي صفحة فايسبوك القطاع
حوالي 84893

إطلاق مبادرة "#ذاكرتنا" على الصفحة الرسمية للقطاع على الفايسبوك، والرامية الى تعريف الرأي العام الوطني على اهم محطات ذاكرة قطاع الشباب والرياضة

اعداد دليل تقني خاص بإدارة الصفحات الرسمية للمديريات الجهوية والإقليمية على الفايسبوك موجه للأطر المشرفة على الصفحات المذكورة

إعداد العدد الأول من مجلة علمية محكمة تعنى بقضايا التربية البدنية والرياضة

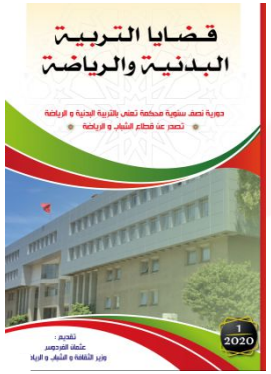

مخطط عمل قطاع الشباب والرياضة

لسنة 2021

في مجال الشباب

تأهيل وتطوير البنيات الشبابية

- مواصلة توسيع البنية التخيمية بمواصفات عالية الجودة مع مواصلة تأهيل شبكة المخيمات المتواجدة،
- تأهيل دور الشباب للاستجابة لمتطلبات الشباب عبر تراب المملكة؛
- تأهيل المؤسسات النسوية؛
- توسيع شبكة مراكز الاستقبال وتطوير خدماتها ؛
- تهيئة مراكز حماية الطفولة لإعادة التربية عبر تمكين كل جهة من مركب جهوي لحماية الطفولة؛
- تجهيز المؤسسات السوسيو-تربوية (دور الشباب – مراكز الاستقبال – الأندية النسوية – رياض الأطفال – المخيمات- مراكز حماية الطفولة)؛

تطوير العرض المقدم على مستوى دور الشباب

عرض مرن

- إعداد عرض متطور ومواكب لانتظارات الشباب
- ملائمة العرض المقدم للخصوصيات المجالية والديموغرافية
- تعزيز رقمنة الخدمات والولوج إليها

عرض دامج

- إدماج الشباب في اتخاذ القرار
- مساهمة الشباب في تحديد وتصور عرض الخدمات
- إدماج الشباب في تدبير المؤسسات

عرض سهل الولوج

- تمكين الولوج مجانيا
- تعزيز خارطة المؤسسات على الصعيد الوطني

عرض ذو جودة

- تحديد معايير جودة الخدمات المقدمة بما يحقق تكافؤ الفرص والعدالة المجالية

إعادة هيكلة النسيج الجمعوي بما يعزز مهنيته ومسؤولياته وأدواره

النتائج المنتظرة

جمعيات **جذابة**: سيكون لنجاح الجمعيات تأثير خارجي إيجابي على تشجيع التطوع والعمل التطوعي

جمعيات **مؤثرة** : مسؤولة ومتطورة وفق **مقاربة النتائج**

جمعيات **قوية** : أدوارها محددة وفق عقد مبرم وتسفيد من دعم محترم

في مجال الرياضة

رياضة ذات المستوى العالي

- مواصلة تنزيل شراكة رياضة المستوى العالي مع اللجنة الوطنية الأولمبية المغربية؛
- مواصلة مواكبة الجامعات الرياضية ومنح الدعم المالي في إطار اتفاقيات أهداف.
- تقوية شبكة البنيات التحتية الرياضية الخاصة برياضة المستوى العالي وموافقتها مع المعايير التقنية التي تفرضها الجامعات الدولية في تنظيم التظاهرات الرياضية الدولية؛
- حث الجمعيات الرياضية المنضوية تحت لواء الجامعات الرياضية على ملائمة أنظمتها الأساسية مع النظام الأساسي النموذجي للجمعيات الرياضية في أفق الاستفادة من الاعتماد؛
- مواصلة المجهودات التي بدلت لتقوية حضور الطب الرياضي في الممارسة الرياضية؛

تأطير ومواكبة رياضة العموم

- مواصلة تأطير ورش منح الاعتماد ودعم الجمعيات الرياضية وذلك حتى يتسنى تقوية تأطير الرياضة القاعدية من طرف الجمعيات وبذلك تشجيع العموم والناشئة على الممارسة الرياضية
- مواصلة انجاز ورش ملاعب القرب الذي سيمكن من ازدياد عدد الممارسين وخاصة في المجال القروي وهوامش المدن
- تفعيل اتفاقيات الشراكة مع القطاعات ذات الاهتمام المشترك وعلى وجه الخصوص وزارة الداخلية ووزارة التربية الوطنية والتعليم العالي والتكوين المهني والبحث العلمي
- ابرام اتفاقيات الاختصاصات المشتركة مع الجماعات الترابية في إطار الجهوية الموسعة المنصوص عليها في القوانين التنظيمية من أجل إنعاش الرياضة
- تفعيل عمل لجان التفتيش قصد التأكد من مطابقة القاعات والمنشئات الرياضية للمواصفات القانونية والصحية المطلوبة
- وضع قاعدة بيانات ومعطيات تخص القاعات الرياضية وذلك لهيكلتها وتنظيم انشطتها طيقا للقانون وذلك يتعاون مع الجامعات الرياضية
- الاهتمام بالأشخاص ذوي الاحتياجات الخاصة بتنظيم برامج وأنشطة رياضية لفائدة هذه الشريحة من المجتمع لتسهيل اندماجها وذلك في إطار عمل مشترك مع الجامعات الرياضية المعنية والجمعيات الرياضية.
- تطوير الرياضة بالعالم القروي و الاحياء الهامشية ودعم النسيج الجمعوي الرياضي بالعالم القروي والشبه القروي :
- تطوير الرياضة النسوية تحفيز جميع المتدخلين في المنظومة الرياضية محليا وجهويا ووطنيا على تنظيم تظاهرات رياضية خاصة بالمرأة وإحداث إطار مرجعي لهذه الأنشطة تضمن استمراريتها دعم الجمعيات العاملة في مجال الرياضة النسوية

في مجال الميزانية

نسبة تطور الميزانية تصل إلى 4,76%

الميزانية	2020	2021	الفرق	نسبة التطور بين 2020 و2021
نفقات الموظفين	565 860 000	575 515 000	9 655 000	1,71%
المعدات والنفقات المختلفة	345 000 000	347 868 000	2 868 000	0,83%
ميزانية الاستثمار	2 506 000 000	2 656 000 000	150 000 000	5,99%
المجموع	**3 416 860 000**	**3 579 383 000**	**162 523 000**	**4,76%**

في مجال التشريع

استكمال استصدار النصوص التنظيمية
المتعلقة بالقانون رقم 30.09 المتعلق بالتربية البدنية والرياضة

عدد النصوص	المجلات المعنية بالتنظيم
03 نصوص	يغير ويتمم المرسوم رقم 2.18.303 الصادر في 2 ذي القعدة 1440 (5 يوليو 2019) بتطبيق القانون رقم 97.12 المتعلق بمكافحة تعاطي المنشطات في مجال الرياضة
	لائحة العقاقير والوسائل المحظورة في مجال الرياضة لسنة 2022 (كما تم نشرها من طرف الوكالة العامية لمكافحة تعاطي المنشطات)
	إحداث دفتر التحملات المخول للشركات الرياضية للاستفادة من إعانات الدولة والجماعات الترابية والمؤسسات العمومية

في مجال الشباب

عدد النصوص	المجلات المعنية بالتنظيم
3 نصوص	تنظيم مراكز التخييم التابعة للسلطة الحكومية المكلفة بالشباب
	تنظيم دور الشباب التابعة لقطاع الشباب
	يغير و يتمم قرار وزير الشباب و الرياضة رقم 3035.95 الصادر في 24 يوليوز1995 المحدث والمنظم لمراكز التأهيل و التكوين المهني التابعة للوزارة.

تفعيل مقتضيات اللاتمركز الإداري، الجهوية الموسعة وتبسيط المساطر الإدارية

1- المخطط المديري للاتمركز الإداري :

تفعيل المخطط المديري للاتمركز الإداري على مستوى قطاع الشباب والرياضة والبدء في نقل الاختصاصات ذات الطابع التقريري أو تلك موضوع التفويت وإعداد وتنفيذ برنامج محين لتوزيع الموارد البشرية والمادية بين المصالح المركزية والمصالح اللاممركزة وتتبع وتقييم الأهداف المسطرة على مستوى الجهة

2- الجهوية الموسعة

وضع إطار تعاقدي بين الجهات والقطاع من أجل تفعيل الاختصاصات المشتركة المتعلقة بإنعاش الرياضة والترفيه.

3- تبسيط المساطر والإجراءات الإدار ية

تفعيل خريطة الطريق المتعلقة بالتدابير والإجراءات اللازمة للتنزيل السليم لمقتضيات القانون المتعلق بتبسيط المساطر والإجراءات الإدارية على مستوى قطاع الشباب والرياضة

تصميم العرض

1 الميزانية الفرعية لقطاع الشباب والرياضة

2 **الميزانية الفرعية لقطاع الثقافة**

3 الميزانية الفرعية لقطاع الاتصال

حصيلة إنجازات قطاع الثقافة
برسم سنة 2020

حصيلة إنجازات قطاع الثقافة برسم سنة 2020

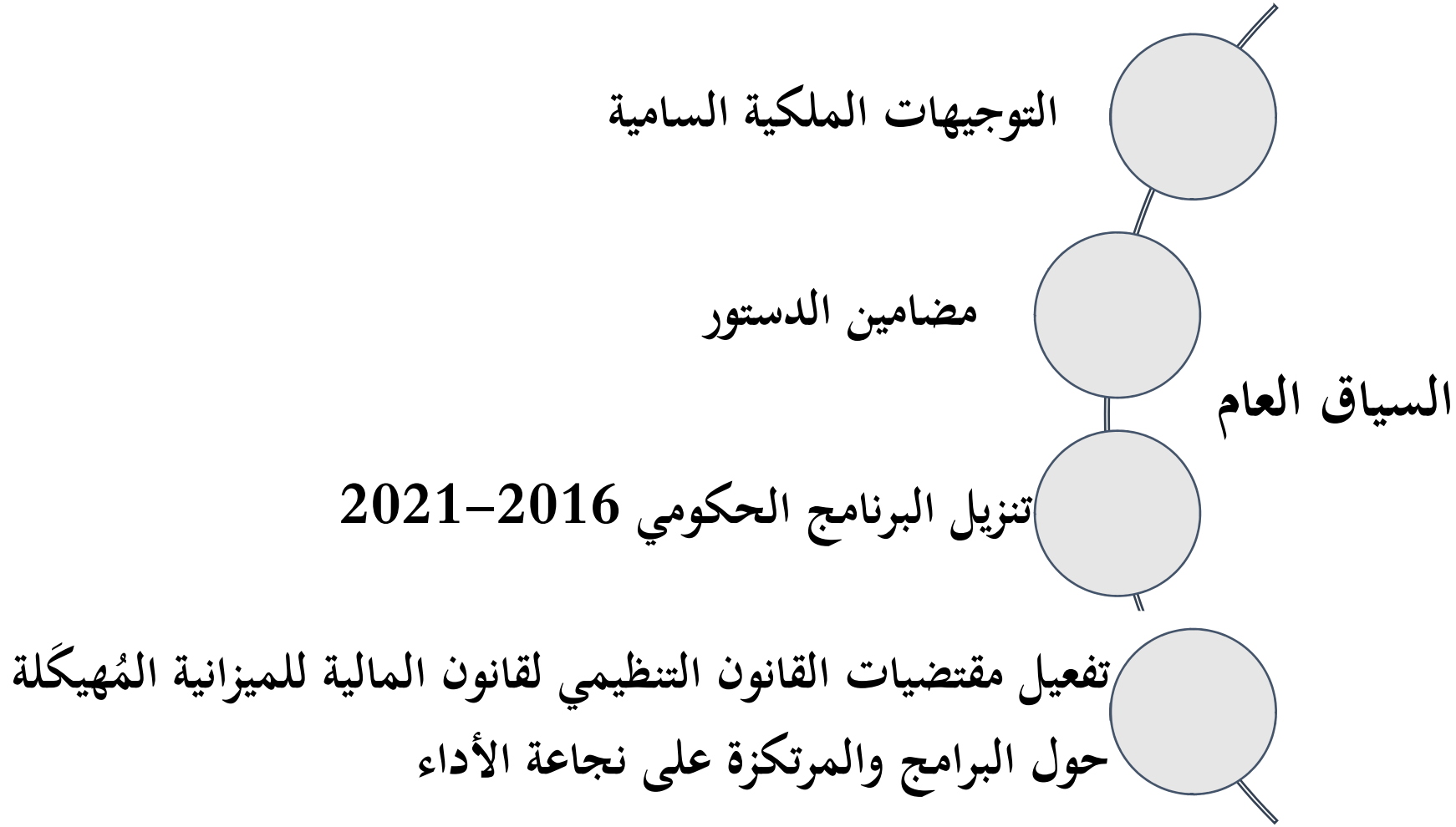

حصيلة إنجازات قطاع الثقافة برسم سنة 2020

تداعيات الجائحة

- إغلاق المؤسسات الثقافية والفضاءات التراثية والمواقع الأثرية
- توقف الأنشطة والتظاهرات الثقافية والفنية الحضورية
- انخفاض ملحوظ لمداخيل الصندوق الوطني للعمل الثقافي الخاصة بالمواقع الأثرية والمباني التاريخية
- تداعيات سلبية على جميع العاملين بالقطاع الثقافي من مقاولات ثقافية وفنانين ومبدعين وجمعيات

حصيلة إنجازات قطاع الثقافة برسم سنة 2020

تدابير أفقية

إطلاق دعم استثنائي لإنعاش المشاريع الثقافية

تعبئة الصندوق الوطني للعمل الثقافي لإطلاق الدعم الاستثنائي عن طريق طلبات عروض بغلاف مالي 46 103 419 درهم :

- مجال المسرح : 19 630 000 درهم
- مجال الموسيقى : 14 000 000 درهم
- الفنون التشكيلية : 3 148 500 درهم
- مجال الكتاب : 9 324 919 درهم

إرساء برنامج ثقافي عن بعد ملائم لظرفية الحجر

تقديم و تنظيم عبر شبكات التواصل الاجتماعي و البوابة الإلكترونية للوزارة :

- أنشطة تراثية تشمل محاضرت ، أشرطة وثائقية وترويجية لمواقع ومعالم مغربية
- لقاءات مع فنانين مسرحين وموسيقيين وتنظيم ندوات ومحاضرات وسهرات افتراضية
- مسابقات ومباريات كتحدي القراءة والرسم والحكاية والتصوير الفوتوغرافي والغناء والمسرح
- المهرجان الدولي للعود بتطوان والمهرجان الوطني لفن العيطة بآسفي

حصيلة إنجازات قطاع الثقافة برسم سنة 2020

المشاريع الثقافية الكبرى – المشاريع الملكية –

مساهمة قطاع الثقافة

لتعزيز البنيات التحتية الثقافية (157,25 مليون درهم)

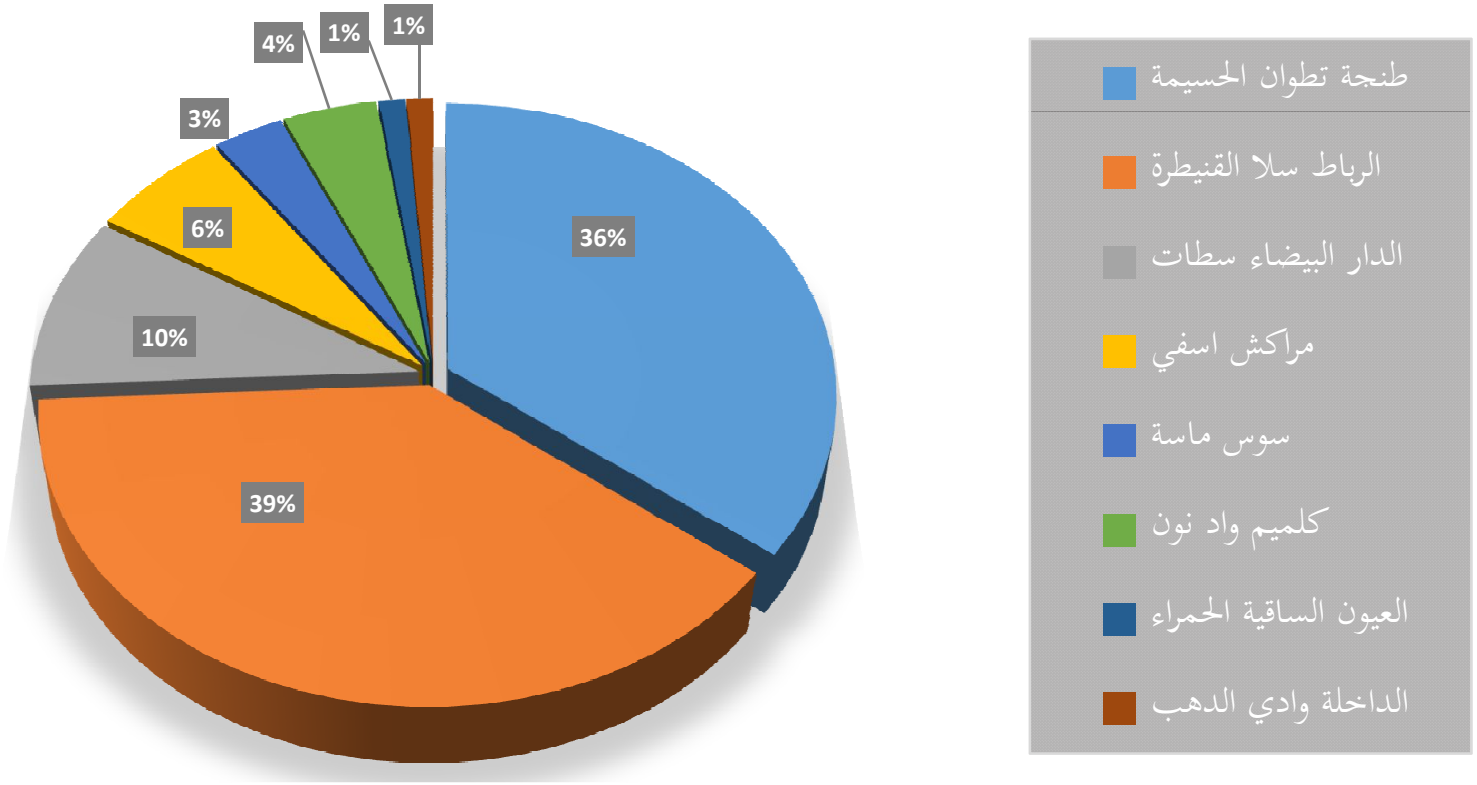

المشاريع الثقافية الكبرى

مساهمة قطاع الثقافة في برنامج إعادة تأهيل المدن العتيقة حسب الجهات (83,1 مليون درهم)

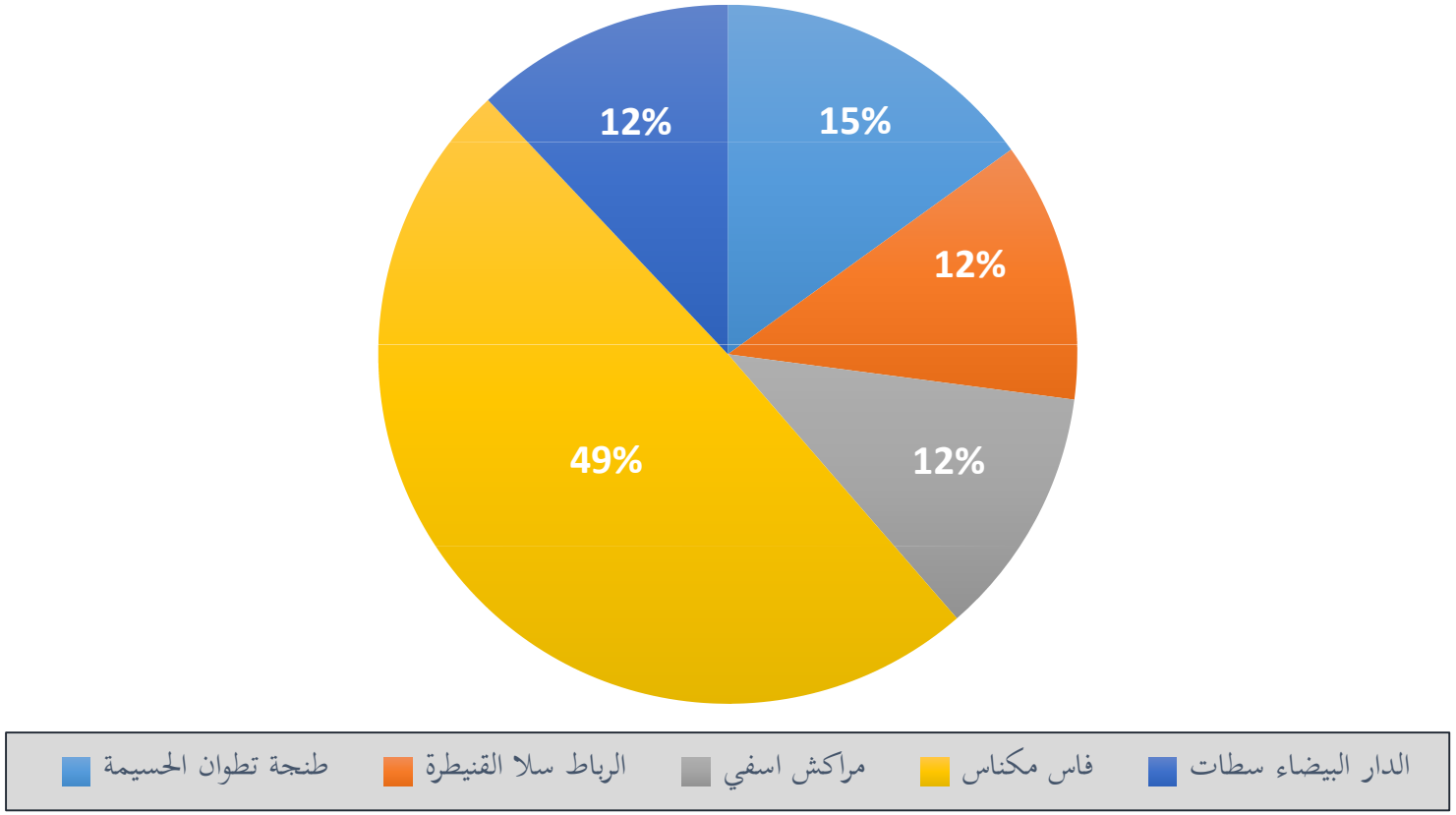

حصيلة إنجازات قطاع الثقافة برسم سنة 2020

المشاريع المنجزة في إطار الشراكة أو من ميزانية القطاع 2018 -2020

1- المركز الثقافي بني مكادة (مشروع ملكي)
2 – المكتبة الوسائطية بطنجة
3 – المركز الثقافي تابريكت بسلا
4 – المركز الثقافي الريصاني
5 – المركز الثقافي ابن احمد
6 – المركز الثقافي بوسكورة
7 – المركز الثقافي الزمامرة
8 – المركز الثقافي اشتوكة
9 – المركز الثقافي قصبة تادلة
10 – المركز الثقافي أزيلال

11 – المركز الثقافي إمزورن (مشروع ملكي)
12 – المركز الثقافي تاونات
13 – المركز الثقافي إفران
14 – المعهد الجهوي الموسيقي بتازة
15 – المركز الثقافي بنسليمان
16 – المركز الثقافي أربعاء الساحل بإقليم تزنيت
17 – المركز الثقافي قلعة السراغنة
18 – المركز الثقافي بشيشاوة
19 – المركز الثقافي بدبدو
20 – المركز الثقافي بوعرفة

حصيلة إنجازات قطاع الثقافة برسم سنة 2020

التراث الثقافي

أهم منجزات سنة 2020

جرد التراث الثقافي الوطني وتوثيقه ودراسته والتعريف به وطنيا ودوليا:

- جرد و توثيق 466 عنصر من عناصر التراث الأثري والمعلمي و600 قطعة من التحف الأثرية و والإثنوغرافية و 16 عنصرا للتراث غير المادي بالبوابة الإلكترونية www.idpc. ma
- فتح سجل وطني للتراث الثقافي غير المادي

الحماية القانونية :

- استعادة أكثر من 25000 قطعة أركيولوجية ومستحثات حيوانية مهربة إلى فرنسا منذ سنة 2005
- المساهمة في إطلاق ورش تحيين "مخطط تدبير" تراث الرباط المصنف تراثا عالميا لليونيسكو بتعاون مع مؤسسة الحفاظ على التراث الثقافي لمدينة الرباط
- المساهمة في إعداد "مخطط تدبير" تراث مراكش المصنف تراثا عالميا لليونيسكو
- تقييد كنيس Elias Hazan بمدينة الدار البيضاء ومعلمة دار السلطان بمدينة الصويرة وموقع صخرة أم الرواكن بإقليم أوسرد (جهة الداخلة – وادي الذهب) على لائحة التراث الوطني.

عمليات الترميم والتهيئة:

- المساهمة في برامج تأهيل وتثمين النسيج العتيق و المعا لم التاريخية لمدن الصويرة ومراكش و فاس ومكناس وسلا و أكادير
- استكمال ترميم المدرسة المرينية والخلوة والضريح بموقع شالة الأثري بالرباط
- ترميم و رد الاعتبار لمعلمة دار النجاعي بإقليم القنيطرة،
- ترميم الباب الشمالي للمعسكر الروماني بموقع تمودة الأثري بتطوان
- إطلاق الاستشارات المعمارية والدراسات التقنية لإعادة تأهيل بنيات الاستقبال لمعا لم قصر البديع، قصر الباهية، قبور السعديين، القبة المرابطية (مراكش)، ومواقع ليكسوس (العرائش) و تمودا (تطوان) والقصر الصغير.

حصيلة إنجازات قطاع الثقافة برسم سنة 2020

التراث الثقافي

أهم منجزات سنة 2020

التعريف بالتراث الثقافي:

- تقديم ملفات" فنون الخط العربي " و "التبوريدا" " لمنظمة اليونسكو للتسجيل على اللائحة التمثيلية للتراث العالمي غير المادي
- تقديم ملف "المهارات والمعارف المرتبطة بالخطارات" لمنظمة اليونسكو للتسجيل على قائمة التراث الثقافي غير المادي الذي يحتاج إلى صون عاجل
- تقديم ملفات"كناوة" و"شجرة الأركان" و"موسم حب الملوك" و"موسم طانطان" و"ساحة جامع الفنا" و"رقصة تسكوين" للتسجيل ضمن القائمة النهائية للتراث في العالم الإسلامي لمنظمة الإيسيسكو.

تثمين التراث الثقافي :

- افتتاح مركز" بيت الذاكرة" لحفظ التراث اليهودي المغربي بالصويرة،
- تهيئة مركز تعريف وعرض النقوش الصخرية في فضاء حديقة أولهاو بأكادير،
- إعداد الدراسات السينوغرافية لمركز التعريف بتراث مدينة الرباط بمعلمة باب العلو بمدينة الرباط

الترويج وتنظيم المعارض والتظاهرات:

تقديم عبر وسائل التواصل الاجتماعي خلال فعاليات شهر التراث 2020 91 محاضرة و 105 شريطا وثائقيا وترويجيا لمواقع ومعالم وعناصر للتراث الثقافي المغربي

استفاد منها :

225526 شخصا، 1069366 مشاهدة، 67493 تفاعلا و9934 اقتساما.

حصيلة إنجازات قطاع الثقافة برسم سنة 2020

الكتاب

أهم منجزات سنة 2020

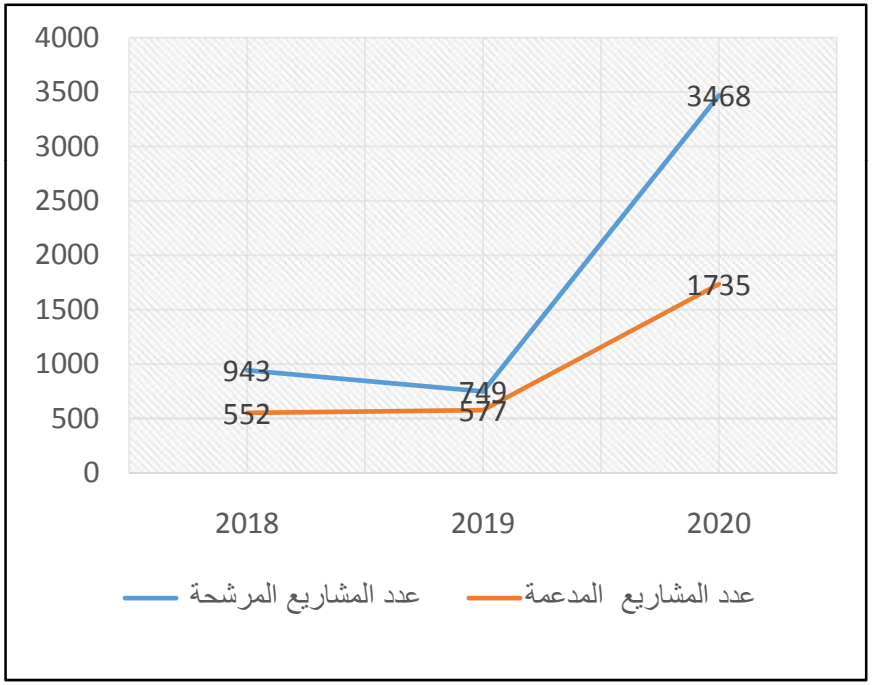

دعم النشر والكتاب

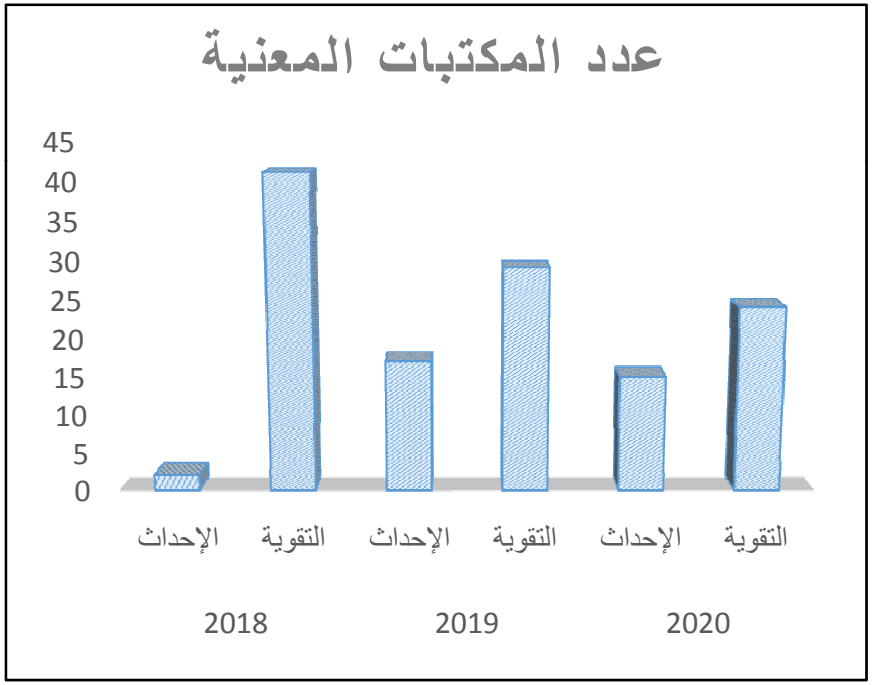

إحداث وتعزيز البنيات التحتية للمكتبات

حصيلة إنجازات قطاع الثقافة برسم سنة 2020

الفنون

أهم منجزات سنة 2020

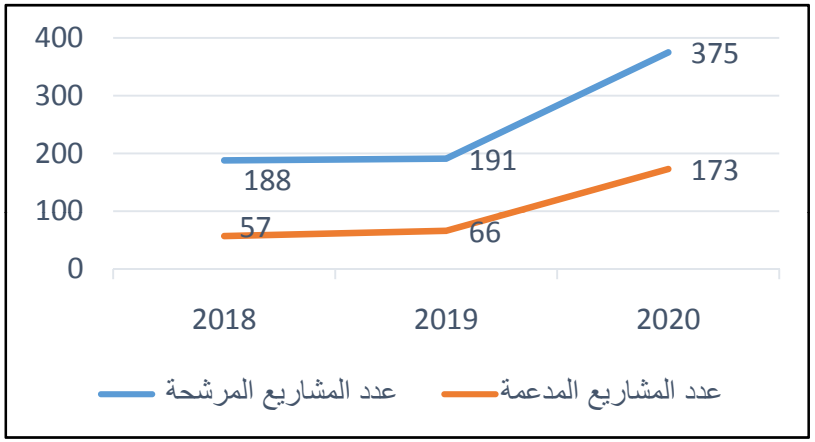

دعم المسرح (19,63 مليون درهم)

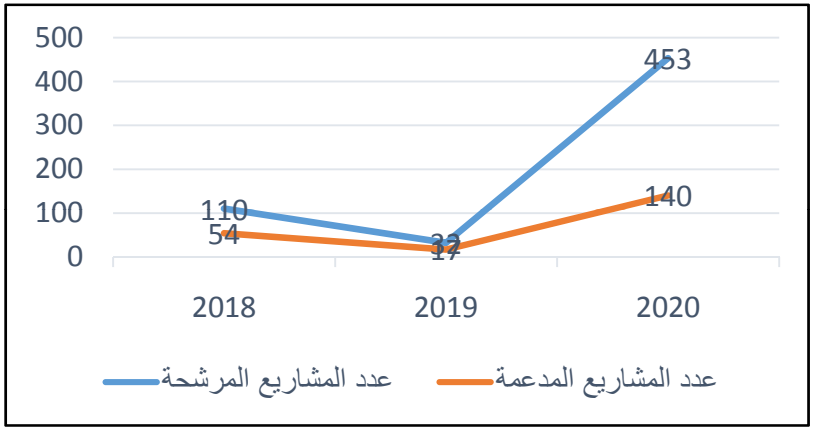

دعم الفنون التشكيلية (3,15 مليون درهم)

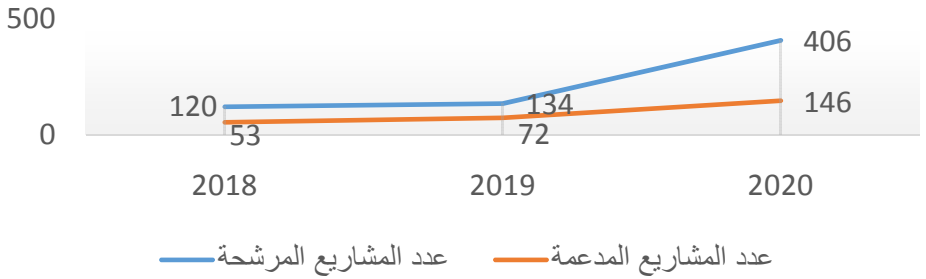

دعم الموسيقى (14 مليون درهم)

الفنون

أهم منجزات سنة 2020

المعاهد المحدثة أو المهيأة

1 - المعهد الموسيقي بخريبكة
2 - المعهد الموسيقي بالفنيدق
3 - المعهد الموسيقي بمراكش (باب دكالة)
4 - المعهد الموسيقي آيت ملول
5 - المعهد الموسيقي للدشيرة الجهادية

حصيلة إنجازات قطاع الثقافة برسم سنة 2020

العمل التشريعي برسم سنة 2020

- ظهير شريف رقم 1.20.34 صادر في 5 من شعبان 1441 (30 مارس 2020) بتنفيذ القانون التنظيمي رقم 04.16 المتعلق بالمجلس الوطني للغات والثقافة المغربية
- مرسوم رقم 2.20.600 صادر في 19 محرم 1442 (8 سبتمبر 2020) بتحديد تأليف اللجنة الوزارية الدائمة المكلفة بتتبع تقييم تفعيل الطابع الرسمي للأمازيغية وكيفيات سيرها
- مرسوم رقم 2.18.527 صادر في 28 جمادى الأولى 1441 (24 يناير 2020) بتطبيق أحكام المادة 40 من القانون رقم 68.16 المتعلق بالفنان والمهن الفنية
- مرسوم رقم 2.19.1078 صادر في 2 رجب 1441 (26 فبراير 2020) يتعلق بإعادة تنظيم معاهد الموسيقى والفن الكوريغرافي
- قرار مشترك لوزير الثقافة والاتصال ووزير الاقتصاد والمالية بتغيير وتتميم القرار المشترك لوزير الثقافة ووزير الاقتصاد والمالية رقم 769.18 الصادر في 3 رجب 1439 (21 مارس 2018) بتحديد تعريفة لبعض الخدمات التي تقدمها وزارة الثقافة والاتصال مقابل أجر
- قرار لوزير الثقافة والشباب والرياضة، الناطق الرسمي باسم الحكومة رقم 660.20 صادر في 11 جمادى الأخيرة 1441 (6 فبراير 2020) يقضي بتقييد موقصخرة أم أرواكن" بإقليم أوسرد في عداد الآثارع النقوش الصخرية "

حصيلة إنجازات قطاع الثقافة برسم سنة 2020

الموارد البشرية

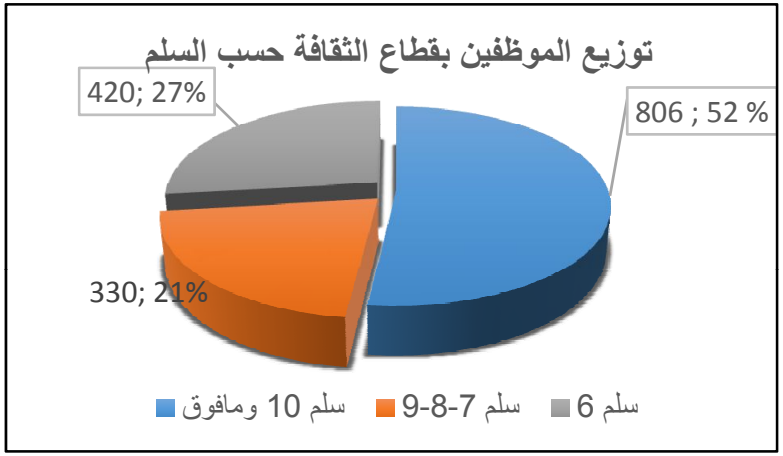

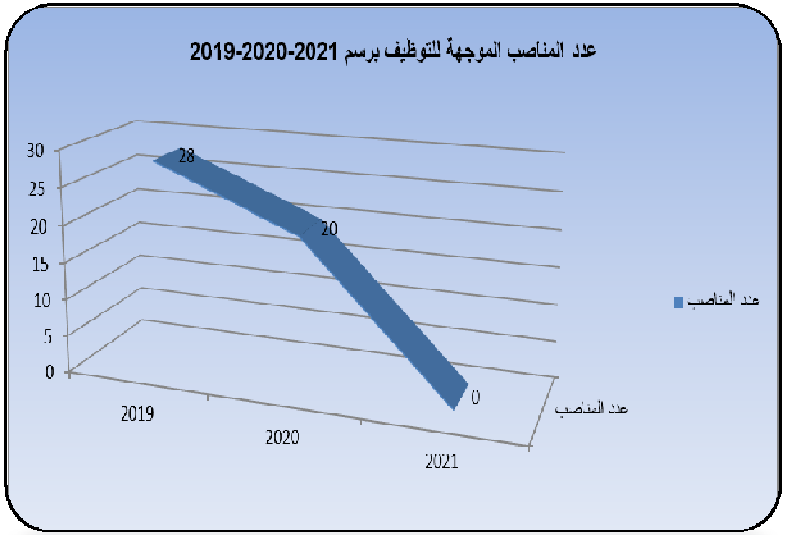

العدد الإجمالي لموظفي قطاع الثقافة 1556 موظفا، 485 منهم يعملون بالإدارة المركزية و1071 بالمصالح الخارجية.
نسبة الذكور 58 في المائة والإناث 42 في المائة

إحالة 21 موظف على التقاعد برسم سنة 2020
توظيف 20 موظفا برسم سنة 2020

* يشكل هذا المعطى عائقا حقيقيا أمام التدبير المرتقب للموارد البشرية الخاصة بالمؤسسات الثقافية التي أحدثت مؤخرا.
* إيجاد حلول بديلة في ظل ضعف نسبة التوظيف، كعقد شراكات مع الجماعات الحضرية والقروية والاستفادة من طلبات إعادة الانتشار ما بين وزارية.

حصيلة إنجازات قطاع الثقافة برسم سنة 2020

الشراكة و التعاون

الشراكة الوطنية

•تعزيز التعاون مع فدرالية الصناعات الثقافية والإبداعية التابعة للاتحاد العام لمقاولات المغرب من أجل دعم الصناعات الثقافية ومواجهة تداعيات وباء كوفيد-19 على القطاع الثقافي؛

•إبرام اتفاقية شراكة مع الاتحاد الوطني لنساء المغرب لترسيخ مقاربة النوع الاجتماعي وتعزيز الدور المحوري للمرأة في الساحة الثقافية الوطنية؛

•توقيع اتفاقية شراكة بين المكتبة الوطنية و المؤسسة الوطنية للمتاحف من أجل رقمنة اللوحات الفنية و إتاحتها للجمهور؛

•إبرام اتفاقية شراكة وتعاون مع جامعة الحسن الثاني بالدارالبيضاء للمساهمة في تنظيم وتأطير فعاليات المعرض الدولي للنشر والكتاب.

التعاون الدولي

- **تنظيم سلسلة من الاجتماعات واللقاءات حضوريا وعن بعد** مع مسؤولي قطاعات الثقافة بعدد من الدول وممثلي البعثات الدبلوماسية المعتمدة بالمملكة من أجل تعزيز وتطوير التعاون الثقافي الدولي
- **المشاركة في تظاهرات ثقافية دولية كبرى :**
- حضور المغرب كضيف شرف بمعرض بروكسيل الدولي للكتاب، والمشاركة في الأيام الثقافية العربية النمساوية بفيينا؛
- المشاركة عن بعد في : مهرجان صيف البحرين بالمنامة والمهرجان العربي الصيني ببكين.

برنامج عمل قطاع الثقافة
لسنة 2021

برنامج عمل قطاع الثقافة لسنة 2021

أولويات مخطط قطاع الثقافة

- استكمال المشاريع المدرجة ضمن الاتفاقيات الموقعة بين يدي صاحب الجلالة
- تنفيذ الأوراش والمشاريع الجارية
- اعتماد برنامج للإقلاع الثقافي للتخفيف من تداعيات فيروس كورونا المستجد

برنامج عمل قطاع الثقافة لسنة 2021

استكمال المشاريع الثقافية المدرجة ضمن الاتفاقيات الموقعة بين يدي صاحب الجلالة

- تثمين ورد الاعتبار للمدينة العتيقة لفاس ومكناس
- تثمين ورد الاعتبار للمدينة العتيقة بمراكش
- تأهيل وتثمين المدينة العتيقة الصويرة
- حفظ وتثمين التراث للدار البيضاء الكبرى
- التنمية الحضرية لمدينة أكادير(تأهيل قصبة أكادير أوفلا)
- تنمية الأقاليم الجنوبية
- إنجاز مشاريع ثقافية بمدينة الرباط: المعهد الوطني العالي للموسيقى و الرقص الكور غرافي، المعهد الوطني للموسيقى، المعهد العالي للفن المسرحي و التنشيط الثقافي
- إنجاز مشاريع ثقافية بالشمال
- التنمية الحضرية لمدينة أكادير (إحداث وتأهيل فضاءات ثقافية)
- تثمين مدينة مراكش (إحداث وتأهيل فضاءات ثقافية)
- تعزيز البنية التحتية الثقافية بالصويرة

تنفيذ الأوراش والمشاريع الجارية

- مركز للتعريف بتراث مدينة سلا بالموقع الأثري دار البارود
- ترميم أسوار تنمل وقلعتها بإقليم الحوزو الموقع الأثري لأغمات
- إنجاز دراسات طبوغرافية لإعداد ملفات المباني التاريخية والمواقع المقترحة للتسجيل على لائحة التراث العالمي لليونيسكو
- صيانة وتأهيل التراث الثقافي
- إحداث نقط قراءة بجهة سوس ماسة
- بناء المركزين الثقافيين بآيت أوربيل وتيداس بإقليم الخميسات و المركز الثقافي بورزازات
- تهيئة دار الفوتوغرافيا بالرباط

تنزيل مخطط الإقلاع الثقافي

- اطلاق دراسة من أجل بلورة استراتيجية وطنية لمجال الثقافة و الابداع ؛
- إنجاز نظام معلوماتي لرقمنة عملية الدعم ومنح بطاقة الفنان؛
- إنجاز نظام معلوماتي لمراقبة الدخول وتحصيل المداخيل لفائدة المؤسسات الثقافية التابعة للوزارة؛
- إنجاز نظام معلوماتي جغرافي (SIG) لجرد وتدبير التراث الثقافي الوطني؛
- استئناف ترشيحات التسجيل بمنظمة اليونيسكو ودراسات طبوغرافية تخص ترتيب وتقييد المباني التاريخية والمواقع؛

الشراكة الوطنية و التعاون الدولي

تنظيم :

- فعاليات جامعة مولاي علي الشريف بالريصاني؛
- فعاليات الرباط عاصمة الثقافة الإفريقية ؛
- فعاليات سنة المغرب بالصين و سنة الصين بالمغرب؛

تعزيز :

- التنسيق مع مختلف الفاعلين المؤسساتيين (وزارة الشؤون الخارجية والتعاون الإفريقي والمغاربة المقيمين بالخارج، والوزارة المكلفة بالمغاربة بالخارج، ومجلس الجالية المغربية المقيمة بالخارج، والمكتب الوطني المغربي للسياحة، ودار الصانع،...) من أجل تجويد العرض الثقافي الموجه للخارج وبرمجته وفق خريطة بأولويات واضحة وأهداف محددة
- التعاون مع المنظمات الدولية : اليونيسكو ، الإيسيسكو ، اللألكسو .

برنامج عمل قطاع الثقافة لسنة 2021

التشريع و التنظيم لسنة 2021

مشروع قانون يتعلق بحماية التراث الثقافي المادي وغير المادي والمحافظة عليه وتثمينه

مشروع مرسوم بإحداث وتنظيم المعهد الوطني العالي للموسيقى والفن الكوريغرافي

مشروع مرسوم بإعادة تنظيم المعهد الوطني للفنون الجميلة

مشروع مرسوم بإعادة تنظيم "جائزة الحسن الثاني للمخطوطات"

مشروع قانون يقضي بتغيير وتتميم القانون رقم 01.09 بإحداث "المؤسسة الوطنية للمتاحف"

برنامج عمل قطاع الثقافة لسنة 2021

ميزانية قطاع الثقافة برسم مشروع قانون المالية 2021

ميزانية قطاع الثقافة برسم قانون المالية 2018	ميزانية قطاع الثقافة برسم قانون المالية 2019	ميزانية قطاع الثقافة برسم قانون المالية 2020	مشروع ميزانية قطاع الثقافة برسم قانون المالية 2021
736 868 000,00	**747 521 000,00**	**762 388 000,00**	**930 726 000,00**
نفقات الموظفين 224 868 000	نفقات الموظفين 233 521 000	نفقات الموظفين 260 845 000	نفقات الموظفين 272 366 000
نفقات المعدات 182 000000	نفقات المعدات 184 000 000	نفقات المعدات 171 534 000	نفقات المعدات 178 360 000
نفقات الاستثمار 330 000 000	نفقات الاستثمار 330 000 000	نفقات الاستثمار 330 000 000	نفقات الاستثمار 480 000 000

برنامج عمل قطاع الثقافة لسنة 2021

ميزانية قطاع الثقافة برسم مشروع قانون المالية 2021

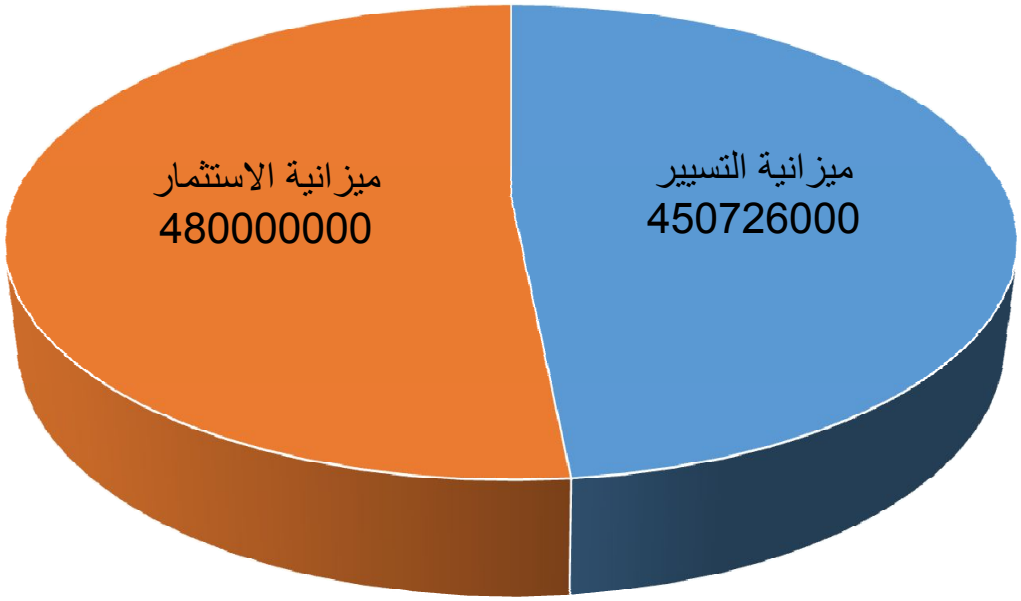

مجموع الاعتمادات 930 726 000 درهم سنة 2021

تصميم العرض

1 الميزانية الفرعية لقطاع الشباب والرياضة

2 الميزانية الفرعية لقطاع الثقافة

3 الميزانية الفرعية لقطاع الاتصال

محاور العـــرض

- الرؤيا المؤطرة
- الإطار العام و الرهانات
- السياق العام
- الصحافة المكتوبة ورقية وإلكترونية
- صحافة الوكالة
- التكوين
- السمعي البصري
- السينما
- حقوق المؤلف والحقوق المجاورة
- التواصل المؤسساتي
- حفظ الذاكرة الوطنية الإعلامية
- مجالات أفقية
- الإدارة والحكامة
- تنفيذ ميـزانية 2020
- مشروع ميـزانية 2021

الرؤيا المؤطرة

التوفر على إعلام يحظى بالاستقلالية والمواكبة الضرورية في مواجهة التحديات الجديدة والمتنوعة، ودعم بنيته التحتية من أجل الاضطلاع بدوره كرافعة للتنمية ومحفز لتعزيز المسار الديمقراطي ومعبر عن غنى التنوع اللغوي والثقافي والفكري الموحد، في إطار ممارسة مهنية واعية ومسؤولة ومتشبعة بأخلاقيات المهنة، تعزز مصداقيتها في الداخل ومكانتها في الخارج.

الإطار العام و الرهانات

- تجسيد الانخراط الحكومي التام والجدي في تنفيذ التوجيهات الملكية السامية، وفي تحقيق الإرادة المولوية التي تطمح إلى ترسيخ قواعد إعلام حر ومسؤول، يتمتع بالتأطير القانوني الكافي وبالإمكانيات المادية اللازمة للاضطلاع بدوره؛
- مواصلة الدينامية التي أطلقها دستور 2011 على قاعدة تكريس الديمقراطية كخيار استراتيجي، والتي تنسجم مع محاور البرنامج الحكومي للولاية التشريعية الحالية 2017-2021؛
- تكريس المبادئ الدستورية والتشريعات الوطنية والدولية والممارسات الفضلى المتعلقة بتنظيم وسائل الإعلام العمومية والخاصة ومواكبتها.

السياق العام

- التداعيات والانعكاسات الاقتصادية والاجتماعية والصحية والنفسية لجائحة كورونا تستلزم منا جميعا بذل المزيد من الجهود، ومواصلة التعبئة للحد من آثار هذه الجائحة العابرة للحدود؛

- المساهمة في توفير شروط إقلاع اقتصادي لما بعد الجائحة.

تقديم مشروع ميزانية قطاع الاتصال
برسم سنة 2021

الصحافة المكتوبة ورقية وإلكترونية

دعم الصحافة

نظرا لهشاشة النموذج الاقتصادي للمقاولات الصحفية، التي تفاقمت بعد أن تم إيقاف الطبع بسبب جائحة كوفيد-19، واعتبارا للتداعيات الحالية والمستقبلية لهذه الجائحة، قررت وزارة الثقافة والشباب والرياضة بتنسيق مع وزارة الاقتصاد والمالية وإصلاح الإدارة وضع مخطط لدعم الصحافة الوطنية وذلك من خلال تعبئة غلاف مالي إجمالي يقدر ب 225 مليون درهم في إطار اتفاقيات متعددة الأطراف، وذلك عن طريق التدابير الرئيسية الآتية:

- **تخصيص مبلغ 195مليون درهم من الميزانية العامة - بند التحملات الخاصة - موزع كالتالي:**

» 150 مليون درهم لتحمل أجور مستخدمي وصحافيي المقاولات الصحفية الوطنية؛

» 15 مليون درهم لدعم المطابع المتخصصة في طباعة الصحف وذلك بهدف المحافظة على مناصب الشغل والأجور، وضمان طبع الصحافة الوطنية ؛

- « 15 مليون درهم لدعم الإذاعات الخاصة، وذلك بهدف المحافظة على مناصب الشغل والأجور، والقيام بحملات إعلامية تحسيسية للمساهمة في المجهودات المبذولة من أجل مواجهة جائحة كوفيد -19؛

- « 15 مليون درهم لدعم توزيع الصحف، بهدف المحافظة على مناصب الشغل والأجور وضمان توزيع الصحافة الوطنية على مجموع التراب الوطني وتحسين آجال الأداء لفائدة الشركات الْمُنَاوِلَة؛

- **تخصيص مبلغ إضافي قدره 30 مليون درهم** من ميزانية القطاع، من أجل دعم باقي المقاولات الصحفية الحاصلة على الملاءمة والمتوفرة على الشروط التي عانت هي الأخرى من أثار جائحة كوفيد-19.

- استقبال العديد من ممثلي الهيئات المهنية لناشري الصحف المتضررين من أثر الجائحة والتباحث معهم في سبل تجاوز إكراهات المؤسسات الإعلامية وتثمين الدور الاجتماعي الذي قامت به بتحويل الصحف الورقية إلى نسخ إلكترونية بالمجان على الأنترنيت.

ملاءمة الصحف

- تسجيل تحول إيجابي في عدد الصحف الإلكترونية التي أودعت تصريحا بالإحداث لدى النيابات العامة للمملكة :

رسم بياني مقارن للصحافة الإلكترونية المغربية

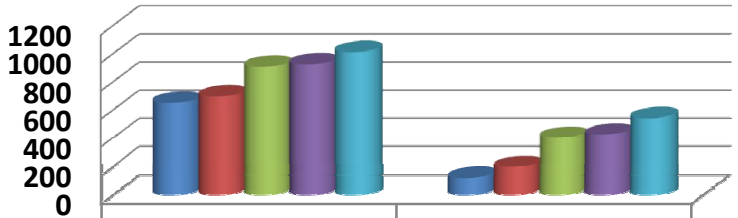

	تصاريح إصدار الصحف الإلكترونية المتوصل بها من المحاكم الابتدائية بالمملكة	عدد الصحف التي لاءمت وضعيتها مع مقتضيات قانون الصحافة والنشر
دجنبر 2017	656	121
يوليوز 2018	700	200
شتنبر 2019	911	406
دجنبر 2019	929	428
شتنبر 2020	1016	546

- بلغ العدد الإجمالي لتصاريح الصحف الإلكترونية المتوصل بها 1016 تصريح؛
- ملاءمة وضعية 546 صحيفة إلكترونية مع مقتضيات قانون الصحافة والنشر.

رسم بياني يبرز التراجع الكبير في عدد الصحف الورقية بالمغرب خلال السنتين الأخيرتين (من 252 صحيفة ورقية صادرة سنة 2018 إلى 105 صحيفة صادرة برسم السنة الجارية)

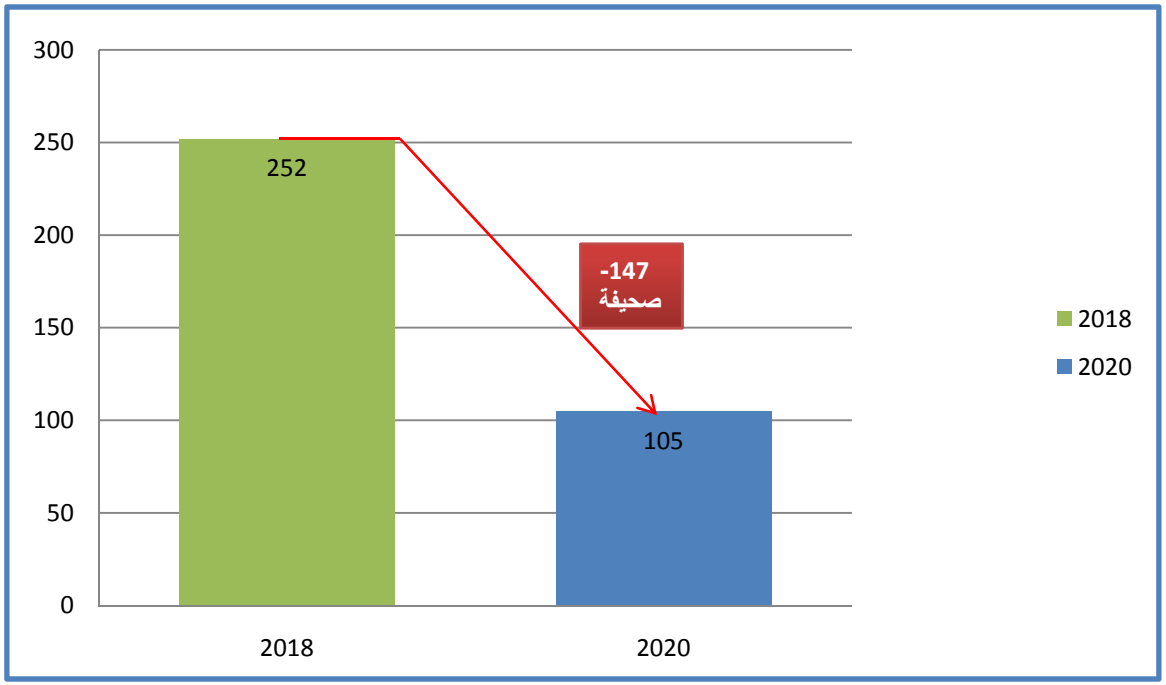

- تفعيل المنظومة الجديدة للدعم العمومي لقطاعات الصحافة والنشر والطباعة والتوزيع؛
- تحيين دليل عروض التكوين في مجال الإعلام والاتصال لتتبع مستجدات قطاع التكوين ورصد المؤسسات والتحولات المستحدثة فيه؛
- تنظيم لقاءات تواصلية لفائدة المديرين الجهويين للاتصال حول تتبع قطاع الصحافة الوطنية وتدبير قواعد بيانات الصحف الوطنية الورقية والإلكترونية وإعداد التقارير الدورية حول قطاع الصحافة، وذلك في إطار تعزيز اللاتمركز الإداري.

تقديم مشروع ميزانية قطاع الاتصال
برسم سنة 2021

صحافة الوكالة

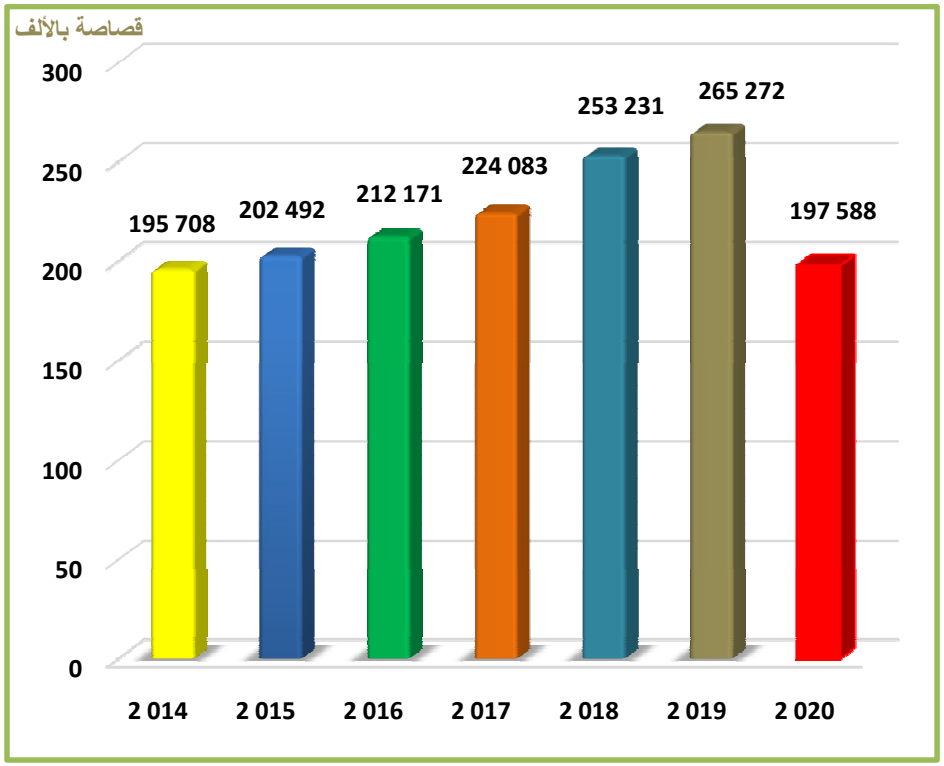

الحفاظ على النسق التصاعدي للإنتاج

- خلال التسعة أشهر الأولى من سنة 2020، أنتجت الوكالة ما يزيد عن 197 ألف قصاصة أي بمعدل 665 وحدة يوميا؛
- انتقل متوسط الإنتاجية من 3,25 قصاصة للفرد في اليوم سنة 2014، إلى 5,1 سنة 2020.

الحفاظ على التنوع الإخباري

» بالرغم من تداعيات الجائحة، حافظت الوكالة على خطها التحريري المتنوع؛

المواد حسب التنوع	النسبة المئوية
○ الأنشطة الحكومية	2%
○ الأنشطة البرلمانية و الحزبية و النقابية	8%
○ الأنشطة الاقتصادية و المالية	17%
○ ثقافة وإعلام	5%
○ الجهات والمجتمع المدني	20%
○ البيئة	5%
○ الرياضة	7%
○ الأخبار الدولية	36%
المجموع	100%

الانخراط في المجهود الوطني للحد من انتشار وباء كوفيد - 19:

- مواكبة مكثفة ويومية لأنشطة الحكومة وجميع مؤسسات الدولة منذ بدء انتشار فيروس كورونا المستجد؛
- متابعة يومية لتداعيات حالة الطوارئ الصحية على المستوى الاقتصادي والاجتماعي؛
- تعبئة التجهيزات الخاصة بالبث عبر الأقمار الاصطناعية من أجل النقل المباشر للندوة الصحفية اليومية لوزارة الصحة حول الوضعية الوبائية بالمغرب، بالإضافة إلى منح إشارة البث بالمجان للقنوات التلفزية الوطنية والدولية؛
- المساهمة في الحملات التحسيسية والتوعوية من خطر هذا الوباء من خلال قصاصات ووصلات، صوتية ومصورة، يتم بثها على مختلف دعائم الوكالة ؛
- بث قصاصات بشكل يومي ترصد الأخبار الزائفة من أجل محاربة الإشاعة والأخبار المغلوطة.

تعزيز التموقع على مستوى المغرب الكبير:

- في إطار مخططها الاستراتيجي 2018 -2022 تعمل الوكالة على تدعيم تموقعها الجيوسياسي في منطقة المغرب الكبير؛
- سيتم إطلاق خدمة إخبارية على الأنترنيت (موقع MaghrebIN) موجهة لجمهور شاب ينتمي إلى منطقة المغرب الكبير، تتضمن برامج ثقافية وتربوية بالإضافة إلى مواد سمعية بصرية مخصصة لهذه الفئة من المتتبعين.

تقديم مشروع ميزانية قطاع الاتصال
برسم سنة 2021

التكوين

المعهد العالي للإعلام والاتصال:

- بلغ عدد الطلبة المسجلين سنة 2020 بمختلف المستويات 286 طالبا وطالبة، من بينهم 224 من الإناث (78 %)؛
- اعتماد ماستر جديد "الاتصال السياسي والاجتماعي" وماستر آخر جديد " الإعلام والهجرات والتنمية المستدامة".

المعهد العالي لمهن السمعي البصري والسينما:

- عدد الطلبة المسجلين بمختلف المستويات 164 طالبا وطالبة، من بينهم 112 من الإناث (68 %)؛

المعهد العالي للإعلام والاتصال:

- بناء مركز لسلك الدكتوراه، مختبر للبحث وفضاء للتكوين المستمر؛
- تأهيل مرافق المعهد: تأهيل استوديوهات التلفزة والراديو للمعهد والمكتبة وتركيب شبكة معلوماتية؛
- دعم تجهيزات المعهد: اقتناء معدات تقنية (كاميرات، آلات التسجيل) وتركيب شبكة معلوماتية؛
- إطلاق مشروع الرقمنة الإدارية والبيداغوجية الشاملة للمعهد.

المعهد العالي لمهن السمعي البصري والسينما:

- تجهيز المكتبة الوسائطية واقتناء حقوق جديدة للدخول لقواعد المعلومات المتطورة؛
- إعادة هيكلة المعهد العالي لمهن السمعي البصري والسينما.

تقديم مشروع ميزانية قطاع الاتصال
برسم سنة 2021

السمعي البصري

الشركة الوطنية للإذاعة والتلفزة

جهود المواكبة الإعلامية لتداعيات وباء كوفيد 19

» نجحت القنوات التلفزية المغربية في ظل حالة الطوارئ الصحية في استعادة شريحة واسعة من جمهورها، محققة نسب مشاهدة عالية لمجموعة من برامجها، حسب ما سجلته شركة "ماروك ميتري" المتخصصة في قياس نسب المشاهدة.

» خصصت قنوات القطب السمعي البصري العمومي حيزا أكبر من شبكة برامجها للمواد الإخبارية عن الحالة الوبائية ببلادنا من خلال :

- **تكثيف التغطيات اليومية والمراسلات المباشرة من مختلف ربوع المملكة؛**
- **إقبال جل هذه الخدمات على تغيير البرمجة وتكييف مضامين البرامج لاستيعاب متطلبات الظرف الطارئ؛**
- **خلق أجواء يقظة مستمرة من خلال برمجة مكثفة للمضامين التحسيسية والتوعوية.**

الشركة الوطنية للإذاعة والتلفزة

معطيات مرقمة

- استطاعت قناة "الأولى" جذب أزيد من 7 ملايين متفرج لمشاهدة النشرة الرئيسية للأخبار باللغة العربية، إذ احتلت هذه الأخيرة المركز الثاني بنسبة 40,7 في المائة، ضمن قائمة العشر برامج الأكثر مشاهدة.
- تشمل البرامج الاستثنائية التي تعزز شبكة القنوات المغربية خلال الفترة الحالية، كبسولات تحسيسية حول طرق الوقاية من انتشار عدوى فيروس كورونا، ونشرات خاصة تضم روبرطاجات ميدانية ولقاءات مع أطباء وأخصائيين في مجالات التغذية والطب النفسي وغيرها.

الشركة الوطنية للإذاعة والتلفزة

- الحجم الزمني الإجمالي لساعات البث:
  - البث التلفزي: 45.974 ساعة؛
  - البث الإذاعي : 102.200 ساعة (الاذاعة الوطنية و القناة الدولية والاذاعات الجهوية).
- إجمالي ساعات بث الإنتاج الوطني :
  - البث التلفزي: 5.809 ساعة و 45 دقيقة ؛
  - البث الإذاعي: 9.619 ساعة و 40 دقيقة ؛؛
  - الموسيقى الإذاعية: 27.731 ساعة.
- إجمالي ساعات بث الإنتاج الخارجي :
  - البث التلفزي : 273 ساعة و 30 دقيقة.

الشركة الوطنية للإذاعة والتلفزة

- **القناة الأولى:**
  - 6 نشرات إخبارية يوميا باللغات العربية والإسبانية والفرنسية والأمازيغية؛
  - 592 ساعة و 33 دقيقة من البرامج الإخبارية؛
  - بث مباشر لجلسات الأسئلة الشفوية للبرلمان.

- **قناة الرياضية:**
  - الحجم الإجمالي لساعات البث : 6.480 ساعة.
  - بث اللقاءات الرياضية الوطنية : 488 ساعة.
  - بث اللقاءات الرياضية الدولية : 248 ساعة.
  - بث البرامج الرياضية : 394 ساعة.

الشركة الوطنية للإذاعة والتلفزة

- **قناة الثقافية:**
  - الدراما والسينما والمسرح: 106 ساعة
  - التنوع الثقافي واللغوي: 242 ساعة
  - البرامج الترفيهية والموسيقية: 26 ساعة
  - أرشيف الشركة الوطنية للإذاعة والتلفزة: 196 ساعة و30 دقيقة
  - البرامج الثقافية: 32 ساعة و30 دقيقة

- **قناة المغربية:**
  - إنتاج وبث أربع (04) نشرات إخبارية بما يعادل 292 ساعة؛
  - إعادة بث نشرات الأخبار للقنوات الأولى وقناة العيون.

الشركة الوطنية للإذاعة والتلفزة

قنـــاة السادسة:

- بث قراءة وشرح القرآن الكريم والحديث الشريف: 1.107 ساعة.
- بث برامج التوعية والتأطير: 384 ساعة.
- بث البرامج الموجهة للمرأة والطفل والأسرة: 99 ساعة.
- بث برامج محو الأمية: 476 ساعة.
- بث اللغات، الحسانية،الفرنسية والأمازيغية: 92 ساعة.

قناة الأمازيغية :

- بث البرامج الإخبارية والحوارية : 163 ساعة بث أولي؛
- بث البرامج الموجهة للأسرة والمرأة والخدمات: 321 ساعة بث أولي؛
- بث الخيال والدراما: 930 ساعة بث أولي؛
- بث البرمجة الموجهة لجمهور الشباب: 51 ساعة بث أولي.

الشركة الوطنية للإذاعة والتلفزة

قناة العيون الجهوية:

» بلغ الحجم الزمني لساعات البث التلفزي لقناة العيون الجهوية: 150 ساعة.

الإنتاج الإخباري للقنوات الإذاعية : الإذاعة الوطنية - الإذاعة الأمازيغية _ الإذاعة الدولية -من يناير إلى شتنبر 2020-

الأصناف الإخبارية	عدد الساعات
النشرات الإخبارية	1077 ساعة
المواجيز الإخبارية	813.5 ساعة
البرامج والمجلات الإخبارية	239.40 ساعة
المجموع العام	2129.90 ساعة

الشركة الوطنية للإذاعة والتلفزة

التغطية الوطنية :

- فاقت نسبة التغطية بالتلفزة الرقمية الأرضية (TNT) سنة 2019: 90 %؛
- بث برامج القنوات التلفزية الرقمية (TNT) بتقنية الجودة العالية HD لكل من القناة الأولى والقناة الرياضية وكذلك السادسة؛

الدينامية الرقمية:

- إطلاق خدمات جديدة وحضور قوي في الشبكات الاجتماعية؛
- 97 مليون زيارة مسجلة على خدمة الشركة الوطنية مباشر SNRT LIVE:
- 79 مليون زيارة مسجلة على مواقع الويب وقنوات SNRT،
  منذ إطلاقها إلى غاية سنة 2019:
- 1.8 مليار مشاهدة مسجلة على قناة يوتوب YouTube.

الشركة الوطنية للإذاعة والتلفزة

- تكريس الإستراتيجية الرقمية للشركة الوطنية للإذاعة والتلفزة؛
- تطوير جودة الخدمات وتوسيعها وتعميم التغطية الجغرافية بالبث الرقمي وتعميم العمل بنظام عالي الدقة HD؛
- تطوير وتعميم التغطية الإذاعية لقنوات الشركة؛
- تأهيل البنية التحتية الخاصة بالبث لاستقبال مشاريع التوسع والمشاريع الجديدة؛
- تقوية المعدات المتنقلة المعدة للنقل المباشر؛
- تطوير خدمات القرب جديدة (من خلال برمجة على مستوى الأخبار والثقافة والترفيه) وإغناء البرمجة العامة؛
- دعم الإنتاجات الوطنية؛
- تقوية البرمجة الموجهة للأسرة وللشباب؛
- تجويد العرض الترفيهي للشركة.

شركة صورياد القناة الثانية

- تخصيص ثلثي الشبكة المرجعية للإنتاج الوطني، حيث بلغ المنتوج الوطني ما نسبته 70% ؛
- تعزيز مكانة الإنتاج الوطني ضمن الشبكة البرامجية الرمضانية، حيث ارتفعت النسبة المخصصة للإنتاج الداخلي ضمن الشبكة لتصل إلى 85 % ؛
- ارتفعت هذه النسبة لتصل إلى 100% انطلاقا من موعد الإفطار خلال شهر رمضان إلى غاية الساعة الواحدة بعد منتصف الليل؛
- بلغ متوسط المشاهدة خلال شهر رمضان بالنسبة لوقت الذروة 59,7 % فيما ناهز متوسط المشاهدة على مدار اليوم 47,4 %؛
- إعداد وبث ما يناهز 4.000 روبورتاجا إخباريا، وذلك عبر شبكة المكاتب الجهوية المتوفرة للقناة؛

شركة صورياد القناة الثانية

1- العرض الإخباري :

بلغ الحيز الزمني للعرض الإخباري خلال هذه الفترة 656 ساعة بث، كما تم تقديم :

- 2.692 مادة إخبارية جديدة، من بينها 1170 نشرة إخبارية عامة باللغات العربية والأمازيغية والفرنسية؛
- 378 مجلة إخبارية رياضية، 269 نشرة اقتصادية؛
- 875 نشرة همت مستجدات الأحوال الجوية؛

2- البرامج الحوارية :

- 595 برنامجا بما يعادل 331 ساعة بث حظي منها الإعلام السياسي والمؤسساتي بما يفوق الثلثين (218 ساعة و 22 دقيقة مقابل 112 ساعة و24 دقيقة للبرامج الاجتماعية والاقتصادية)؛
- مشاركة العنصر النسوي ضمن البرامج الحوارية السياسية : ناهزت نسبة 20 %.

شركة صورياد القناة الثانية

3- البرامج الخدماتية :

- بث مجموعة من الوصلات الإعلامية التحسيسية تهم التعريف بمخاطر جائحة كوفيد - 19 وما ينبغي اتخاذه من تدابير احترازية ووقائية باللغتين العربية والأمازيغية.

4- البرامج الثقافية :

- برامج المعرفة والثقافة: 400 برنامج مابين مجلات وبرامج وثائقية أو برامج حوارية أي حوالي 82 ساعة بث؛
- التنوع المجالي الثقافي واللغوي: أكثر من 91 % من الشبكة المرجعية مخصصة للغة العربية و الأمازيغية والحسانية و200 ساعة بث للبرامج بالأمازيغية سواء عبر القناة الأرضية أو الفضائية أو عبر إذاعة راديو دوزيم؛

5- البرامج الرياضية: 378 برنامجا أي أكثر من 43 ساعة بث؛

6- البرامج الفنية والترفيهية: 105 برنامج أي أكثر من 152ساعة بث.

شركة صورياد القناة الثانية

- تقوية مهام الخدمة العمومية؛
- تجديد المعدات التقنية للإنتاج وما بعد الإنتاج؛
- تسريع عملية المرور إلى البث عالي الدقة HD؛
- توسيع التغطية الإذاعية والتلفزية.

تقديم مشروع ميزانية قطاع الاتصال
برسم سنة 2021

السينما

انعكاسات الجائحة على القطاع السينمائي:
خلال وبعد فترة الحجر الصحي

- التوقف التام لنشاط الإنتاج السينمائي والسمعي البصري بالنسبة لعدة شركات خاصة للإنتاج؛
- توقيف أو تأجيل أو إلغاء عدة عمليات التصوير ؛
- إغلاق كافة القاعات السينمائية وتأجيل خروج الأفلام التي اكتسبت حقوقها أو التي كانت في طور اكتساب هذه الحقوق؛
- تسليم رخص التصوير لبعض الأعمال ذات المنفعة العامة للحالة الوبائية، مع توقيفها بالنسبة لباقي الأعمال؛

انعكاسات الجائحة على القطاع السينمائي:
خلال وبعد فترة الحجر الصحي

- إلغاء أو تأجيل عدة مهرجانات سينمائية أعدت لفعالياتها والتزمت بمصاريف مهمة؛
- توقف نشاط الصناعة التقنية، وتحديدا شركات كراء المعدات السينمائية والسمعية البصرية؛
- مواكبة التدابير الوقائية التي اتخذتها السلطات العمومية، منذ بداية ظهور وباء كورونا (مارس 2020)، وذلك عبر تسقيف عدد الأشخاص المتواجدين في أماكن التصوير؛
- إيقاف أو تأجيل أو إلغاء الإنتاجات الأجنبية الجارية أو المخطط لها في المغرب وانخفاض في الاستثمار.

التدابير المتخذة للحد من انعكاسات الجائحة على القطاع السينمائي

- **في إطار جهود قطاع الاتصال الهادفة إلى التقليص من حدة تأثر المقاولات العاملة في الحقل السينمائي الوطني من تبعات جائحة كورونا، عملت الوزارة على صرف متأخرات الدعم العمومي لأقطاب السينما المغربية برسم سنة 2019:**
  - لفائدة شركات الإنتاج الوطني بغلاف مالي يناهز 20 مليون درهم؛
  - لفائدة القاعات السينمائية المستفيدة عن الرقمنة والتحديث والإنشاء بغلاف مالي يقدر ب 03 مليون درهم؛
  - لفائدة المهرجانات السينمائية المنظمة خلال سنة 2019 بغلاف مالي قدره 23 مليون درهم.
- **عرض المركز السينمائي المغربي، ابتداء من 31 مارس 2020 عبر موقعه الإلكتروني، ما مجموعه 98 فيلما شاهده ما يناهز 900 ألف شخص وذلك في أزيد من 100 دولة.**

التدابير المتخذة للحد من انعكاسات الجائحة على القطاع السينمائي

- **تقديم دعم مالي استثنائي بمبلغ 12 مليون درهم، للقاعات السينمائية المتضررة خلال الفترة ما بين مارس ويونيو 2020، وذلك قصد مواكبتها في استئناف نشاطها والتخفيف من آثار الإغلاق الكلي للقاعات السينمائية ببلادنا ومواكبة بعض المهرجانات السينمائية المبرمجة بين مارس ويونيو 2020 والتي تم إلغاؤها بسبب الجائحة:**

» تخصيص مبلغ 10 ملايين درهم للقاعات السينمائية:

- تحمل بعض المصاريف الثابتة الملتزم بها من طرف القاعات السينمائية لفترة 4 أشهر الممتدة من مارس إلى يونيو 2020؛
- منحة استثنائية لأصحاب القاعات من أجل إعادة فتح القاعات السينمائية تعادل **شهرا من رقم المعاملات** لمواكبة استئناف النشاط، شريطة احترام التدابير الصحية والالتزام بفتح القاعات لمدة 18 شهرا على الأقل.

التدابير المتخذة للحد من انعكاسات الجائحة على القطاع السينمائي

- تخصيص مبلغ 02 مليون درهم لفائدة المهرجانات السينمائية التي تم إلغاء دوراتها برسم السنة السينمائية 2020، بعد أن كانت قد التزمت بصرف نفقات خلال فترة حالة الطوارئ الصحية العامة (20 مارس – يونيو 2020).

دعم الإنتاج السينمائي الوطني:

- انعقاد الدورة الأولى للجنة دعم إنتاج الأعمال السينمائية، ويتم التحضير لانعقاد دورتها الثانية برسم سنة 2020؛
- منحت لجنة دعم الأعمال السينمائية برسم دورتها الأولى لسنة 2020 دعما ماليا يقدرب 24.460.000 درهم.

- مشروع إحداث منطقة تسريع اقتصادي مخصصة للصناعات السينمائية والسمعية البصرية وألعاب الفيديو لفائدة وزارة الثقافة والشباب والرياضة- قطاع الاتصال-؛
- مواكبة قطاعات الصناعة السينمائية في مرحلة استئناف نشاطها السينمائي في ظل الجائحة؛
- مواصلة دعم الأعمال السينمائية الوطنية والأجنبية ورقمنة وتحديث وإنشاء القاعات السينمائية وكذا تنظيم المهرجانات السينمائية؛
- هيكلة الخزانة السينمائية المغربية على المستويين التقني والفني ومواكبة انفتاحها على الخزانات الدولية في إطار شراكات؛
- مواصلة رقمنة الأرشيف السينمائي؛
- تعزيز حضور الفيلم الوطني بالتظاهرات السينمائية الدولية الكبرى؛
- توسيع شبكة فضاءات العرض السينمائي وإعداد قاعدة خرائطية حول دور العرض السينمائي المغلقة والقابلة لإعادة مزاولة نشاطها في إطار شراكات.

تقديم مشروع ميزانية قطاع الاتصال
برسم سنة 2021

حقوق المؤلف والحقوق المجاورة

التدابير المتخذة للحد من انعكاسات الجائحة على الفنانين والمبدعين المنخرطين بالمكتب المغربي لحقوق المؤلفين

- **اتخاذ المكتب المغربي لحقوق المؤلفين لمجموعة من الإجراءات والتدابير لفائدة الفنانين والمبدعين المنخرطين به، بسبب توقف العديد من الأنشطة الفنية والثقافية جراء انتشار وباء كوفيد 19حيث قام المكتب ب :**

» الاستمرار في خطة توسيع قاعدة الاستخلاص لتشمل جميع مناطق التراب الوطني و جميع أشكال استغلال المصنفات الأدبية والفنية المحمية؛

» تحصيل المتأخرات المتعلقة بالإذاعات الخاصة؛

» الصرف العاجل والاستباقي للتوزيعات المقررة برسم سنة 2020 عن مجموع المداخيل لسنة 2019، منذ نهاية شهر مارس 2020.

عدد المنخرطين بحقوق المؤلف والمصنفات المصرح بها إلى حدود 26 أكتوبر 2020

الأصناف	عدد المنخرطين	عدد المصنفات المصرح بها
الموسيقى	2 130	41 643
المسرح	360	3 803
الأدب	271	1 433
المجموع	**2 761**	**46 879**

عدد المنخرطين بالحقوق المجاورة وعدد الأداءات المصرح بها ملفات تمت معالجتها إلى حدود 26 أكتوبر 2020

الأصناف	عدد المنخرطين	عدد الأدءات المصرح بها
فنانو الأداء ومنتجو الفونوغرامات	363	11 941
فنانو الأداء ومنتجو الفيديوغرامات	164	1 905

توزيعات المؤلفين لسنة 2020 عن مداخيل حقوق المؤلف عن سنة 2020

الأصناف	عدد المستفيدين	المبلغ بالدرهم
الموسيقى	2 917	19 720 678,08
المسرح	408	4 869 169,36
الأدب	134	2 635 033,94

توزيعات المؤلفين لسنة 2020 عن مداخيل النسخة الخاصة عن سنة 2019

الأصناف	عدد المستفيدين	المبلغ بالدرهم
الموسيقى	3 642	30 196 923,28
المسرح	120	7 765 803,33
الأدب	124	2 919 482,00

توزيع الحقوق المجاورة لأول مرة عن مداخيل النسخة الخاصة برسم النصف الثاني من سنة 2017 (غشت 2020)

المجال	المبالغ الموزعة بالدرهم	عدد المستفيدين
فنان الأداء	5 075 389,85	183
منتج الفنوغرامات	1 506 216,01	119

عدد مستعملي البوابة الإلكترونية في الانخراط والتصريحات إلى حدود 26 أكتوبر 2020

الأصناف	عدد المنخرطين	عدد المصنفات المصرح بها
الموسيقى	674	7 307
المسرح	44	161
الأدب	12	20
المجموع	**730**	**7 482**

- **تنظيم تظاهرات للتوعية والتحسيس في مجال حقوق المؤلف والحقوق المجاورة جهويا لفائدة المؤلفين وأصحاب الحقوق المجاورة من أجل تشجيعهم وتحسيسهم بأهمية الانخراط بالمكتب؛**

  - تنزيل نظام معلوماتي خاص بالتدبير المحاسبي؛
  - تنزيل نظام معلوماتي خاص بالتحصيل (حقوق المؤلف / النسخة الخاصة)؛
  - تطوير تدبير المكتب في المجال الخدماتي؛
  - استمرار التعاون مع خبراء المنظمة العالمية للملكية الفكرية في المجال التقني والمعلوماتي من أجل إتمام عملية (MATCHING) للمعطيات الموجودة في النظام المعلوماتي WipoCos إلى النظام المعلوماتي WipoConnect.

تقديم مشروع ميزانية قطاع الاتصال
برسم سنة 2021

التواصل المؤسساتي

- **مواصلة المساهمة في تسويق صورة المغرب من خلال وسائل الإعلام الأجنبية وذلك على مستويين :**

» اعتماد ومواكبة مراسلي المؤسسات الإعلامية الأجنبية المعتمدة في بلادنا وتسهيل مهامهم في تغطية الشأن المغربي في مختلف المجالات السياسية والاقتصادية والثقافية والاجتماعية حيث تم منح الاعتماد لفائدة 84 مراسلا ومصورا، من مختلف الجنسيات والقارات، يمثلون 46 مؤسسة إعلامية أجنبية.

» مواكبة وسائل الإعلام الدولية في إطار مهام إعلامية من أجل إنجاز تغطيات وتقارير وروبورتاجات إخبارية حول مختلف المواضيع حيث تم استصدار 334 رخصة للتصوير، لفائدة شركات إنتاج وطنية ودولية، وقنوات تلفزيونية أجنبية وذلك إلى غاية أكتوبر 2020.

- **مواكبة مجال المطبوعات الأجنبية من خلال منح 853 رخصة لاستيراد مطبوعات أجنبية؛**
- **تتبع ورصد وتحليل الأخبار المتعلقة بالشأن الوطني سياسيا واقتصاديا واجتماعيا وثقافيا، عبر مختلف وسائل الإعلام والمنصات الإخبارية الأجنبية :**
  - » معالجة أزيد من 7000 مادة خبرية في الصحافة الوطنية؛
  - » إنجاز 126 نشرة إخبارية حول صورة المملكة في المواقع الإخبارية الأجنبية؛
  - » رصد 42 قناة تلفزية أجنبية ومعالجة وتحليل 628 مادة خبرية تتعلق بالمغرب؛
  - » المساهمة في التسويق الإعلامي لعدد من القضايا الوطنية التي يكون لها تأثير على صورة المغرب في مختلف المجالات؛
  - » المساهمة في سياسة التواصل المؤسساتي وتدبير التواصل الحكومي من خلال دعم القطاعات الحكومية المعنية في إعداد حملات تواصلية حول المخططات الحكومية وقضايا متنوعة؛

- المساهمة في تثمين دور الصحافة الوطنية والرفع من جودتها عبر تنظيم الجائزة الوطنية الكبرى للصحافة.

- **القيام بحملات تواصلية على المستوى الوطني والدولي لمواكبة الإقلاع الاقتصادي الوطني لمرحلة ما بعد جائحة كوفيد 19؛**

- **تنفيذ مخطط العمل من أجل النهوض بصورة المغرب في وسائل الإعلام الأجنبية، والتعريف بمجريات مسلسله الإصلاحي، وتعزيز إشعاع وجاذبية النموذج الحضاري المغربي، والدفاع على قضاياه الحيوية ، و ذلك وفق البرنامج التالي:**
  - تنظيم رحلات صحفية تعريفية إلى المغرب لفائدة ممثلي وسائل إعلام أجنبية ومؤثرين؛
  - تنظيم لقاءات موضوعاتية مع ممثلي الصحافة الأجنبية المعتمدة ببلادنا، حول مختلف القضايا والمواضيع المرتبطة بالشأن المغربي؛

تعزيز الاتصال المؤسساتي الحكومي والعمومي والانفتاح على وسائل الإعلام :

- المواكبة الإخبارية للأنشطة الملكية والأميرية، وأنشطة السادة الوزراء في قطاعاتهم، وكذا متابعة الأحداث السيادية والدبلوماسية المغربية (البوابة الوطنية maroc.ma وبوابة الصحراء المغربية sahara.gov.ma)؛
- تنظيم المنتديات الإعلامية عبر جهات المملكة في إطار مساهمة الوزارة في تثمين دور وسائل الإعلام الوطنية في مواكبة عدد من الأوراش الإصلاحية الكبرى؛
- إنتاج مضمون الصفحة الأمازيغية بالبوابة الوطنية للمغرب؛
- مواكبة إخبارية للقرارات الحكومية المتخذة في إطار مواجهة جائحة كوفيد 19: نشرت البوابة الوطنية للمغرب maroc.ma إلى حدود نهاية شتنبر من هذه السنة 2 236 مقالا باللغات العربية والفرنسية والإنجليزية والإسبانية، بالإضافة إلى نشر عدد كبير من هذه الأخبار على صفحة الفيسبوك للبوابة.

تقديم مشروع ميزانية قطاع الاتصال
برسم سنة 2021

حفظ الذاكرة الوطنية الإعلامية

الإنتاج والتوزيع

- إنجاز كتاب"خطب ورسائل صاحب الجلالة الملك محمد السادس 2019-2020 باللغتين العربية والفرنسية.

تدبير خزانة الصور

- رقمنة 1000 صورة من الرصيد الفوتوغرافي تتناول الأنشطة الملكية والأميرية والحكومية؛
- حفظ وصيانة الأرشيف الفوتوغرافي لقطاع الاتصال (الأرشفة المادية)؛
- رقمنة خطب المغفور لهما جلالة الملك الحسن الثاني وجلالة الملك محمد الخامس؛
- رقمنة 15000 صورة لسنوات مابين 1970و 1988 وفهرستها و إدخالها في النظام الإلكتروني للوثائق.

إنجاز الإصدارات التالية

- "الخطب والرسائل الملكية 2020-2021" باللغتين العربية والفرنسية؛
- "الإعلام والاتصال في الخطب الملكية 1999 -2021"؛
- "الثقافة والتراث اللامادي في الخطب الملكية 1999- 2021"؛
- "الشباب والرياضة في الخطب الملكية 1999-2021".

تقديم مشروع ميزانية قطاع الاتصال
برسم سنة 2021

مجالات أفقية

النصوص القانونية:
التشريعية والتنظيمية

النصوص القانونية: التشريعية والتنظيمية

بلغ تنفيذ المخطط التشريعي لقطاع الاتصال نسبة 95% من الالتزامات الواردة في البرنامج الحكومي (2017-2021).

أولا: منجزات سنة 2020

مجال الصحافة المكتوبة

» مرسوم يتعلق بالمصادقة على النظام الداخلي للمجلس الوطني للصحافة.

مجال السينما

» قانون يتعلق بإعادة تنظيم المركز السينمائي المغربي وبتغيير القانون رقم 20.99 المتعلق بتنظيم الصناعة السينماتوغرافية.

» مرسوم بتغيير المرسوم رقم 2.12.325 الصادر في 17 أغسطس 2012 بتحديد شروط ومساطر دعم إنتاج الأعمال السينمائية ورقمنة وتحديث وإنشاء القاعات السينمائية وتنظيم المهرجانات السينمائية.

» قرار مشترك لوزير الثقافة والشباب والرياضة، الناطق الرسمي باسم الحكومة ووزير الاقتصاد والمالية وإصلاح الإدارة بتتميم القرار المشترك لوزير الاتصال الناطق الرسمي باسم الحكومة والوزير المنتدب لدى وزير الاقتصاد والمالية المكلف بالميزانية رقم 3391.12 الصادر في 18 من ذي القعدة 1433 (5 أكتوبر 2012) بتحديد مصاريف تسيير لجان دعم إنتاج الأعمال السينمائية ورقمنة وتحديث وإنشاء القاعات السينمائية وتنظيم المهرجانات السينمائية وتعويضات أعضاء هذه اللجان.

مجال الحكامة

» قرار مشترك لوزير الثقافة والاتصال ووزير الاقتصاد والمالية رقم 291.20 صادر في 16 يناير 2020 بمنح تعويضات لرئيس وأعضاء لجنة الجائزة الوطنية الكبرى للصحافة.

ثانيا: نصوص قانونية في طور المصادقة برسم سنة 2020

مجال الصحافة المكتوبة

» مشروع قانون رقم 17-71 يقضي بتغيير وتتميم القانون رقم 13-88 المتعلق بالصحافة والنشر.

» مشروع مرسوم رقم 2.19.170 بتحديد كيفيات الاستفادة من تصريح للتصوير الذاتي المتعلق بالإنتاج السمعي البصري الموجه لخدمة الصحافة الالكترونية.

مجال السينما

- مشروع مرسوم تطبيقي لقانون المركز السينمائي المغربي يحدد ممثلي الإدارة بالمجلس الإداري.

مجال السمعي البصري

- مشروع قانون رقم 16.18 يقضي بتغيير وتتميم القانون رقم 77.03 المتعلق بالاتصال السمعي البصري.

مجال حقوق المؤلفين والحقوق المجاورة

- مشروع قانون رقم 25.19 يتعلق بالمكتب المغربي لحقوق المؤلفين والحقوق المجاورة.
- مشروع قانون رقم 66.19 يقضي بتغيير وتتميم القانون رقم 2.00 المتعلق بحقوق المؤلف والحقوق المجاورة.

ثالثا: مشاريع نصوص قانونية برسم سنة 2021

مجال السينما

» مشروع قانون يتعلق بتنظيم الصناعة السينمائية.

مجال السمعي البصري

» مشروع قانون بتغيير وتتميم القانون رقم 03-77 المتعلق بالاتصال السمعي البصري.

جدول يوضح عدد مشاريع النصوص القانونية والتنظيمية المبرمجة ضمن المخطط التشريعي لقطاع الاتصال، والذي بلغت نسبة إنجازه 95 % من الالتزامات الواردة في البرنامج الحكومي (2017-2021).

المجال	عدد النصوص المنشورة بالجريدة الرسمية	عدد النصوص في طور الدراسة من قبل اللجان البرلمانية المختصة	عدد النصوص قيد الدراسة لدى الأمانة العامة للحكومة أو لدى القطاعات الحكومية المختصة	عدد النصوص في طور الإعداد	المجموع
الصحافة المكتوبة	04	01	03	02	10
صحافة الوكالة	02	--	--	--	02
السمعي البصري	--	01	01	--	02
السينما	07	--	02	05	14
حقوق المؤلفين والحقوق المجاورة	01	02	--	--	03
الإشهار والإعلانات	--	--	01	--	01
التكوين	02	--	--	--	02
تنظيم قطاع الاتصال	01	--	--	--	01
الحكامة	02	--	--	--	02
المجموع	19	04	07	07	37

تقديم مشروع ميزانية قطاع الاتصال
برسم سنة 2021

الإدارة والحكامة

النظام المعلوماتي لقطاع الاتصال

- إرساء آليات الحكومة الإلكترونية في القطاع من أجل رقمنة الخدمات الإدارية؛
- تبسيط المساطر الإدارية؛
- تمكين الموظفين من الولوج إلى المعلومة؛
- تزويد الموظفين بالمعدات المعلوماتية والإلكترونية اللازمة.
- تعزيز آليات العمل عن بعد في ظل الظرفية الاستثنائية التي تمر منها بلادنا بسبب انتشار فيروس كورونا المستجد كوفيد- 19؛
- استغلال وتجويد التطبيق المعلوماتي لتدبير تلقي ترشيحات المترشحات والمترشحين لاجتياز مباريات التوظيف وامتحانات الكفاءة المهنية وكذا فتح باب الترشيح لشغل مناصب المسؤولية الشاغرة والمناصب العليا وإجراء مقابلات الانتقاء عن بعد إن اقتضى الحال ذلك؛
- تنزيل الميزانية لثلاث سنوات القادمة من خلال تحيين البرمجة المخصصة لها كل سنة.

- **المشاريع في طور الإنجاز في إطار شراكات :**
  - مشروع بناء و تجهيز المركز الجهوي لاستقبال وتكوين الصحافيين بوجدة (ساهم قطاع الاتصال ب 2,8 مليون درهم و سيتم دفع مبلغ 3 مليون درهم).
  - متابعة بناء دار الإعلام بمدينة الحسيمة في إطار شراكة مع المجلس الإقليمي للحسيمة الذي يتكفل بتوفير القطعة الارضية اللازمة (ساهم القطاع في المشروع بمبلغ 4 مليون درهم)
  - متابعة مشروع بناء المركز الجهوي لاستقبال وتكوين الصحافيين بالناظور في إطار شراكة مع جماعة الناظور التي تتكفل بتوفير الوعاء العقاري (ساهم القطاع في المشروع بمبلغ 6 مليون درهم).

تقديم مشروع ميزانية قطاع الاتصال
برسم سنة 2021

تنفيذ ميـــزانية 2020

و

مشروع ميزانية 2021

تنفيذ ميزانية التسيير 2020

ميزانية التسيير لقطاع الاتصال 2020
طبقا للميزانية المعدلة
1.521.251.000 درهم.

بلغ حجم الالتزام بالنفقات إلى متم أكتوبر 2020، ما مجموعه 1.496.284.456,83 درهم أي بنسبة تنفيذ وصلت 98,90 %.

نفقات الموظفين

تم الالتزام بما مجموعه 75.114.059,25 درهم، أي بنسبة تنفيذ وصلت 97 % من الاعتمادات المفتوحة. (تم اقتطاع مبلغ 8.357.000 درهم من نفقات الموظفين برسم الميزانية المعدلة لسنة 2020 تبعا لمنشور رئيس الحكومة رقم 05/2020 بتاريخ 14 أبريل 2020 من أجل ترشيد نفقات الدولة وتقليص المصاريف وتوجيهها نحو النفقات الضرورية).

نفقات المعدات والنفقات المختلفة

تم الالتزام بما مجموعه 1.421.170.397,58 درهم على صعيد نفقات المعدات والنفقات المختلفة، أي بنسبة تنفيذ في حدود 98,98 %.

و تتوزع هذه النفقات على النحو التالي :

تنفيذ ميزانية الاستثمار 2020

ميزانية الاستثمار لقطاع الاتصال

- مجموع النفقات الملتزم بها إلى متم أكتوبر 2020 **409.223.000,13 درهم.**

تتوزع على الشكل التالي :

إمدادات الاستثمار لفائدة المصالح الإدارية :
12.052.000 درهم

6.693.000,13 درهم ، تم الالتزام بنسبة 55,53 %.

إمدادات الاستثمار لفائدة المؤسسات التابعة لقطاع الاتصال :
397.270.000 درهم

تم الالتزام 392.570.000 درهم أي بنسبة 98,81 %.

الحساب الخصوصي للخزينة 2020

"صندوق النهوض بالفضاء السمعي البصري والإعلانات والنشر العمومي"

تنفيذ الميزانية المبرمجة بالحساب الخصوصي برسم 2020:

بلغت مصاريف الحساب الخصوصي للخزينة " صندوق النهوض بالفضاء السمعي البصري وبالإعلانات والنشر العمومي" ما قدره 77.030.200,00 درهم جلها تم تخصيصها لأداء المتأخرات المبرمجة برسم السنوات الفارطة، مفصلة كالآتي:

- 25.000.000 درهم، لفائدة الشركة الوطنية للإذاعة والتلفزة؛
- 46.000.000 درهم، لفائدة المركز السينمائي المغربي :

• دعم إنتاج الأعمال السينمائية الوطنية 20.000.000 درهم؛
• دعم رقمنة وتحديث وإنشاء القاعات السينمائية 3.000.000 درهم؛
• دعم المهرجانات السينمائية 23.000.000 درهم.

- 5.000.000 درهم، لفائدة وكالة المغرب العربي للأنباء؛
- 1.030.200 درهم، مصاريف حملات تواصلية.

ميزانية التسيير لقطاع الاتصال 2020

1.422.251.000 درهم، وتمثل 0,64 % من ميزانية التسيير للدولة.

(ميزانية التسيير للدولة 221.585.343.000 درهم.)

ميزانية التسيير لقطاع الاتصال 2021

1.574.972.000 درهم، وتمثل 0,69 % من ميزانية التسيير للدولة.

(ميزانية التسيير للدولة 225.575.880.000 درهم.)

تتوزع على الشكل التالي :

- **الموظفون** — **85.498.000 درهم أي بنسبة 6 % من ميزانية تسيير القطاع.**
- **المعدات والنفقات المختلفة** — **1.336.753.000 درهم أي بنسبة 94 % من ميزانية تسيير القطاع.**

- **تسيير الإدارة : 47.653.000 درهم**
- **دعم للصحافة الوطنية : 65.600.000 درهم**
- **دعم للهيئات المهنية الوطنية العاملة في قطاع الاتصال : 46.660.000 درهم**
- **إمدادات التسيير لفائدة المؤسسات التابعة للوزارة : 1.176.840.000 درهم**

- **85.044.000 درهم أي بنسبة 5,40 % من ميزانية تسيير القطاع.**
- **1.489.928.000 درهم أي بنسبة 94,60 % من ميزانية تسيير القطاع.**

- **تسيير الإدارة : 51.828.000 درهم**
- **دعم الصحافة الوطنية : 65.600.000 درهم**
- **دعم للهيئات المهنية العاملة في قطاع الاتصال : 46.660.000 درهم**
- **إمدادات التسيير لفائدة المؤسسات التابعة للقطاع : 1.325.840.000 درهم**

ميزانية الاستثمار لقطاع الاتصال 2020

424.322.000 درهم، وتمثل 0.29 % من ميزانية الاستثمار للدولة.

(ميزانية الاستثمار للدولة
142.625.185.000 درهم.)

ميزانية الاستثمار لقطاع الاتصال 2021

465.112.000 درهم، وتمثل 0.33 % من ميزانية الاستثمار للدولة.

(ميزانية الاستثمار للدولة
137.022.220.000 درهم.)

تتوزع على الشكل التالي :

- اعتمادات الأداء
  - 409.322.000 درهم .
  - 450.112.000 درهم .
- اعتمادات الالتزام
  - 15.000.000 درهم .
  - 15.000.000 درهم .

"صندوق النهوض بالفضاء السمعي البصري والإعلانات والنشر العمومي"

برمجة اعتمادات الحساب الخصوصي برسم السنة المالية 2021

(نفس الاعتمادات كانت مبرمجة برسم 2020)

- بلغت الاعتمادات المبرمجة لهذا الصندوق برسم السنة المالية 2021 ما قدره : 370.000.000 درهم

وتستفيد منه :

1- الشركة الوطنية للإذاعة والتلفزة : 120.000.000 درهم

2- وكالة المغرب العربي للأنباء : 6.000.000 درهم

3- الدراسات العامة والحملات التواصلية : 5.000.000 درهم

4- المركزالسينمائي المغربي : 216.000.000 درهم موزعة كما يلي :

- ✓دعم شركات إنتاج الأعمال السمعية البصرية والسينمائية : 75.000.000 درهم
- ✓المهرجانات السينمائية : 31.000.000 درهم
- ✓تحديث وبناء القاعات السينمائية : 10.000.000 درهم
- ✓دعم الإنتاج الأجنبي بالمغرب للأعمال السمعية البصرية والسينما : 100.000.000 درهم

5- اعتمادات غير موزعة : 23.000.000 درهم

تطور الميزانية العامة لقطاع الاتصال
مابين سنة 2015 - 2021

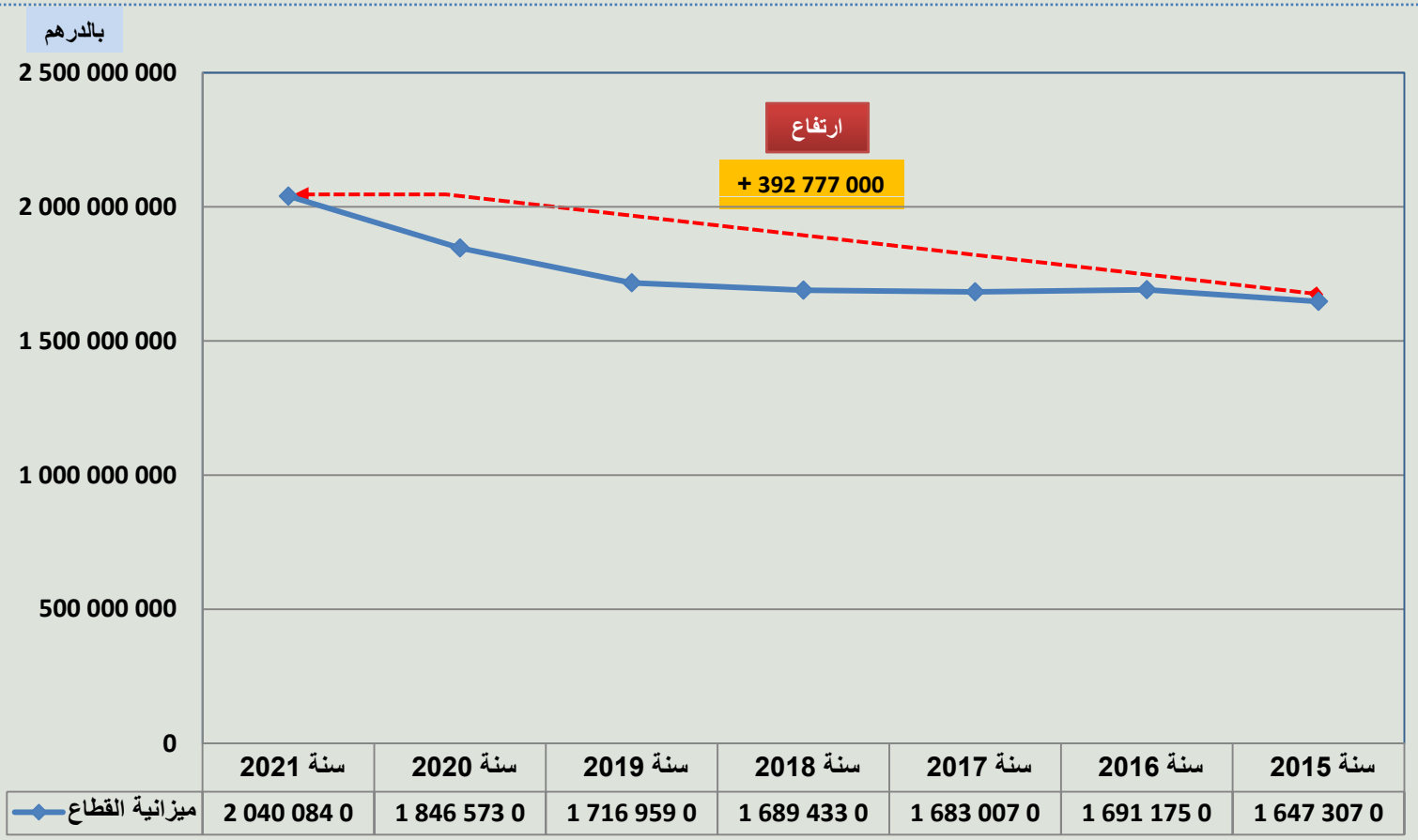

	سنة 2021	سنة 2020	سنة 2019	سنة 2018	سنة 2017	سنة 2016	سنة 2015
ميزانية القطاع	2 040 084 0	1 846 573 0	1 716 959 0	1 689 433 0	1 683 007 0	1 691 175 0	1 647 307 0

تطور ميزانية التسير لقطاع الاتصال مابين سنة 2015 - 2021

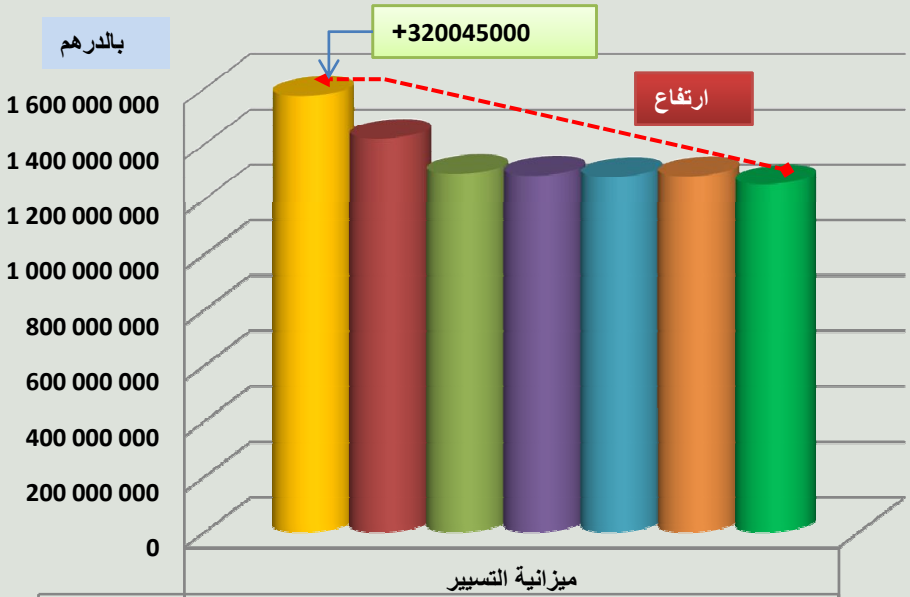

	ميزانية التسيير
سنة 2021	1 574 972 000
سنة 2020	1 422 251 000
سنة 2019	1 292 637 000
سنة 2018	1 287 131 000
سنة 2017	1 281 795 000
سنة 2016	1 284 695 000
سنة 2015	1 254 927 000

تطور ميزانية الاستثمار لقطاع الاتصال مابين سنة 2015 - 2021

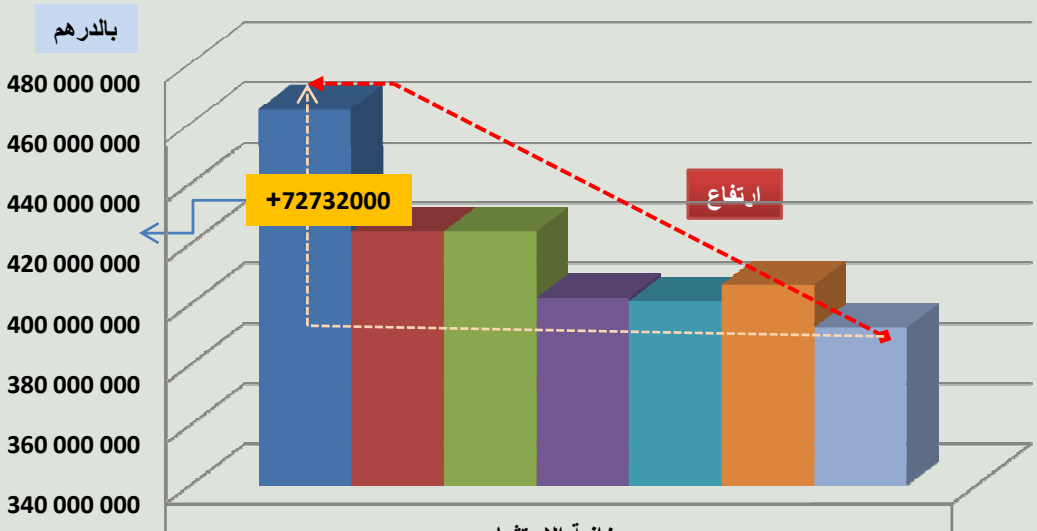

	ميزانية الاستثمار
سنة 2021	465 112 000
سنة 2020	424 322 000
سنة 2019	424 322 000
سنة 2018	402 302 000
سنة 2017	401 212 000
سنة 2016	406 480 000
سنة 2015	392 380 000

الحساب الخصوصي للخزينة 2021

تطور مداخيل صندوق النهوض بالفضاء السمعي البصري وبالإعلانات وبالنشر العمومي خلال الفترة الممتدة من 2012 إلى متم شهر أكتوبر 2020

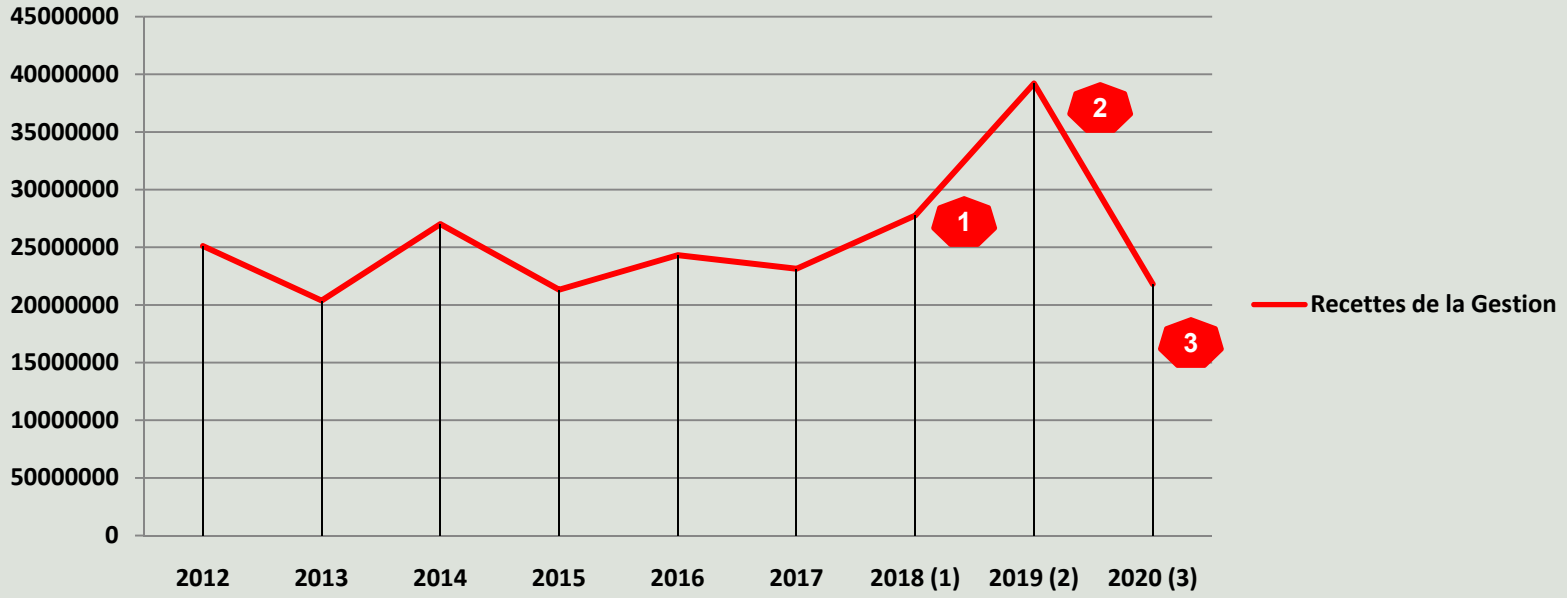

(1) 55.000.000,00 درهم مداخيل استثنائية مرصودة من طرف وزارة الاقتصاد والمالية موجهة لدعم إنتاج الأعمال السينمائية الوطنية؛

(2) 190.000.000,00 درهم مداخيل تم رصدها من الميزانية العامة لتمويل مخصصات الصندوق لدعم إنتاج الأعمال السينمائية الأجنبية بالمغرب؛

(3) 174.090.574,00 درهم مداخيل تم رصدها من الميزانية العامة لتمويل مخصصات الصندوق.

المملكة المغربية

وزارة الثقافة والشباب والرياضة

Royaume du Maroc

Ministère de la Culture, de la Jeunesse et des Sports

شكرا على انتباهكم

ملخـــــص المناقشـــــة العامـــــة

ملخص المناقشة العامة لمشروع الميزانية الفرعية لوزارة الثقافة والشباب والرياضة

برسم السنة المالية 2021

في مستهل النقاش العام، أشاد السيدات والسادة المستشارون بالعرض القيم والشامل الذي ألقاه السيد وزير الثقافة والشباب والرياضة والذي يتضمن عدة معطيات دقيقة وواضحة حول قطاعات الثقافة والشباب والرياضة والاتصال، علما أن هذه القطاعات الاجتماعية والاقتصادية لها تأثير مهم على الجانب الاجتماعي وعلى الحقوق الاجتماعية التي تشكل قطبا مهما في النموذج التنموي وتعد إحدى مقومات العدالة الاجتماعية والمجالية ضمن التزامات البلاد الدولية.

وتم التنويه بالمنهجية الجيدة التي اتبعت أثناء تقديم مضامين هذا العرض، وهذا إن دل على شيء، فإنما يدل على الإلمام الجيد بخصوصيات هذه القطاعات المتداخلة، خاصة وأنه تم التركيز في محاوره على الإنسان الذي يعتبر أصل كل تنمية اقتصادية واجتماعية، كما أنه المحور الأساسي لأي نموذج تنموي.

وتمت الدعوة إلى ضرورة الاعتناء بهذه القطاعات الاستراتيجية وإعطائها المكانة التي تستحقها في إطار بناء أسس النموذج التنموي الجديد وتجاوز معوقات النموذج الحالي الذي أبان على عدم قدرته في الحد من الفوارق الاجتماعية والمجالية واعتبار المواطن هدفا لجميع المبادرات العمومية.

وتم الإلحاح على أن تشكل هذه المرحلة فرصة لإعادة الأولويات وبناء مجتمع المعرفة والتماسك والتضامن الاجتماعي، مجتمع يعتبر الشباب ثروة حقيقية ومحرك للتنمية والثقافة ورأسمال مستثمر ومندمج في التعليم

والإعلام، والرياضة مدخل حقيقي لبناء الصحة والسلامة الجسدية واستثمار لرفع مستوى التنافسية العالمية.

في حين لاحظ أحد السادة المستشارين، أن هذا القطاع قطاع غير ثابت بالنظر إلى تعاقب 3 وزراء في أقل من ولاية تشريعية وأن هذا التعديل الحكومي يشكل عائقا حقيقيا لتقدم القطاع، وتأثيرا سلبيا على البنية الإدارية والتي أصبحت بنية غير ثابتة وغير طبيعية نتيجة لكثرة التغيرات والتي يترتب عنها تغيرا في الإجراءات والبرامج ومخططات العمل.

هذا، وتمحورت أغلب الاستفسارات والتساؤلات التي طرحها السيدات والسادة المستشارين حول القطاعات الثلاث فيما يلي :

✓ **قطاع الثقافة :**

تمت الدعوة إلى ابتكار طرق جديدة وأطر جديدة لدعم هذه الوزارة وتفعيل سياسة القرب وتقديم الخدمات، مع الإشارة إلى الدور الهام الذي يمكن أن تقوم به الجماعات المحلية بهدف تقريب الخدمات للمواطنين، إذ تمت الدعوة إلى ضرورة عقد الوزارة اتفاقيات للشراكات مع الجماعات المحلية في هذا الشأن.

واستغربت إحدى السيدات المستشارات حول أسباب عدم إعطاء الحكومة العناية اللازمة والأولوية الضرورية لقطاع الثقافة وللمشاكل التي يعيشها والتي تفاقمت بشكل كبير على إثر تداعيات جائحة كورونا، داعية في نفس السياق إلى أهمية وضع استراتيجية حقيقية ودعم الصناعة الإبداعية والثقافية.

وتم التساؤل عن اقتراحات الحكومة بشأن دعم قطاع الثقافة والاستراتيجية التي ستنهجها في هذا القطاع بعد تضرر العديد من الفئات من تداعيات الجائحة.

وتمت الإشارة إلى وجود فاعلين ثقافيين لا يستفيدون من دعم الوزارة نظرا لوجود عراقيل مسطرية وتعقد الإجراءات الإدارية.

وتم التصريح بالضرر الكبير الذي لحق فنانوا الفلكلور المغربي والكومبارس وتقني الأفلام بمنطقة الجنوب الشرقي جراء الجائحة، حيث أنهم لم يستفيدوا من أي دعم ولا يتوفرون على بطاقة الفنان، وهو الأمر الذي أثر على استقرارهم الأسري، وزاد من تفاقم هشاشتهم الاجتماعية، إذ تم اقتراح القيام بزيارة ميدانية لهذه المنطقة قصد الوقوف على المشاكل الحقيقية للساكنة.

وتم اقتراح عقد اتفاقيات شراكة مع الجماعات المحلية بشأن دور الثقافة حتى يتم توفير الخدمة العمومية للمواطن بشكل يليق ببناء الإنسان.

وتم اعتبار أن قطاع الثقافة والشباب والرياضة قطاع اجتماعي بامتياز، ويجب أن يتم ربطه بقطاعي التعليم والصحة لأن هذه القطاعات المتداخلة تهم أساسا بناء الإنسان وليس القطاع الخاص الذي يبقى هدفه الأساسي هو تحقيق الربح.

وذكر العديد من المتدخلين الدعم الذي استفاد منه الموسيقيين والذي أثار العديد من الجدل وردود الفعل في ظل غياب المعايير المضبوطة، مع الدعوة إلى إرساء مبادئ الديمقراطية والنزاهة والشفافية في توزيع الدعم، خاصة وأن هناك فئات لم تستفد وفئات استفادت لمرتين، وهنا يجب أن تتحمل اللجنة المكلفة بتوزيع الدعم مسؤوليتها، وتم الاستفسار أيضا إن كانت هناك أي رؤية لدعم شبكة المقاهي الثقافية.

هذا، واقترح تشجيع البرامج الثقافية بالنسبة للأطفال وإجراء مسابقة للقراءة، علما أنها تنظم سنويا، هذا من جهة، وحتى يتم دعم الكتاب من جهة أخرى.

وتم التأكيد على ضرورة تشجيع الشباب الذين يمارسون موسيقى الشارع والتي تحظى باهتمام المارة مع اقتراح احتضان هذه الفئة الشابة في دور الشباب.

وأبرز عدد من المتدخلين أهمية الرياضة المدرسية، وكذا الرياضة الجامعية، وكذلك برمجة الموسيقى والمسرح كأنشطة مهمة في إطار التعليم الابتدائي والاهتمام بالموسيقى بشكل عام.

ولاحظ أحد السادة المستشارون أن هناك تداخلا بين القطاعات الخاضعة لهذه الوزارة، كقطاع الثقافة مثلا، الذي يجب أن يكون تابعا للتربية والتعليم لأنها من مرتكزات بناء الإنسان، أما الاتصال فيمكن أن يخضع لهيآت أخرى، في حين أن الطفولة موضوع متداخل مع قطاعات أخرى، وهناك وزارة لديها بنية إدارية حول الطفولة والأنشطة النسوية، يمكن أن تخضع للتعاون الوطني والأندية النسوية يمكن أن تكون تحت وصاية الوزارة أخرى تتوفر على مديرية المرأة، كما وتم اقتراح إخضاع البنايات الأثرية لوزارة الإسكان والتعمير، إذ يجب القيام بإعداد وكالة للبنايات الأثرية حتى يبقى لوزارة الثقافة والشباب والرياضة اختصاص التدبير الثقافي وليس المعماري.

وتمت الإشارة إلى وجود عدة برامج معلقة "كبرنامج القراءة للجميع"، كما تم التأكيد على دعم الأطفال الفائزين في برامج القراءة حتى يشكلوا حافزا لاهتمام الأطفال بالقراءة، خاصة أمام قلة الكتب الموجودة بالبيوت المغربية واكتساح الوسائل والأجهزة الإلكترونية.

وتم التساؤل عن الصيغة المعتمدة للاضطلاع على تقارير المجلس الوطني للصحافة، علما أن له دور أساسي على مستوى أخلاقيات المهنة، وأيضا من الناحية المؤسساتية، أم أن الوزارة ستبقى هي الوصية فقط على ميزانيته.

وتم الاستغراب من غياب إدراج المكتب المغربي لحقوق المؤلف والحقوق المجاورة ضمن محاور العرض و من حق مجلس المستشارين المؤسسة التشريعية والدستورية أن يضطلع على تفاصيل ميزانية ومالية المكتب المغربي لحقوق المؤلفين بالنظر لأهميته.

وتم تسجيل غياب استراتيجية عمومية لقطاع الثقافة والفنون، تقوم على نهج تنظيمي شمولي، بشكل يضمن للثقافة والفن توفر بيئة تحقق التنمية والديمقراطية، إضافة إلى غياب رؤية استراتيجية لقطاع الثقافة والفن، وغياب صناعة ثقافية وإبداعية وطنية حقيقية، علما أن قطاع الصناعات الثقافية والإبداعية يشغل آلاف الوظائف في المغرب، وركيزة للاقتصاد الاجتماعي . فإذا كان المغرب لا يعتمد في اقتصاده على صناعة قوية أو فلاحة قوية فهو يراهن على السياحة، والرفع من المدخول السياحي يتوقف على جودة المنتوج الثقافي وقيمة البرامج الثقافية بما في ذلك كل القطاعات الفرعية للموسيقى والمسرح، والإعلام السمعي البصري والسينما، والفنون الجميلة والتصويرية، وجميع الخدمات والأنشطة ذات الصلة، ومجموعات الفلكلور التي تأثث ثراتنا الثقافي، غير أنه وللأسف تم إهمال هذه الفئات وهذه المجموعات خاصة في ظل الجائحة ولم تستفد من أي دعم، علما أن هناك عدة مجموعات فلكلورية معترف بها من طرف منظمة اليونسكو، إضافة إلى أن تشجيع القطاع السياحي له علاقة أيضا بالتراث الوطني وبالعروض الثقافية.

وتم اعتبار فترة الركود الإجباريّ التي مرّ منها قطاع الصناعات الثقافية والإبداعيّة، الذي يعاني من صعوبات وضعف في التّنظيم وهشاشة في النّموذج الاقتصادي، تنذر بإضعافه، حيث خلق اقتصاد هذه الصناعات على مدى السنوات الخمس الماضية في أفريقيا والشرق الأوسط أكثر من 2.5 مليون فرصة عمل وميزانية تقدر بـ 3% من إجمالي إيرادات هذه الصناعات على المستوى العالمي.

وأشير إلى أن تقرير المجلس الاقتصادي والاجتماعيّ والبيئيّ أوصى بـ"ضرورة انتهاج سياسة عموميّة جديدة كفيلة بجعل اقتصاديّات الثقافة دعامة حقيقيّة للتّنمية الاقتصاديّة في بلادنا"، ودعا إلى "التّأسيس لاستراتيجية وطنيّة حول الثقافة والإبداع، لجعلهما في قلب المشروع المُجتمعيّ والتّنمويّ المغربيّ، وإدماجهما في كلّ السياسات العموميّة.

وتم التساؤل عن كيفية القبول بتخصيص 50 منصب مالي لثلاث قطاعات، وتم اقتراح رفع عدد المناصب المالية المخصصة لهذا القطاع إلى 100 منصب على الأقل.

ونتيجة لتضرر هذا القطاع من تداعيات الجائحة، صرحت فدراليّة الصّناعات الثّقافيّة والإبداعيّة بأنّ ملياري درهم هو قدر تأثير جائحة "كورونا" على هذه الصناعات، ودعت إلى "إجراءات استعجالية لإنقاذ 100 ألف منصب شغل مهدّد"، في القطاع بالمغرب بسبب الأزمة الرّاهنة.

هذا، وصرحت إحدى السيدات المستشارات بالمشاكل البنيوية التي يعاني منها هذا القطاع والتي تتمثل فيما يلي :

- وجود نقْص في البنيات التحتية وعدم استثمار القدرات بشكل فعال،
- وضعية اجتماعية لمهنيي قطاع الثقافة والفنون تتسم بالهشاشة وعدم استقرار مزمن على صعيد التشغيل،
- تعدد الفاعلين وتشتتهم،
- ضعف ميزانية وزارة الثقافة التي لا تمثل سوى 0.25% من ميزانية الدولة، وشح موارد المانحين، التي لا تتجاوز بالكاد المليار درهم سنويا، إذ تم اقتراح تحويل القطاع إلى قطاع منتج لإنتاج موارده، وحتى يقوم بتمويل ذاتي، علما أنه قطاع مهم يهم تنمية الإنسان،

- التوزيع غير المتكافئ للبنى التحتية الثقافية، وهشاشة البيئة الحاضنة للثقافة،

وعلى مستوى الدعم، لوحظ غياب المعايير المضبوطة، وتمت المطالبة بضرورة توفر المسؤولية في اللجنة المشرفة على الدعم واحترام المبادئ الديمقراطية لتوزيع الدعم .

هذا، وتم التساؤل عن مآل المراسيم التطبيقية المتعلقة بقانون الفنان والتي لم تخرج بعد إلى حيز التنفيذ.

✓ **قطاع الشباب والرياضة :**

لوحظ أن هناك عادات جديدة أصبحت تطغى على عقلية الشباب وتصرفاتهم، مما يستوجب اتخاذ إجراءات مهمة من أجل تأطير الشباب واحتوائه وإقرار الوزارة لإصلاح هيكلي في هذا الإطار، خاصة وأنه قد تم إقفال عدد كبير من دور الشباب، وتم اقتراح وضع مقاربة اجتماعية لدعم الشباب حتى ينفتح على مواهبه.

وتم التساؤل عن الإمكانيات التي يمكن القيام بها من أجل إنشاء الملاعب الرياضية في العالم القروي، خاصة وأن الطفل القروي لا يعرف حتى أنواع الرياضة.

وبخصوص المخيمات الصيفية، تم التساؤل عن مصير الميزانية المخصصة لهذه المخيمات، خاصة وأنه لم تصرف في ظل هذه الجائحة، وتمت الدعوة إلى عقد شراكة مع الجامعة الوطنية للتخييم باعتبارها شريك أساسي وتدارك الفراغ التشريعي الموجود في مجال التخييم.

وتم الاستفسار عن أسباب عدم تطرق العرض الملقاة إلى النوادي النسوية وإن كانت بعيدة عن النوع والتمكين الاجتماعي للنساء.

وتم التساؤل عن أسباب عدم الحديث عن قانون التعاطي للمنشطات، وإن تم تفعيله على أرض الواقع، أو أنه لا يوجد أي أثر للمنشطات بالساحة الرياضية الوطنية.

وتمت الإشارة إلى الدور الهام الذي تقوم به دور الحضانة خاصة بالنسبة للنساء العاملات، إذ تمت الدعوة إلى أهمية تطوير دور الحضانة وإعطائها الإمكانيات الضرورية والعمل على زيادة عددها، خاصة وأنه يبقى جد قليل على المستوى الوطني.

وتمت الدعوة إلى ضرورة تفعيل سياسة القرب بشأن الملاعب الرياضية (800 ملعب)، وإعطاء بعض الجماعات المحلية للأسبقية خاصة التي تتوفر على وعاء عقاري، مع الإلحاح على أهمية تفعيل العدالة المجالية خاصة بالمناطق المهمشة، إضافة إلى كون الميزانية المخصصة لبعض الجهات والجماعات في هذا الشأن لم يطرأ عليها أي تغيير منذ 10 سنوات، وبالتالي يتم تهميش بعض الجهات، خاصة جهة الجنوب الشرقي والتي هي في حاجة ماسة إلى ملاعب رياضية ومركبات ثقافية.

وبخصوص إنجاز 800 ملعب للقرب، تم التساؤل عن مآل 700 ملعب للقرب، خاصة وأنه تم التحدث عن إنجاز 100 ملعب للقرب فقط.

وتم اقتراح عقد شراكات مع الجماعات المحلية بشأن إنشاء نوادي رياضية متكاملة، وكذا دور حضانة وذلك تحت وصاية وتأطير ومتابعة وزارة الثقافة والشباب والرياضة. هذا، وتم التساؤل عن أسباب السماح بإجراء بعض المباريات الرياضية في ظل الجائحة، مما خلف معه تسجيل عدة إصابات بصفوف اللاعبين والرياضيين.

وتم اعتبار أن الاقتصاد الرياضي الحالي، اقتصاد بعيد عن مفهوم الاقتصاد التضامني، إذا ما تم النظر إلى الجمعيات والجامعات الكبرى المستفيدة من الدعم، مع التأكيد على ضرورة خضوع الدعم للمتابعة ولدفاتر التحملات.

هذا، وتطرقت إحدى السيدات المتدخلات إلى عدة مشاكل يعاني منها هذا القطاع، يمكن إجمالها في الآتي :

- الخصاص المهول الذي تعاني منه مؤسسات دور الشباب والأندية النسوية ومراكز حماية الطفولة والمؤسسات الرياضية،
- الوضعية المزرية التي يعيشها ما يناهز 2000 إطار من الأطر المساعدة العاملة بدور الشباب :(هزالة التعويضات، انعدام التغطية الصحية والاجتماعية) وهو ملف سبق للوزارة ان التزمت بفتح حوار جاد في أفق إيجاد حل له، والمطالبة بضرورة خضوع هذه الأطر لمقتضيات مدونة الشغل.
- عدم توفير الحماية اللازمة للعاملين في مجالي حماية الطفولة من الأخطار التي تلحق بهم نظرا لصعوبة العمل مع الأحداث الجانحين المحالين على هذه المراكز.وعدم تعويضهم عن الحراسة الليلية بهذه المراكز.
- تقادم العرض المقدم للشباب بدور الشباب باعتبار دورها في سياسة الادماج الاجتماعي وعدم تحيين برامجها ومضامين أنشطتها بناء على القيم الكونية لحقوق الانسان،
- قلة المراكز المختصة في حماية الطفولة التي لا يساير عددها تطور ظاهرة جنوح الأحداث ومراجعة منهجية الاشتغال بهذه المؤسسات انطلاقا من خلاصات وتوصيات تقرير المجلس الوطني لحقوق الإنسان الذي أعده سنة 2013 تحت عنوان" الأطفال في مراكز الحماية طفولة في خطر من أجل سياسة مندمجة لحماية الطفل؛

- قلة الاعتمادات المالية المرصودة للمراكز السوسيو-رياضية للقرب والقاعات الرياضية للرفع من جودة الخدمات التي تقدمها وضبط تدبيرها وتسييرها في ظل الفوضى والعشوائية التي تعرفها.
- استمرار المشاكل المرتبطة بمساطر وآليات تقديم الدعم العمومي بمختلف أشكاله مما يحرم استفادة مختلف الفئات والجهات؛
- التخلي عن الرياضة المدرسية على الرغم من أهميتها،
- الضعف الكبير الذي لا يزال يطبع خدمة مراكز التخييم التي تعاني من ضعف بنياتها التحتية وعدم تكافؤ الفرص في التأطير الذي تكرسه جهات معينة ولوبيات دأبت على التشويش وإرباك عملية التخييم وخلق منابع للريع،
- النقص الكبير والتفاوتات الحاصلة بين الجهات والأقاليم، في شروط وأداء العمل بالمؤسسات التربوية والرياضية.
- عدم تفهم دور الشباب المتنقلة،
- لا يمكن إنزال الجهوية دون تفعيل اللاتمركز وإشراك العنصر الجهوي وضرورة تأهيل العنصر البشري.

✓ **<u>قطاع الاتصال :</u>**

تم التنويه بالدور الكبير الذي قامت به الإذاعات الوطنية على مستوى توعية المواطنين بوباء كوفيد-19.

وفيما يتعلق بالسينما، تم إبراز النقص الكبير الحاصل على مستوى عدد القاعات السينمائية، إذ تم اقتراح نهج مقاربة تشاركية في هذا الخصوص، علما أن هناك أفلام مغربية تعرض على مستوى مهرجانات عالمية ولا يتم عرضها محليا.

وتم الاستفسار حول الحلول المقترحة لتجاوز مشاكل مجال السينما، خاصة في ظل غياب إرادة سياسية لتحسين جودة هذا القطاع.

وتمت الإشارة إلى التضرر الكبير الذي لحق شركات الإشهار جراء الجائحة والذي يقدر تقريبا بنسبة 50%، إذ تم التساؤل في هذا السياق عن الحلول المقترحة لدعم هذه الشركات المتضررة، وكيفية دعم الصحافة نتيجة الأزمة الحالية.

وتم الإلحاح على ضرورة تشجيع القطاع السينمائي ببعض المناطق، خاصة منطقة ورزازات، والتي تزخر بمؤهلات طبيعية عالية جعلتها وجهة لأشهر الممثلين والمخرجين والمنتجين العالميين، إذ تمت الدعوة إلى إيجاد الوزارة لحل بشأن إشكالات قاعات السينما،وربط الإتصالات بمنتجين عالميين، وعقد اتفاقيات شراكة مع الجماعات المحلية بهذه المنطقة للخروج من عدة مشاكل تعيشها هذه المنطقة.

وتمت الإشارة إلى أن الصحافة الرقمية تلتزم بعدة معايير، غير أن الأخبار أصبحت سطحية، ويتم تداول عدة أخبار مزيفة، كما أن طريقة تناول الخبر تبعد كل البعد عن التحليل الدقيق.

واستغربت إحدى المتدخلات حول طريقة تواصل وزارة الصحة مع المواطنين إبان الجائحة معتبرة أنها لم تتعامل بشكل تقني،ولم تتواصل بشكل واضح وموضوعي، كما لاحظت غياب برامج تحسيسية، تثقيفية وتكوينية حول الجائحة للتحسيس بخطورة الفيروس وكيفية الوقاية منه، كما أن الإجراءات التي تمت بعد رفع الحجر الصحي، اعتبرتها غير منطقية وارتجالية، وهو ما جعل المواطن لا يتجاوب بشكل إيجابي ومقنع مع الإجراءات الاحترازية.

ولوحظ هزالة البرامج التلفزية المعروضة على القنوات التلفزية، إضافة إلى غياب البرامج السياسية.

وبخصوص موضوع الحكامة في تدبير القطاع، تم التساؤل عما إذا كان يتم إجراء افتحاص داخلي تماشيا مع تقارير المجلس الأعلى للحسابات وإلى أي حد تم الوقوف حول التوصيات الصادرة عنه؟.

وتم التساؤل عن مآل مقترح القانون المتعلق بالقناة البرلمانية، وإن كان سيتم تقديم مشروع بشأنه.

هذا، ونوهت إحدى السيدات المتدخلات بالوصلات الإشهارية والمواكبة الإعلامية التي تتم حول وباء كوفيد-19، خاصة وقد تم اعتماد الأمازيغية ضمن البرامج الإعلامية.

وتم الاستفسار حول رقابة "الهاكا" بشأن البرامج المتعلقة بالأطفال والدعوة إلى أن يتوفر مقدموا هذه البرامج على تربية سيكولوجية، وكذا عن أسباب كشف وجه الطفل المغتصب مع اعتبار أن ذلك يعد انتهاكا لحقوق الطفل.

وأبدت إحدى السيدات المتدخلات على مستوى هيكلة قطاع الاتصال بالملاحظات التالية :

- التردد الكبير والتخوف من تحرير الاعلام المرئي، حيث أن المغرب هو البلد الوحيد في المنطقة الذي لم يحرر القطاع.
- إشكالية الجودة لا يزال الاعلام المغربي يراوح مكانه.
- قلة البرامج الحوارية والمجلات الإخبارية والتحليلية وضعف بنيتها البرمجاتية.

وعلى مستوى الرسالة الإعلامية، اعتبرت أن وسائل الإعلام السمعية البصرية خاصة البصرية لم تستطع مواكبة مختلف التحولات الاجتماعية التي يعرفها المغرب ودوره الرئيسي في تكريس الحريات وحقوق الإنسان، وتنوير الرأي العام والتأطير والتنشئة الاجتماعية وفي إغناء وإثارة وتوجيه

النقاش اليومي حول تدبير قضايا الشأن العام وإبراز التنوع المجتمعي والتعددية السياسية،

وعلى مستوى الحكامة، استغربت أنه لم ولن يتم إنشاء القطب العمومي على الرغم من أن الشركتين العموميتين لهما نفس المدير العام، ولازالت أهم الإنتاجات التلفزية ترسو على نفس الشركات الأربع، التي تحظى دائما بمشاريع الإنتاج للقطب العمومي في شكل صفقات ضخمة.

وتساءلت عما إذا كانت هذه الشركات الأربع تتوفر على لوازم الإنتاج أو تنفيذ الإنتاج، من معدات تقنية وأطر وتقنيين ومستخدمين، كونها تدخل في مراحل تنفيذ الإنتاج. أم أنها تستغل معدات وموظفي القناة، علما أن هذه المعدات والموارد البشرية تدخل في قائمة التسعير (devis) للمنتوج السمعي البصري.وهل تصرح هذه الشركات (المنفذة للإنتاج) بأجراءها لدى صندوق الضمان الاجتماعي، علما أنه ومنذ عشرين سنة يتم إقصاء الأطر المحلية داخل القناة من منتجين ومخرجين بالقناتين (SNRT + 2M).

وعلى الرغم من كون الهدف من انشاء هذه الباقة من القنوات المتخصصة والعامة في القطب العمومي هو الرفع من الإنتاج الوطني السمعي البصري فإن حصة الإنتاج الوطني الجديد في شبكة البرامج لا تتعدى 20%، وتظل البرامج القديمة أكثر بثا، مع إعادة البث في القنوات الوطنية، بالإضافة إلى المسلسلات الأجنبية من تركية و مصرية التي أصبحت هي السمة الأساس لبعض القنوات.

وتم الاستفسار حول جدوى هذه القنوات، وأنه لابد من فتح تحقيق للوقوف على جوانب تدبير الإنتاج بالقناتين.

وتمت الإشارة إلى أن القناة الثانية أصبحت تستهدف جمهورا معينا، كما أن البرامج المقدمة أصبحت رديئة، كما يتم إعادة بث حلقات بعض المسلسلات ثلاث مرات في اليوم الواحد.

وتم اعتبار أن النموذج الاقتصادي للقناة الثانية من أغرب النماذج في العالم بين التزامات الخدمة العمومية التي لا تكلف الدولة ولو سنتيما واحدا والربحية المقيدة جدا بالقانون ودفتر التحملات الذي يفرض عددا معينا من الالتزامات لبث الإشهار.

وذكرت إحدى السيدات المستشارات أن الوضعية المالية للقناة الثانية 2M، وضعية مالية أقل ما يقال عنها أنها كارثية، والتي سبق للمجلس الأعلى للحسابات في سنة 2018 أن وصفها بكونها مقلقة، إذ تحقق نتائج صافية سلبية، وتتكبد خسائر سنوية قدرها التقرير بـ 98,4 مليون درهم بين سنتي 2008 و2017، نتيجة خسارة حجم النفقات مقارنة بالموارد، واليوم لا تزيد إلا تراجعا، تخصص لها الحكومة ميزانية 65 مليون درهم ككل سنة منذ مجيئ هذه الحكومة، القيمة المضافة تمثل 50 بالمائة من نفقات التسيير، وفي بعض السنوات فإن القيمة المضافة لا تمكن حتى من تغطية نفقات الموظفين.

وختاما، تم اقتراح ضرورة إعادة النظر في السياسات العمومية وإعادة توجيهها نحو القطاعات، التي أثبتت قدرتها وحضورها وتفاعلها في ضمان أمن ورفاهية المجتمع، ووضع مقاربة شمولية لهذه القطاعات العرضانية والأفقية التي تتقاطع فيها العديد من المتدخلين، وأن تأتي الحكومة بمشروع للوسيط.

وتم التأكيد على ضرورة الرفع من ميزانية وزارة الثقافة والشباب والرياضة إلى نسبة 1% ضمن الميزانية العامة للدولة.

أجوبة السيد وزير الثقافة والشباب والرياضة

أجوبة السيد وزير الثقافة والشباب والرياضة

ثمن السيد الوزير الملاحظات والاستفسارات والاقتراحات التي أبداها السيدات والسادة المستشارون، والتي تنم عن اهتمام السيدات والسادة المتدخلين بهذه القطاعات الثلاث ووعيهم بدورها الاستراتيجي في بناء الإنسان، وتفعيل النموذج التنموي، معربا أن التنمية البشرية لا يمكن قياسها بعدد سنوات التمدرس، غير أن الرأسمال البشري يتوفر على طبقة إبداعية، ويجب تحديد التنوع المهني والثقافة الإبداعية والولوج للخدمات الثقافية والفن وتوسيع المجال الفكري للمواطن المغربي.

وأشار إلى وجود مقتضى مهم ضمن مشروع قانون المالية برسم السنة المالية 2021، يتمثل في إعفاء الضريبة على الدخل بالنسبة لإطار عقود عمل غير محددة (CDI)، خاصة بالنظر إلى السياق الاقتصادي والاجتماعي الحالي، حيث أن وزارة المالية حريصة على التوازنات لتحقيق نوع من العدالة الاجتماعية بين الأجيال، وهو إجراء مهم يساعد على الحد من البطالة للفئة الشابة.

وبخصوص موضوع الأطر المساعدة، ذكر أن الجائحة قد أثرت على العديد من الدول، وجاءت كامتحان للأفراد والمنظمات القطاعية، وأن فئة الأطر المساعدة التي تناهز 1843 إطار مساعد، فئة تقوم بعمل مهم، كما أنه يجب تحسين وضعيتهم وإيجاد حل أفقي وليس قطاعي بشراكة مع وزارة الاقتصاد والمالية ووزارة الداخلية وشركاء آخرين معنيين.

وصرح أنه من الناحية الواقعية لا يوجد قطب عمومي حقيقي، كما أن الجائحة فرضت ضرورة التسريع بإصلاحه، مشيرا إلى وجود ورش لإعادة هيكلة مؤسسات القطب العمومي، كما يجب إعادة الهيكلة المالية للقطب العمومي السمعي والبصري، إضافة إلى غياب رؤية مندمجة في هذا

الشأن، إذ يجب تحديد النموذج الاقتصادي للقطب العمومي، ثم الحديث بعد ذلك عن دفتر التحملات وعقد البرنامج.

وأشار إلى وجود مشروع مع "SNRT" من أجل خلق قناة رياضية للشباب ستهتم برياضة الأحياء.

وبخصوص موضوع دور الشباب المتنقلة، أوضح أنه مجرد تفكير أو اقتراح، والهدف منه هو البرمجة الثقافية والتنشيط، خاصة وأن هناك السوق الأسبوعي والمواسم بالعالم القروي، وبالتالي ستكون تجربة مهمة ستتضح نتائجها فيما بعد، خاصة على مستوى العالم القروي.

وأما فيما يتعلق بجمع عدة قطاعات ضمن هذه الوزارة، فذكر أن هذه الوزارة هي بمثابة وزارة الوقت الثالث للمواطن، منضوية تحتها قطاعات : الرياضة، الاتصال، الثقافة، وصرح أن استراتيجية الوزارة والقطاع تعتمد على الاشتغال مع مكاتب الدراسات وبتأطير من الإدارة.

وبخصوص بطاقة الفنان، ذكر أن دفتر التحملات 2021 أعطى الأولوية في حمل هذه البطاقة للفنانين غير الموظفين، خاصة بالنسبة لمسألة الدعم، إذ أن البعض منها مرتبط بقانون الرياضة وجزء آخر يتعلق بقانون 1958.

وأبرز أنه سيتم عقد شراكة مع وزارة التربية الوطنية لإجراء مباراة للقراءة بهدف تشجيع الأطفال على عملية القراءة.

وأفاد أن ميزانية الإشهار والاستثمار في الإشهار، عرفت انخفاضا كبيرا نتيجة الجائحة داعيا في نفس السياق المقاولات والقطاع الخاص ليتعاملوا بسلوك مواطن قصد دعم الصحف الورقية والإلكترونية.

واعتبر أن الاستراتيجية الثقافية تحتوي على مكون جيد يتعلق بالاقتصاد القياسي، مبينا أن هناك علاقة بين القطاع الثقافي والقطاعات

الأخرى، ومشيرا إلى وجود دراسة حول الاقتصاد القياسي والتي ستمكن من معرفة التحفيز الجبائي وتأثيره على ميزانية الدولة.

وأبان أن الميزانية التي ينفقها المواطنون المغاربة على المجال الثقافي هي أقل من 400 درهم في العام، علما أن هناك فوارق بين المجال الحضري والقروي التي تبقى أقل من 280 درهم.

وختاما، ذكر أنه سيتم إحالة أجوبة كتابية على اللجنة ستتضمن ردودا مفصلة حول مختلف الاقتراحات والتساؤلات التي أبداها السيدات والسادة المستشارون أثناء مناقشتهم لمشروع ميزانية قطاع الثقافة والشباب والرياضة.

المملكة المغربية
البرلمان
مجلس المستشارين

تقرير

لجنة التعليم
والشؤون الثقافية والاجتماعية

حول مشروع الميزانية الفرعية
لوزارة الصحة

= برسم السنة المالية 2021=

رئيس اللجنة
عبد العلي حامي الدين

مقررة اللجنة
خديجة الزومي

الأمانة العامة
مديرية التشريع والمراقبة
قسم اللجان
مصلحة لجنة التعليم والشؤون الثقافية والاجتماعية

الولاية التشريعية 2015 - 2021
السنة التشريعية 2020 - 2021
= دورة أكتوبر 2020=

عرض السيد وزير الصحة

ROYAUME DU MAROC

Ministère de la Santé

المملكة المغربية

وزارة الصحة

تقديم مشروع الميزانية الفرعية لوزارة الصحة برسم السنة المالية 2021

عرض السيد وزير الصحة

لجنة التعليم والشؤون الثقافية والاجتماعية بمجلس المستشارين

السبت 28 نونبر 2020

محاور العرض

- الإطار العام : توسيع التغطية الصحية الأساسية أولوية مشروع ميزانية وزارة الصحة برسم سنة 2021
- الجزء الأول : ملخص أبرز المنجزات في الميدان الصحي -2019 2020
  - ✓ حصيلة الإجراءات المتخذة لمواجهة جائحة كوفيد 19
  - ✓ حصيلة مختلف البرامج الصحية برسم سنتي 2019 و 2020
- الجزء الثاني : برنامج العمل لسنة 2021
- الجزء الثالث: تقديم مشروع الميزانية لسنة 2021
- خاتمة

الإطار

توسيع التغطية الصحية الأساسية أولوية مشروع ميزانية وزارة الصحة برسم سنة 2021

"... وندعو للشروع في ذلك تدريجيا، ابتداء من يناير 2021، وفق برنامج عمل مضبوط، بدءا بتعميم التغطية الصحية الإجبارية، والتعويضات العائلية، قبل توسيعه، ليشمل التقاعد والتعويض عن فقدان العمل.... "

مقتطف من خطاب جلالة الملك محمد السادس، نصره الله، بمناسبة الذكرى 21 لعيد العرش، 29 يوليوز 2020

.. إننا نحرص دائما على تلازم تحقيق التنمية الاقتصادية، بالنهوض بالمجال الاجتماعي، وتحسين ظروف عيش المواطنين.
لذلك، دعونا لتعميم التغطية الاجتماعية لجميع المغاربة.
وهو مشروع وطني كبير وغير مسبوق، يرتكز على أربعة مكونات أساسية:
- أولا: تعميم التغطية الصحية الاجبارية، في أجل أقصاه نهاية 2022، لصالح 22 مليون مستفيد إضافي، من التأمين الأساسي على المرض، سواء ما يتعلق بمصاريف التطبيب والدواء، أو الاستشفاء والعلاج. "

مقتطف من خطاب صاحب الجلالة الملك محمد السادس بمناسبة افتتاح الدورة الأولى من السنة التشريعية الخامسة من الولاية العاشرة، الجمعة 09 أكتوبر 2020.

توسيع التغطية الصحية الأساسية في أفق بلوغ التغطية الصحية الشاملة

بلوغ نسبة التغطية الصحية حوالي 69 في المائة من السكان متم سنة 2019

❑ نظام المساعدة الطبية

- عدد المستفيدين منذ تعميم النظام سنة 2012 إلى غاية شهر شتنبر2020 : أزيد من 16,5مليون مستفيد؛
- عدد المستفيدين من البطائق السارية المفعول أزيد من 10,5 مليون.

❑ الخدمات الصحية المقدمة بالمستشفيات العمومية والمراكز الاستشفائية الجامعية

- أزيد من 7 ملايين خدمة صحية، أخذت بعين الاعتبار التدابير المتخذة لمواجهة جائحة كوفيد 19،
- التوقيع مع المراكز الاستشفائية الجامعية على اتفاقية قصد التكفل بالخدمات الصحية المتعلقة بزراعة الأعضاء والأنسجة للمستفيدين من نظام المساعدة الطبية،
- إنجاز دراسة اكتوارية حول تحويل نظام المساعدة الطبية إلى نظام تأميني وتحديد ميزانية تمويله.

الاكراهات و التحديات

- محدودية ميزانية وزارة الصحة رغم الزيادات التي شهدتها خلال السنوات الأخيرة؛
- النقص في الموارد البشرية؛
- تجويد الخدمات الصحية ؛
- الاستجابة لانتظارات المواطنين المتزايدة، والمتسارعة والملحة؛
- تحسين حكامة المنظومة الصحية؛
- مواجهة جائحة كوفيد 19؛

أهم محاور الإصلاح المرتقب للمنظومة الصحية

توسيع التغطية الصحية

الجزء الأول :
أبرز المنجزات في الميدان الصحي 2019-2020

الإجراءات المتخذة لمواجهة الجائحة

❑ تعزيز العرض الصحي الوطني لمواجهة الجائحة :

- رفع قدرة التعامل مع الوباء من خلال تعبئة المؤسسات الاستشفائية وتجهيز المختبرات البيولوجية وتوفير الكشوفات؛
- إحداث مستشفيات ميدانية ومدها بكل التجهيزات والمعدات اللازمة بكل من ابن جرير، ابن سليمان، سيدي يحيى الغرب، الجديدة، الغابة الديبلوماسية بطنجة، مراكش،...؛
- تأهيل البنيات الصحية للاستقبال والعزل والتكفل الطبي..؛
- تحسيس وتكوين الموارد البشرية الضرورية في مجال المراقبة الوبائية ومحاربة الامراض؛
- دعم الأطر الطبية والتمريضية المشتغلة في المناطق الموبوءة بأطقم إضافية؛
- توسيع عدد المختبرات للتشخيص الفيروسي بما فيها المختبرات التابعة للمستشفيات الجامعية بالقطاعين العام والخاص ومختبرات الطب العسكري، ليصبح عددها اليوم 30 مختبرا ؛
- بلوغ عدد التحليلات اليومية حوالي 25.000 بعد أن كان عددها لا يتجاوز 2.000 تحليلة سابقا؛
- تنظيم حملات الفحص المكثف لفائدة الوحدات الصناعية للكشف المبكر عن أي انتشار للوباء داخل هاته الوحدات، وبمحيطها المباشر؛
- مشاركة المغرب في التجارب السريرية للقاح «كورونا» طورته شركة سينوفارم الصينية؛

تعزيز العرض الاستشفائي

❑ المشاريع الاستشفائية الجديدة المزمع تشغيلها نهاية سنة 2020

المشاريع	عدد الأسرة	الكلفة الإجمالية مليون درهم
المركز الاستشفائي الجامعي بطنجة	771	2300
المستشفى الجهوي مولاي يوسف	300	580
المستشفى الإقليمي الصخيرات تمارة	250	330
مستشفى القرب جرف الملحة	45	86,2
مستشفى النهار خريبكة	-	16
مستشفى القرب زايو	45	77,3
المستشفى الإقليمي بدريوش	150	265،5
مستشفى القرب ايت اورير	45	81,3
مستشفى القرب محاميد	45	83,8
مستشفى القرب بوسكورة	45	55

تعزيز الطاقة السريرية ب 1696 سرير

تعزيز الصحة بالعالم القروي

❑ تفعيل برنامج تقليص الفوارق المجالية والاجتماعية بالعالم القروي:

- الانتهاء من إنجاز 114 عملية للبناء؛
- الانتهاء من إنجاز 293 عملية تأهيل (توسيع، ترميم، إعادة تهيئة...)؛
- اقتناء 435 من وسائل التنقل المبرمجة منها 284 سيارة إسعاف و 151 وحدة متنقلة؛
- اقتناء 512 من الأجهزة البيو طبية.

تحسين الولوج إلى الأدوية والمستلزمات الطبية

- مواصلة سياسة تخفيض أثمنة الأدوية بتخفيض أثمنة حوالي 1000 دواء إضافي خلال فترة 2019-2020، الأكثر استهلاكا في المغرب موجها لعلاجِ بعض الأمراض الخطيرة والمزمنة؛
- تجديد اعتماد المختبر الوطني لمراقبة الأدوية من طرف المديرية الأوروبية لجودة الأدوية شهر غشت 2019 ؛
- مواكبة قطاع الأدوية و المنتجات الصحية من أجل تصنيع محلي و توفير المواد الضرورية لمكافحة جائحة كوفيد 19؛
- تموين السوق الوطني و المستشفيات بكل الأدوية و المنتجات الصحية للتكفل بمرضى كوفيد19؛
- إحداث فرق للتعاون مع هيئة الصيادلة المصنعين و الموزعين لإدارة المخزون الوطني من الأدوية و توزيعها؛
- مراقبة جودة المنتوجات الوقائية (المحاليل و المستحضرات الهيدروكحولية و الكمامات) من طرف المختبر الوطني لمراقبة الأدوية.

تعزيز الوقاية ومحاربة الأمراض غير السارية والمزمنة

❑ الضغط الدموي

- التكفل بأكثر من 116 ألف حالة جديدة لمرضى ارتفاع الضغط الدموي واقتناء الأجهزة الإلكترونية للكشف؛ والتشخيص ومراقبة المرضى بمؤسسات الرعاية الصحية الأولية

❑ داء السكري

جميعا ضد السكري
Ensemble contre le Diabète

- التكفل بأزيد من 927 ألف مريض بداء السكري في كل مؤسسات الرعاية الصحية الأولية وتوفير الأدوية الخاصة بداء السكري بالمجان ؛

❑ الوقاية ومراقبة داء السرطان

- التكفل بأزيد من 300 ألف مريض بمراكز السرطان سنة 2019 من بينهم 84 في المئة من المستفيدين من نظام المساعدة الطبية؛
- استفادة أزيد من مليون و500 ألف امرأة ما بين 40 و69 سنة من التشخيص المبكر لسرطان الثدي ؛
- استفادة أكثر من 341 ألف امرأة ما بين 30 و49 سنة من الكشف المبكر عن سرطان عنق الرحم،

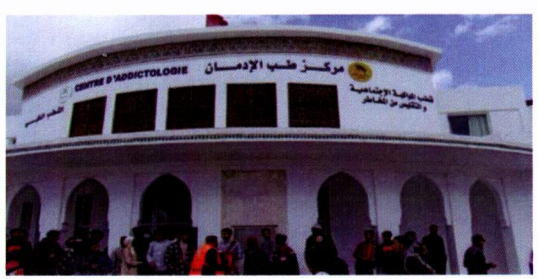

❑ الصحة النفسية والعقلية و مكافحة الإدمان

- التكفل ب حوالي 111 ألف مريض بمؤسسات الرعاية الصحية الأولية سنة 2019؛
- التكفل ب حوالي 41 الف مريض بمراكز الإدمان؛
- مواصلة إحداث مصالح الأمراض النفسية المدمجة بالمستشفيات العامة.

تعبئة الموارد البشرية

- تخصيص 8000 منصب برسم سنتي 2019-2020؛
- استفادة 7985 موظفة وموظف من الترقية في الدرجة و 9137 من الترقية في الرتبة ؛
- استعمال ما يناهز 90 في المئة من المناصب المالية المخصصة لتعيين الأطباء و الممرضين و الأطر الإدارية و التقنية ؛
- إطلاق البوابة الإلكترونية لتدبير الموارد البشرية " SIRHA"؛
- رقمنة الوثائق الإدارية على إثر جائحة كوفيد 19؛
- تطوير التكوين عن بعد على مستوى المعاهد العليا للمهن التمريضية و تقنيات الصحة؛
- مأسسة الحوار الاجتماعي :
  - ✓ عقد جلسات للحوار لمناقشة وتحديد أولويات الملف المطلبي المنبثق عن أشغال اجتماعات اللجن الموضوعاتية؛
  - ✓ مواصلة جرد وتسوية مجموعة من الملفات العالقة التي تهم الوضعية الإدارية والمالية لبعض الفئات؛
  - ✓ مواصلة التشاور لبلورة قانون وظيفة صحية.

تنفيذ ميزانية وزارة الصحة برسم سنتي 2019-2020

الاعتمادات المرصودة لوزارة الصحة برسم قانون المالية لسنة 2020 : 18مليار 684 مليون درهم دون الأخذ بعين الاعتبار الميزانية المرصودة في إطار مواجهة جائحة كوفيد 19

في حين أن ميزانية سنة 2019 بلغت 16 مليار و331 مليون درهم أي بزيادة بلغت 12,59 %

بيان مؤشرات تنفيذ ميزانية 2019 و سنة 2020 (إلى غاية 25 نونبر 2020)

أبواب الميزانية	تنفيذ ميزانية 2019		تنفيذ ميزانية 2020 إلى غاية 30 شتنبر2020)	
	الاعتمادات المفتوحة	نسبة أداء النفقات الملتزم بها (%)	الاعتمادات	نسبة أداء النفقات الملتزم بها (%)
نفقات الموظفين	8 581 249 000	99,99%	10 938 500 000	92%
المعدات والنفقات المختلفة	5 000 000 000	99,85%	6 201 070 000	85%
الاستثمار: اعتمادات الأداء (النفقات المفتوحة والاعتمادات المرحلة)	4 060 083 090,14	73,19%	5 546 578 369	56%
الحساب المرصد لأمور خصوصية (الحساب الخاص بالصيدلية المركزية)	2 944 954 876,31	51,88%	3 273 185 229	51%

تنفيذ الاعتمادات المخصصة لمواجهة جائحة -كوفيد 19

أبواب الميزانية	الاعتمادات المخصصة	نسبة التنفيذ
ميزانية التسيير	205 000 000	78%
ميزانية الاستثمار	1 195 000 000	74%
الحساب المرصد لأمور خصوصية :الصيدلية المركزية	1 600 000 000	100%
المجموع	3 000 000 000	88%

الجزء الثاني:
برنامج العمل لسنة 2021

توسيع التغطية الصحية الأساسية من أجل بلوغ التغطية الصحية الشاملة (مع كافة الشركاء الحكوميين و المؤسساتيين)

- التسريع بتعميم التغطية الصحية لتشمل جميع سكان المغرب قبل متم سنة 2022، وفق مقاربة تشاركية بين القطاعات.
- العمل على تسريع ومواصلة المشاورات مع مختلف الفئات المهنية من أجل الشروع في تفعيل التغطية الصحية للمستقلين وأصحاب المهن الحرة؛
- تحويل نظام المساعدة الطبية إلى نظام تأميني وتحديد ميزانية تمويله مع وضع السيناريوهات لذلك.
- العمل على توحيد أنظمة التغطية الصحية الأساسية

تعزيز العرض الصحي من المستوى الأول

- توسيع نطاق استمرارية الخدمة على مستوى مؤسسات الرعاية الصحية الاولية؛
- مواصلة تأهيل المؤسسات الصحية من أجل جاذبية أكبر للمواطنين؛
- بلورة الاستراتيجية الوطنية للرعاية الصحية الاولية وفقا لتوصيات المنتدى الوطني للرعاية الصحية الاولية ؛
- تطوير و تعزيز السلامة الصحية بمؤسسات الرعاية الصحية الأولية ؛
- مواصلة تفعيل مخططات العمل السنوية لبرنامج تقليص الفوارق المجالية و الاجتماعية بالعالم القروي 2017-2023؛
- مواصلة تفعيل عملية رعاية، التي تستهدف الساكنة المعرضة لآثار موجات البرد برسم الفترة الممتدة ما بين 15 نونبر 2020 و 30 مارس 2021؛
- تعزيز خدمات الطب عن بعدTélémédecine

تعزيز الشبكة الاستشفائية

❑ المشاريع الاستشفائية الجديدة المبرمجة سنة 2021

- الشروع في إعادة بناء المركز الاستشفائي بن سينا بالرباط (1006 سرير)؛
- بناء 8 مراكز استشفائية إقليمية بطاقة سريرية تصل إلى 1185 سرير؛
- بناء المركز الاستشفائي الجهوي بوجدة (250 سرير)؛
- بناء 11 مستشفى القرب بطاقة سريرية تصل إلى 540 سرير .

تعزيز الشبكة الاستشفائية

▪ المشاريع الاستشفائية الجديدة المبرمج افتتاحها سنة 2021

المشاريع	عدد الأسرة	الكلفة الإجمالية (مليون درهم)
المركز الاستشفائي الجامعي بأكادير	867	2330
المستشفى الأمراض العقلية بأكادير	120	120
المستشفى الإقليمي الحسيمة	250	500
المستشفى الأمراض العقلية القنيطرة	120	120
المستشفى الإقليمي الناضور	250	360
المستشفى الإقليمي تنغير	120	250
مستشفى القرب بومالن دادس (تنغير)	45	55
مستشفى القرب تمسنة (تمارة)	45	80
مستشفى القرب أحفير(بركان)	45	83,3
مستشفى القرب تالسنت (فكيك)	45	88,38
مستشفى القرب فكيك	45	83
مستشفى القرب تمنار (الصويرة)	45	77
مستشفى القرب امينتانوت (شيشاوة)	45	92
مستشفى القرب أرفود (الراشيدية)	83	120
مستشفى القرب الرصاني (الراشيدية)	45	104
مستشفى القرب سيدي يوسف بنعلي (مراكش)	45	105
مستشفى القرب قصر الصغير (فحص أنجرة)	45	72
مستشفى النهار مارتيل	-	62
مستشفى النهار افران	-	55

طاقة سريرية إضافية تقدر ب 2260 سرير

تعزيز البرامج الصحية الوطنية وبرامج محاربة الأمراض

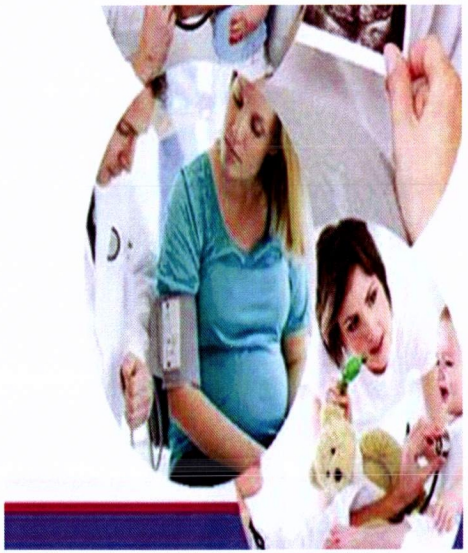

❑ تعزيز برامج صحة الأم والطفل كأولوية وطنية

- إرساء برنامج الكشف المبكر عن مرض قصور الغدة الدرقية الخلقي و الصمم عند المواليد الجدد ؛
- اعتماد تطبيق إلكتروني جديد لمراقبة و تدقيق وفيات الأمهات و حديثي الولادة؛
- بلورة برنامج وطني مندمج في مجال صحة الأطفال حديثي الولادة.

❑ تعزيز صحة الفئات ذوي الاحتياجات الخاصة مع كافة الشركاء

- تنظيم الحملة الوطنية للكشف والتكفل بالمشاكل الصحية للفئة المتمدرسة برسم سنة 2021-2020،
- دعم الأنشطة الوقائية والتربية على الصحة وعلى نمط العيش السليم؛
- تعزيز امكانيات المنظومة الصحية للتكفل بالنساء والأطفال ضحايا العنف؛
- تنظيم الحملة الوطنية الثامنة للكشف المبكر والتكفل بالعجز في الوظائف السمعية والبصرية المؤدي للإعاقة السمعية والبصرية.

تعزيز البرامج الصحية الوطنية وبرامج محاربة الأمراض

❑ اليقظة والأمن الصحيين:

- تعزيز قدرات الرصد والكشف والإنذار والاستجابة لحالات طوارئ الصحة العامة على مستوى 12 مركز جهوي لعمليات طوارئ الصحة العامة ؛
- تقوية النظام الوطني لتقييم المخاطر الصحية المتعلقة بالعوامل البيئية ؛
- تعزيز المراقبة الصحية على الحدود؛
- تطوير وإطلاق برنامج نصائح السفر مع النهوض ب « طب السفر »

❑ الوقاية ومراقبة الأمراض السارية:

- مواصلة التصدي لفيروس نقص المناعة البشرية / الإيدز؛
- إطلاق وتنفيذ مخطط "المغرب بدون التهاب الكبد الفيروسي" س "
- الإسراع في التصدي لمرض السل لتحقيق أهداف التنمية المستدامة؛
- تعزيز برامج مكافحة أمراض العمى والصمم وبرنامج صحة الفم,

❑ الوقاية ومراقبة الأمراض غير السارية :

- الكشف عن داء السكري عند 500.000 شخص الأكثر عرضة له، في مؤسسات الرعاية الصحية الأولية؛
- تعزيز البرنامج الوطني لمكافحة التدخين ؛
- تقييم البرنامج الوطني للصحة العقلية والنفسية وبلورة خطة وطنية متعددة القطاعات للصحة العقلية لفترة 2021-2030؛
- تفعيل المخطط الوطني للوقاية وعلاج السرطان 2020-2029، مع إعداد المخططات الجهوية الاستراتيجية؛
- إعداد ونشر الاستراتيجية الوطنية للوقاية من الانتحار.

تعزيز البرامج الصحية الوطنية وبرامج محاربة الأمراض

- مواصلة تفعيل المخطط الوطني لليقظة والتصدي لوباء كوفيد 19؛
- مواصلة تأهيل العرض الصحي الوطني لمواجهة الجائحة؛
- مواصلة تفعيل خطة العمل المندمجة التي تمزج بين المقاربتين التحسيسية والوقائية؛
- تتبع المصابين خاصة الذين يتلقون البرتوكول العلاجي بالمنازل؛
- مواصلة تحيين بروتوكول التكفل بحالات الإصابة بالفيروس حسب تطور الوضعية الوبائية وتحسين ظروف التكفل بالمصابين ؛
- إعداد تصور متكامل لتوفير اللقاحات وتفعيل الاستراتيجية الوطنية للتلقيح ضد كوفيد 19.

تعبئة الموارد البشرية

❑ معالجة الخصاص في الموارد البشرية:

- توظيف 5500 من الأطر الطبية والتمريضية والإدارية؛
- تشجيع الشراكة مع الجماعات الترابية للمساهمة في توفير الأطر الطبية والتمريضية الضرورية للتقليص من التفاوتات المجالية خاصة في العالم القروي؛
- تشجيع التعاقد مع أطباء القطاع الخاص لسد النقص الحاصل في الموارد البشرية؛
- مواصلة تعزيز قدرات المنظومة الصحية البشرية في مجال التكوين

تعزيز حكامة القطاع

- ❑ إحداث منظومة معلوماتية صحية وطنية مندمجة ترتكز على البعد الجهوي من أجل فعالية أكبر و تدبير أمثل للمخاطر؛
- ❑ تفعيل مقتضيات الخريطة الصحية على المستوى الجهوي؛
- ❑ مأسسة الجودة والسلامة في مجال العلاجات؛
- ❑ تعزيز الشراكة بين القطاعين العام و الخاص؛
- ❑ تعزيز الجهوية في المجال الصحي من خلال مواصلة نقل بعض المهام و الاختصاصات للمديريات الجهوية ؛
- ❑ تعزيز التأطير القانوني و التشريعي
  - 15 مشروع قانون ؛
  - 32 مشروع مرسوم.

الجزء الثالث :

تقديم مشروع الميزانية القطاعية لوزارة الصحة برسم السنة المالية 2021

الاعتمادات المرصودة برسم سنة 2021

الغلاف المالي الإجمالي برسم سنة 2021 يبلغ 19 مليار و 774 مليون درهم بزيادة قدرها 1.090مليار درهم أي 5.8% مقارنة بميزانية سنة 2020.

الباب	الغلاف المالي
باب التسيير	15 574 145 000
فصل الموظفين	10 431 145 000
فصل المعدات والنفقات (1)	5 143 000 000
باب الاستثمار(2)	4 200 000 000
المجموع	19 774 145 000

(1) الحساب الخاص للصيدلية المركزية 1,2 مليار درهم

(2) بلغت اعتمادات الالتزام 4 ملايير درهم

- إحداث 5500 منصب مالي جديد

توزيع الاعتمادات حسب البرامج الميزانياتية لوزارة الصحة

البرامج	الاعتمادات المبرمجة
الموارد البشرية وتعزيز قدرات المنظومة الصحية	10 524 318 929
التخطيط والبرمجة والتنسيق ودعم مهام المنظومة الصحية	1 739 118 039
الصحة الإنجابية وصحة الأم والطفل والشباب والساكنة ذات الاحتياجات الخاصة	473 114 501
الرصد الوبائي واليقظة والأمن الصحيين والوقاية ومراقبة الأمراض	146 474 000
إجراءات وخدمات الرعاية الصحية الأولية وما قبل الاستشفائية والاستشفائية	3 590 639 792
توفر واستمرارية عرض العلاجات وصون البنية الأساسية والتجهيزات الصحية	3 300 479 739
المجموع	**19 774 145 000**

الإجراءات المواكبة لتحسين تدبير الموارد المالية

- **تعزيز تفعيل الجهوية في المجال الصحي:**
  - ✓ تعزيز اللاتمركز في التدبير المالي وفي الشراء العمومي؛
  - ✓ دعم قدرات القائمين على التدبير المالي وتتبع المشاريع مركزيا وجهويا ومحليا ؛
  - ✓ تشجيع التعاقدية وفق مقاربة التدبير المبني على النجاعة وفق مبادئ القانون التنظيمي لقانون المالية.
- **إيلاء عناية خاصة للتتبع الميداني والمالي للمشاريع؛**
- **إعطاء الأولوية لإنهاء إنجاز المشاريع العالقة؛**
- **تحسين آليات البرمجة التوقعية متعددة السنوات ؛**
- **تحسين آليات تقدير تكلفة ومدة إنجاز المشاريع من أجل ضبط البرمجة التوقعية.**

شكراً على حسن إصغائكم

ملخـــــص المناقشـــــة العامـــــة

ملخص المناقشة العامة لميزانية قطاع الصحة

برسم السنة المالية2021

عقدت لجنة التعليم والشؤون الثقافية والاجتماعية اجتماعا لها بتاريخ 28 نونبر 2020 على الساعة العاشرة صباحا، وذلك من أجل دراسة الميزانية الفرعية لوزارة الصحة برسم السنة المالية 2021-2020 وذلك برئاسة السيد عبد العلي حامي الدين رئيس اللجنة، وبحضور السيد خالد آيت الطالب وزير الصحة، ومشاركة عدد من السيدات والسادة المستشارين بشكل مباشر أو عن طريق التواصل عن بعد.

وقد أعطيت الكلمة بداية للسيد الوزير لتقديم عرضه القيم والغني بالمعطيات والمؤشرات الرقمية حيث بسط من خلاله أهم إنجازات الوزارة برسم السنة المالية الحالية والإكراهات التي رافقتها أثناء تنفيذها، وكذا المشاريع المخصصة في إطار ميزانية السنة المالية.2021

وقد عرف هذا القطاع نقاشا مستفيضا من لدن كافة السيدات والسادة المستشارين تمحور حول العديد من القضايا الشائكة التي لا تزال المنظومة الصحية ببلادنا تعاني منها وعلى رأسها إشكالية الخصاص الحاد في الموارد البشرية والفضاءات والبنيات التحتية وقلة التجهيزات الطبية ومستلزماتها، وكذا إشكالية الغلاء الفاحش للأدوية والنقص في مخزونها بالنسبة للبعض منها في ظل الجائحة، كما طرحت العديد من التساؤلات والملاحظات حول نظام المساعدة الطبية "راميد" وما يرافقها من إشكاليات وإكراهات تحول دون تنزيلها على أرض الواقع، وكذلك الأمر بالنسبة للقاح المرتقب التوصل به قريبا ومدى فعاليته وجودته وآثاره المحتملة...إلخ.

وهكذا، فقد أجمعت المداخلات على أن قطاع الصحة أحد أهم القطاعات الاجتماعية والتي أبانت عنها جائحة كورونا التي اجتاحت العالم بأسره، وكشفت عن مجموعة من الاختلالات البنيوية المرتبطة بهشاشة المنظومة الصحية وعدم جاهزيتها

لتوفير الأمن الصحي لجميع المغاربة على قدم المساواة، بحيث رغم الإجراءات الاستباقية التي قامت بها بلادنا لتهيئ المنظومة الصحية للمرحلة المستجدة، وذلك بتخصيص ملياري درهم في الصندوق الخاص بتدبير الجائحة الذي ساعد في حينه على التحكم الاستشفائي والعلاجي للمصابين، غير أنه بعد الارتفاع المهول في عدد المصابين نتج عنه صعوبة الحصول على الأسرة سواء في المستشفى العمومي أو الخصوصي، وابتزاز المصحات الخاصة للمرضى عن طريق إلزامهم بتقديم شيك كضمان لا يقل عن 60.000 درهم رغم عدم قانونيته، إضافة إلى عدم التزام بعض المختبرات الخاصة بإجراء التحاليل "كوفيد19" والأثمنة المرجعية المحددة من طرف الوزارة وكذا صعوبة إجرائها في بعض المراكز الاستشفائية، إضافة إلى الشكايات الصادرة عن الموطنون خلال الأيام الأخيرة من سوء المعاملة التي يتلقونها في المستشفيات، كما سجلت حالات من اللامبالاة من طرف المسؤولين الإداريين حيث يطلب من المشتبهين بإصابتهم بأعراض الفيروس بالعودة إلى منازلهم في انتظار خروج نتائج التحاليل والتي ساهمت مثل هذه الممارسات في الارتفاع المهول لعدد الإصابات ببلادنا، مما يتطلب التعامل بالحيطة والحذر المطلوب مع هذه الحالات، كما أن البعض منهم يدخلون في دوامة الحصول على أجهزة التنفس الاصطناعي التي يتطلب كرائها ثمنا مرتفعا، و تم التنبيه كذلك إلى الإهمال الذي تعرض له المصابين ببعض الأمراض المزمنة كالسرطان... إلخ، في ظل تدبير الجائحة من لدن المستشفيات العمومية.

ومن جهة أخرى، أشادت عدة مداخلات بالمجهودات الاستشرافية التي قامت بها الوزارة في ظل الجائحة والتدابير الاحترازية التي قامت بها بشراكة مع وزارة الدخلية والتواصل الدائم مع الرأي العام الوطني لتبيان المستجدات حول الوضعية الوبائية ببلادنا، وتجهيز العديد من الفضاءات الاستشفائية التي أنجزت في ظرف وجيز لاستقبال المصابين بهذا الوباء، وكذا عقد صفقات عديدة لشراء الأجهزة الطبية من الصين وذلك برعاية ملكية، وتم التنويه كذلك بالطفرة النوعية التي

تحققت في إنجاز وإحداث العديد من المراكز الاستشفائية الجامعية منذ سنة 2012 حيث بلغت النسبة من مستشفيين عموميين إلى 7 مراكز استشفائية، وذلك باحتساب المركز الاستشفائي الجامعي المزمع إنشاؤه بأكادير وهو عدد مهم لا يمكن الاستهانة به، كما تم تثمين المسألة المتعلقة بتعويض تعريفة تحاليل كورونا من لدن الصناديق والتعاضديات وشركات التأمين.

وفي سياق آخر، اعتبرت العديد من المداخلات أن الارتفاع النسبي للميزانية المخصصة برسم السنة المالية 2021 والتي وصلت إلى 4 مليار درهم بالمقارنة مع سنة 2020 (15.334.570.000) تبقى غير كافية لمواجهة التحديات المطروحة على بلادنا، علما بأن منظمة الصحة العالمية توصي بتخصيص 9% أو 10% لقطاع الصحة من الميزانية العامة للدولة.

وبخصوص الموارد البشرية، فقد أكدت جميع المداخلات على أهمية العنصر البشري في تأهيل المنظومة الصحية وتجويد خدماتها، هذا العنصر الحيوي الذي يعاني خصاصا مزمنا وحادا في عدة تخصصات سواء أطباء أو ممرضين أو تقنيين، إذ لا يتوفر المغرب حاليا سوى على 5,1% من الأطر الطبية والتمريضية لكل ألف نسمة بحسب الأرقام الصادرة عن الوزارة نفسها، بينما الحد الأدنى الذي أوصت به منظمة الصحة العالمية هو 45,4% لكل ألف نسمة، وهذا ما يجعل حجم الخصاص مهولا سواء في الأطباء الذي يصل إلى حوالي 32.387 طبيب، وفي صفوف الممرضين حوالي 64.774أي ما يزيد على 97 ألف في المجموع، كما أن الأطباء العسكريين والجامعيين والمختصين في التخدير والإنعاش سواء في القطاع الخاص والقطاع العام لا يتجاوز 650إطار طبي، إضافة إلى الغياب التام لأطباء القلب في بعض المناطق تازة نموذجا كما أن عدة جماعات قروية تعاني من قلة الأطباء العامون "زاكورة نموذجا"، كما أن أطباء الكوارث والمستعجلات يصل إلى نسبة 20 فقط، مما يقتضي تشجيع ولوج التكوين في مثل هذا النوع من التخصص.

وأشارت إحدى المداخلات إلى أن مسألة ضعف الموارد البشرية يعززها التقرير المنجز حول الموارد البشرية المرافق لمشروع قانون المالية لسنة2021 ، والذي يؤكد أن نسبة موظفي قطاع الصحة يمثل 6,9% من مجموع الموظفين بما يعادل 55.252 موظف وهي نسبة ضعيفة لا تستجيب للمتطلبات العالقة والتحديات الراهنة المرتبطة بتدبير الجائحة رغم إضافة 5.500 منصب مالي في مشروع ميزانية قطاع الصحة برسم السنة المالية2021 ، مما يتطلب العمل على الاستثمار في العنصر البشري ومراعاة الخريطة الصحية في تحقيق العدالة المجالية، وسن استراتيجية وطنية محفزة لاستقطاب الأدمغة الطبية التي تشتغل خارج أرض الوطن، كما دعت إحدى المداخلات إلى إعادة النظر في الأجرة التي يتقاضاها الإطار الطبي التي لا تتجاوز 8.300درهم بالنسبة للطبيب العام، بالمقارنة مع الإطار الإداري في قانون الوظيفة العمومية التي تصل إلى20.000 درهم، ووضع إطار تحفيزي للإشتغال في المناطق النائية واعتماد التوظيف الجهوي، كما هو الشأن بالنسبة لأطر الأكاديميات في قطاع التعليم.

وكما كانت الفرصة مواتية لجميع المتدخلين بتوجيه واجب الشكر وجميل العرفان للأطر الصحية والتمريضية والتقنية على ما بذلوه من مجهودات جسيمة في تدبير الجائحة بحس من الوطنية العالية وثقل المسؤولية منهم من قضى نحبه جراء هذا الوباء نتيجة لتظافر عدة عوامل أهمها العامل النفسي، خصوصا وأن العديد منهم كانوا يشتكون من عدم توفرهم على الوسائل الضرورية للحماية والوقاية من الإصابة، لذا من الواجب على الوزارة العمل على توفير جميع الإمكانيات الضرورية لتمكين الأطر الطبية والتمريضية من أداء مهمتها في أحسن الظروف، وفي نفس السياق دعت المداخلات بالتعجيل في صرف التعويضات المادية للأطر الطبية الساهرة على ضمان السلامة الصحية للمصابين بكوفيد 19 كما التزمت بها الوزارة في تصريحاتها السابقة، إضافة إلى ضرورة إعادة النظر في الوضعية الإدارية والمالية لفئة الممرضين وتقني الصحة الذين يعيشون حالة من الاستياء والتذمر، بحيث لم

يتم تسوية ملفات ترقيتهم في الرتبة والدرجة وذلك بعد أزيد من ثلاث سنوات من تاريخ نشر المرسوم الخاص بهم في الجريدة الرسمية، مما يقتضي إعطاء توضيحات في هذا الشأن.

أما بخصوص محور البنيات التحتية والتجهيزات الطبية، فقد أكدت أغلب المداخلات على أنها لا زالت في وضعية هشة وأغلبها يعود للعهد الاستعماري، منها ما لم يعد صالحا للولوج الصحي حسب تقارير الجهات المختصة، كما أن مشاريع إنجاز بعض المراكز الاستشفائية الجامعية ظلت حبرا على الأوراق لم يتم تنفيذها بعد.

وفي سياق متصل، أشارت إحدى المداخلات إلى الإكراهات التي يطرحها قسم المستعجلات الذي بات من الضروري تسريع تأهيلها، نظرا للحالة المزرية التي وصلت إليها جميع المراكز الاستشفائية والتي أصبحت ما يشبه ساحات معارك بين الأطر الطبية وحراس الأمن من جهة "مستشفى ابن رشد ومستعجلات سباتة نموذجا" وبين المرضى وضحايا الحوادث بأشكالها من جهة أخرى، كما يستوجب تأهيلها بما يلزم من المستلزمات الطبية والموارد البشرية وتحسين خدماتها للمواطنين، كما تمت المطالبة بالتسريع في تجهيز المستشفى الاقليمي سيدي حساين، وتوسيع العرض الصحي وإحداث جناح لعلاج السرطان بالمستشفى الاقليمي بورزازات، وكذا تجميع بعض التخصصات كطب العيون في المركز الاستشفائي الجامعي بطنجة، وكذا إعادة فتح المستشفى الاقليمي بتمارة، وفتح المستشفى الاقليمي بالدريوش الذي تم الانتهاء من أشغاله.

وفي نفس السياق، أشارت بعض المداخلات إلى الزيارة الاستطلاعية التي تم القيام بها إلى جهة فاس-مكناس من طرف السيدات والسادة المستشارين بالمجلس حيث تم الوقوف عن كثب على حجم الاختلالات في المراكز الصحية التابعة لها، بما في ذلك قاعة الولادة التي تعد مهترئة، والمستعجلات بها كارثية جراء الإكتظاظ وقلة الأسرة وغياب المراحيض، إضافة إلى انتشار الحيوانات كالقطط...إلخ، كما سجلت بتلك المراكز الاستشفائية كذلك قلة الأدوية والأطر التمريضية وتأجيل المواعيد

الطبية والجراحية...إلخ، وكذلك التسيب الإداري وإهمال المرضى "تاونات نموذجا" وغياب استراتيجية واضحة لاستقبال مرضى كوفيد19، وتفشي الأمراض النفسية والعقلية " تاونات نموذجا".

وفيما يتعلق بمحور الأدوية، فقد سجلت بعض المداخلات إشكالية النقص الحاد في هذه المادة الحيوية، وخاصة تلك المخصصة لعلاج وباء كوفيد 19 "فيتامينC، الزنك، الحديد، ..." نتيجة استنفاذ استهلاكها من الصيدليات وتخصيصها للمستشفيات لاعتمادها في البروتوكول العلاجي، مما يقتضي تشجيع الصناعة الدوائية المحلية، خاصة وأن بلادنا تتوفر على كفاءات مهمة في هذا المجال، وهذا يتأتى عبر تقوية الشراكات مع القطاع العام والقطاع الخاص كشريك فاعل في تأهيل المنظومة الصحية، كما تم اعتبار القطاع الصحي الخصوصي مساهم إلى جانب القطاع الصحي العمومي في تحسين الخدمات الطبية وتجويدها، كما هو الشأن بالنسبة لمستشفى الشيخ زايد الذي يعزز السياحة الصحية.

وفي ذات السياق، أكدت إحدى المداخلات بأن أثمنة الدواء في المغرب مرتفعة بثلاث مرات مقارنة مع فرنسا، مما يقتضي تقنين هذا القطاع ومراقبة الأسعار التي غالبا ما يكون للمحتكرين وذوي المصالح الخاصة دور في ارتفاع تلك الأثمان، كما طرح تساؤل حول الصيدلة المركزية التي عمدت الوزارة إلى تقليص الميزانية المرصودة لها وما يترتب عن ذلك من تخفيض النفقات المخصصة لشراء الأدوية بحوالي 500 مليون درهم، وهو أمر غير مفهوم ولا يقبله المنطق، علما بأن المغرب يعرف خصاصا في عدة أنواع من الأدوية ولا سيما تلك المخصصة لعلاج الأمراض المزمنة، إضافة إلى أن المغرب مقبل على شراء كميات مهمة من اللقاح لعلاج كوفيد19 من أجل تطعيم المواطنين، مما يقتضي الرفع من الميزانية المخصصة لشراء الأدوية وليس العكس.

أما بخصوص نظام المساعدة الطبية" راميد"، فقد أكدت إحدى المداخلات على أن هذا النظام رغم بلوغه نسبة مهمة منذ انطلاقه سنة2012 ، حيث بلغت

5,16مليون نسمة، فإنه لا زالت نفس الإشكاليات تواجه المرضى من حاملي البطاقة في رحلة بحثهم عن العلاج، وخاصة تعقيد المساطر الإدارية لتجديدها وعدم الاستفادة منها لعلاج الأمراض المزمنة "كالسرطان،..." والتي تحتاج إلى أدوية باهظة الثمن، بالإضافة الى صعوبة التنقل إلى المستشفيات الكبرى وخاصة بالنسبة لسكان المناطق القروية والجبلية دون الحديث عن التجهيزات الطبية كالسكانير، حيث نادرا ما يعمل بسبب الأعطاب المتكررة، مما يستوجب العمل على إحداث نظام معلوماتي لتجديد البطاقة لضمان ديمومة العلاج ببطاقة الراميد وتبسيط المساطر الإدارية للاستشفاء بها وتوسيع العرض العلاجي لحامليها وخاصة في المناطق القروية.

وبالنسبة لموضوع الساعة المرتبط بجائحة كوفيد19، فقد أثيرت تساؤلات عديدة حول اللقاح المرتقب شرائه من الشركة الصينية ""sinofarm وتمت مطالبة السيد الوزير بإيجابات واضحة بغية طمأنة الرأي العام الوطني حول مدى نجاعته وجودته؟، وهل سيكون مجانا أم بمقابل؟، وما هي التدابير اللوجيستيكية المرافقة للحفاظ على نجاعته كأدوات التبريد مثلا، ولماذا تم اختيار اللقاح الصيني التقليدي، في حين يوجد لقاحات من الجيل الجديد كما هو الشأن بالنسبة للقاح الأمريكي، كما تمت المطالبة بتوضيحات حول ما يروج في مواقع التواصل الاجتماعي من شائعات حول الهدف من اللقاح، حيث تروج بأنه للتجسس على الأشخاص.

وفي سياق متصل، دعت إحدى المداخلات السيد الوزير بالتواصل مع المواطنين مباشرة عبر القنوات التلفزيونية لطمأنتهم حول هذا اللقاح والتدابير الاحترازية لمواجهة كوفيد19 لإزالة اللبس الذي يحوم حول هذا الأمر.

ومن جهة أخرى، قدمت إحدى المداخلات نقدا لاذعا للوكالة الوطنية للتأمين الصحي، ومدى أهمية الأدوار التي تقوم بها والتي تم تغييبها في العرض، مطالبة إما بإلغائها كليا أو إلحاقها بوزارة الصحة دون وصاية وزارة التشغيل وإحداث التنسيق فيما بينهما لتعزيز التقائية البرامج والأهداف.

وطرحت تساؤلات كذلك حول أمراض أخرى لا تزال متفشية بكثرة مرض كداء السل التي تتصدر نسبة انتشارها في مدينة الدار البيضاء، والتي تستوجب استراتيجية خاصة لمحاربتها، كما طرحت ملاحظة حول مدى نجاعة اعتماد آلية التطبيب عن بعد (Télémédecine) في تجويد ونجاعة الخدمات الطبية في فترة زمنية قصيرة، وأين وصلت الوزارة في اعتماد هذه الآلية؟.

ولخصت إحدى المداخلات واقع المنظومة الصحية ببلادنا وتأهيلها من خلال ما أوصت به الدراسة المنجزة من طرف المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي والمتمثلة في التحول من منظومة للعلاجات إلى منظومة صحية متكاملة، وذلك من خلال الانخراط في تحول جديد لحكامة المنظومة الصحية، وإعادة تنظيم منظومة العلاجات بما يضمن توفير عرض صحي ذي جودة وتطوير الشراكة بين القطاعين العام والخاص، وكذا الابتكار فيما يخص التمويل لقطاع الصحة والنهوض بالموارد البشرية كما وكيفا، وضمان صحتهم وسلامتهم، وكذلك تعزيز الترسانة القانونية لتقنين قطاع الصحة، وأن تضطلع الدولة بوظيفة الرعاية الاجتماعية التي تحتل فيها مصلحة المواطن مكانة مركزية وتضمن حق الجميع في الولوج للعلاجات الطبية طبقا لأحكام الفصل 31 من الدستور.

أجوبة السيد وزير الصحة

جواب السيد وزير الصحة

بداية، هنأ السيد الوزير السيدات والسادة المستشارين على مداخلاتهم القيمة والغنية بالمعطيات الشاملة حول المنظومة الصحية بما في ذلك تقديمهم للعديد من المقترحات التي من شأنها أن تساهم في أجرأة الحلول على أرض الواقع، مضيفا بأنه سيجيب على أمرين هامين في هذا القطاع، وهما:

- ✓ المنظومة الصحية بمختلف الإكراهات المرتبطة بها.
- ✓ تدبير أزمة كوفيد19.

فبالنسبة للمنظومة الصحية، أعلن السيد الوزير بأن الجميع متفق على أنها تعيش إرثا ثقيلا منذ عقود، نتيجة لتعاقب السياسات العمومية التي نهجتها بلادنا منذ أمد بعيد، وبالتالي لا يمكن بتاتا إيجاد الحلول لها في ظرف وجيز، ورفع التحديات المطروحة على أرض الواقع، مقرا بأن من بين الأخطاء المرتكبة سابقا في هذا القطاع يتمثل بالأساس في الموارد البشرية، فبالنظر إلى السنوات الماضية وخاصة في فترة الثمانينات كان يتم تكوين أطر متخصصة في المجال التمريضي لتقديم خدمات جد مهمة نفتقدها اليوم، حيث نفكر في الوزارة بغية تعويضهم بمساعدي الرعاية الصحية "les assistantes de soins" للقيام بالتمريض، وهذه الفئة هي التي كانت ممثلة أكثر في قطاع الصحة، وهو الذي يجب أن يكون، بحيث أن 80% من الرعاية الصحية في المستشفيات يجب أن تقدم من طرف الممرضين، وهو ما نفتقده اليوم، مضيفا بأن المهن التمريضية تعرف تطورا ملحوظا خصوصا وأنه بمجرد ما يجري المعني بالأمر امتحانات الولوج إليها، فإنه يتم التفكير في طريقة ما لتحسين وضعيتهم من خلال متابعة دراسته للحصول على الإجازة، أو الماستر، أو الدكتوراه، مما يؤثر على نسبة الكوادر التمريضية التي لا يمكن تعويضها بشكل سريع، مضيفا بأن عددا من المدارس الحرة تقوم بتكوين الممرضين أو كما يسمون بالمساعدين les» auxiliaires"، ولكن الوزارة ترفض توظيفهم في القطاع الصحي العمومي وهو ما

يشكل تناقضا على اعتبار عدم الاعتراف بدبلوماتهم، لذا يجب أن نكون واقعيين مع أنفسنا في هذا الصدد وأن نفكر بجدية في مصلحة المواطن، عوض التجاذبات التي لا فائدة منها.

وفيما يخص الخصاص في الأطر الطبية، فذلك راجع إلى قلة المراكز الاستشفائية الجامعية التي كانت في البداية مؤسستين صحيتين فقط، ثم انتقلت إلى ثمانية مراكز استشفائية في أفق الوصول إلى 10 مراكز لاحقا كما هي مبرمجة، موضحا بأن المركز الاستشفائي الجامعي بطنجة سيتم فتحه قريبا، والمركز الاستشفائي بأكادير في 21 والمركز الاستشفائي الجامعي بالعيون "في طور الإنجاز"، على أمل توسيع إحداثها بكل من الرشيدية وبني ملال فيما بعد باستثناء جهة واحدة في الجنوب نظرا لقلة الكثافة السكانية بها، ومن ثم فإنه بعد إحداث هذه المراكز، ستعمل مراكز التكوين على توفير الموارد البشرية بناء على حاجيات كل منطقة وجهة، وهذا الأمر لا يمكن تنفيذه في ظرف وجيز، وإنما يتطلب الأمر انتظار تفعيل المقاربة الجهوية التي ستفرض نفسها، بحيث أن كل جهة ستتمكن من معرفة حجم الخصاص بها، سواء في الممرضين أو الأطباء أو التقنيين، ومواكبة هذا الأمر يجب أن يبدأ من الآن، وذلك بملائمة جميع الحلول، خاصة وأن المبادرة التي قدمت في هذا المجال بتوفير 3.300) منصب مالي لم تتحقق على أرض الواقع في سنة 2020 ، وإنما تم توفير ما يقارب 2.600 طبيب فقط نظرا لمدة التكوين الطويلة التي يتطلبها الاطار الطبي المتخصص "7سنوات تكوين + 5 سنوات أخرى"، ونفس الشيء بالنسبة للاطار التمريضي.

وبخصوص الكوادر الطبية التي تشتغل خارج أرض الوطن التي تبلغ حوالي 14ألف طبيب، فقد أكد بأن المنظومة الصحية اليوم لا تحفز هؤلاء للعودة إلى أرض الوطن بالنسبة للثمن المؤدى عنه في قانون الوظيفة العمومية، بحيث لا يمكن منحهم 15.000 ألف درهم فقط بالمقارنة مع المستوى الاجتماعي المرتفع الذي يعيشه في الخارج، مشيرا في هذا الصدد إلى القيمة التي كانت تمنح للطبيب في السنوات

الماضية، بحيث كان المستوى الاجتماعي للطبيب في الرتبة الثالثة والتي تراجعت إلى الرتبة28 ، مضيفا بأن الجميع متفق على ضرورة منح تحفيزات للأطر الطبية والتمريضية، ولكن يجب البحث عن آلية فعالة لذلك التحفيز وهو ما يتطلب مجهودا مضاعفا يبتدأ بالأجرأة ثم التشريع وهو ما يتطلب دعم البرلمانيين باعتبارهم المساهمين في العملية التشريعية، مما يقتضي التعاون في هذا المجال وسن نظام تحفيزي لهم ومراعاة الاختصاص للمردودية والعدالة المجالية، وبالتالي فإن المقاربة الجهوية جد مهمة في خلق التنافسية واستقطاب الكفاءات، وهذا يتطلب مقاربة تشاركية مع جميع الفاعلين، كما يتطلب الأمر محاربة المنظور المرتبط بالتمييز بين القطاع الصحي العمومي والخصوصي واعتبار هذا الأخير جزء لا يتجزأ من الصحة وشريك فاعل للقطاع العمومي، ومن ثم العمل وفق نظام يعتمد على خريطة صحية ستعزز الموارد البشرية بشكل منصف، وجذب الاستثمار للقطاع الصحي الخصوصي كعرض تكميلي للمنتوج الصحي على المستوى الوطني، الشيء الذي سيساهم في إقلاع حقيقي لقطاع الصحة.

وأكد بأن المقاربة الجهوية ستساهم في حل إشكالية الحركات الانتقالية للأطر الصحية التي نعيشها اليوم وذلك حفاظا على الجانب النفسي والاجتماعي لهم وضمان مردوديتهم ، وهذا الأمر يتطلب إعادة النظر في المنظومة الصحية المتقادمة التي لم تعد تستجيب للحاجيات المنتظرة.

وفي أفق تعميم التغطية الصحية كما دعا إليها صاحب الجلالة، فإن الأمر يتطلب كذلك تجويد الخدمات الصحية وإعادة النظر في المنظومة الصحية بطريقة جذرية ومرحلة إنتقالية، والرفع من عدد المكونين ومقاربة تشاركية بين القطاع الخاص والقطاع العام بشكل تكاملي، وبالتالي سيصبح قطاع الصحة قطاع منتج يقدم أجود الخدمات الصحية نتيجة للتنافسية والجاذبية التي يقدمها كل مركز استشفائي جهوي، وهذا سيتطلب هيكلة جديدة لتلك المراكز الاستشفائية الجهوية وإيجاد حلول لها عموديا وتوسيع مراكز التكوين، مضيفا بأن النجاعة في تدبير

المستشفيات يتطلب إحداث نظام معلوماتي متطور بها لتحديد موارده المالية وأوجه إنفاقها ونسبة أرباحها ومردوديتها، وهو من الأولويات التي يجب أن تتوفر في هذا القطاع، مشيرا في هذا الصدد إلى المركز الاستشفائي الجامعي بفاس الذي يتمتع بنظام معلوماتي متطور منذ سنة 2008 وهو نفسه الذي اعتمدته كل من المركز الاستشفائي الجامعي بوجدة والمركز الاستشفائي الجامعي بمراكش ومستشفى الشيخ زايد، لذا يجب تعميمها على باقي الجهات لتسهيل تقديم العلاجات والتعرف على المصاريف التي تقدمها المستشفى بشكل دقيق.

وأضاف السيد الوزير كمثال على ذلك التجربة الكورية فيما يخص نظام المعلوميات وتكوين الأطباء وفق مخطط للتشخيص، منوها بالكفاءات التي يتوفر عليها المغرب، ولكن نسبتها قليلة وتمركزهم غير عادل، إضافة الى النقص في الأجهزة والوسائل الطبية، لذلك دعا جميع الفاعلين للتضامن معهم وإيجاد حلول فورية لهم، وفي هذا الإطار نوه بالأطر الطبية والتمريضية التي قدمت خدمات طبية جليلة بحس وطني عال في ظل الجائحة.

أما بالنسبة للسياسة الدوائية : أوضح بأن المغرب يعاني فعلا من السياسة الشرائية للأدوية خصوصا، والمستلزمات الطبية عموما، بحيث أنها غير ملائمة للوضع الاجتماعي للمواطن، كما أن طريقة التدبير المالي لا يتم بطريقة سلسة، لذا يصعب تدبير الاعتمادات المالية في ظرف وجيز، وقد تم العمل على التوقيع على اتفاقيات شراكة في هذا الصدد، وفتح طلبات عروض تحترم الشفافية والمنافسة في شراء الأجهزة الطبية واحترام مقايس شرائها من لدن الشركة المتعاقدة.

وبالنسبة لفئة الأدوية التي تستفيد من انخفاض الثمن، فيتعلق بالأدوية التي تعالج الأمراض المزمنة بما فيها أدوية السكري، ولكن يظل ذلك غير كاف، مشيرا بأن الوزارة ستعمل على تجويده بنهج سياسة المقارنة في هذا الباب مع عدة دول بالاستناد إلى المعدل الطبيعي، ولكي يكون الثمن مناسبا للأدوية في بلادنا يجب تشجيع الصناعة المحلية للتحكم في نسبة 70% أو 80% منها في حين تظل نسبة ضئيلة منها لا

يمكن التحكم فيها في السوق الداخلية، وتخضع لمؤثرات خارجية، لأنها تتغير باستمرار، وليس فيها هامش للربح وهذه الأدوية تسمى ابتكارات جديدة لا يمكن مواكبتها بالسرعة اللازمة من طرف الوكالة الوطنية للتأمين الصحي، وفي هذا الصدد، فإن السيد الوزير يقترح القيام بعرض خاص حولها لاحقا للتعرف على الدور الإيجابي الذي تلعبه والبروتوكولات التي تستعملها الوكالة اليوم، وخاصة البروتوكول الصحي كوفيد19، مشيرا إلى أنه لم يتم اعتماد البروتوكول الصحي مبكرا، لكون ذلك غير ممكن، لأن الوزارة لا تتوفر على نظام يخول لها التعرف على المصاريف والتكلفة المالية الناتجة عنه، كما أنه مكلف التسعيرة وقد تم التوافق في ذلك مع جمعية المصحات الخاصة، وذلك بالنسبة للبروتوكول الصحي القابلة للاسترداد، مضيفا بأن الوزارة لديها صلاحيات لتحديد التعريفة المرجعية وفق المادة 20 لا يمكن تجاوزها وإلا يتعرض مخالفيها للعقوبات، وهي الأجرأة التي قامت بها الوزارة، كما قامت بمحاسبة ثلاثة مصحات خاصة في هذا الصدد واحدة بالرباط واثنتين بالدار البيضاء، ويمكن أن تتعرض كذلك للمتابعة القضائية.

أما بخصوص عدد الأسرة داخل المستشفيات : فقد أعلن بأن القدرة الاستيعابية وصلت إلى 140 ألف سرير) مصالح الإنعاش 3.000 سرير الآن، في حين سابقا كانت 687سرير فقط(، وذلك في ظرف وجيز، خاصة وأن أسرة قسم الإنعاش باهظة الثمن ومكلفة ومعداتها أيضا وصلت إلى نسبة40% ، ونسبة الاشتغال على المستوى الوطني بالنسبة لتوفير أسرة الاستشفاء يصل إلى34% ، ولكن لم يتم الوصول بعد إلى النسبة المنتظرة65% ، وذلك نظرا لوجود تفاوتات وتباينات فيما بين الجهات، بحيث تشكل مدينة الدار البيضاء الإكراه الكبير في تدبير الحالات الحرجة، لأن أقسام الإنعاش تعرف تفاوتا حتى وصلت النسبة إلى69% ، مما اضطر معه توسيع الطاقة الإيوائية باستعمال فضاء المعرض بنسبة 300 سرير للإنعاش خصص في حالة ارتفاع الحالات الحرجة وذلك لاستيعاب الكم الهائل من المرضى، مضيفا بأن الطريقة المتبعة في علاج المصابين لكوفيد19، تم التحكم فيها، حيث أن المدة الزمنية

لتدبير كوفيد 19أعطى خبرة وإلمام بكيفية معالجة الجائحة، بحيث أن طريقة معالجة المصابين به تختلف كليا عن الطريقة العادية فيما يتعلق بالإنعاش، غير أن نسبة الأطر المتخصصة في الإنعاش قليلة، لذا يجب العمل على الملائمة بين مراكز التكوين في هذا التخصص.

وبالنسبة لمستشفى تمارة : أوضح بأنه بدأ افتتاحه ما بين سنة 2005 ووضع أول لبنة لاشتغاله سنة2009 ، تراكمت فيه عدة مشاكل تلقائية سواء مع الشركات أو الاستقبال كما تم تغيير عدة مسؤولين بها، كما أن دفتر التحملات لم يعد ملائما مع حاجياته اليوم، بحيث أصبحت تعيق عمله العادي مما فرض على الوزارة أن يحدث تغييرا في مصالح الإنعاش...الخ، بحيث أن العديد من الأجهزة الطبية لا تراعي السلامة الصحية للمواطن والوزارة لا تريد التعجيل بافتتاحه أمام المرضى بدعوى كوفيد19، وإنما ستراعي ضمان جميع شروط السلامة الصحية للمواطن ليتم افتتاحه في بداية يناير 2021.

أما بخصوص أثمنة التحاليل في المختبرات الطبية : فقد تم تحديدها من طرف الوزارة في إطار سقف محدد مع الوكالة الوطنية للتأمين الصحي ب 680dh خاص ب PCRوتهم القطاع الخاص و 500dhفي القطاع العمومي، ولكن تمت مراجعة هذا الثمن مؤخرا إلى 450dh والوزارة تقوم بمراقبة المختبرات التي تتجاوز الثمن المحدد لها وإغلاقها إن اقتضى الأمر، إلا أن عدد تلك المختبرات كبير جدا على الصعيد الوطني تقوم الوزارة بتنبيهها على الأقل بظروف الجائحة فقط دون إغلاقها، مضيفا بأنه لا زال يتم إجراء التحاليل ب PCR في تشخيص المرض مع إدخال تحليل خاص يسمى اختبار مصليTest sérologique ، ولا سيما في مراكز القرب للتعرف على ما إذا كان المصابين بأمراض مزمنة قد تعرضوا للإصابة بأعراض هذا الوباء، وذلك بغية استهداف المصابين بتلك الأعرض فقط دون توسيعه، وكذلك نظرا لأن PCR نتائجها بطيئة، مشيرا إلى أن المنظمة الصحية العالمية توصي باستعمال أنواع جديدة من التحاليل وخاصة اختبار المستضد Test antigénique ، تم تقييمها في

بعض المختبرات ومعهد باستور والمستشفى العسكري...إلخ، حيث أثبتت نسبة نجاعتها % 99 ، مضيفا بأن اللجنة العلمية المكونة من 24 خبير من مختلف التخصصات توصي باستعمال Test antigénique rapide للذين تظهر عليهم أعراض الوباء فقط، ويمتاز هذا النوع من التحليل في سرعة ظهور النتائج "دقيقة أو دقيقتين"، أما الإكراه المرتبط به فيكمن في ارتفاع العدد المهول من المصابين، وقد تم العمل بها بشكل تفضيلي بكل من الدار البيضاء، وجدة، الرباط، ثم بعد ذلك سيتم تطبيقها في باقي المناطق بعد إدخال أجهزة أخرى، وثمن إجراء هذا التحليل يساوي 51dh فقط، وقد تم تغيير البروتوكول العلاجي بالتزام المصابين في العلاج في بيوتهم للتخفيف من الضغط على الأسرة في المؤسسات الاستشفائية .

أما بالنسبة لمستشفى الدريوش " أوضح بأن المستشفى تم الانتهاء من بنائه، ولا يمكن فتحه إلا إذا توفر فيه شيئين مهمين، وهما:

- ✓ مخطط التشغيل.bloc-opératoire
- ✓ طاقم العمل.les équipes du bloc-opératoire

وبخصوص الصناعة المحلية : أفاد بأن الوزارة تشجع الصناعة المحلية، بحيث أن المهندسين المغاربة انكبوا على الاهتمام بهذا الجانب، وهي مفخرة للمغاربة، بحيث رغم تخصصهم في هندسة الطيران، فقد عملوا على مواكبة هذا الوباء بالعمل على اختراع نموذج جهاز للتنفس من طرف لجنة تقنية تضم باحثين واكبت معهم هذا الإنجاز، والتدقيق معهم في المعايير المعتمدة في هذا الاختراع، ووزارة الصحة تعمل بالتنسيق مع وزارة الصناعة والتجارة من أجل مواكبة هذا المنتوج المغربي بغية ضمان تسويقه بشكل يضمن السلامة لصحة المريض وتركيبه من قبل الطبيب بدون خوف من تبعاته، وقد تم تجريبه على الحيوان ثم الدمى لمدة 14 يوم للتعرف على آثاره السلبية المحتملة، حفاظا على الإنسان من جهة وحفاظا قيمة وسمعة المخترع المغربي من جهة أخرى، وهو في المراحل الأخيرة من التجارب بعد ذلك سيتم الترخيص لإنتاجه وتسويقه.

وبخصوص صناعة الأسرة، فقد تم تسجيل هذا الطلب بصناعتها مؤخرا ولكن لم يتم تحديد نوع الأسرة، ولم تحدد معاييرها ونوعيتها بعد، لذا يجب عدم الإسراع في إنتاجها إلا بعد التأكد التام من معايير ها المعتمدة، بغية ضمان منتوج ذو جودة .

وبالنسبة لإنتاج الأوكسجين، فقد أكد بأنه تضاعف الطلب حولها في ظل الجائحة بحيث يتم استعماله خمسة عشرة مرات، غير أن منتجيه تنقصهم القدرة على المواكبة وبالتالي تم الإلتجاء إلى جميع الحلول الممكنة وخاصة محطة توليد الأوكسجين التي هي كافية حاليا وفي حاجة للأجرأة وإعطاء الأسبقية في منحها لقطاع الصحة أولا، وأخذ ما يكفيه منها في انتظار تعميمه لتجاوز هذا الإكراه.

أما بالنسبة للموضوع الراهن المرتبط باللقاح : فقد أشار إلى الإجراءات والتدابير الاستباقية التي اتخذها صاحب الجلالة لمواجهة الوباء، مما ساهم في التحكم في الحالة الوبائية والاعتراف بذلك بشهادة عالمية، ونفس الشيء كان يسري على موضوع اللقاح، حيث تم إنجاز خطة عمل بشأنه منذ شهر أبريل2020 ، وكانت هناك قناعة بأن اللقاح هو السبيل الوحيد للخروج من هذه الأزمة، وبالتالي فالجميع يعلم هشاشة المنظومة الصحية، مما يتطلب تشديد الإجراءات الاحترازية، والإلتزام بالبروتوكول الصحي لتفادي وقوع كارثة بعد التدرج في رفع الحجر الصحي ، ولا يمكن المغامرة ببلادنا والرجوع مرة أخرى للحجر الصحي وليس هناك طريقة سحرية أخرى يمكن الالتجاء إليها لتطبيقها غير ذلك، وقد قام المغرب بالتدرج في تطبيق الحجر الصحي للحيلولة دون ارتفاع الحالات، لذا فإن النظرة المستقبلية لحل هذا الإشكال هو البحث عن اللقاح أو التموقع داخل المنظومة الدولية بفضل العلاقات الديبلوماسية، وفي الإطار الإستراتيجي قام المغرب تحت الرعاية الملكية بتوقيع إتفاقيات شراكة مع نظيره الصيني ، بعدما بحثا سبل التعاون فيما بين البلدين وفق مقاربة تشاركية على نقل الخبرات في هذا المجال، وعلى إثره قام المغرب بدراسات سريرية لأول مرة، وكانت نتائجها ناجحة وإيجابية ولم تظهر أي نتائج سلبية، كما

سينتج عن هذا التعاون إحداث مصنع لإنتاج اللقاح بالشمال سواء لمواجهة الكوفيد أو غيره من اللقاحات وهو ما سيمكن المغرب من تحقيق الإكتفاء الذاتي من هذه المادة وتصديره عند الحاجة، وهي استفادة مهمة، إلى جانب تموقع المغرب في إطار الصفقة التجارية مع الشركة الصينية"sinofarm" ، كما نهج المغرب طرق أخرى مع شركة fizer الأمريكية ومع "johnson and johnson"و "cansino" و "astrazinca"البريطانية، إلا أن المغرب ارتأى التوقف عند هذين اللقاحين حيث أنه من الناحية العلمية وكما توصي منظمة الصحة العالمية وحسب ماهو معتمد في الدول المتقدمة كسويسرا، فإنه لابد من اختيار لقاحين فقط أو أكثر، لأن كل لقاح يمنح نوع من المناعة الجماعية وإيجاد العدد الكافي لتلقيح المواطنين، مضيفا بأن المغرب لا زال يبذل مجهوداته لكي يصلنا اللقاح في أقرب وقت، وعندئذ سيتولى صاحب الجلالة الإعلان عن اليوم الأول الذي ستنطلق فيه حملة التلقيح، مضيفا بأن حملة التلقيح تم إنجاز جميع ترتيباتها، كيف ستمر الحملة، وعدد الملقحين، وكم عدد محطات التلقيح وكيفية العمل على أجرأة تبريد ذلك اللقاح، وكيف سيتم تدبيره لوجيستيكيا من منطقة لأخرى، مضيفا بأن هناك حوالي 2.880 محطة من اللقاح و 12.750ألف مهني صحي مهيئ لإجراء عملية التلقيح، بحيث كل مهني يمكن أن يجري 100لقاح في اليوم، ومدة الحملة أوضح بأنها يجب أن تكون قصيرة، حيث أن الهدف منها هو إستهداف أكبر عدد من الساكنة في ظرف وجيز للقضاء على الحالة الوبائية لضمان إقلاع جميع القطاعات الأخرى.

وأضاف بأن اللقاح سيتم عبر مرحلتين وذلك بإعطاء الجرعة الأولى ثم الجرعة الثانية، بحيث لا يمكن تحقيق مناعة ذاتية إلا بعد مرور 28 يوم من إعطاء الجرعة الثانية، كما أنه لا يمكن ضمان الحماية الوبائية إلا بالحماية والمناعة الجماعية، مضيفا بأن العلاج المقدم ضمن البروتوكول العلاجي الحالي لا يضمن الحماية الكافية التي سيضمنها اللقاح، بحيث أن أغلب المصابين جاءتهم حالات مرتدة بعد مرور 28 يوم من الحماية فقط، وبالتالي فإن اللقاح جد مهم، مشيرا بأن

جميع اللقاحات التي وصلت للمرحلة الثالثة من التجارب السريرية ثبتت نجاعتها، لكنه لا يمكن التكهن بالنتائج المحتملة لمناعة هذه اللقاحات إلا بعد الإعلان عنها في المرحلة الثالثة ولو بطريقة مرحلية، مؤكدا بأن أول لقاح ثبتت فعاليته تجريبيا لحد الآن على الصعيد العالمي هو اللقاح الصيني لما يقارب 9 أشهر، بحيث تم تجريبه في عدة مراكز بالإمارات والصين والبيرو والأرجنتين ومصر والبحرين...، لذا لا يجب تبخيس المجهود الكبير الذي تقوم به الدولة برعاية صاحب الجلالة التي ستكون من المستفيدين الأوائل، الشيء الذي يستوجب تشجيع هذه الخطوة، مفندا كل الإشاعات المتداولة في مواقع التواصل الاجتماعي والتي جاءت على لسان إحدى المتدخلات والتي تفيد بأن هذا النوع من اللقاح يستهدف التجسس على الخصوصيات الشخصية، بحيث أكد بأنه من غير المنطقي تصديق هكذا إشاعة، مشيرا إلى أن التقنيات المعتمدة حاليا في الصناعة الدوائية من ضمنها تكنولوجيا النانو "nanotechnologie"، وهو علم التطور التكنولوجي"progrotechnologie" ، وهو ما يجب الافتخار به، مضيفا بأن الدولة ليس في صالحها تقديم خدمة صحية مضرة بالمواطن وبالاقتصاد الوطني، ورغم أن اللقاح الصيني اعتمد التقنية التقليدية في تصنيعه ونتائجه بطيئة، فإنه الوحيد الذي يضمن شروط الصحة والسلامة الصحية أكثر، على خلاف اللقاحات الأخرى.

وبخصوص التطبيب عن بعد : Télémédecine : أفاد بأنه منظم بمقتضى مرسوم، وهو موجه لفائدة الطب الاختصاصي دون الطب العام، مضيفا بأن الوزارة تعمل بشراكة مع شركة وطنية لتوفير الشبكة و المعدات، بغية توسيع التجربة التي انطلقت في مدينة أزيلال وتوسيعها على جميع المناطق، مشيرا في هذا الصدد إلى التجربة النموذجية التي تم إنجازها بالمركز الاستشفائي الجامعي بفاس بالنسبة لعلاج الجلطة الدماغية، بحيث تم التكفل بعلاج مريض بالجلطة الدماغية في ظرف زمني قصير ومحدد لا يجب تجاوزه وإلا سيعاني المريض من الشلل النصفي.

أما بالنسبة لعلاج داء السل : أوضح بأن محاربة داء السل تكمن إشكاليته في الاختلالات المترتبة عن تنفيذ الاستراتيجية الوطنية للصحة، والتي خلقت تباينات فيما يخص الجهات، بحيث أن الأرقام لا تفيد حقيقة الوضعية في كل جهة، مما يتطلب تنفيذ استراتيجية مرتبطة بالنموذج الإقليمي لكل جهة، بحيث تختلف من إقليم لآخر ومن منطقة لأخرى، وتتأثر بالعامل الاقتصادي والاجتماعي.

وبخصوص نظام المساعدة الطبية " الراميد" :"أكد بأن الوزارة عملت على إزالة الحدود فيما يخص إمكانية الإستشفاء ببطاقة الراميد فيما بين المراكز الاستشفائية للجهات، ولاسيما فيما يخص الأمراض المزمنة، بحيث يحق لحامليها الحق في العلاج في جميع جهات المملكة، غير أنه سيتم إحداث تغيير حول إشكالية تنفيذه في الأقاليم، حيث سيتم منح الاعتمادات المالية للمستشفيات بناء على التغطية الصحية، كما أن الوصل المحصل عليه يجب قبوله كمرحلة مؤقتة مع ضرورة إحداث مسلك العلاج لتجاوز التجاوزات وتفادي الإقبال المكثف على جهات الرباط والدار البيضاء.

ملحـــــــــــق :

- **الجواب الكتابي للسيد وزير الصحة**

ROYAUME DU MAROC

Ministère de la Santé

المملكة المغربية

وزارة الصحة

الوزير

الى

السيد رئيس لجنة التعليم والشؤون الثقافية والاجتماعية بمجلس المستشارين

الموضوع: عناصر الجواب على تساؤلات السيدات والسادة المستشارين خلال مناقشة الميزانية الفرعية لوزارة الصحة برسم سنة 2021

سلام تام بوجود مولانا الامام

وبعد، علاقة بالموضوع المشار اليه أعلاه، وتنفيذا لالتزامنا خلال اجتماع لجنة التعليم والشؤون الثقافية والاجتماعية بمجلس المستشارين خلال مناقشة الميزانية الفرعية لوزارة الصحة، المنعقد يوم السبت 28 نونبر 2020، يسعدنا ان نبعث لكم أجوبة مكتوبة على تساؤلات السيدات والسادة المستشارين المحترمين الواردة في المداخلات خلال المناقشة.

وتقبلوا السيد الرئيس خالص التحيات

عناصر الجواب على تساؤلات السيدات والسادة المستشارين المحترمين
خلال مناقشة الميزانية القطاعية لوزارة الصحة 2021
بلجنة التعليم والشؤون الثقافية والاجتماعية
بمجلس المستشارين

اجتماع السبت 28 نونبر 2020

مقدمة:

يعتبر الحق في الصحة حقا من الحقوق الأساسية الكونية، ومسؤولية الحفاظ وصيانة هذا الحق وتسهيل وتيسير أسباب الاستفادة منه تقع على عاتق الدولة، وعلى هذا الأساس، فإننا نعمل جاهدين وباستمرار وبكل الموارد المتاحة والمتوفرة لدينا والوسائل المعبأة لهذا الغرض، لتمكين المواطنات والمواطنين من الولوج إلى الخدمات الصحية بجودة عالية.

لذا، فإننا نجعل من المواطن المغربي في صلب اهتماماته ويعتبره نواة السياسة العمومية الصحية، من خلال تعزيز الولوج إلى الخدمات الصحية، كما هو مسطر في البرنامج الحكومي الممتد إلى أفق 2021.

وتبعا لاجتماع لجنة التعليم والشؤون الثقافية والاجتماعية بمجلس المستشارين المنعقد يوم السبت 28 نونبر 2020، المخصص لمناقشة الميزانية الفرعية لقطاع الصحة، نوافيكم ببعض التوضيحات بخصوص المواضيع والتساؤلات التي جاءت في الداخلات القيمة للسيدات والسادة المستشارين المحترمين كما يلي:

فيما يخص الأسئلة المتعلقة بالميزانية ونظام "راميد" والتغطية الصحية:

❖ **لماذا نجد انخفاضا في ميزانية الموظفين رغم الرفع من ميزانية القطاع؟**

تميزت ميزانية وزارة الصحة برسم سنة 2020 بمجموعة من الإجراءات الاستثنائية لفائدة موظفي القطاع الصحي مثل تسوية وضعية الممرضين ذوي ثلاث سنوات من التكوين وإنجاز جميع الترقيات التي لم يتم تنفيذها برسم السنوات الفارطة، مما أدى إلى ارتفاع في الميزانية المخصصة للموظفين برسم السنة المالية 2020 مقارنة بميزانية سنة 2021.

❖ **ما سبب انخفاض نسب تنفيذ الميزانية؟**

لم يتم تسجيل ضعف في مؤشرات تنفيذ ميزانية الاستثمار والصيدلية المركزية، مقارنة مع مؤشرات أكتوبر 2019 بالرغم من الظرفية الصعبة التي تمر منها بلادنا والتي اثرت سلبا على وتيرة تنفيذ المشاريع التي التزمت بها وزارة الصحة، مع الإشارة انه في فترة الحجر الصحي ومع صعوبة التنقل فقد تم تركيز مجهودات وزارة الصحة على محاربة الجائحة والتي تظهر جليا من خلال ارتفاع مؤشر تنفيذ الاعتمادات المخصصة لمواجهة جائحة كوفيد 19 والذي بلغ 88 في المئة والالتزام بتنفيذ المشاريع المزمع تدشينها .

❖ **كيف ستتعاملون مع الزيادة الطفيفة في الميزانية في ظل ما يشهده القطاع من اوراش كبرى كتعميم التغطية الصحية مثلا؟**

سيتم العمل على تمويل وإعطاء الأولوية للمشاريع والأوراش الكبرى ذات أهمية بالنسبة للمنظومة الصحية وخاصة تلك التي هي في طور الانتهاء من أشغالها سنة 2021، ثم أيضا سيتم تجهيز المشاريع المنتهية أشغالها في نهاية سنة 2020 بالمعدات البيوطبية الضرورية.

❖ **لماذا لم تتم الزيادة في ميزانية المستشفيات لمواجهة الخصاص الذي سببه نظام "الراميد"؟**

يتم عادة تخصيص إعانات مالية من طرف وزارة الصحة لفائدة المؤسسات الاستشفائية ذات التسيير المستقل في إطار الميزانية العامة بناء على ما تم رصده ضمن المذكرة التأطيرية للسيد رئيس الحكومة المتعلقة بإعداد مشروع قانون المالية 2021 والتي خصصت إعانة تسيير لفائدة المستشفيات غلافا ماليا قدره 550 مليون درهم، وهو ما برمجته وزارة الصحة ضمن ميزانيتها لسنة 2021.

ولمواجهة الخصاص الذي سببه نظام "الراميد" يخصص صندوق التماسك الاجتماعي دعم لميزانية وزارة الصحة في إطار نظام المساعدة الطبية مخصصة لاقتناء الأدوية والمستلزمات الطبية (3 مليار درهم إلى غاية 2019) كما تم دعم المراكز الاستشفائية الجامعية بمبلغ 5 مليار درهم إلى غاية 2019.

❖ **أين وصل إصلاح نظام "الراميد"؟**

في إطار تعميم التغطية الصحية سيتم العمل على:

• تحويل نظام المساعدة الطبية إلى نظام تأميني وتحديد ميزانية تمويله مع وضع السيناريوهات لذلك وتحديد صندوق التأمين الإجباري عن المرض الذي سيعهد له النظام

•تخصيص دعم مالي بقيمة 8.4 مليار درهم على سنتين 2021 و2022 موجه لتغطية مصاريف الخدمات الصحية المقدمة في إطار نظام المساعدة الطبية

•الرفع من ميزانية وزارة الصحة بقيمة 2 مليار درهم سنة 2021 لمواكبة الإصلاح عبر مواصلة تأهيل المستشفيات وإعادة النظر في نظامها الأساسي ومواصلة العمل من أجل تبني نظام أساسي خاص بالشغيلة الصحية بإدراج النجاعة كأساس للأجر ومواصلة تفعيل البرنامج الطبي الجهوي وذلك من أجل وضع أسس إنجاح التغطية الصحية الشاملة كما أوصى بها صاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله.

•الرفع من عدد المناصب المالية للوزارة ب 5500 منصب إضافي سنة 2021

• توحيد أنظمة التغطية الصحية الأساسية.

❖ **التكفل بمرضى كوفيد 19و التغطية الصحية؟**

في إطار التكفل بمرضى كوفيد-19 والذين يتوفرون على التأمين الصحي الإجباري، فقد تم نشر البروتوكول العلاجي للتكفل بمصاريف كوفيد 19 ، والذي صادق عليه السيد وزير الصحة، و الذي تم تعميمه على مهني الصحي وكافة هيئات تدبير التأمين الإجباري الأساسي عن المرض (الصندوق الوطني لمنظمات الاحتياط الاجتماعي، والصندوق الوطني للضمان الاجتماعي)، بالإضافة إلى كافة الفاعلين في نظام التغطية الصحية بالمغرب، مرفقة بجدول التعريفات الخاصة بالخدمات الطبية مع الأخذ بعين الاعتبار التوازنات المالية للصندوق الوطني للضمان الاجتماعي والصندوق الوطني لمنظمات الاحتياط الاجتماعي.

❖ **تحويل نظام "الراميد" من نظام تضامني إلى نظام تأمين من سيدفع الاشتراك؟**

في إطار تحويل نظام المساعدة الطبية إلى نظام تأميني، تم رصد ميزانية برسم سنتي 2021 و2022 بمبلغ 8.4 مليار درهم في صندوق دعم الحماية الاجتماعية والتماسك الاجتماعي وتحديد المساهمين في هذه الميزانية.

❖ **معاناة حاملي بطاقة "راميد"؟**

في إطار الإجراءات المصاحبة لتعميم نظام المساعدة الطبية على صعيد التراب الوطني، والحد من معاناة حاملي بطاقة "راميد «للولوج إلى الخدمات الصحية، تم إصدار دورية وزارية تتعلق باحترام مسلك العلاجات باستثناء الحالات الاستعجالية. وذلك بغية تنظيم أمثل للولوج للخدمات الصحية الضرورية وتفادي الضغط الذي أصبح يعرفه العرض الصحي خصوصا المؤسسات الاستشفائية.

كما أنه وفي إطار الجهود لتعزيز وتسهيل الولوج إلى الخدمات الصحية بالنسبة للأشخاص المستفيدين من نظام المساعدة الطبية، أصدر وزير الصحة منشور عدد 85 بتاريخ 26 دجنبر 2019 يتعلق برفع إجبارية المرور بالمركز الصحي بالنسبة للأمراض المزمنة والمكلفة. والذي بموجبه يحق للمستفيدين من نظام المساعدة الطبية اللجوء مباشرة إلى المستشفى المختص لتلقي العلاجات في حالات الأمراض خطيرة والمهددة للحياة. ويشمل هذا المنشور أيضا الأشخاص المستفيدين من نظام المساعدة الطبية المعالين وخصوصا القاصرين أقل من 18 سنة والأشخاص ذوي الاحتياجات الخاصة والعمال الموسميين.

❖ **لماذا أصبح يطلب من حاملي بطاقة "راميد" الأداء قبل الفحص؟**

يستفيد حاملي بطاقة نظام المساعدة الطبية من سلة العلاجات المضمونة بموجب المادة 121 من نفس القانون. غير أن ذلك يبقى رهين، حسب المادة 21 من المرسوم رقم المرسوم رقم 2-08-177 الصادر في 28 من رمضان 1429 (29 سبتمبر 2008) كما تم تتميمه وتعديله، بالخدمات اللازمة طبيا والمتوفرة بالمستشفيات العمومية.

الخريطة الصحية والتوزيع العادل للعرض الصحي:

في إطار مجهودات وزارة الصحة الرامية إلى تحسين الولوج للعلاج وتعزيز العرض الصحي بهدف تقليص الفوارق وتعزيز العدالة المجالية، قامت وزارة الصحة بإصدار المرسوم رقم 562-14-2 بتاريخ 24 يوليوز 2015 المتعلق بتنظيم عرض العلاجات والخريطة الصحية والمخططات الجهوية لعرض العلاجات بمثابة المرسوم التطبيقي لمقتضيات القانون الإطار 09-34 المتعلق بالمنظومة الصحية وعرض العلاجات.

ويهدف هذا المرسوم إلى إعادة تنظيم عرض العلاجات ووضع تقطيع صحي للتراب الوطني وكذا كيفية إعداد الخريطة الصحية والمخططات الجهوية لعرض العلاجات، كما يهدف إلى توقع التطورات الضرورية لعرض، لأجل الاستجابة على النحو الأمثل، لحاجيات الساكنة من العلاج والخدمات الصحية، وتحقيق الانسجام والإنصاف في التوزيع المجالي للموارد المادية والبشرية، وتصحيح الاختلالات بين الجهات وداخل كل جهة والتحكم في نمو العرض الصحي.

وطبقا لهذا المرسوم فإن إحداث وتوطين البنيات التحتية والمنشآت الصحية وكذا التجهيزات البيو طبية يتم في إطار الخريطة الصحية والمخططات الجهوية لعرض العلاجات حسب عدد سكان المجال الترابي الصحي والخاصيات الوبائية والجغرافية والاجتماعية والاقتصادية وكذا توجهات تصاميم التهيئة المتعلقة بكل مجال ترابي.

واستنادا على هذه المعايير فقد قامت المديريات الجهوية للصحة بإعداد مخططاتها الجهوية لعرض العلاجات، الشيء الذي مكن من توفير بنك للمشاريع الصحية يتم انجاز محتوياتها طبقا لأولويتها ضمن البرنامج العام للوزارة، وذلك حسب الإمكانيات المتاحة للوزارة في مجالي الاستثمار والتسيير.

أين وصلت مخرجات المناظرة الوطنية للتمويل الصحي المنعقدة بالرباط 18-19 يونيو 2019؟

خلصت المناظرة الوطنية للتمويل الصحي إلى مجموعة من التوصيات وتنكب الوزارة من خلالها على تحديد الأولويات الرئيسية للمخرجات وآليات التنفيذ، وذلك عبر تنظيم دورات ولقاءات مع مختلف الفاعلين للوقوف على أهم النقاط التي من شأنها التسريع بهذه الاستراتيجية. وفي هذا الإطار، من خلال انعقاد الاجتماع الثالث بتاريخ 11 شتنبر 2020 للجنة المكلفة بالتغطية الصحية تحت إشراف وزارة الصحة تم تقديم عرض خارطة طريق الاستراتيجية الوطنية للتمويل الصحي، مع تحديد الأولويات لأجرأة مضامينها ووضع برنامج عمل يضم مختلف الشركاء والفاعلين في التغطية الصحية الأساسية.

الموارد البشرية:

❖ -ضرورة التوزيع العادل للموارد البشرية:

توزيع الموارد البشرية حسب الجهات يخضع للمعايير التالية:

- كثافة مهني الصحة حسب الجهات.
- عدد المغادرون للوظيفة (مغادرة نهائية): الإحالة على التقاعد، الاستقالة....
- عدد الموظفون الذين استفادوا من الحركة الانتقالية وتم الاحتفاظ بهم في انتظار المعوض.
- المشاريع الجديدة بالجهة في إطار الاتفاقيات والمبادرة الوطنية للتنمية البشرية...
- عدد المؤسسات الصحية المغلقة والمؤسسات التي لا تتوفر على طبيب.

❖ خصاص مهول في الموارد البشرية للصحة العقلية؟

ضمت أفواج الأطباء المتخصصين للسنوات الثلاث الأخيرة **38** طبيبا متعاقدا متخصصا في الأمراض العقلية.

-بلغ عدد الطلبة الممرضين المتخصصين في الصحة العقلية الذين هم في طور التكوين، بجميع المستويات، 437 و 365 و286 طالبا، على التوالي، خلال السنوات الجامعية 2017-2018 و2018-2019 و2019-2020.

-كما قامت وزارة الصحة بتعزيز المستشفيات والمصالح والمراكز المختصة في الصحة العقلية والنفسية بمهنيين مختصين في هذا المجال. فقد بلغ العدد الإجمالي للمناصب المفتوحة، ما بين سنة 2017 و2020، بالنسبة للأطباء المتخصصين في الأمراض العقلية والممرضين المتخصصين في الصحة العقلية

647 منصبا، حيث أصبحت بعد تدعيمها بهذه الأطر تتوفر على **115** أطباء متخصصين في الأمراض العقلية و**1252** ممرضا متخصصا في الصحة العقلية، موزعين على مختلف جهات المملكة.

❖ **لماذا لا يتم الرفع من عدد الأطباء المقيمين للاستفادة منهم في سد الخصاص؟**

عرفت المناصب المفتوحة للمقيمين المتعاقدين ارتفاعا خلال السنوات الأخيرة:

السنوات	2017	2018	2019	2020
المناصب المفتوحة	197	521	700	800

❖ **إشكالية النقص الحاد في الموارد البشرية، (1,6 لكل 1000 نسمة)؟**

في إطارا لتصدي لإشكالية النقص الحاصل في الموارد البشرية اتخذت وزارة الصحة مجموعة من الإجراءات منها:

⇐ الرفع من المناصب المالية المخصصة للقطاع

لقد استفادت وزارة الصحة من 4000 منصبا ماليا برسم سنة 2018 و2019 و2020 وهو عدد مهم مقارنة مع السنوات الماضية التي تراوح خلالها عدد المناصب الممنوحة بين 1500 و2000 منصبا ماليا.

⇐ الرفع من المناصب المفتوحة للمقيمين

السنوات	2017	2018	2019	2020
المناصب المفتوحة	197	521	700	800

⇐ التكوين الأساسي

عرفت السنة الدراسية 2020/2019

- فتح مباراة الولوج للمعاهد العليا للمهن التمريضية وتقنيات الصحة مع 2735 مقعدا ب 17 تخصصا موزعة على 12 جهة، برسم دورة يوليوز2019؛

-فتح مباراة الولوج لمعاهد التكوين في الميدان الصحي برسم دورة أكتوبر 2019، مع فتح 315 مقعد ب 8 معاهد، في كل من "شعبتي النقل والإسعاف الصحي" و"المساعدة في العلاج".

- تخرج أول فوج من الحاصلين على دبلوم "مساعد في العلاج"، برسم السنة الدراسية 2018-2019

⇐ تشجيع الأطباء المتخصصين المتعاقدين للعمل بإحدى المؤسسات الصحية التي تعاني خصاصا في الموارد البشرية، والمحددة قائمتها بقرار وزير الصحة، في حالة قضائهم مدة تساوي أو تفوق سنتين متصلتين من الخدمة الفعلية بهذه المؤسسات تعتبر مضاعفة في احتساب مدة الالتزام.

⇐ تشجيع التعاقد مع أطباء القطاع الخاص للعمل بالجهات التي تعاني من خصاص بشراكة مع الجهات

⇐ السعي إلى استثمار كفاءات الأطر الطبية وشبه الطبية المحالة على التقاعد.

❖ **غياب طبيب القلب بتازة (600 ألف نسمة)؟**

تم فتح منصب طبيب مختص في القلب والشرايين بالمستشفى الإقليمي بتازة ضمن المناصب المفتوحة المخصصة للانتقالات والتعيينات برسم سنة 2020.

❖ **لماذا لا يتم خلق تحفيزات جديدة للأطر الطبية من مختلف التخصصات للعمل بالمناطق النائية؟**

تولي وزارة الصحة اهتماما كبيرا فيما يخص تحفيز وتحسين ظروف العمل للأطر الصحية، فبرنامج نجاعة الأداء لوزارة الصحة لسنة 2020 البرنامج الميزانياتي رقم 700 المتعلق بالموارد البشرية وتعزيز قدرات المنظومة الصحية يتضمن عدة إجراءات وتدابير متعلقة بتحسين ظروف العمل وتحفيز مهنيي الصحة، نذكر منها:

- ✓ دراسة إحداث مكافأة عن المردودية؛
- ✓ مراجعة الزيادة السنوية في مبالغ التعويض عن الحراسة والخدمة الالزامية؛
- ✓ وضع برنامج وطني للصحة والسلامة في العمل يعتمد على الوقاية وتدبير الاخطار المهنية لمهنيي الصحة؛
- ✓ التعويض عن العمل بالمناطق النائية؛

✓ تحفيز موظفي الصحة المشاركين في التغطية الصحية للتظاهرات

❖ **إقليم بنسليمان بدون طبيب تخدير منذ سنتين؟**

تم فتح منصب طبيب مختص في التخدير والانعاش بمستشفى بنسليمان ضمن المناصب المفتوحة المخصصة للانتقالات والتعيينات برسم سنة 2020.

❖ **الصحة بإقليم زاكورة تعاني على كل الأصعدة (الموارد البشرية – الادوية..)**

تعمل وزارة الصحة على سد الخصاص الحاصل في الأطر الطبية من أجل ضمان ولوج متكافئ للخدمات الصحية. ففي هذا السياق، بلغ عدد المناصب المفتوحة بإقليم زاكورة 53 منصبا برسم سنة 2019 موزعة كما يلي:

الهيئة	سنة 2019
الأطباء الاختصاصيون	04
الأطباء العامون	06
الأطر التمريضية وتقني الصحة	39
الأطر الإدارية والتقنية	04

حيث أصبح إقليم زاكورة يتوفر على 275 إطارا موزعة على الشكل التالي:

- 52 طبيبا؛ 200 ممرضا وتقني الصحة؛23 إطارا إداريا وتقنيا.

فيما يخص المناصب المفتوحة برسم سنة2020 فتجدر الإشارة أنه سيتم تنظيم مباريات التوظيف على مستوى الجهة، باستثناء الأطباء الاختصاصيين الذين يتم تعيينهم بعد تخرجهم.

❖ **كم من الوقت الذي يقضيه الطبيب بالمستشفى العمومي وكم من الوقت يقضيه بالمصحات الخاصة؟**

الطبيب يزاول عمله طبقا للمقتضيات الجاري بها العمل على مستوى الوظيفة العمومية بالإضافة إلى نظام الحراسة والخدمة الإلزامية.

❖ **ضعف تعويضات الحراسة الليلية 69 درهم)؟**

- تعويضات الحراسة:
- الأطباء الاختصاصيين: 386 DHS؛
- الأطباء العامون بالمستعجلات: 276 DHS؛
- الممرضون: بالمستشفيات: 140 DHS.

فيما يتعلق بالبنية التحتية والتجهيزات والصيانة:

❖ **أين وصل مستشفى التخصصات بورزازات؟**

تجدر الإشارة أن مشروع بناء مستشفى التخصصات بورزازات يندرج ضمن اتفاقية موقعة مع البنك الإفريقي للتنمية بهدف تمويله. وبالنسبة لمستوى تقدم المشروع فقد تقرر خلال الاجتماع الذي عقد مؤخرا بوزارة الصحة حول التقدم المحرز في المشاريع الاستثمارية بجهة درعة تافيلالت، إيفاد لجنة مركزية لإعطاء دفعة للمشروع.

❖ **لماذا لم يتم افتتاح مستشفى تمارة؟**

انجاز هذا المشروع اعترضته مشاكل تقنية تم التغلب عليها ومن المتوقع افتتاح مشروع بناء المركز الاستشفائي الإقليمي بتمارة **خلال الربع الأول من سنة 2021**، حيث تم إنجاز التجهيزات والدراسات كما أن الأشغال هي في طور الإنجاز وتبلغ الكلفة الإجمالية للمشروع حوالي **330 مليون درهم** ممولة من طرف ميزانية العامة و البنك الأوربي للاستثمار، وتجدر الإشارة أن هذا المشروع تبلغ طاقته السريرية 250 سرير ويحتوي على أقسام الأم والطفل، الجراحة، الطب والمستعجلات بإضافة إلى مستشفى النهار و6 قاعات للعمليات، 13 قاعة للأشعة، قاعة لجهاز السكانير، قاعة للموجات فوق الصوتية، قاعة تصوير شعاعي للثدي، مختبر، غرفة العمليات الوظيفية ومصالح عامة.

❖ **توضيحات حول مشكل النقص الحاد في الأكسجين؟**

نظرا للطلب المتزايد للأكسجين بمختلف المؤسسات الاستشفائية المعنية بمعالجة مرضى المصابين بفيروس كورنا المستجد عرفت هذه المادة الحيوية لمحاربة الوباء نقصا حادا في السوق الوطنية، حيث لم تواكب الشركات المزودة بهذه المادة الطلب الكبير للمستشفيات، ولتفادي هذا النقص قامت وزارة الصحة بوضع استراتيجية للاقتناء وتركيب مولدات للأكسجين داخل المؤسسات المعنية.

❖ **هناك مستشفيات للقرب جاهزة ولم تشتغل (الدريوش نموذجا)؟**

سيتم تشغيل المركز الاستشفائي الإقليمي بالدريوش **خلال الربع الأول من سنة 2021**، حيث تم إقتناء التجهيزات وهي في طور التركيب والأشغال في طرور الإنجاز والتسليم، وتبلغ الكلفة الإجمالية للمشروع حوالي **265 مليون درهم** وتبلغ طاقته السريرية 150 سرير ويحتوي على غرفة عمليات - إنعاش -تعقيم، عيادة النهار / الاستشارة خارجية-المستعجلات -المختبر -مصالح الأشعة، مصلحة الاستشفاء التخصصي-وحدة الطب / الجراحة-وحدة أمراض النساء والتوليد، وحدة طب الأطفال-مصالح عامة (مطبخ / مغسلة / مستودع الاموات) وصيدلية.

❖ **مستشفى الحسيمة اين وصل؟**

سيتم تشغيل المركز الاستشفائي الإقليمي الجديد بالحسيمة **خلال الربع الثالث من سنة 2021، حيث أن الأشغال هي في طور الإنجاز والتجهيزات في طور الاقتناء**، وتبلغ الكلفة الإجمالية للمشروع حوالي **500 مليون درهم** ويحتوي على وحدة الطب-الاستشارة خارجية، وحدة الجراحة-الاستشفاء، الأشعة/ المختبر، جناح العمليات/الإنعاش والتعقيم، المستعجلات، الصيدلية، مطبخ / مغسلة / مستودع الأموات.

❖ **نقص حاد في التجهيزات والأدوية بالمستشفيات الإقليمية؟**

تجدر الإشارة أن وزارة الصحة وفي إطار سياسة الاصلاح الاستشفائي التي تنهجها و تعزيز المكتسبات المحققة في مجال التغطية الصحية الشاملة وتحسين الولوج للخدمات الصحية للمراكز الاستشفائية الوطنية يتم سنويا تخصيص اعتمادات مالية مهمة تناهز ما مجموعه **850 مليون درهما** ، وذلك من أجل إعادة تأهيل البنيات التحتية الاستشفائية الإقليمية والجهوية والتعبير عن الحاجيات المطلوبة من تجهيزات طبية ومعدات بيوطبية و تحديد الوجهات المستهدفة، وتقوية حظيرة طاقمها التقني بتكنولوجيا حديثة ومتطورة :(التجهيزات الحيوية و الثقيلة كأجهزة السكانير و أجهزة التحاليل المخبرية و أجهزة غرف العمليات و الإنعاش و أجهزة تصفية الكلي....)، وتستفيد سنويا جميع الجهات الوطنية دون تمييز من هذه العملية.

وفي سنة 2020 تم التركيز على اقتناء المعدات والتجهيزات للمصالح التي تتكفل بمرضى فيروس كرونا المستجد **(تجدون رفقته التجهيزات والمعدات التي تم اقتنائها الملحق رقم1)**، سيتم استئناف برنامج تأهيل البنيات التحتية الاستشفائية في سنة 2021 لتلبية حاجيات مختلف التخصصات الاستشفائية بالتجهيزات والمعدات.

❖ المستشفى الإقليمي بوزان

من المتوقع افتتاح مشروع بناء المركز الاستشفائي الإقليمي بوزان **خلال سنة 2023، حيث أن الأشغال هي في طور الإنجاز كما تم إطلاق طلب العروض هي في طور الإنجاز كما تم إطلاق طلب العروض المتعلقة بحصة الأشغال الكبرى والحصة الثانوية حيث تم فتح الأظرفة المتعلقة بها يوم 2020/12/1 وهي في طور التنفيذ**، وتبلغ الكلفة الإجمالية للمشروع حوالي **360 مليون درهم** ويحتوي على مصالح الطب / الجراحة / التوليد / أمراض النساء / طب الأطفال/غرفة العمليات / التعقيم / الإنعاش / طب حديثي الولادة / الطوارئ / UTA / المختبر / الأشعة/خدمة الاستقبال والقبول / إدارة المستشفى/ العيادات الخارجية: المستشفى النهاري / الاستكشاف الوظيفي / العلاج الطبيعي / غسيل الكلى / استشارات المرضى الخارجيين، خدمات الدعم: مطبخ / مغسلة / مستودع الاموات / صيدلية.

❖ غياب المرافق الصحية بالمراكز الصحية بالعالم القروي؟

عند إعداد المخططات المعمارية للمؤسسات الرعاية الصحية الأولية بالعالم القروي توفر وزارة الصحة بشكل منهجي المرافق الصحية (المراحيض) ونقط الماء لقاعات الرعاية. كما يتم ربط المؤسسات الرعاية الصحية الأولية والمساكن الوظيفية(الأطباء/الممرضين) الملحقة بها بخزان الصرف الصحي.

فيما يتعلق بالأدوية والصيدلة:

❖ تشجيع الصناعة الدوائية؟

الوزارة انخرطت منذ سنوات في تفعيل السياسة الدوائية الوطنية منذ 2011، التي تنص على:

تشجيع الصناعة المحلية للأدوية وللمواد الصحية كالمستلزمات الطبية، والكواشف الطبية، والمكملات الغذائية؛

بخصوص الأدوية، كانت هناك مبادرة Ecosystème de santé 2012 النظام البيئي للصحة بشراكة مع وزارة الصحة والتجارة التي مكنت العديد من الشركات من الحصول على دعم الاستثمار، وهذا يهم:

- الأدوية الجنيسة؛
- البحوث البيوطبية؛
- المستلزمات الصحية.

ولقد استفادت بعض الشركات من هذا الدعم.

مواكبة وزارة الصحة لتسجيل الأدوية مواكبة علمية وتقنية من طرف أطر مديرية الأدوية والصيدلة؛

رقمنة مسار تسجيل وعمليات المبادلات بين الشركاء والوزارة للحصول على التراخيص في آجال قريبة.

❖ **غلاء الأدوية مقارنة بفرنسا**

- يتم في أغلب الأحيان، مقارنة أثمنة الأدوية دون تقديم كيفية حساب وتقدير الأثمنة لأن هناك عدة أنواع من الأثمنة: هنا نقارن
- ثمن التصنيع بدون الضريبة Prix fabricant hors taxe PFHT
- أو ثمن الدواء للعموم Prix Public
- أو ثمن الدواء للخواص Prix Public de vente

ولا بد من مراعاة بعض المعطيات، مثل اختلاف الدول من نامية:

- الضريبة على الدواء (فرنسا أقل من المغرب)؛
- حصة الربح لكل دولة؛
- حصة المصاريف الناتجة عن التوزيع بين الموزعين وبين الصيادلة؛
- في المغرب هناك عدة أدوية تتسم بانخفاض كبير مقارنة مع عدة دول كفرنسا؛
- أثمنة الأدوية في المغرب مقنن جدا ويتم تحيده عن طريق مقارنة الأثمنة مع 07 دول مختلفة – فرنسا – بلجيكا- إسبانيا - السعودية – تركيا؛

- اختلاف تحديد الأدوية بين + الدواء الأصلي أو + الدواء الجنيس
- من ناحية التفاوض للثمن Négociation avec multinationale

هناك تطبيق للقانون في تحديد الأثمنة بمقاربة "المقارنة" بين أثمنة الدول والدولة المصنعة (pays d'origine)

ويتم مراجعة أثمنة الأدوية بعد 5 سنوات أو لما يتم مراجعة الدواء الأصلي.

هذا التحديد لثمن الأدوية يتم من طرف اللجنة البين الوزارية التي تنعقد تحت إشراف وزارة المالية.

وتتم عمليات التفاوض من طرف الوكالة الوطنية للتأمين الصحي عند دراسة ملفات التعويض وبالتالي تمكن هذه العملية من الحصول على أثمنة أقل.

❖ **الضريبة على القيمة المضافة للأدوية**

- لقد بادرت الحكومة باستثناء بعض أنواع الأدوية من الضريبة على القيمة المضافة مما نتج عنه تخفيض لسعر هذه الأدوية وتسهيل الولوج اليها.

ويتعلق الأمر ب 7 أصناف علاجية متمثلة في:

- أدوية السكري؛
- أدوية السرطان؛
- أدوية الربو؛
- أدوية أمراض القلب والأوعية الدموية؛
- أدوية مضادة لالتهاب الكبدي BوC؛
- أدوية الفشل الكلوي المزمن؛
- وأخيرا أدوية التهاب السحايا.

وهذه الأدوية واردة في قائمة اللائحة الوطنية للأدوية الأساسية التي تعمل الوزارة على توفيرها في القطاع الخاص والقطاع العام.

وتعمل الوزارة باستمرار على دراسة إمكانيات تخفيض أثمنة الأدوية أو الإعفاء الضريبي على القيمة المضافة لجميع الأدوية بتنسيق مع وزارة المالية.

❖ **ضريبة على الأدوية مختلفة حسب الدول**

- 2,1 % المملكة العربية السعودية
- 10% الأدوية التي يتم تعويضها من طرف التأمين الصحي
- 20 % الأدوية التي لا يتم تعويضها أدوية أخرى
- 7 % تونس
- 07 % المغرب – هناك إعفاءات من الضريبة منذ 2018

%0

- 6 % تركيا
- 4 % إسبانيا

❖ **نقص فيتامين c وزنك**

- منذ بداية الجائحة وفي فترة الحجر الصحي، كان علاج جل المرضى في المستشفيات وكان قد تم توفير كل الادوية الأساسية واللازمة للعلاج دون انقطاع.
- لم يتم تغيير البروتوكول العلاجي خارج المستشفيات وتحت المراقبة الطبية، تم توافد كبير على هذين الدوائين لأن المريض بالكوفيد يمكن الحصول عليه بوصفته الطبية.

وكذلك الغير المريض بالكوفيد يمكن الحصول عليه بدون وصفة طبية.

- تم تضاعف إنتاج هذين الدوائين من طرف مصنعين محليين من 1 مليون عوض 400.000 علبة فيتامين س، من 30.000 إلى 80.000 علبة زنك، وهناك مخزون هام للمواد الأولية بالمغرب.
- هذا تزايد الطلب سيتم تفاديه بعد طرح هذا الإنتاج المضاعف في السوق.
- ظاهرة الاحتكار وكذلك إمكانية تصدير الدوائين إلى الخارج.
- عمليات تفتيش الصيدليات تتم منذ بداية شهر نونبر من طرف الوزارة في جميع جهات المملكة وتم كذلك ضبط بعض الخروقات على الاحتكار.

فيما يتعلق بالقطاع الخاص:

❖ **مساهمة القطاع الخاص كانت ضرورية في مواجهة الجائحة**

- استقبال المواطنين المرضى بكوفيد 19 في المصحات الخاصة منذ البداية (الدار البيضاء الرباط- مراكش- أكادير) تخصص مصحات لعلاج الكوفيد فقط.

- مساهمة أطباء القطاع الخاص بالمجان في عديد من الاختصاصات.
- مساهمة المختبرات الطبية الخاصة للكشف المبكر لحالات كوفيد، وهذه المختبرات تم اعتمادها من طرف الوزارة.
- مساهمة المختبرات الصيدلانية في توفير الأدوية في ظل الجائحة ولم يكن أي انقطاع خلال فترة الجائحة، خصوصا في فترة الحجر الصحي.

❖ ماذا فعلت الوزارة للحد من جشع بعض المصحات الخاصة واستغلال مرضى كوفيد وابتزازهم؟

أمام الجدل القائم، بشأن استمرار تسجيل حالات لتجاوز التعريفات الخاصة بالخدمات الطبية المقدمة لمرضى "كوفيد 19" والتي تم رصدها ببعض المصحات الخاصة كان لابد من تدخل الوزارة لإيجاد حلول معقولة لمحاصرة هذه الظاهرة بمشاركة كل المعنيين؛

- من الضّروري التأكيد على ضرورة احترام البرتوكول والتعريفات المرجعية، وعلى التعامل الصارم والحازم مع كل التجاوزات التي يتم رصدها، مع العمل في نفس الوقت، وفي إطار الضوابط القانونية المعمول بها، لإيجاد الحلول لتجاوز بعض الإكراهات التي تواجهها المصحات الخاصة، المرتبطة بتحملها تكاليف التكفّل بمرضى "كوفيد 19؛

- تم في هذا الإطار عقد اجتماعات متتالية لبحث الوضع وتحديد التدابير الكفيلة باحترام البرتوكول والتعريفات المرجعية، والتّصدي الحازم لكلّ التجاوزات التي يتم رصدها.

آخر هذه الاجتماعات انعقد بالمقرّ المركزي للوزارة يومه الخميس 19 نونبر الجاري تحت رئاستي المباشرة وبحضور رئيس الهيئة الوطنية للطبيبات والأطباء، والمدير العام للوكالة الوطنية للتأمين الصحي، والمفتش العام لوزارة الصحة، ومدير مديرية التنظيم والمنازعات بوزارة الصحة، وذلك من أجل مواصلة التنسيق بخصوص الإجراءات والقرارات الواجب اتخاذُها بشأن استمرار تسجيل حالات تجاوز مبالغ فيها للتعريفات الخاصة بالخدمات الطبية المقدمة لمرضى "كوفيد 19" والتي تم رصدها ببعض المصحات الخاصة؛

- اللّقاء، كان مناسبة للوقوف على بعض هذه التجاوزات، من خلال العروض المقدمة سواء من طرف السيد المفتش العام لوزارة الصحة، المنوط به إجراءات المراقبة والقيام بمهام التفتيش الإداري للمؤسسات الصحية، أو السيد المدير العام للوكالة الوطنية للتأمين الصحي، التي تضطلع بمهمة التتبع والتقييم والضبط والتحكيم في ميدان التأمين الإجباري الأساسي عن المرض، المُدَبّر من طرف الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي، والصندوق الوطني لمنظمات الاحتياط الاجتماعي، بالإضافة إلى مداخلة للسيد رئيس الهيئة الوطنية للطبيبات والأطباء، الهيئة المسؤولة عن تمثيل مهنة الطب لدى الإدارة، في احترام تام لمزاولة المهنة وفقا للقوانين الجاري بها العمل.

- قرارات مهمّة خلص إليها هذا الاجتماع رفيع المستوى، أبرزها:

* إحداث لجنة مركزية خاصة بتتبع ومراقبة التكفل بمرضى "كوفيد 19" بالمصحات الخاصة مع اقتراح الإجراءات والقرارات اللازمة للتصدي لهذه التجاوزات التي يتم رصدها، وذلك في إطار المراجع القانونية والتعاقدية الجاري بها العمل (قانون 65-00 بمثابة مدونة التغطية الصحية الأساسية، والاتفاقيات الوطنية..)، وتتكون هذه اللجنة من: المفتشية العامة لوزارة الصحة، والوكالة الوطنية للتأمين الصحي، والهيئة الوطنية للطبيبات والأطباء؛

* إحداث لجان جهوية مكونة من المفتشين الجهويين التابعين لوزارة الصحة، وممثلي المجالس الجهوية لهيئة الطبيبات والأطباء بتنسيق مع الوكالة الوطنية للتأمين الصحي، من أجل القيام بمراقبة وتتبع وتنزيل القرارات المتخَذة بهذا الشأن؛

* اعتماد ثبوتية الوقائع عبر ضرورة إدلاء المواطنات والمواطنين المتضررين بالوثائق التي تثبت ذلك لدى المفتشية العامة أو المفتشيات الجهوية التابعة لوزارة الصحة، أو لدى الوكالة الوطنية للتأمين الصحي، بالنسبة لمؤمني نظام التأمين الإجباري الأساسي عن المرض.

فيما يتعلق بالتلقيح ضد وباء كوفيد 19:

- يُعد ملف اللقاح ضد كوفيد 19 قضية وطنية ومن الملفات الحساسة التي يفترض أن تهم الجميع، تفاديا لاستمرار ارتفاع منحنى الإصابات بالفيروس، لا سيما الحرجة منها التي باتت ترفع نسب

الوفيات، كما أنّ لجنة علمية مغربية رفيعة المستوى تواكب منذ البداية عملية إعداد اللقاح المرتقب؛

- بفضل المبادرة والانخراط الشخصي لصاحب الجلالة تمكنت المملكة من احتلال مرتبة متقدمة في التزود باللقاح ضد كوفيد-19؛

- سلامة ونجاعة ومناعة هذا اللقاح تؤكّده المؤشّرات الإيجابية للتجارب السّريرية التي أجريت على عدد من المتطوعين المغاربة؛

- وقد أعطى جلالته توجيهاته السامية يوم 9 نونبر الجاري من أجل إطلاق عملية وطنية واسعة النطاق وغير مسبوقة للتلقيح ضد فيروس كوفيد-19 في الأسابيع المقبلة وذلك بهدف تأمين تغطية للساكنة باللقاح كوسيلة ملائمة للتحصين ضد الفيروس والتحكم في انتشاره؛

- واليوم، وتنفيذا للتعليمات الملكية السامية، تسهر الحكومة بكل مكوّناتها على الإعداد الاستباقي والجيّد لهذه العملية الوطنية واسعة النطاق، سواء على المستوى الصحي أو اللوجستيكي (معدات التمريض، عربات الرعاية الطبية، أجهزة تخطيط القلب....) أو التقني، مع تعبئة جميع المصالح والوزارات المعنية، ولا سيما أطر الصحة، والإدارة الترابية والقوات الأمنية، وكذا دعم القوات المسلحة الملكية؛ لتمر عملية التلقيح في إطار يستجيب لمعايير الجودة على مستوى التراب الوطني لجميع الفئات المستهدفة.

ومن أهم **الإجراءات المتخذة بهذا الخصوص**:

- وضع استراتيجية وطنية للتلقيح ضد فيروس كوفيد 19 تشمل جميع جهات المملكة، وتستهدف ساكنة تقدر ب 25 مليون نسمة، مع إعطاء الأولوية للمهنيين الصحيين والمزاولين لأنشطة أساسية ورجال التعليم، والمسنين وحاملي الأمراض المزمنة، في فترة قدرت ب 12 أسبوعا؛
- وضع لجان مركزية تعنى بإعداد مجموعة من الوثائق والخطط واقتناء المستلزمات اللازمة وفق الاستراتيجية الوطنية، وهي على الشكل التالي:
  - **اللجنة الفنية:** الموكول لها وضع دلائل فنية حول اللقاح وتكوين فرق التلقيح قبل انطلاق العملية؛

- **اللجنة الدوائية:** المكلفة بتأطير عمليات الترخيص لاستعمال اللقاح عبر التراب الوطني؛
- **اللجنة اللوجستيكية:** المكلفة بتقييم الموارد اللوجستيكية المتوفرة والواجب اقتناؤها، مع الإشارة إلى أهمية الانكباب على سلسلة التبريد حفاظا على جودة اللقاح منذ وصوله إلى مرحلة الاستعمال الميداني؛
- **لجنة التواصل**: المكلفة بإعداد الاستراتيجية الوطنية للتواصل اللازمة لتعبئة جميع الفاعلين لتيسير استفادة الساكنة المستهدفة من اللقاح؛
- **لجنة التتبع والتقييم**: المكلفة بإعداد خطة وميكانيزمات تسجيل المستفيدين وتتبع حالتهم الصحية خلال وبعد فترة التلقيح؛

ونظرا لما تكتسيه هذه العملية الكبرى من أهمية على المستوى الوطني ومن أجل تيسير التفعيل الميداني على المستوى الترابي، فقد تم وضع لجنة فنية مشتركة تضم كلا من وزارتي الصحة والداخلية، تجتمع بصفة مكثفة ودورية من أجل الاستعداد للعملية، وتدقيق الجانب الميداني للعملية.

وعلى المستوى الترابي، تم:

- إخبار وتعميم محتوى الاستراتيجية الوطنية للتلقيح على جميع المصالح اللامركزية،
- تعميم الجوانب العملية والفنية لدى ممثلي المديريات الجهوية للصحة من أجل إعداد خطط إقليمية وجهوية للعملية؛
- مواكبة المديريات الجهوية للصحة من خلال عقد اجتماعات أطرتها فرق مركزية، بحضور المديرين الجهويين ومندوبي الصحة على العمالات والأقاليم، تهدف إلى مناقشة معمقة ودقيقة لمحتوى الخطط الإقليمية المعدة، من أجل المصادقة عليها نهائيا على جميع المستويات؛

وبصفة عامة، ونحن على بعد أسابيع قليلة من انطلاق العملية، فإن الخطط النهائية للعملية قد أشرفت على نهايتها، فيما تم إطلاق عمليات الاقتناء قصد إيصال الموارد اللازمة إلى الأقاليم والعمالات قبل انطلاق العملية، مع التحضير لحصص تكوين الفرق الميدانية. وعلى المستوى الترابي تتم حاليا تهيئة محطات التلقيح والمقدرة في **2888**، مع إعداد لوائح فرق التلقيح في انتظار وصول باقي الموارد.

- كما ستتم الاستفادة من تجربة بلادنا في اعتماد مجموعة من التلقيحات في إطار البرنامج الوطني للتمنيع والذي ساهم في القضاء على مجموعة من الأمراض المعدية والفتاكة، سيما في صفوف فئة الأطفال، منذ بداية الستينيات؛

- ستغطي هذه العملية المواطنين الذين تزيد أعمارهم عن 18 سنة، حسب جدول لقاحي في حقنتين، مع إعطاء الأولوية على الخصوص للعاملين في الخطوط الأمامية، وخاصة رجال الصحة، والسلطات العمومية، وقوات الأمن والعاملين بقطاع التربية الوطنية، وكذا الأشخاص المسنين والفئات الهشة للفيروس، قبل توسيع نطاقها على باقي الساكنة؛ وذلك بهدف حماية الصحة العامة وتقليل التأثير الاجتماعي والاقتصادي لفيروس كورونا المستجد عن طريق تقليل الوفيات، من خلال ضمان نسبة تغطية لا تقل عن **80٪** من سكان المغرب **فوق سن 18 (يُقدر بنحو 25 مليون)** بلقاح آمن وفعال وذلك في إطار دعم الولوجية للقاح، حيث سيتم إنشاء محطة للتلقيح لاحترام إجراءات التباعد وذلك من خلال تفعيل أنشطة التلقيح عبر طريقتين:
- **الوضع الثابت**: انتقال السكان إلى محطة التلقيح
- **الوضع المتحرك**: انتقال فرق التلقيح الملحقة بالمحطة وفق برنامج محدد مسبقاً إلى النقط المتنقلة كالمستشفيات، المصانع، الإدارات العمومية، الأحياء الجامعية، السجون...

- وتعمل وزارة الصحة، رغم العديد من الاكراهات التي تعرفها المنظومة الصحية ببلادنا، إضافة إلى إعداد البنيات والتجهيزات، على ضمان توفر الأدوية والمستلزمات الطبية بالمؤسسات الصحية عبر العديد من الاقتناءات التي تدخل في إطار البرنامج الوطني للرصد والتصدي لفيروس كورونا؛ ومنها اقتناء أدوية البرتوكول العلاجي، ووسائل الوقاية الفردية (كالكمامات والنظارات الواقية أو أي معدات أخرى مصممة لحماية مهني قطاع الصحة، المواد المخبرية والكواشف الطبية، المستلزمات الطبية، مواد التعقيم والنظافة اللقاح وباقي الأدوية المختلفة.

فيما يتعلق بموضوع حالة الولادة بمستشفى الإقليمي لزاكورة وموت المولود وعدم تسليمه لعائلته نتقدم بالتوضيحات التالية:

السيدة "خدجو وشيحا" البالغة من العمر 29 سنة ولجت الى مصلحة الولادة بالمستشفى الإقليمي لزاكورة يوم 2020/11/05 على الساعة الثالثة وخمسة وأربعين دقيقة بعد الزوال.

وقد خضعت لعملية قيصرية ووضعت مولودا ذكرا متوفى وزنه 6000 غرام في نفس اليوم على الساعة العاشرة ليلا وثمان دقائق.

وحيث أن جثة الرضيع تبين أن يده مبتورة، لتتدخل النيابة العامة على الخط، حيث أمرت بنقل الجثة للتشريح الطبي وفق الضوابط القانونية وارجاعها لمستودع الأموات بالمستشفى الإقليمي بزاكورة.

وفي هذه الحالة أصبح موضوع تسليم الجثة من اختصاص النيابة العامة وما ستقرره في الأمر.

الملحق رقم 1: قائمة التجهيزات الرئيسية التي تم اقتناءها في إطار مكافحة وباء كرونا في النصف الأول من سنة 2020

- أجهزة التصوير الطبي:
  - ماسح ضوئي من 16 قسمًا: 08
  - ماسح ضوئي من 32 قسمًا: 08
  - ماسح ضوئي من 164 قسمًا: 01
  - ماسح ضوئي من 128 قسمًا: 04
  - راديو محمول: 42
  - جهاز تخطيط الصدى الطبي: 56
  - جهاز تخطيط الصدى الطبي المحمول: 37
  - الإيكودبلر: 11
  - جهاز تخطيط الصدى الطبي وجهاز تخطيط القلب بالألوان: 05

- جهاز تخطيط القلب بالصدى: 12
- جهاز تخطيط القلب بالصدى محمول: 02
- جهاز مضخم السطوع: 06
- طاولة أشعة: 02
- جدول الأشعة مع كاشف لوحة مسطحة: 10
- ناسخ بأدراج: 40
- غرفة راديو رقمية مع حساس لوحة مسطحة: 05
- جهاز رقمي (Numériseur): 40
- مجسات الموجات فوق الصوتية: 40

- أجهزة غسيل كلى:
  - مولد غسيل الكلى: 50
- شاشات المراقبة:
  - شاشة متعددة المقاييس: 1189
- أجهزة رعاية - الفحص:
  - جهاز تخطيط القلب الكهربائي: 283
  - مقياس النبض: 113
  - جهاز ضوء جراحي متنقل: 10
- معدات الأسرة:
  - سرير الإنعاش: 569
  - سرير الاستشفاء: 1407
  - عربة سرير الإنعاش: 143
- أجهزة حقن:
  - مضخة حقنة: 1496
  - مضخة الحقن: 40

- أجهزة التهوية:
  - جهاز الإنعاش: 226
  - جهاز الإنعاش متنقل: 08
- أجهزة التنبيب:
  - فيديو منظار الحنجرة: 97
  - منظار الحنجرة :40
- أجهزة الامتصاص:
  - جهاز الامتصاص: 14
  - شفاط جراحي: 35
  - مجموعة أجهزة الامتصاص متنقلة: 17
- أجهزة تنظيم ضربات القلب:
  - مزيل الرجفان: 156
- أجهزة العلاج بالأكسجين:
  - مكثف الاوكسجين: 28
  - مولد الاوكسجين: 2
  - Oxymètre: 2
- أجهزة التعقيم والتطهير:
  - جهاز تعقيم بالبخار المضغوط طاولة: 73
- المختبر:
  - محلل الكيمياء الحيوية: 03
  - محلل غاز الدم: 10
  - Automate d'hématologie: 03
  - Automate (électrolute, hémoglobine, immunologie,coagulation)

المملكة المغربية
البرلمان
مجلس المستشارين

تقرير

لجنة التعليم
والشؤون الثقافية والاجتماعية

حول مشروع الميزانية الفرعية
لوزارة التضامن والتنمية الاجتماعية
والمساواة والأسرة

= برسم السنة المالية 2021=

رئيس اللجنة
عبد العلي حامي الدين

مقررة اللجنة
خديجة الزومي

الأمانة العامة
مديرية التشريع والمراقبة
قسم اللجان
مصلحة لجنة التعليم والشؤون الثقافية والاجتماعية

الولاية التشريعية 2015 - 2021
السنة التشريعية 2020 - 2021
= دورة أكتوبر 2020=

عرض السيدة وزيرة التضامن والتنمية الاجتماعية والمساواة والأسرة

المملكة المغربية
وزارة التضامن والتنمية الاجتماعية
والمساواة والأسرة

ⵜⴰⴳⵍⴷⵉⵜ ⵏ ⵍⵎⵖⵔⵉⴱ
ⵜⴰⵎⴰⵡⴰⵙⵜ ⵏ ⵜⵎⴰⵡⴰⵙⵜ ⴰ ⵜⵣⵎⵣ
ⵜⴰⵏⴰⵎⵓⵔ ⴰ ⵖⵣⵓⵔⵣⵎ ⴰ ⵜⵙⵍⵉⴰ

تقديم مشروع الميزانية الفرعية لوزارة التضامن والتنمية الاجتماعية والمساواة والأسرة برسم السنة المالية 2021

وكالة التنمية الاجتماعية
Agence de Développement Social

المملكة المغربية
التعاون الوطني
ROYAUME DU MAROC
ENTRAIDE NATIONALE

INAS
Institut National de l'Action Sociale

محتوى العرض

السياق العام

حصيلة عمل سنة 2020

برنامج عمل سنة 2021

الميزانية برسم سنة 2021

1. التضامن والتنمية الاجتماعية

2. المرأة

3. الطفولة

4. الأشخاص في وضعية إعاقة

5. الأشخاص المسنون

6. الأسرة

7. التشريع والتعاون الدولي والتواصل

8. الميزانية والأنظمة المعلوماتية

الإطار المرجعي لعمل الوزارة

- دستور المملكة المغربية
- الخطب والتوجيهات الملكية السامية
- البرنامج الحكومي 2017-2021
- استراتيجية القطب الاجتماعي 2017-2021
- المرسوم رقم 2.13.22 الصادر في 18 من جمادى الآخرة 1434 (29 أبريل 2013) والمتعلق بتحديد اختصاصات وتنظيم وزارة التضامن والمرأة والأسرة والتنمية الاجتماعية
- النصوص التشريعية ذات الصلة بعمل الوزارة و النصوص التنظيمية المتخذة لتطبيقها

ⵜⴰⵣⵔⴼⵜ ⵏ ⵍⵎⵖⵔⵉⴱ
ⵜⴰⵎⴰⵡⴰⵙⵜ ⵏ ⵜⴰⵎⴰⵡⴰⵙⵜ ⴰ ⵜⵣⵎⵣ
ⵜⴰⵏⵎⵓⵔⵜ ⴰ ⵖⵣⵓⵔⵣⵎ ⴰ ⵜⵙⵍⵉⴰ

المملكة المغربية
وزارة التضامن والتنمية
الاجتماعية والمساواة والأسرة

الدور المحوري للقطب الاجتماعي في تنزيل السياسة الاجتماعية للحكومة

التنمية الاجتماعية	المرأة	الطفولة	الأشخاص في وضعية إعاقة	الأشخاص المسنين	الأسرة
INAS	وكالة التنمية الاجتماعية Agence de Développement Social			Entraide Nationale التعاون الوطني	
الهدف :العاملين الاجتماعيين	الهدف :المتدخلين المؤسساتيين في التنمية الاجتماعية	الهدف : الفئات في وضعية هشاشة	الهدف : جمعيات التنمية الاجتماعية	الهدف :الجمعيات المدبرة لمراكز الرعاية الاجتماعية	الهدف : الفئات في وضعية صعبة
تكوين العاملين الاجتماعيين	دعم برامج التنمية الاجتماعية محليا	التمكين الاقتصادي	دعم وتعزيز قدرات الجمعيات	المساعدة الاجتماعية	

السياق العام

- تداعيات جائحة فيروس كورونا المستجد «كوفيد 19» على الصعيدين الدولي والوطني.
- المقاربة الاستباقية والفعالة التي نهجها المغرب بقيادة جلالة الملك محمد السادس حفظه الله، في مواجهة الأزمة المرتبطة بالجائحة.
- إطلاق دينامكية مجتمعية تضامنية تلقائية وفعالة.
- ورش إصلاح منظومة الحماية الاجتماعية.
- ورش السجل الاجتماعي الموحد.

السياق العام

«إن الهدف من كل المشاريع والمبادرات والإصلاحات التي نقوم بها، هو النهوض بالتنمية، وتحقيق العدالة الاجتماعية والمجالية. ويأتي في مقدمة ذلك، توفير الحماية الاجتماعية لكل المغاربة، التي ستبقى شغلنا الشاغل، حتى نتمكن من تعميمها على جميع الفئات الاجتماعية».

خطاب عيد العرش 30 يوليوز 2020

«إننا نعتبر المبادرة الجديدة لإحداث "السجل الاجتماعي الموحد" بداية واعدة، لتحسين مردودية البرامج الاجتماعية، تدريجيا وعلى المدى القريب والمتوسط. وهو نظام وطني لتسجيل الأسر، قصد الاستفادة من برامج الدعم الاجتماعي، على أن يتم تحديد تلك التي تستحق ذلك فعلا، عبر اعتماد معايير دقيقة وموضوعية، وباستعمال التكنولوجيات الحديثة».

خطاب عيد العرش 30 يوليوز 2018

«إننا نحرص دائما على تلازم تحقيق التنمية الاقتصادية، بالنهوض بالمجال الاجتماعي، وتحسين ظروف عيش المواطنين. لذلك، دعونا لتعميم التغطية الاجتماعية لجميع المغاربة. وهو مشروع وطني كبير وغير مسبوق».

خطاب افتتاح الدورة التشريعية 10 أكتوبر 2020

السياق العام

- المقاربة الحمائية المعتمدة من طرف قطاع التضامن والتنمية الاجتماعية والمساواة والأسرة، لهابعدين، المتعلق بحماية الفئات الهشة والفقيرة من تداعيات انتشار جائحة "كوفيد 19"، والمتعلق بتعزيز الحماية الاجتماعية لتلك الفئات.
- مشروع قانون المالية لسنة 2021 الذي ترجم التوجهات الملكية، بتكريس البعد الاجتماعي ومراهنة الحكومة على توطيد الحس التضامني الذي انتعش بشكل غير مسبوق في ظل انتشار الجائحة.
- الأدوار الكبيرة التي يلعبها صندوق التماسك الاجتماعي في تقديم الدعم للفئات الهشة وفي وضعية صعبة (الأرامل، الأطفال في وضعية إعاقة، الأشخاص المسنين...) وتشجيع الإدماج المهني.
- توسيع مجال تدخل "صندوق دعم الحماية الاجتماعية والتماسك الاجتماعي" من دعم التماسك الاجتماعي، الذي يحارب الهشاشة، ليشمل دعم الحماية الاجتماعية، التي تعكس نظرة استباقية وحمائية.
- المساهمة في الحد من تداعيات انتشار جائحة كوفيد 19 أحد أبرز المحاور التي انكب عليها قطب التضامن والتنمية الاجتماعية والمساواة والأسرة.

التضامن والتنمية الاجتماعية: حصيلة عمل 2020 والتدابير المبرمجة لسنة 2021

أولا. تدابير التخفيف عن الفئات الهشة من تداعيات جائحة كوفيد 19

1. التدابير المتخذة خلال فترة الحجر الصحي
2. التدابير المتخذة بعد انتهاء فترة الحجر الصحي

ثانيا. تعزيز وتطوير منظومة المساعدة الاجتماعية

1. إصلاح منظومة مؤسسات الرعاية الاجتماعية
2. تفعيل برامج صندوق دعم التماسك الاجتماعي

ثالثا. مأسسة العمل الاجتماعي

1. مشروع قانون العاملين الاجتماعيين
2. تأهيل المعهد الوطني للعمل الاجتماعي بطنجة

رابعا. دعم مبادرات التأهيل الاجتماعي وتعزيز سياسة القرب

1. الشراكة مع جمعيات المجتمع المدني
2. افتحاص مشاريع الجمعيات
3. الشراكة مع الجماعات الترابية
4. تقوية القدرات

أولا : تدابير التخفيف عن الفئات الهشة من تداعيات جائحة كوفيد 19

1. التدابير المتخذة خلال فترة الحجر الصحي:

- حماية النساء والفتيات في وضعية صعبة
- حماية الأطفال في وضعية صعبة
- حماية الأشخاص في وضعية إعاقة
- حماية والتكفل بالأشخاص في وضعية الشارع
- دعم مؤسسات الرعاية الاجتماعية

2. التدابير المتخذة بعد انتهاء فترة الحجر الصحي:

- برنامج المساعدة والإدماج الاجتماعي موجه لفائدة الأطفال
- دعم المبادرات المحلية لجمعيات المجتمع المدني التي تروم تقديم خدمات المساعدة والإدماج الاجتماعي

ثانيا. تعزيز وتطوير منظومة المساعدة الاجتماعية

1. إصلاح منظومة مؤسسات الرعاية الاجتماعية

- العدد الإجمالي للمؤسسات المرخصة **1169** مؤسسة بطاقة استيعابية تصل إلى **102884** مستفيدة ومستفيد، موزعة على مختلف جهات المملكة.
- تخصيص **دعم سنوي للتسيير والتجهيز** يقدر ب **180 مليون** درهم خلال 2020 لفائدة الجمعيات المشرفة على تدبير هذه المؤسسات من طرف التعاون الوطني.
- **دعم سنوي** بشراكة مع التعاون الوطني **لـ 8 مراكز اجتماعية كبرى** بما مجموعه **13 839 000 ,00**

توزيع عدد مؤسسات الرعاية الاجتماعية المرخصة حسب الجهات والفئات

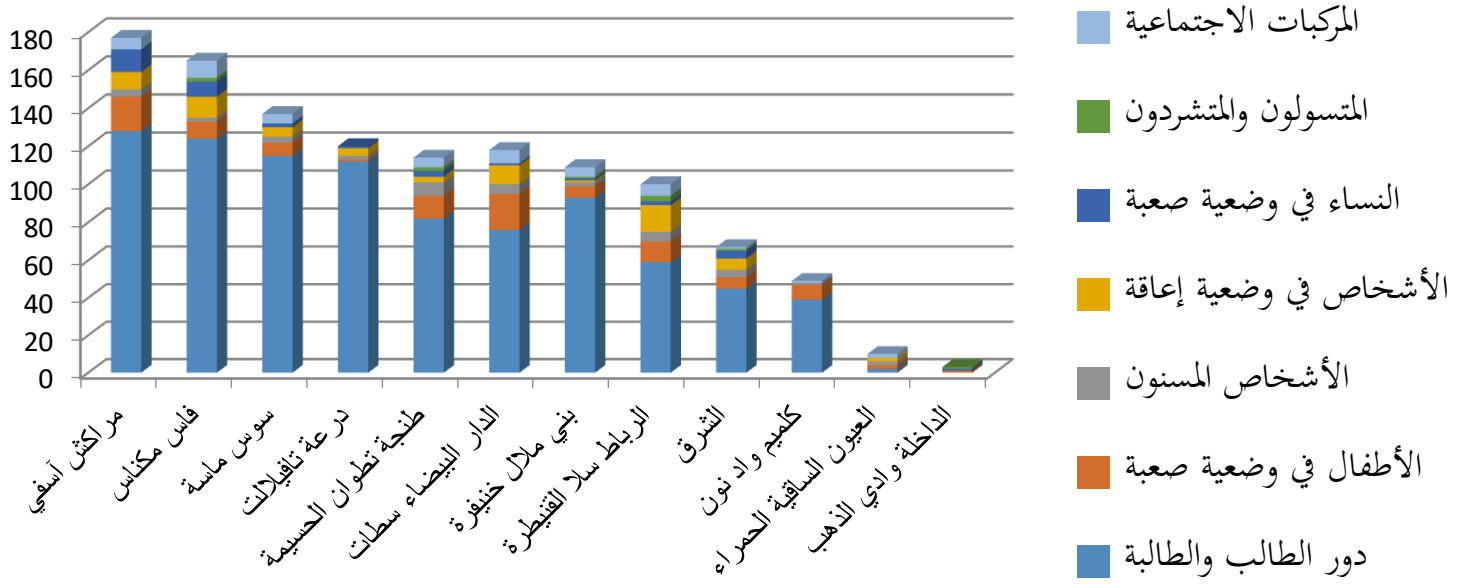

ثانيا. تعزيز وتطوير منظومة المساعدة الاجتماعية

1. إصلاح منظومة مؤسسات الرعاية الاجتماعية

• **إحداث 41 مركزا اجتماعية جديدا بشراكة مع الجماعات الترابية بأربع جهات بغلاف مالي يبلغ 35.5 مليون درهم**

الجهة	المراكز موضوع اتفاقيات الشراكة	المساهمة المالية للوزارة (مليون درهم)
طنجة تطوان الحسيمة	تجهيز المركب الاجتماعي متعدد الاختصاصات بشفشاون	0,5
	تجهيز المركز الاجتماعي للأشخاص المسنين بدون موارد بالحسيمة	1,5
الدارالبيضاء سطات	بناء 2 مراكز للمسنين+ 10 للإعاقة + 3 للطفولة	15
سوس ماسة	بناء وتجهيز مركزين سوسيو تربويين للأشخاص في وضعية إعاقة بجماعة القليعة وجماعة التمسية	8
جهة فاس مكناس	إحداث وتأهيل ما مجموعه 22 مركز اجتماعي	10,5
المجموع	**41 مركز**	**35.5**

• **إحداث مراكز اجتماعية جديدة بشراكة مع التعاون الوطني:**

- في الفترة 2018-2020، وقعت الوزارة عدة اتفاقيات شراكة مع التعاون الوطني تروم إحداث مراكز اجتماعية جديدة من أجل تعزيز منظومة مؤسسات الرعاية الاجتماعية.
- العدد الإجمالي لهاته المراكز هو **202** مركزا، من مختلف الأنواع وموزعا على جميع جهات المملكة.
- المبلغ الإجمالي المرصود لهاته العملية: **188 مليون درهم**.

ثانيا. تعزيز وتطوير منظومة المساعدة الاجتماعية

1. إصلاح منظومة مؤسسات الرعاية الاجتماعية

القانون 65.15 المتعلق بمؤسسات الرعاية الاجتماعية

- إعداد النصوص التطبيقية (21 نصا) **للقانون 65.15 المتعلق بمؤسسات الرعاية الاجتماعية** وإحالتها على مسطرة المصادقة.

التدابير المبرمجة

- **الإعداد لتدبير مرحلة ما بعد صدور النصوص التطبيقية للقانون 65.15**

ملاءمة مؤسسات الرعاية الاجتماعية مع القانون الجديد:

- القيام بتشخيص لوضعية المؤسسات الحالية على ضوء المعايير الجديدة، خاصة من حيث البنيات التحتية والتأطير، مع تقييم الكلفة المالية لعملية تأهيل المؤسسات؛
- وضع خطة عمل لتأهيل العاملين الاجتماعيين بالمؤسسات؛
- وضع خطة عمل لتأهيل البنيات التحتية؛
- وضع منظومة معلوماتية لتدبير عملية منح الرخص للمؤسسات.
- وضع نظام معلوماتي جيوغرافي SIG خاص بمؤسسات الرعاية الاجتماعية

2. تفعيل برامج صندوق التماسك الاجتماعي

أ. برنامج الدعم المباشر للأرامل في وضعية هشة الحاضنات لأطفالهن اليتامى

106.675 أرملة مقبولة وتستفيد من الدعم شهريا، تعول 192.911 يتيما ويتيمة

المبلغ الإجمالي للدعم المؤدى من طرف الصندوق : حوالي مليارين و560 مليون درهم

حصيلة البت في طلبات 2019 حسب الجهات
(إلى نهاية أكتوبر 2020)

الجهات	مجموع الطلبات	عدد الطلبات المقبولة	عدد الطلبات غير المقبولة
الدار البيضاء – سطات	18976	17488	1342
مراكش – آسفي	15885	14939	838
فاس – مكناس	15220	14093	1089
الرباط – سلا – القنيطرة	14181	12859	1229
بني ملال – خنيفرة	10833	9948	775
طنجة – تطوان – الحسيمة	10119	9209	875
الشرق	9517	9114	363
سوس – ماسة	9392	8809	518
درعة – تافيلالت	8120	7627	461
كلميم – وادنون	1662	1542	106
العيون – الساقية الحمراء	1025	844	175
الداخلة – وادي الذهب	233	203	30
المجموع	**115163**	**106675**	**7801**

ب– برنامج دعم الأشخاص في وضعية إعاقة

- **مواصلة دعم تمدرس الأطفال في وضعية إعاقة** (13211 مستفيد)؛
- **توسيع الاستفادة من المعينات التقنية والأجهزة التعويضية** (اقتناء 7976 آلة للسمع وجهازا تعويضيا ومعينا تقنيا) (6636 مستفيد)؛
- **مواصلة تشجيع الأشخاص في وضعية إعاقة على إحداث مشاريع مدرة للدخل** عبر تقديم دعم يصل إلى 60 ألف درهم لكل مشروع (337 مشروع)؛
- **تعزيز شبكة مراكز الاستقبال لفائدة الأشخاص في وضعية إعاقة** (45168 مستفيد) (المراكز المفعلة 64 مركزا).

ثالثا. مأسسة العمل الاجتماعي

مشروع قانون العاملين الاجتماعيين 45.18

ما تم إنجازه

- تشكيل لجنة قطاعية لدراسة وتجويد مشروع القانون؛
- مصادقة مجلس الحكومة على المشروع بتاريخ 28 ماي 2020؛
- إيداع المشروع بمكتب المجلس المستشارين بتاريخ 25 يونيو 2020؛
- الإعداد لإطلاق الدراسة المتعلقة بمرجع للوظائف والكفاءات العاملين الاجتماعيين.

التدابير المبرمجة

- إنهاء مسار المصادقة على مشروع القانون.

تأهيل المعهد الوطني للعمل الاجتماعي بطنجة

ما تم إنجازه

- المساهمة في بلورة مخطط عمل تنمية المعهد لرفع عدد المسجلين إلى ألف طالب على مدى خمس سنوات؛
- الرفع من الطاقة الاستيعابية للمعهد ب 3 مرات مقارنة مع السنة الماضية؛
- العمل على تكوين أطر متخصصة في محاربة العنف ضد النساء تماشيا مع إعلان مراكش.

التدابير المبرمجة

- تتبع أجراة مخطط تنمية المعهد والرفع من الطاقة الاستيعابية؛
- تقديم مشروع إجازة جديدة تماشيا مع مخطط تنمية المعهد؛
- خلق أول مختبر للبحث العلمي بالمعهد الوطني للعمل الاجتماعي.

تطوير التكوين التأهيلي

ما تم إنجازه

- البرنامج الوطني لتأهيل مهنيي التكفل بالأشخاص ذوي إعاقة التوحد ''رفيق''؛
- تكوين الفاعلين المتدخلين في الأجهزة الترابية المندمجة لحماية الطفولة؛
- تكوين الجمعيات المسيرة لمؤسسات الرعاية الاجتماعية المتكفلة بالأطفال في وضعية صعبة من أجل تسهيل اندماجهم الاجتماعي بعد سن 18 سنة.

رابعا. دعم مبادرات التأهيل الاجتماعي وتعزيز سياسة القرب

1. برنامج الشراكة مع جمعيات المجتمع المدني

أ. برنامج الشراكة مع الجمعيات

تم إنجاز نسخة برنامج الشراكة مع الجمعيات 2019-2020: تمويل 122 مشروعا بغلاف مالي قدره 14545236.2 درهم (معطيات مؤقتة)

ب. الشراكة مع الجمعيات الكبرى

خلال الفترة 2017-2020: تمويل 27 مشروعا بمبلغ إجمالي قدره 50 825 610 مليون درهم.

التدابير المبرمجة

إطلاق نسخة 2021 لبرنامج الشراكة مع الجمعيات.

2. افتحاص مشاريع الجمعيات

ما تم إنجازه

إعداد وإعلان طلب عروض لافتحاص وتقييم 561 مشروعا ممولا من طرف الوزارة برسم سنوات 2015 و2016 و2017.

التدابير المبرمجة

الانجاز الميداني لعملية افتحاص وتقييم 561 مشروعا ممولا من طرف الوزارة برسم سنوات 2015 و2016 و2017.

3. الشراكة مع الجماعات الترابية

ما تم إنجازه

خلال الفترة 2018 - 2020: تم إطلاق 39 مشروعا اجتماعيا بشراكة مع الجماعات الترابية بمبلغ إجمالي قدره 110مليون درهم.

4. تقوية القدرات

ما تم إنجازه

- **برنامج «ارتقاء» لتأهيل الجمعيات**

يتم تفعيل البرنامج بشراكة مع وكالة التنمية الاجتماعية

منذ انطلاق البرنامج إلى اليوم، تم إنجاز ما يزيد عن 500 نشاط (دورات تكوينية، منتديات، مواكبة، دعم مؤسساتي) في 33 إقليما.

التدابير المبرمجة

تجويد حكامة البرنامج :

- ربط البرنامج بأولويات التنزيل الترابي للسياسات العمومية؛
- وضع نظام للتتبع والتقييم.

المرأة: حصيلة 2020 وبرنامج عمل 2021

تنفيذ المشاريع المبرمجة في الخطة الحكومية للمساواة

«إكرام 2» 2017–2021

تنزيل الخطة الحكومية للمساواة «إكرام 2» 2017–2021

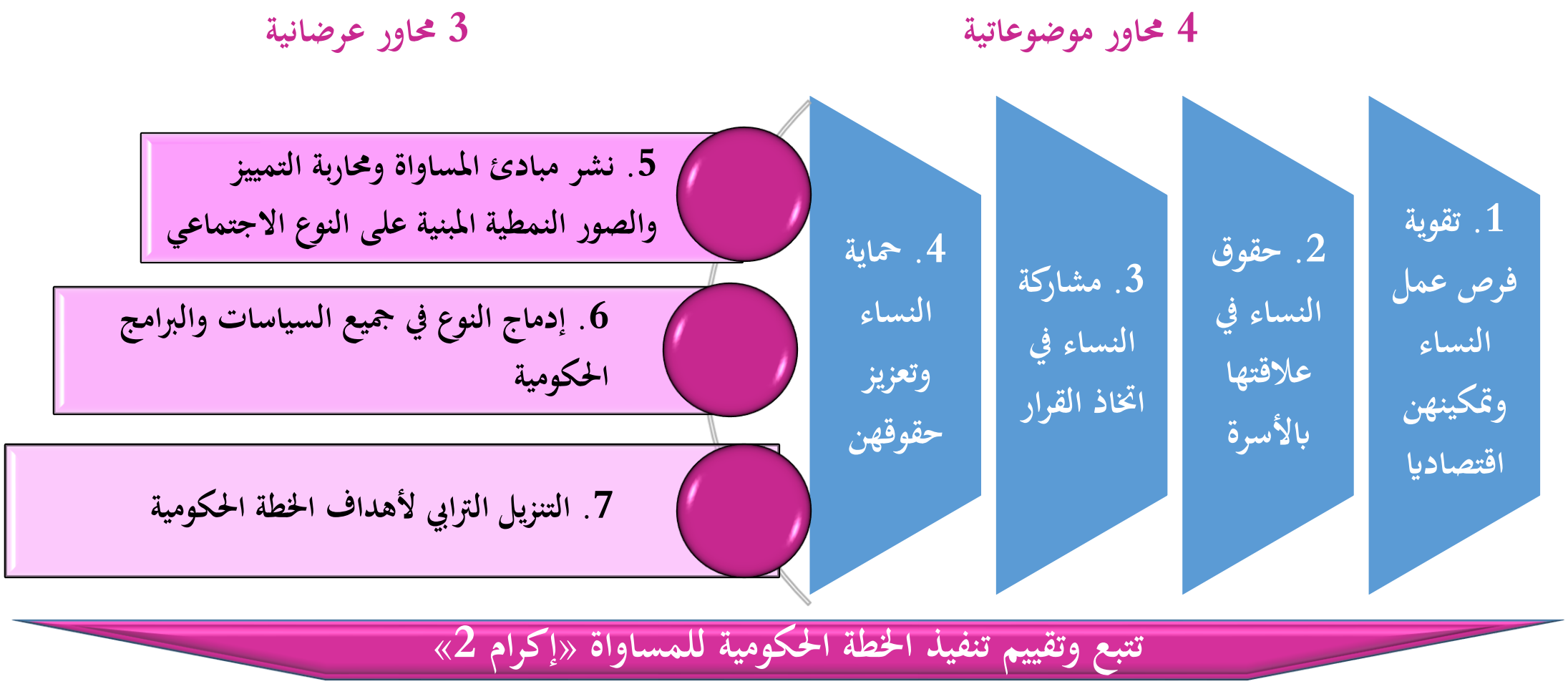

برنامج « مغرب التمكين»

تنفيذا لتدابير البرنامج الحكومي 2017-2021، خاصة المحور المتعلق بتقوية الادماج الاقتصادي للنساء، وفي إطار تفعيل المحور الأول من الخطة الحكومية إكرام 2، عملت الوزارة، بشراكة مع هيئة الأمم المتحدة للمرأة، على إطلاق مسار إعداد البرنامج الوطني المندمج للتمكين الاقتصادي للنساء والفتيات «مغرب التمكين»، وفق مقاربة تشاركية مع جميع الفاعلين، من قطاعات حكومية، ومؤسسات وطنية، وقطاع خاص ومجتمع مدني وشركاء تقنيين وماليين، وقد توج المسار ب:

- تنظيم ورشات تشاورية حول برنامج "مغرب التمكين" مع جميع الفاعلين المعنيين، فبراير 2020
- المصادقة على البرنامج من طرف اللجنة الوزارية للمساواة، في 14 يوليوز 2020:
- تقديم البرنامج للجنة التقنية المكلفة بتتبع الخطة الحكومية للمساواة إكرام2، في 15 يوليوز2020
- تقديم برنامج مغرب تمكين في المجلس الحكومي، بتاريخ 9 شتنبر 2020
- تنظيم الملتقى الدولي حول مجهودات المملكة المغربية في مجال التمكين الاقتصادي للنساء والفتيات، احتفاء باليوم الوطني للمرأة المغربية 10/10/2020
- إطلاق برامج مجالية للتنزيل الترابي لبرنامج مغرب التمكين بشراكة مع مجالس ترابية (8 جهات و إقليمين)

التنزيل الترابي لبرنامج « مغرب التمكين»

المنجزات

- إطلاق برنامج التمكين الاقتصادي للنساء بجهة الداخلة وادي الذهب: إنجاز ما لا يقل عن 200 مشروع (فردي أو جماعي) وخلق 500 فرصة عمل؛
- توقيع اتفاقيات شراكة مع عدد من مجالس الجهات والأقاليم، تهم التمكين الاقتصادي للنساء في وضعيات صعبة وفي وضعية هشاشة، بتاريخ 10 أكتوبر 2020، موازاة مع فعاليات الملتقى الدولي حول مجهودات المملكة المغربية احتفالا باليوم الوطني للمرأة المغربية، وتتمحور البرامج الجهوية حول:

- ❑ تأهيل وتمكين النساء في وضعية صعبة؛
- ❑ تفعيل صندوق دعم النساء في وضعية صعبة الممتهنات السابقات للتهريب المعيشي؛
- ❑ دعم برامج مدرة للدخل لفائدة النساء في وضعية إعاقة؛
- ❑ التأهيل والتمكين الاقتصادي للنساء، ودعم التعاونيات النسائية؛
- ❑ التكوين والادماج المهني في سوق الشغل، لفائدة النساء والفتيات؛
- ❑ دعم المقاولات والتعاونيات النسائية؛
- ❑ التأهيل والتمكين الاقتصادي للنساء في وضعية صعبة ودعم التعاونيات المهنية النسائية؛
- ❑ التأهيل والتمكين الاقتصادي للنساء الحرفيات ودعم التعاونيات الحرفية.

◄ بلغ الغلاف المالي : 111 مليون درهم، تساهم الوزارة ب39 مليون درهم

- إطلاق البرنامج القطري الثاني بين المغرب و منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية / OCDE.

التدابير المبرمجة حسب المحاور الاستراتيجية للبرنامج

على مستوى الولوج إلى الفرص الاقتصادية

- ❑ تتبع ووضع برامج عمل وآليات حكامة البرامج المجالية للتمكين الاقتصادي للنساء والفتيات
- ❑ مواصلة التنزيل الترابي لبرنامج مغرب التمكين، عبر توقيع اتفاقيات شراكة جديدة مع باقي المجالس والجهات والأقاليم، تهم النساءوالفتيات في وضعيات هشاشة
- ❑ مواكبة الاتحاد العام لمقاولات المغرب لإدماج بعد المساواة والتكافؤ بين الرجل والمرأة
- ❑ دعم مبادرات تهدف إلى تقوية الحضور الاقتصادي للمرأة المغربية، على الصعيد الافريقي وعلى المستويين الوطني والجهوي

على مستوى التربية والتكوين

- ❑ وضع برنامج لتسريع بناء المدارس الداخلية للإناث (دور الطالبة)
- ❑ إطلاق حملة وطنية تواصلية حول أهمية تعليم الفتيات والدور الذي يمكن أن تقوم به، كنساء فاعلات والمساواة بين الذكور والاناث في المهارات والقدرات

❑ على مستوى توفير البنية التحتية اللازمة والمستدامة لتسهيل ولوج النساء للشغل

- ❑ إطلاق دراسة لتحديد وجرد المقتضيات القانونية التي تعرقل الولوج للفرص والمشاركة الاقتصادية
- ❑ وضع آلية لتقدير واحتساب العمل المنزلي للمرأة
- ❑ وضع برنامج لتحسين مؤشرات المساواة بين النساء والرجال

التنزيل الترابي لبرنامج « مغرب تمكين»

برنامج "جهات ناهضة" للتأهيل والتمكين الاقتصادي للنساء والفتيات بجهة طنجة-تطوان-الحسيمة

برنامج " التأهيل والتمكين الاقتصادي للنساء والفتيات في وضعية صعبة ودعم التعاونيات النسائية بجهة فاس-مكناس"

برنامج دعم المقاولة والتعاونية النسائية بجهة الرباط -سلا -القنيطرة

التنزيل الترابي لبرنامج "مغرب التمكين" بإقليـــــم الناظور - جهة الشرق-

برنامج التأهيل والتمكين للنساء والفتيات عبر التكوين والإدماج في سوق الشغل بجهة الدار البيضاء -سطات

برنامج "دعم الأنشطة المدرة للدخل لفائدة النساء في وضعية صعبة والأشخاص في وضعية إعاقة بإقليـــــم جرادة"- جهة الشرق-

التأهيل والتمكين للنساء في وضعية صعبة ودعم التعاونيات النسائية بجهة مراكش -آسفي

برنامج التأهيل والتمكين الاقتصادي للنساء الحرفيات ودعم التعاونيات الحرفية بجهة كلميم-واد نون

برنامج "التأهيل والتمكين الاقتصادي للنساء في وضعية صعبة معيلات للأسر بجهة سوس- ماسة"

برنامج "التأهيل والتمكين الاقتصادي للنساء في وضعية صعبة معيلات للأسر بجهة سوس- ماسة"

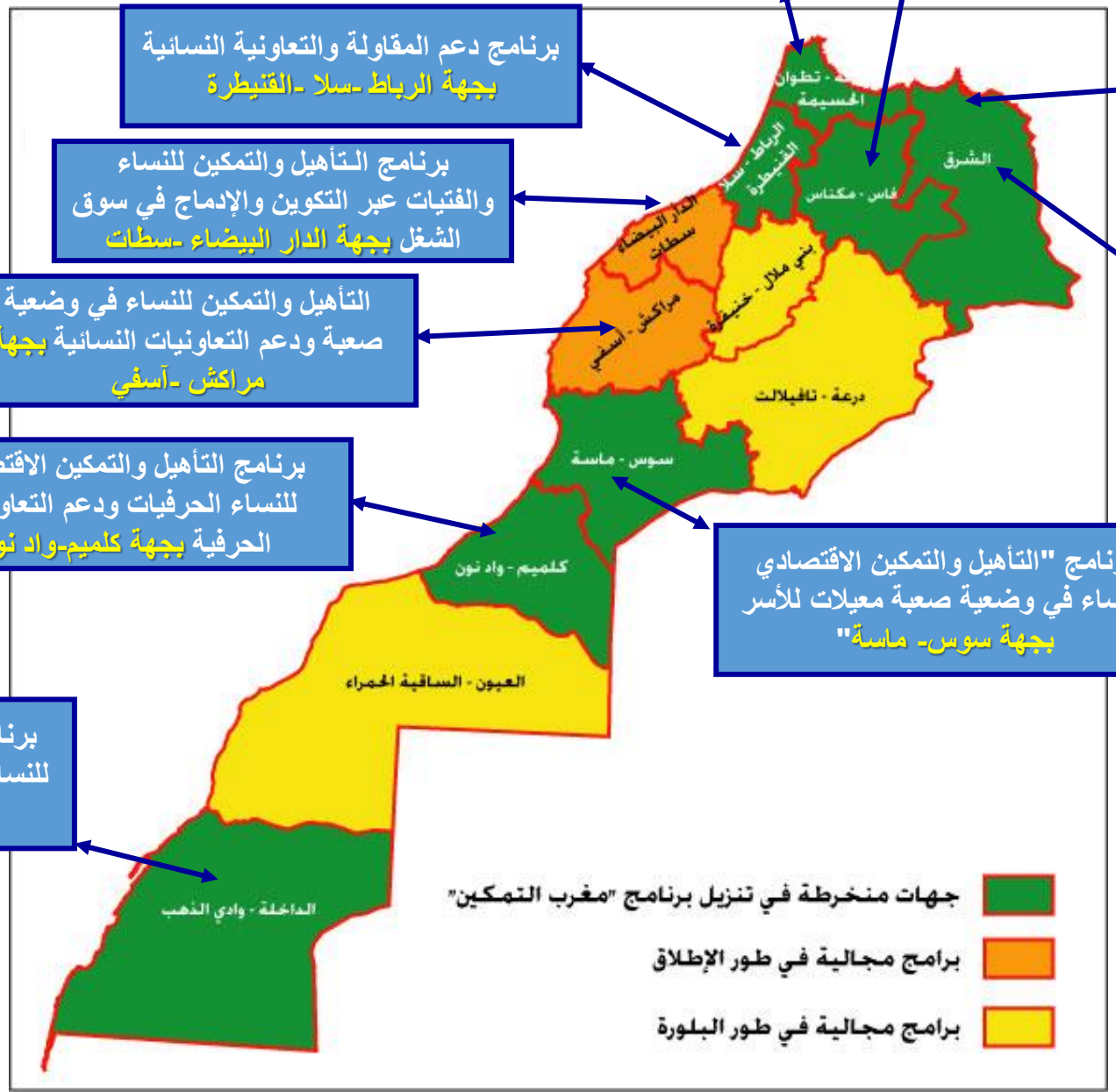

محور حماية النساء وتعزيز حقوقهن

المنجزات

مواكبة تنزيل مقتضيات القانون رقم 103.13 المتعلق بمحاربة العنف ضد النساء، من خلال:

- إعداد مشروع الاستراتيجية الوطنية لمناهضة العنف ضد النساء في أفق 2030 عبر مسار تشاوري شمل القطاعات الحكومية والجمعيات والمؤسسات الوطنية والمنتخبين والفاعلين المحليين.
- تفعيل برنامج «الفضاءات المتعددة الوظائف للنساء» من خلال إجراءات التوقيع على اتفاقيتي شراكة مع التعاون الوطني مكنت من **إحداث 65 فضاء متعدد الوظائف للنساء** ومواكبتها بالتأهيل والتجهيز اللازم وبالتأطير من خلال إعداد مشروع المؤسسة ل10 منها ودفتر تحملات خاص وبرنامج شامل لتكوين مسيري الفضاءات والمهنيين والشركاء المحليين.
- برنامج دعم مراكز الاستماع والإرشاد القانوني للنساء:

ضمن طلبات المشاريع برسم سنة 2019-2020 : تمويل 50 مشروع بغلاف مالي قدره 5,5 مليون درهم، أي بنسبة 38 % من مجموع الدعم الموجه للجمعيات

التدابير المبرمجة

- مواصلة تنزيل مقتضيات القانون 103.13 المتعلق بمحاربة العنف ضد ونصه التطبيقي
- المصادقة النهائية على الاستراتيجية الوطنية لمحاربة العنف ضد النساء في أفق 2030 وتعزيز تفعيل مضامينها وخصوصا على الصعيد المحلي.
- مواصلة تنفيذ التزامات الوزارة في إعلان مراكش 2020 للقضاء على العنف ضد المرأة"،
- إضافة إلى المساهمة في الالتزامات المشتركة (التكوين والحد في تزويج القاصر)
- توسيع التغطية المجالية للفضاءات المتعددة الوظائف بإحداث فضاءات جديدة بمشاركة مع الجماعات الترابية وجمعيات المجتمع المدني وتأهيلها طبقا لمقتضيات القانون 65.15 المتعلق بمؤسسات الرعاية الاجتماعية والنصوص التنظيمية

محور حماية النساء وتعزيز حقوقهن

المنجزات

- تنظيم الحملة الوطنية السابعة عشر لوقف العنف ضد النساء حول موضوع «الشباب شريك في مناهضة العنف ضد النساء»؛
- دعم إحداث وتفعيل **منصة «كلنا معك»** المختصة في الاستماع والدعم والتوجيه للنساء والفتيات في وضعية هشة؛
- الانخراط في إعلان مراكش 2020 للقضاء على العنف ضد المرأة، الموقع بتاريخ 8 مارس 2020 تحت الرئاسة الفعلية لصاحبة السمو الملكي الأميرة لالة مريم من خلال الالتزامات الخاصة التالية:
  - ✓ توفير 65 مركز لاستقبال وإيواء النساء ضحايا العنف؛
  - ✓ مضاعفة عدد خريجي المعهد الوطني للعمل الاجتماعي لتوفير الأخصائيين الاجتماعيين المؤهلين لرعاية النساء ضحايا العنف؛
- **إعداد بروتوكول «حماية» للخدمات الأساسية** الخاصة بمراكز إيواء النساء ضحايا العنف وخدمات الدعم الاجتماعي عبر مسار تشاوري شمل إعداد تشخيص شامل للخدمات المقدمة للنساء ضحايا العنف من خلال بحث ميداني وبلورة رؤية مندمجة لتنسيق تدخلات الفاعلين وطنيا وجهويا ومحليا وإعداد البروتوكول ونمذجة سلسلة التكفل في جهة تجريبية؛
- تنظيم حملة رقمية للتحسيس بمخاطر العنف خلال فترة الحجر الصحي بشراكة واسعة مع فنانين وإعلاميين وجمعويين وغيرهم؛
- إحداث وتفعيل **الخلية المركزية التابعة للوزارة** التي نص عليها المرسوم التطبيقي للقانون 103.13 . مما مكن من تقديم الدعم والمواكبة للنساء في وضعية صعبة خلال فترة الحجر الصحي من خلال تنسيق الإدماج الأسري، والإيواء، وتقديم المساعدات العينية، و توزيع حقيبة سلامة الوقائية وغيرها؛
- دعم أشغال **اللجنة الوطنية للتكفل بالنساء ضحايا العنف** من خلال القيام بأدوار كتابة اللجنة وتوفير الدعم التقني واللوجستيكي لأنشطتها وبرنامج عملها السنوي، إضافة إلى العضوية باللجنة.

التدابير المبرمجة

- مواصل دعم منصة «كلنا معك» المخصصة للاستماع والدعم والتوجيه للنساء والفتيات في وضعية هشة؛
- مواكبة أشغال اللجنة الوطنية للتكفل بالنساء ضحايا العنف ودعم تنفيذ برنامج عملها السنوي وتعزيز دور كتابة اللجنة الموكولة للوزارة:
  - ✓ مراجعة المعايير وتطوير وتحسين حزمة الخدمات الأساسية للتكفل بالنساء ضحايا العنف بما في ذلك خدمة الإيواء والتنسيق (تنفيذ الإجراء 4.3.5 من الخطة إكرام 2)؛
  - ✓ تنفيذ برنامج التكوين لتكوين مختلف الموارد البشرية المتدخلة في سلسة التكفل بالنساء ضحايا العنف ؛
  - ✓ تنظيم الحملة الوطنية الثامنة عشر لوقف العنف ضد النساء العنف ضد النساء؛
  - ✓ مواصلة تقديم الدعم لمراكز الاستماع والتوجيه للنساء ضحايا العنف.

محور نشر مبادئ المساواة ومحاربة التميز والصور النمطية المبنية على النوع الاجتماعي

المنجزات

- **إحداث مركز للتوثيق مختص في قضايا المرأة والنهوض بحقوقها:**
  - اعتماد نظام التدبير الالكتروني للوثائق GEDالمتعلقة بمجال النهوض بحقوق النساء ومحاربة جميع أشكال العنف والتمييز ضدهن، يستجيب لمتطلبات تقنيات المعلومات الحديثة من حيث الوصول للمعلومة ونشرها.
  - **إعداد ونشر العدد الأول من نشرة المساواة**، (الأولى من نوعها) تحتوي على قاعدة مؤشرات محينة ومصنفة حسب أنواع الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والسياسة والبيئية والثقافية، وذلك حسب الجنس والمجال الحضري؛ والقروي، وفي تقاطع مع مؤشرات أهداف التنمية المستدامة، ومع المؤشرات الدولية المعتمدة لقياس المساواة بين الجنسين، وكذا مؤشرات تتبع الالتزامات المنبثقة عن الاتفاقيات الدولية.

التدابير المبرمجة

- العمل على تعزيز القاعدة الوثائقية الخاصة بنظام التدبير الالكتروني للوثائق المتعلقة بمجال النهوض بحقوق النساء ومحاربة جميع أشكال العنف والتمييز ضدهن، وربطها بمراكز البحث وبالجامعات وجعلها متاحة للباحثين والمهتمين؛
- إعداد ونشر العدد الثاني من نشرة المساواة.

محور التنزيل الترابي لأهداف الخطة الحكومية

- إطلاق الخطة الجهوية للمساواة لجهة الرباط–سلا–القنيطرة» في مارس 2020، وذلك في إطار تنفيذ اتفاقية الشراكة بين مجلس جهة الرباط–سلا–القنيطرة و وزارة الأسرة والتضامن والمساواة والتنمية الاجتماعية؛
- وضع برنامج عمل تفعيل الخطة الجهوية للمساواة يتضمن خاصة برنامج دعم وتأهيل التعاونيات النسائية بالجهة و برنامج دعم وتأهيل التعاونيات النسائية بالجهة؛
- إطلاق برامج مجالية لتأهيل والتمكين لاقتصادي للنساء والفنيات تنزيلا لبرنامج «مغرب التمكين».

الشراكة مع المجالس الترابية:

- مواصلة تنفيذ الخطة الجهوية للمساواة "إكرام" بجهة الرباط–سلا–القنيطرة؛
- إبرام اتفاقية شراكة مع جهات أخرى من أجل بلورة وتنفيذ خطط جهوية للمساواة؛
- وضع برنامج لتقوية قدرات الجماعات الترابية في مجال ادماج مقاربة النوع.

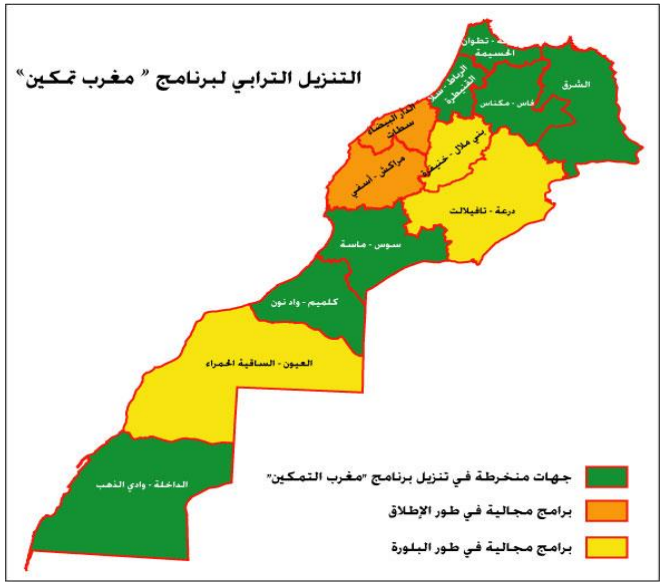

الطفولة: حصيلة 2020 برنامج عمل 2021

1. البرنامج الوطني التنفيذي 2015–2020 للسياسة العمومية المندمجة لحماية الطفولة 2015–2025
2. برنامج «ولادنا» لإحداث أجهزة ترابية مندمجة لحماية الطفولة
3. خطة عمل حماية الأطفال من الاستغلال في التسول
4. خطة عمل وقاية وحماية الأطفال في وضعية هشة من عدوى كورونا
5. برنامج مدن بدون أطفال في وضعية الشارع
6. برنامج مواكبة الأطفال والشباب المغادرين لمؤسسات الرعاية الاجتماعية لما بعد 18 سنة
7. النهوض بمعايير الاجتماعية لحماية الأطفال

1. البرنامج الوطني التنفيذي 2015-2020 للسياسة العمومية المندمجة لحماية الطفولة 2015-2025

المنجزات

تم خلال سنة 2020 **إنجاز 14 تدبيرا** تتحمل الوزارة مسؤولية إنجازه في البرنامج، وذلك كما يلي:

- تضمين معايير وقواعد دنيا تتعلق بمؤسسات الرعاية الاجتماعية للأطفال في النصوص التطبيقية للقانون 65.15؛
- إعداد دفاتر التحملات لتطبيق القانون 65.15؛
- القانون المتعلق بالعاملين الاجتماعيين؛
- تكوين العاملين الذين هم على اتصال مع الأطفال؛
- إطلاق حملة وطنية تواصلية لتعزيز الوقاية وحماية الأطفال ضد مختلف أشكال الإساءة والعنف والاستغلال والإهمال، بتاريخ 19 أكتوبر، وتمتد على ستة أشهر؛
- توقيع اتفاقية شراكة مع المرصد الوطني لحقوق الطفل، من أجل تعزيز خدمات الرقم الأخضر والرقم المختصر والمنصة الإلكترونية، بمبلغ يتجاوز 3،5 مليون درهم؛
- وضع خلايا بمراكز المواكبة لحماية الطفولة مكلفة بتدبير المنظومة المعلوماتية المندمجة لتتبع الطفل في مدار الحماية؛
- الانتهاء من إعداد دفتر تحملات المنظومة المعلوماتية الإقليمية المندمجة لتتبع الطفل في مدار الحماية في شتنبر 2020، ومن المتوقع إطلاق المنظومة المعلوماتية في أحد الأقاليم النموذجية في يناير 2020 كمرحلة تجريبية؛
- تحسين جودة الخدمات لتشمل مواكبة الشباب المغادرين لمؤسسات الرعاية الاجتماعية؛
- تعزيز دعم تمدرس الأطفال في وضعية هشاشة بمن فيهم الأطفال في وضعية إعاقة.

التدابير المبرمجة

- تنظيم المناظرة الوطنية الثانية حول السياسة العمومية المندمجة لحماية الطفولة؛
- ✓ تقييم نصف مرحلي للسياسة العمومية المندمجة لحماية الطفولة 2015-2025؛
- ✓ إعداد البرنامج الوطني التنفيذي للمرحلة الثانية 2021-2025.

2. برنامج «ولادنا» لإحداث الأجهزة الترابية المندمجة لحماية الطفولة

المنجزات

- ✓ إطلاق الأجهزة الترابية المندمجة لحماية الطفولة بثمانية (8) أقاليم نموذجية: طنجة، الرباط، سلا، مكناس، الدار البيضاء آنفا، مراكش، أكادير، العيون.
- ✓ إحداث ستة (06) لجن إقليمية لحماية الطفولة، بكل من طنجة، سلا، مكناس، مراكش، أكادير، العيون.
- ✓ إحداث ثمانية **مراكز** المواكبة لحماية الطفولة بالأقاليم المستهدفة؛
- ✓ إطلاق برنامج للتكوين في مجال حماية الطفولة لفائدة العاملين بمراكز المواكبة لحماية الطفولة بالأقاليم النموذجية، وإنجاز 08 دورات من أصل 12 دورة تكوينية.
- ✓ إعداد دفتر تحملات المنظومة المعلوماتية الإقليمية المندمجة لتتبع الطفل داخل مدار الحماية.

التدابير المبرمجة

- ✓ إطلاق الأجهزة الترابية المندمجة لحماية الطفولة بعشرة أقاليم جديدة: بني ملال، وجدة، فاس، الراشدية، سيدي قاسم، تاونات، سطات، الجديدة، تارودانت.
- ✓ إطلاق المنظومة المعلوماتية المندمجة لتتبع الطفل داخل مدار الحماية في مرحلة تجريبية بأحد الأقاليم النموذجية.
- ✓ إعداد أدوات مواكبة الجهاز الترابي المندمج لحماية الطفولة : بروتوكول حماية الطفولة، دليل إعداد خطط العمل الإقليمية لحماية الطفولة، دليل إعداد التقارير الإقليمية في مجال حماية الطفولة، مرجع موحد لتقييم وضعيات الخطر في مجال حماية الطفولة.
- ✓ تقييم البرنامج التكويني لسنة 2020، وإعداد برنامج التكوين المستمر لسنة 2021.

3. خطة عمل حماية الأطفال من الاستغلال في التسول

المنجزات

- ✓ إطلاق الوزارة ورئاسة النيابة العامة، بتنسيق مع القطاعات الحكومية والجمعيات، خطة العمل بثلاث عمالات نموذجية: الرباط، وسلا، وتمارة، بتاريخ 04 دجنبر 2019، وفي الإطار تم:
  - ✓ وضع مسار متفق عليه لحماية الأطفال من الاستغلال في التسول يشمل الحماية القضائية، التكفل الطبي والنفسي، الرعاية الاجتماعية، التربية والتكوين والتتبع والتقييم؛
  - ✓ وضع فريق عمل ميداني يتكون من مختلف المصالح المعنية وفريق للمساعدة الاجتماعية؛
  - ✓ وضع 12 دليلا عمليا لفائدة فرق العمل الميدانية؛
  - ✓ سحب 97 طفلا منهم 53 ذكور و44 من الإناث في العمالات النموذجية.
  - ✓ دعم مؤسسات الرعاية الاجتماعية المعنية لتعزيز الطاقة الاستيعابية الخاصة بالإيواء الاستعجالي المؤقت.

التدابير المبرمجة

- ✓ مواصلة تفعيل خطة العمل بالعمالات النموذجية الثلاث، ونمذجتها؛
- ✓ إطلاق حملة تواصلية للوقاية وحماية الأطفال من الاستغلال في التسول؛
- ✓ إطلاق خطة العمل بأقاليم وعمالات أخرى في أفق تعميمها تدريجيا.

4. خطة عمل للوقاية وحماية الأطفال في وضعية هشة من عدوى كورونا

المنجزات

- ✓ وضع فرق للمساعدة الاجتماعية للأطفال بجميع أقاليم المملكة تتكون من حوالي 300 عامل اجتماعي بهدف تعزيز اليقظة والاستماع وتتبع وضعية 3852 طفل ظلوا خلال فترة الحجر الصحي وتقييد الحركة، ب 75 مؤسسة للرعاية الاجتماعية، والأطفال في وضعية الشارع؛
- ✓ التكفل ب 986 طفل من الشارع، منهم 639 ذكور و 347 إناث، إلى غاية 03 يوليوز 2020، ب 66 مؤسسة للرعاية الاجتماعية و51 مركزا وفضاء للإيواء المستعجل؛
- ✓ إدماج 224 طفلا داخل أسرهم، وإيداع 360 طفلا بمؤسسات الرعاية الاجتماعية، و354 بفضاءات الإيواء المستعجل؛
- ✓ تقديم الدعم النفسي عن بعد لفائدة 285 طفل، منهم 184 ذكور و 98 إناث، داخل مؤسسات الرعاية الاجتماعية؛
- ✓ توزيع عدة النظافة الشخصية على 4300 طفل ب 123 مركزا، منهم 1196 إناث و3103؛
- ✓ إعداد وتوزيع مطويات وملصقات ملائمة للأطفال حول طرق الوقاية من عدوى الفيروس؛
- ✓ إعداد وتوزيع **خمسة أشرطة فيديو** حول طرق وآليات العمل مع الأطفال داخل مؤسسات الرعاية الاجتماعية، خلال فترة الحجر الصحي وتقييد الحركة، شملت مجالات الوقاية من العنف، المواكبة النفسية، الدارسة عن بعد، الوقاية من انتقال العدوى.

التدابير المبرمجة

- ✓ مواصلة التعبئة للوقاية من انتقال العدوى داخل مؤسسات الرعاية الاجتماعية للأطفال؛
- ✓ دعم جهود النظافة والوقاية من العدوى لفائدة دور الطالب (ة) بعد فتحها لفائدة الأطفال والشباب؛
- ✓ وضع برامج فردية لفائدة الأطفال في وضعية الشارع المتكفل بهم خلال فترة الحجر الصحي، تراعي النوع الاجتماعي، تشمل معالجة الإدمان، الدعم والمواكبة النفسية، الإدماج في منظومة التربية والتكوين؛
- ✓ مواصلة تقديم الدعم النفسي عن بعد لفائدة الأطفال بمؤسسات الرعاية الاجتماعية.

5. برنامج مدن بدون أطفال في وضعية الشارع

المنجزات

- ✓ وضع إسعافات اجتماعية متنقلة للأطفال في وضعية الشارع:
  - إطلاق إسعاف اجتماعي بطنجة، بدعم مالي يقدر ب 4 مليون درهم؛
  - مواصلة دعم الاسعاف الاجتماعي المتنقل بكل من الدار البيضاء ومكناس، بمبلغ 4،3 مليون درهم؛
  - توقيع اتفاقية شراكة مع التعاون الوطني لوضع إسعافات اجتماعية متنقلة بستة (6) أقاليم، بمبلغ 20.000.000,00 درهم.
- ✓ المساعدة الاجتماعية وإعادة إدماج الأطفال في وضعية الشارع المتكفل بهم: الإعلان عن طلب مشاريع الجمعيات العاملة في مجال الأطفال في وضعية الشارع برسم السنة المالية 2020؛
- ✓ تنظيم أربع دورات تكوينية للعاملين بمراكز المواكبة لحماية الطفولة حول إعادة إدماج الأطفال في وضعية الشارع.

التدابير المبرمجة

- ✓ تتبع إحداث ستة إسعافات اجتماعية متنقلة للأطفال في وضعية الشارع؛
- ✓ مواصلة دعم الاسعافات الاجتماعية المتنقلة بكل من الدار البيضاء، مكناس، طنجة؛
- ✓ وضع مشاريع مع مؤسسات الرعاية الاجتماعية في مجال إعادة إدماج الأطفال في وضعية الشارع المتكفل بهم خلال فترة الطوارئ الصحية، في إطار اتفاقية الشراكة مع التعاون الوطني؛
- ✓ تتبع تفعيل المشاريع المنتقاة في إطار طلب مشاريع الجمعيات في مجال إعادة إدماج الأطفال في وضعية الشارع؛
- ✓ وضع برنامج للتكوين في مجال إعادة إدماج الأطفال في وضعية الشارع لفائدة العاملين بالإسعافات الاجتماعية المتنقلة ومؤسسات الرعاية الاجتماعية والجمعيات الشريكة.

6. برنامج «مواكبة» للأطفال والشباب المقبلين على مغادرة مؤسسات الرعاية الاجتماعية لما بعد 18 سنة

المنجزات

- ✓ مواصلة تفعيل مشروع مواكبة 450 نزيل بمؤسسات الرعاية الاجتماعية التابعة لقرى الأطفال المسعفين بالمغرب إعداد مغادرتهم للمؤسسات بعد بلوغهم 18 سنة؛
- ✓ مواصلة تفعيل مشروع مواكبة 2250 من نزلاء 25 مؤسسة للرعاية الاجتماعية للطفولة وتكوين 50 مربيا في مجال الوساطة الاجتماعية:
  - تشخيص وضعية الأطفال والخدمات بمؤسسات الرعاية الاجتماعية المستهدفة؛
  - إطلاق برنامج للنهوض بالقدرات في مجال «المواكبة» يتكون من 07 دورات تكوينية، حيث تم تنظيم دورتين خلال شهري شتنبر ونونبر 2020؛
- ✓ إدراج المعايير الدنيا لمواكبة في مشاريع القرارات بشأن دفاتر التحملات المتعلقة بالشروط الخاصة المنصوص عليها في القانون 15-65 المتعلق بمؤسسات الرعاية الاجتماعية؛
- ✓ إعداد خريطة الأطفال والخدمات بمؤسسات الرعاية الاجتماعية.

التدابير المبرمجة

- ✓ مواصلة تفعيل المشاريع المبرمجة المتعلقة بمواكبة الأطفال والشباب المقبلين على المغادرين لمؤسسات الرعاية لما بعد 18 سنة؛
- ✓ دعم مشاريع جديدة في مجال «المواكبة» بشراكة مع الجمعيات المسيرة لمؤسسات الرعاية الاجتماعية للطفولة؛
- ✓ وضع برنامج مندمج لمواكبة الأطفال والشباب المغادرين لمؤسسات الرعاية الاجتماعية بعد بلوغهم 18 سنة.
- ✓ تنظيم يوم دراسي لتشخيص وتقييم الادماج الاجتماعي والدراسي بمؤسسات الرعاية الاجتماعية، في أفق بلورة نظام فعال.

7. النهوض بالمعايير الاجتماعية الحمائية للأطفال

المنجزات

- ✓ إطلاق حملة وطنية تواصلية لحماية الأطفال ضد العنف والاستغلال والإهمال، ابتداء من 19 اكتوبر 2020 إلى مارس 2021؛
- ✓ إعداد ونشر دليل للأسر حول حماية الأطفال من مخاطر الأنترنيت؛
- ✓ تنظيم لقاء دراسي عن بُعد، حول موضوع حماية الأطفال من مخاطر الأنترنيت على ضوء دليل الأسر يوم الثلاثاء 24 نونبر 2020.
- ✓ إعداد مرجع وطني ودليل عملي في مجال مشاركة الأطفال؛
- ✓ إطلاق دراسة وطنية حول المعايير الاجتماعية الحامية للأطفال؛
- ✓ عقد ندوة علمية دولية حول "مؤشرات الجودة للمواكبة في مجال حماية الطفولة".

التدابير المبرمجة

- ✓ مواصلة الحملة الوطنية التواصلية لحماية الأطفال ضد العنف؛
- ✓ إعداد دلائل موضوعاتية حول حماية الأطفال من مخاطر الأنترنيت؛
- ✓ وضع مخطط لتفعيل مخرجات الدراسة الوطنية حول المعايير الاجتماعية الحامية للأطفال؛
- ✓ نشر المرجع الوطني والدليل العملي حول مشاركة الأطفال.

النهوض بحقوق الأشخاص في وضعية إعاقة: حصيلة 2020 وبرنامج عمل 2021

I. التنسيق وتفعيل الأوراش العرضانية للسياسة العمومية

1. برنامج تتبع وتنسيق تنفيذ مخطط العمل الوطني للسياسة العمومية المندمجة
2. مشروع إرساء نظام لدعم وتشجيع ومساندة الأشخاص في وضعية إعاقة
3. مشروع إرساء نظام لتقييم الإعاقة
4. تفعيل نظام الحصيص لولوج الوظيفية العمومية
5. المركز الوطني للرصد والدراسات والتوثيق في مجال الإعاقة

II. الخدمات و التكفل و دعم القدرات

1. البرنامج الوطني للتأهيل في مجال إعاقة التوحد
2. البرنامج الوطني لتأهيل وتطوير المؤسسات المستقبلة للأشخاص في وضعية إعاقة
3. الاستقبال والتوجيه ومنح شواهد الإعاقة

III. الولوجيات وإذكاء الوعي والتعبئة للنهوض بالتنمية الدامجة عبر تعزيز الشراكات الجماعات الترابية والجمعيات العاملة في مجال الاعاقة

1. برنامج إرساء وتطوير الولوجيات
2. الشراكة مع الجمعيات الكبرى
3. تدابير استثنائية لمواجهة جائحة كورونا

1. برنامج تتبع وتنسيق تنفيذ مخطط العمل الوطني للسياسة العمومية المندمجة 2017-2021

المنجزات 2020

- إعداد تقرير نصف مرحلي 2017-2019 حول إنجازية مخطط العمل الوطني لتنفيذ السياسة العمومية المندمجة للنهوض بحقوق الأشخاص في وضعية إعاقة، استنادا إلى المعطيات والبيانات المحينة والمدققة.
- تقديم حصيلة مخطط العمل الوطني في الاجتماع السادس للجنة التقنية **في 30 شتنبر 2020**.

مؤشرات الإنجاز

تبلغ نسبة الإنجاز للفترة 2017-2019 حوالي **38,8%**، وقد همت أساسا المشاريع المهيكلة التي تهم الإطار المعياري للولوجيات ودعم تمدرس الأطفال في وضعية إعاقة والتشغيل وتقوية قدرات الفاعلين، ومشروع نظام تقييم الإعاقة ونظام الدعم الاجتماعي.

التدابير المبرمجة 2021

- تنظيم لقاء مع شبكات الجمعيات العاملة في مجال الإعاقة لتقاسم نتائج تقييم 2017-2019 و التفكير في المرحلة الثانية للمخطط 2021 -2025
- اجتماع اللجنة الوزارية.
- الاجتماع السابع للجنة التقنية المنبثقة عن اللجنة الوزارية؛
- تنفيذ برنامج تقوية قدرات أعضاء اللجنة التقنية في مجال النهوض بحقوق الاشخاص في وضعية إعاقة؛
- إطلاق دراسة تقييم خارجية حول تنفيذ مخطط العمل الوطني للفترة 2017 – 2020.

2. مشروع إرساء نظام للدعم الاجتماعي والتشجيع والمساندة لفائدة الأشخاص في وضعية إعاقة

يندرج هذا المشروع في إطار تنزيل المادة 6 من القانون الإطار 97.13 للنهوض بحقوق الأشخاص في وضعية إعاقة.

المنجزات 2020

- تقديم مخرجات الدراسة إلى اللجنة الوزارية لاصلاح وحكامة منظومة الحماية الاجتماعية؛
- تقديم مخرجات الدراسة خلال المجلس الحكومي المنعقد بتاريخ 05 دجنبر 2019؛
- إعداد مسودة أولية لمشروع قانون لإرساء نظام الدعم الاجتماعي والتشجيع والمساندة.

من أهم نتائج الدراسة تحديد 13 خدمة لفائدة الاشخاص في وضعية إعاقة والتقديرات المالية إلى غاية 2030

التدابير المبرمجة 2021

- تنظيم لقاء وطني لعرض مخرجات الدراسة المتعلقة بهذا النظام؛
- بلورة مشروع قانون على ضوء نتائج الدراسة؛
- تتبع مسطرة المصادقة على مشروع القانون.

3. مشروع إرساء نظام لتقييم الإعاقة

استنادا إلى المادة 23 من القانون الإطار رقم 97.13 المتعلق بحماية حقوق الأشخاص في وضعية إعاقة والنهوض بها، يتم الشروع في إنجاز دراسة لإرساء نظام جديد لتقييم الإعاقة سيمكن من منح بطاقة شخص في وضعية إعاقة.

المنجزات برسم سنة 2020

- إعداد دراسة وثائقية ومقارنة لأنظمة تقييم الإعاقة على الصعيد الدولي وكذا تحليل للوضعية الراهنة لنظام التقييم المعتمد حاليا؛
- تنظيم مؤتمر دولي حول «آليات تقييم الإعاقة» بمشاركة خبراء وطنيين ودوليين يومي **20 و21 يناير 2020**؛
- تنظيم اجتماع للجنة قيادة المشروع يوم 17 يونيو 2020 حيث تم تقديم السيناريوهين الممكنين لتنفيذ مشروع نظام تقييم الإعاقة؛
- إحداث مجوعة الخبراء لمواكبة الوزارة طيلة مسار تنفيذ مكونات هذا المشروع وتنظيم مجموعة من الاجتماعات لهذه المجموعة؛
- إعداد وثيقة تتضمن المحددات الأساسية لإطار وهياكل وأدوات التقييم (شبكة التقييم، سلم القياس، نموذج الشهادة و/أو السجل الطبي، نموذج البحث الاجتماعي...، إعداد تقرير عن عملية اختبار معايير وأدوات)؛
- تنظيم استشارة مع خبراء و فاعليين في المجال 26-28 أكتوبر 2020.

التدابير المبرمجة 2021

- مواصلة العمل على المكونات التقنية للنظام الجديد لتقييم الإعاقة (شبكة التقييم، سلم القياس، نموذج الشهادة و/أو السجل الطبي، نموذج البحث الاجتماعي...، إعداد تقرير عن عملية اختبار معايير وأدوات)؛
- اقتراح الهياكل المؤسساتية للنظام الجديد ودفاتر التحملات الهياكل المؤسساتية المسؤولة عن تقييم الإعاقة؛
- تكوين اللجان المتعددة التخصصات المكلفة بتقييم الإعاقة؛
- إعداد مشروع النص التنظيمي الخاص بشروط وكيفية منح بطاقة الإعاقة؛
- عقد اللقاءات التشاورية مع الفاعلين المعنيين طيلة مراحل تنفيذ مكونات هذا المشروع.

4. تفعيل نظام الحصيص لولوج الأشخاص في وضعية إعاقة للوظيفة العمومية

المنجزات 2020

- تم في 15 دجنبر 2019 تنظيم مباراة تبارى فيها 1277 شخصا في وضعية إعاقة على 200 منصب مبرمجة في قانون المالية لسنة 2019؛
- تم ارساء 10 شبابيك جهوية لاستقبال طلبات المترشحات والمترشحين في وضعية إعاقة لهذه المباراة؛
- تم توفير الترتيبات التيسيرية والمرافقين للمترشحين؛
- تم توزيع 200 منصب على القطاعات الحكومية وفق معايير محددة.
- يتم حاليا التحضير لتنظيم المباراة الموحدة في المناصب المدرجة في قانون المالية سنة 2020 والتي ستبرمج في شهر دجنبر من خلال توصيات اللجنة الوطنية :
  - اعتماد مقاربة القرب من خلال تنظيم المباراة على المستوى الجهوي؛
  - اعتماد الترشيح الإلكتروني.

التدابير المبرمجة 2021

- المشاركة في أشغال اللجنة الوطنية الدائمة لدى رئاسة الحكومة؛
- تتبع عمليات إدماج الأشخاص في وضعية إعاقة في القطاعات المشغلة.

5. المركز الوطني للرصد والدراسات والتوثيق في مجال الإعاقة

المنجزات 2020

- مواكبة ودعم المركز في تنفيذ مخطط عمله؛
- إطلاق دراسة لإعداد بيبليوغرافيا في مجال الإعاقة بالمغرب؛
- عقد المركز للاجتماع الثالث لمجلسه.

التدابير المبرمجة 2021

- مواصلة مواكبة ودعم المركز لتنفيذ برنامج عمله وخاصة إطلاق دراسات إضافية.

II.الخدمات و التكفل و دعم القدرات

1. البرنامج الوطني للتأهيل في مجال إعاقة التوحد «رفيق»

المنجزات 2020

- انتقاء 59 مكونا (فوج 2020)؛
- استكمال التكوين النظري للفوج الثاني من برنامج «**رفيق**» مع اتخاذ جميع التدابير الوقائية والاحترازية على إثر الانتشار الوبائي لفيروس كورونا المستجد بالبلاد؛
- تحديد خريطة التداريب الميدانية؛
- انطلاق التداريب الميدانية للمستفيدين والمستفيدات من البرنامج ابتداء من **28 شتنبر 2020**، لمدة 8 أسابيع؛
- تصريف التكوين على المستوى المحلي لفائدة 1200 مهني ممارس وأسر الأطفال ذوي التوحد. (**نونبر –دجنبر 2020**).

التدابير المبرمجة 2021

- انطلاق الفوج الثالث من التكوين ابتداء من يناير 2021؛
- تصريف التكوين لفائدة 1200 مستفيد؛
- تتبع وتدبير البرنامج.
- رسملة النتائج وتقييم البرنامج 2019-2021.

2. البرنامج الوطني لتأهيل وتطوير المؤسسات المستقبلة للأشخاص في وضعية إعاقة

منجزات 2020

المحور الأول : تقنين وتجويد الخدما

- إعداد دفتر التحملات الخاص لكل نوع من المؤسسات حسب نوعية الإعاقة (قانون 65.15) .

المحور الثاني : التأهيل المادي للمؤسسات المستقبلة للأشخاص في وضعية إعاقة

- إعداد شبكة تشخيصية لحاجيات المؤسسات من التأهيل والتجهيز؛
- حصر حاجيات المراكز من حيت التجهيز و التأهيل **والتكلفة المالية**.

المحور الثالث : توسيع وتطوير العرض الخدماتي للمؤسسات عبر المساهمة في إحداث مراكز مرجعية

- تحديد خريطة الخصاص المجالي لمؤسسات الرعاية الاجتماعية؛
- تجميع وتصنيف الطلبات الواردة على الوزارة (الجماعات الترابية، الجمعيات).

التدابير المبرمجة 2021

المحور الأول : تقنين وتجويد الخدمات

- مواكبة المراكز حول دفتر التحملات الخاص لكل نوع من المؤسسات حسب نوعية الإعاقة (قانون 65.15)؛
- وضع مسودة مرجعية معيارية للجودة.

المحور الثاني : التأهيل المادي للمؤسسات المستقبلة للأشخاص في وضعية إعاقة

- الإنجاز الميداني من إرساء الولوجيات والتجهيزات كأولوية للمراكز.

المحور الثالث : توسيع وتطوير العرض المتعلق بخدمات المؤسسات

- المساهمة في إحداث مؤسسات متخصصة مرجعية وفق خريطة الاحتياجات المحلية.

3. الاستقبال والتوجيه ومنح شواهد الإعاقة

المنجزات 2020

- إحداث المنصة الرقمية "**خدماتي**" **khadamaty.social.gov.ma** للحصول على شهادة الإعاقة في 6يوليوز 2020؛
- تعبئة 26 مركزا لتوجيه واستقبال الأشخاص في وضعية إعاقة كدفعة أولى من المراكز من أجل تدبير طلبات الحصول على شهادة الإعاقة؛
- إعطاء انطلاقة للدفعة الثانية (20 مركزا)؛
- منح ما يزيد على 9000 شهادة للإعاقة منذ انطلاق العمل بهذه المنصة الرقمية (خلال 4 أشهر)؛
- منح أزيد من 30 تأشيرة على طلب الاستفادة من رسم الاستيراد الأدنى على السيارات المعدة خصيصا للأشخاص في وضعية إعاقة.

التدابير المبرمجة 2021

- إنجاز زيارات ميدانية لتتبع ومواكبة العاملين بمراكز توجيه ومساعدة الأشخاص في وضعية إعاقة المكلفين بالمنصة الرقمية للحصول على شهادة الإعاقة؛
- تأهيل 78 مركزا لتوجيه ومساعدة الأشخاص في وضعية إعاقة COAPH من حيث التكوين وأدوات العمل للقيام بدور الشباك في الاستقبال والتوجيه ومنح الخدمات؛
- تطوير الخدمات المقدمة لفائدة الأشخاص في وضعية إعاقة لتقريبها أكثر إلى الأشخاص في وضعية إعاقة وأسرهم.

1. برنامج إرساء وتطوير الولوجيات: تنفيذ البرنامج الوطني "مدن ولوجة "

المنجزات 2020

- عقد اتفاقيات شراكة مع 3 جماعات ترابية جديدة في مجال الولوجيات، وهي **الداخلة، ورزازات وتطوان**؛
- تتبع تنفيذ اتفاقيات الشراكة مع مختلف الجماعات وذلك على الشكل التالي :

✓ **الصنف 1: الدار البيضاء، الرباط، وجدة وطنجة :**

- **الدار البيضاء**: نسبة إنجاز أشغال الولوجيات بلغت 40%؛
- **وجدة وطنجة**: الدراسات التقنية وإعداد التصاميم المرتبطة بتنفيذ أشغال الولوجيات في طور الإنجاز؛
- **الرباط**: إعداد دفاتر التحملات لإطلاق صفقة الدراسة التقنية وإعداد التصاميم.

✓ **الصنف 2 : تازة، فاس، مكناس، القنيطرة، سلا، الجديدة، بني ملال، أكادير وإنزكان :**

- تحديد المحاور النموذجية المعنية بأشغال الولوجيات، وإعداد الوثائق اللازمة لإطلاق صفقات الدراسات التقنية وإعداد التصاميم.
- رصد المساهمات المالية للوزارة من أجل تنفيذ أشغال الولوجيات

✓ **الصنف 3 : الداخلة، آسفي، ورزازات، سوق أربعاء الغرب، وزان، تطوان، بركان :**

- دعم الدراسات التشخيصية لواقع الولوجيات

التدابير المبرمجة 2021

- استكمال توقيع اتفاقيات الشراكة مع جماعة **كلميم**؛
- مواصلة التنسيق مع الجماعت المعنية من أجل:

✓ **الصنف 1: الدار البيضاء، الرباط، وجدة وطنجة :**

- إنجاز أشغال الولوجيات بالمدن الأربعة.

✓ **الصنف 2 : تازة، فاس، مكناس، القنيطرة، سلا، الجديدة، بني ملال، أكادير وإنزكان :**

- إطلاق صفقات أشغال الولوجيات ومباشرة عملية الإرساء.

✓ **الصنف 3 : الداخلة، آسفي، ورزازات، سوق أربعاء الغرب، وزان، تطوان، بركان :**

- إنجاز الدراسات التشخيصية لواقع الولوجيات بالمدن التسعة.

2.الشراكة مع الجمعيات الكبرى

المنجزات 2020

- توقيع اتفاقيات شراكة مع جمعيات وطنية كبرى في مجالات موضوعاتية ذات الأولوية:
  - ✓ تحسين التكفل بالأطفال دوي إعاقة الديسليكسيا؛
  - ✓ الاندماج المهني للأشخاص في وضعية إعاقة وتوفير المواكبة لحاملي المشاريع المدرة للدخل.
  - ✓ التخييم الدامج للأشخاص في وضعية إعاقة؛
  - ✓ السياحة الدامجة للأشخاص في وضعية إعاقة.
  - ➢ **بغلاف مالي إجمالي بلغ 7.7 مليون درهم.**

التدابير المبرمجة 2021

- تتبع تنزيل اتفاقيات الشراكة الموقعة؛
- تنظيم لقاء وطني حول تقييم الشراكة مع المجتمع المدني .

3. تدابير استثنائية لمواجهة جائحة كورونا

المنجزات 2020

- إطلاق **الموقع الإلكتروني الخاص بكوفيد 19** الموجه للأشخاص في وضعية إعاقة https://covid19.social.gov.ma ؛
- بث مجموعة من **الوصلات التحسيسية** حول فيروس كورونا المستجد بلغة الإشارة عبر مواقع التواصل الاجتماعي للوزارة؛
- إنجاز **22 كبسولة تربوية دامجة** ، مؤطرة من طرف مهنيين تتوزع الى 5 أصناف تهم إرشادات للترويض الطب والإرشاد النفسي وحصص لاكتساب المهارات والقدرات الأساسية للتعلموحصص تعلمية للقراءة والكتابة والحساب للأطفال في وضعية إعاقة ذهنية وإرشادات حول الجوانب النفسية الحركية؛
- إرساء **"مداومة تربوية"** تنخرط فيها جميع الجمعيات المنخرطة في برنامج دعم تمدرس الطفال في وضعية؛
- وضعت الوزارة رهن إشارة أسر الأشخاص ذوي التوحد **خلايا للتواصل والإرشاد والتوجيه** تسهر عليها كفاءات وطنية مكونة في إطار برنامج «رفيق».

الأشخاص المسنون: حصيلة عمل 2020 وبرنامج عمل 2021

1. مشروع السياسة العمومية المندمجة للنهوض بأوضاع الأشخاص المسنين؛
2. البرنامج الوطني لتأهيل مؤسسات الرعاية الاجتماعية للأشخاص المسنين للفترة 2017-2021؛
3. الحملة الوطنية التحسيسية السادسة للأشخاص المسنين؛
4. المرصد الوطني للأشخاص المسنين؛
5. مبادرات مواجهة تداعيات جائحة كوفيد 19 لفائدة الأشخاص المسنين.

1. مشروع السياسة العمومية المندمجة للنهوض بأوضاع الأشخاص المسنين

المنجزات 2020

مواصلة إعداد مشروع السياسة العمومية المندمجة للنهوض بأوضاع الاشخاص المسنين من خلال متابعة مسلسل التشاورات مع مختلف الفاعلين والمتدخلين في المجال من خلال:

- تنظيم لقاء تشاوري مع الجمعيات العاملة والمسيرة لمؤسسات الرعاية الاجتماعية الخاصة بالأشخاص المسنين بتاريخ 5 فبراير 2020 ؛
- إرسال النسخة ما قبل النهائية للقطاعات الحكومية من أجل إبداء الملاحظات حولها وإغناءها بمقترحات جديدة ؛
- إدراج جميع الملاحظات المتوصل بها من مختلف الشركاء؛
- إحالة النسخة النهائية من مشروع السياسة العمومية على المجلس الحكومي من أجل المصادقة؛
- إعداد المخطط التنفيذي لهذه السياسة العمومية.
- ترجمة وطبع التقرير التركيبي " نحو صياغة إطار استراتيجي لحماية الأشخاص المسنين: المجالات وأولويات التدخل» بشراكة مع الإسكوا.

التدابير المبرمجة 2021

- مصادقة المجلس الحكومي على مشروع السياسة العمومية المندمجة للنهوض بأوضاع الاشخاص المسنين.
- إحداث اللجنة الوزارية، واللجنة بين قطاعية، واللجان الجهوية من أجل الإشراف وتتبع التنفيذ والتقييم للمخطط التنفيذي للسياسة العمومية المندمجة للنهوض بأوضاع الأشخاص المسنين؛
- إعداد التقرير السنوي الأول المتعلق بتنزيل السياسة العمومية.

2. البرنامج الوطني لتأهيل مؤسسات الرعاية الاجتماعية للأشخاص المسنين

المنجزات

التأهيل المادي للمراكز: توفير الحاجيات المعبر عنها من طرف مراكز الرعاية الاجتماعية للأشخاص المسنين والمتعلقة بالإصلاح والترميم والتجهيز، وفي هذا الإطار، تم توقيع اتفاقيات شراكة مع 9 جمعيات مسيرة لمؤسسات الرعاية الاجتماعية الخاصة بالأشخاص المسنين، بغلاف مالي يقدر ب4 224 000,00 درهما، وقد تم توقيع ثلاثة اتفاقيات شراكة حضوريا خلال اللقاء الوطني لإطلاق الحملة التحسيسية السادسة، الذي ترأس اشغاله السيد رئيس الحكومة يوم فاتح أكتوبر 2020 .

مواكبة المراكز غير المرخصة: يتم حاليا مواكبة المراكز الأربعة الغير مرخصة المتبقية بتنسيق مع مؤسسة التعاون الوطني بهدف تحقيق صفر مؤسسة غير مرخصة.

مواكبة المراكز المحدثة وفي طور البناء : تم إبرام اتفاقية شراكة بين الوزارة ومؤسسة التعاون الوطني بهدف توفير التجهيزات الضرورية ل10 مراكز محدثة بتعبئة 6 مليون درهم من ميزانية الوزارة.

تنويع خدمات التكفل عن بعد: تم عقد اتفاقية شراكة برسم سنة 2019 مع مؤسسة البصر الخيرية والعالمية وذلك من أجل إنجاز حملات طبية مجانية في طب العيون لفائدة الأشخاص المسنين في وضعية هشاشة، والأشخاص المسنين المستفيدين من خدمات مؤسسات الرعاية الاجتماعية، وقدتم رصد ميزانية تقدم ب3.000.000,00 درهم لدعم هذا المشروع. بلغ عدد المستفيدين من العمليات الجراحية 2424 مستفيد ومستفيدة ، وعدد الفحوصات الطبية 12575، وعدد النظارات الموزعة 4049 نظارة، وعدد المستفيدين من الأدوية 9050 بكل من الأقاليم التالية : الحوز، م تارودانت، أزيلال، إ شيشاوة، وميدلت.

كما تم في هذا الإطار برمجة 450 عملية جراحية لفائدة المسنين في وضعية هشاشة بإقليم سطات.

التدابير المبرمجة

في إطار تفعيل **برنامج أمان لتأهيل مراكز الرعاية الاجتماعية** سيتم:

- **المحور الأول: التأهيل المادي لمراكز الرعاية الاجتماعية للمسنين**، مواصلة عمليات الإصلاح والتجديد والتوسعة وتوفير التجهيزات اللازمة من مراقد وتجهيزات مطبخية ومعدات طبية وترويضية لفائدة مؤسسات الرعاية الاجتماعية للأشخاص المسنين؛
- **المحور الثاني: تأهيل الموارد البشرية** : تقوية قدرات الموارد البشرية العاملة بمراكز رعاية الأشخاص المسنين.
- **المحور الثالث: معايرة خدمات مؤسسات الرعاية الاجتماعية للمسنين** من خلال مواكبة 5 مراكز لإعداد مشروع المؤسسة الخاص بها،
- **المحور الرابع: مواكبة المراكز المحدثة وغير المرخصة، من خلال تأهيلها** وتجهيزها حسب الشروط المنصوص عليها في القانون 65.15 ونصوصه التطبيقية؛
- **المحور الخامس: تنويع الخدمات لفائدة المسنين**: تتبع اتفاقيات الشراكة المتعلقة بتقديم خدمات عن بعد لفائدة الأشخاص المسنين
- **المحور السادس: إعداد برنامج للتنشيط والترفيه لفائدة الأشخاص المسنين** وتثمين خبراتهم من خلال دعم تنظيم أنشطة متنوعة للترويح والترفيه داخل وخارج مؤسسات الرعاية الاجتماعية للأشخاص المسنين.

3. الحملة التحسيسية للأشخاص المسنين

المنجزات 2020

مواصلة جهود الوزارة لترسيخ قيم التكافل وتعزيز قيم التضامن بين الأجيال، بتنظيم الحملة الوطنية التحسيسية السادسة لفائدة الأشخاص المسنين، خلال اللقاء الوطني الذي ترأس أشغاله السيد رئيس الحكومة يوم فاتح أكتوبر 2020، تحت شعار " **الناس لكبار كنز في كل دار**"، وموضوع :«**بيئة آمنة للأشخاص المسنين: مسؤوليتنا جميعا**»، وبالمناسبة تم إنجاز ما يلي :

- إعداد ونشر وصلة تحسيسية تلفزية، وتوزيع الملصقات الخاصة بالحملة؛
- عرض الملصق الخاص بالحملة بمقر اتصالات المغرب بحي الرياض وذلك يوم الخميس فاتح أكتوبر2020؛
- برمجة ما يناهز أربعين نشاطا جهويا ومحليا بتعاون مع مؤسسة التعاون الوطني مع احترام التدابير الوقائية في ظل جائحة كوفيد؛
- المشاركة في عدة برامج إذاعية حول قضايا المسنين بالمغرب،
- إطلاق حملة طبية (طب العيون) بإقليم سطات لفائدة 450 مستفيد ومستفيدة؛

– تنظيم ندوة علمية بشراكة مع المرصد الوطني للمسنين حول موضوع: "**رهانات الرعاية الاجتماعية للمسنين في زمن الجائحة**"

– تنظيم يوم دراسي بشراكة مع المعهد الوطني للعمل الاجتماعي حول موضوع: «**التدخل الاجتماعي لفائدة الأشخاص المسنين: آلياته ومجالاته**».

التدابير المبرمجة 2021

- إطلاق الحملة الوطنية التحسيسية السابعة للأشخاص المسنين؛
- تنظيم لقاء وطني؛
- تنظيم لقاءات وأنشطة جهوية؛
- إعداد ونشر وسائط تواصلية.

4. المرصد الوطني للأشخاص المسنين

المنجزات

- إعداد مشروع **التقرير السنوي الثاني** حول موضوع: التكفل بالأشخاص المسنين: الواقع والآفاق»
- العمل على **توسيع العضوية** بالمرصد الوطني للأشخاص المسنين (مراسلة بعض القطاعات الحكومية والمؤسسات الوطنية ذات الصلة بعمل المرصد)؛
- توقيع **اتفاقية شراكة** مع **صندوق الأمم المتحدة للسكان UNFPA** بهدف "دعم التطور المؤسساتي من خلال إنتاج المعرفة، وتطوير جودة التكفل بالأشخاص المسنين»
- تنظيم **ندوة علمية** على هامش الدورة السادسة والعشرون للمعرض الدولي للكتاب والنشر **فبراير 2020** حول موضوع: "مشاركة الأشخاص المسنون في الحياة العامة: «السياسية، الثقافية والفنية – والاجتماعية» وتكريم بعض الشخصيات الفنية المسنة وكذا بعض الشخصيات العاملة في مجال المسنين ؛
- تنظيم **ندوة علمية** حول موضوع: « رهانات الرعاية الاجتماعية لفائدة الأشخاص المسنين في زمن جائحة كوفيد19» في 27 أكتوبر 2020.

التدابير المبرمجة

- **تقديم نتائج التقرير السنوي الثاني** للمرصد؛
- المشاركة في فعاليات الدورة السابعة والعشرون للمعرض الدولي للكتاب والنشر فبراير 2021
- تنظيم **لقاءات وندوات علمية** في مجال النهوض بأوضاع المسنين وقضايا الشيخوخة؛
- إعداد مشروع **التقرير السنوي الثالث** للمرصد؛
- تنظيم **زيارة دراسية** لفائدة أعضاء المرصد بهدف تبادل التجارب والخبرات في مجال علوم الشيخوخة.
- إبرام **اتفاقيات شراكة** وتعاون مع مراكز الدراسات والبحث لتطوير المعرفة في مجال الشيخوحة.

5. مبادرات الوزارة لمواجهة تداعيات جائحة كوفيد 19 لفائدة الأشخاص المسنين

صور توثيقية لعملية استلام وتوزيع عدة سلامة

توزيع عدة السلامة على مراكز الرعاية الاجتماعية للأشخاص المسنين:

بشراكة مع صندوق الأمم المتحدة للسكان، تم إطلاق المرحلة الثانية "**لعملية سلامة**"، لفائدة الأشخاص المسنين باعتبارهم الفئة العمرية الأكثر عرضة للخطر بسبب جائحة فيروس "كورونا" المستجد (كوفيد-19).

وتهدف هذه المبادرة إلى:

- توفير معدات السلامة للنظافة والوقاية من **فيروس** كورونا للمستفيدين والمستفيدات من خدمات مؤسسات الرعاية الاجتماعية
- تقديم الرعاية والدعم الأساسيين بشكل يلائم احتياجاتها الجديدة لمواجهة هذا الوباء.

بلغ عدد المستفيدين من هذه المبادرة حوالي 1537 مستفيد ومستفيدة موزعين على الجهات التالية : الرباط سلا القنيطرة، الدار البيضاء سطات، فاس مكناس ، وطنجة تطوان الحسيمة.

التكفل بالأشخاص المسنين بدون مأوى

بادرت الوزارة إلى إطلاق عملية إيواء المشردين المعوزين، ومنها فئة الأشخاص المسنين وتوفير فضاءات ومراكز مناسبة لإيوائهم، كتدبير احترازي واستثنائي لمواجهة تبعات تفشي فيروس كورونا المستجد، وذلك بتنسيق مع المصالح الخارجية لمؤسسة التعاون الوطني، والسلطات المحلية، والجماعات الترابية، وجمعيات المجتمع المدني، حيث تم إيواء ما يزيد عن 6600 شخص من بينهم الأشخاص المسنين في وضعية الشارع كما كانت هذه العملية مناسبة لإدماج مجموعة من الأشخاص المسنين بوسطهم الأسري

5. مبادرات الوزارة لمواجهة تداعيات جائحة كوفيد 19 لفائدة الأشخاص المسنين

إطلاق موقع إلكتروني خاص بكوفيد 19، موجهة للأشخاص المسنين تتضمن عدة وصلات تحسيسية توعوية وتوجيهية عن بعد:

❑ **خدمة الإرشاد والتوجيه والمواكبة عن بعد :**

- تم وضع رهن إشارة المواطنين والمواطنات على الصفحة الإلكترونية الخاصة بالأشخاص المسنين بالموقع الرسمي للوزارة لائحة تضم معطيات وأسماء مسؤولات وأطر قسم الأسرة والأشخاص المسنين بالوزارة، وكذا لائحة منسقيات مؤسسة التعاون الوطني، من أجل الإرشاد والتوجيه والمواكبة عن بعد؛
- إعداد دليل مؤسسات الرعاية الاجتماعية للأشخاص المسنين ونشره على البوابة الإلكترونية للوزارة؛
- إعداد دليل عملي لمواكبة مراكز الرعاية الاجتماعية للأشخاص المسنين للتخفيف من حالات الطوارئ الصحية.

❑ **إعداد وصلات تحسيسية وتوعوية:**

- إعداد دعامات تواصلية توعوية وتحسيسية موجهة للأشخاص المسنين الذين يعيشون في وسطهم الأسري، وكذا المسنين المستفيدين من خدمات مؤسسات الرعاية الاجتماعية حول أهم التدابير الاحترازية و الوقاية من العدوى، وكذا توجيهات للعاملين داخل هذه المؤسسات لاتخاذ قواعد السلامة الصحية وإجراءات الوقاية؛
- إعداد كبسولة تحسيسية وتوعوية لتعزيز وتكثيف النشاط البدني المكيف لفائدة الأشخاص المسنين، وذوي الحركة المحدودة (المقعدين) في سياق الحجر الصحي بشراكة مع فريق البحث «فسيولوجيا التمرين والجهاز العصبي المستقل بكلية الطب والصيدلة بجامعة محمد الخامس بالرباط .

الأسرة: منجزات 2020 و برنامج عمل 2021

1. الإطار الاستراتيجي لحماية الأسرة

2. برنامج النهوض بخدمات الوساطة الأسرية والإرشاد الأسري

3. برنامج التربية الوالدية

1. الإطار الاستراتيجي لحماية الأسرة

المنجزات

- إطلاق طلب العروض **وانتقاء خبرة لمواكبة الوزارة** في إعداد الإطار الاستراتيجي لحماية الأسرة و مخططه التنفيذي؛
- تنظيم **لقاءات تشاورية** مع كل من القطاعات الحكومية، والمؤسسات الوطنية، وجمعيات المجتمع المدني ، ومراكز الدراسات والبحث العلمي وخبراء في المجال أيام 20-21-22 شتنبر 2020؛
- إطلاق **منصة تفاعلية والاستبيان المتعلق بها** على الموقع الإلكتروني للوزارة بهدف توسيع المشاورات مع مختلف الفاعلين والمتدخلين وكذا المهتمين بمجال الاسرة حول مشروع الإطار المرجعي لحماية الأسرة.
- الإعداد لتنظيم **مناظرة وطنية** حول الإطار الاستراتيجي لحماية الأسرة خلال الأسبوع الثالث من شهر يناير 2021.

التدابير المبرمجة

- المصادقة على مشروع الإطار الاستراتيجي لحماية الأسرة ومخططه التنفيذي في المجلس الحكومي.
- إحداث اللجنة الوزارية، واللجنة بين قطاعية، من أجل الإشراف وتتبع التنفيذ والتقييم للإطار الاستراتيجي لحماية الاسرة ؛
- إعداد التقرير السنوي الأول المتعلق بتنزيل الإطار الاستراتيجي لحماية الأسرة.

برنامج النهوض بخدمات الوساطة الأسرية والإرشاد الأسري

المنجزات

- إعداد تقرير حول المعطيات والبيانات الخاصة بالحالات التي تم استقبالها من طرف مراكز الوساطة الأسرية برسم سنة 2019؛
- تتبع ومواكبة عمل مراكز الوساطة الأسرية المدعمة؛
- إعداد دليل خاص بالجمعيات العاملة في مجال الوساطة الأسرية؛
- تتبع عمل الجمعيات العاملة في مجال الإرشاد الأسري (المدعمة برسم 2019)؛
- إعداد دفتر تحملات خاص بالإرشاد الأسري؛
- إعداد الإطارات المرجعية المتعلقة بإعداد دليل مرجعي خاص بالإرشاد
- إعداد دليل (répertoire) الجمعيات العاملة في المجال.

التدابير المبرمجة

- تتبع ومواكبة عمل مراكز الوساطة الأسرية المدعمة؛
- مواصلة دعم مراكز الوساطة الأسرية؛
- تجميع المعطيات والبيانات الخاصة بالحالات التي تم استقبالها من طرف مراكز الوساطة الأسرية برسم سنة 2020 وتحليلها؛
- مواصلة دعم وتتبع عمل الجمعيات العاملة في مجال الإرشاد الأسري؛
- إعداد وتوزيع استمارة خاصة بمجال الإرشاد الأسري بهدف توحيد آليات العمل في هذا المجال؛
- إطلاق طلب العروض لانتقاء خبرة تتعلق بإنجاز دليل مرجعي في مجال الإرشاد الأسري؛
- تنظيم دورات تكوينية لتعزيز قدرات العاملين في هذا المجال.

برنامج التربية الوالدية

المنجزات

- تتبع ومواكبة عمل الجمعيات العاملة في مجال التربية الوالدية (المدعمة برسم سنتي 2016 و2019)؛
- إعداد وترجمة الدليل العملي لإدماج بعد التربية الوالدية في الاستراتيجيات القطاعية الوطنية وبرامج التنمية المجالية إلى اللغة لعربية؛
- إعداد وترجمة الإطار المرجعي في مجال الوالدية الإيجابية إلى اللغة العربية؛
- إعداد دليل الجمعيات العاملة في مجال التربية الوالدية.

التدابير المبرمجة

- مواصلة دعم الجمعيات العاملة في مجال التربية الوالدية؛
- ترجمة وطبع دليل المنشط في مجال التربية الوالدية؛
- تنظيم دورات تكوينية لفائدة الفاعلين والجمعيات العاملة في مجال التربية الوالدية ؛
- تنظيم لقاءات تواصلية لتنزيل وتفعيل الدليل العملي لإدماج بعد التربية الوالدية في الاستراتيجيات القطاعية الوطنية، وبرامج التنمية المجالية مع القطاعات الحكومية، والمؤسسات الوطنية ، ومعاهد التكوين، والجماعات الترابية.

دليل الجمعيات العاملة في مجال التربية الوالدية

التشريع والتعاون الدولي والتواصل

1. الإنتاج التشريعي والتنظيمي

2. التعاون الدولي

3. التواصل

1. الإنتاج التشريعي والتنظيمي

المنجزات

- إعداد و تتبع مسطرة المصادقة على مشروع قانون رقم 45.18 المتعلق بتنظيم مهنة العاملات و العاملين الاجتماعيين (المصادقة عليه بالمجلس الحكومي بتاريخ 25 يونيو 2020)؛
- إعداد و تتبع مسطرة المصادقة على مشاريع النصوص التطبيقية اللازمة لتنزيل القانون رقم 65.15 المتعلق بمؤسسات الرعاية الاجتماعية و يتعلق الأمر ب:
  - ✓ مشروع مرسوم بتطبيق بعض مقتضيات القانون رقم 65.15 المتعلق بمؤسسات الرعاية الاجتماعية؛
  - ✓ مشروع مرسوم يتعلق بكيفيات قيام مؤسسات الرعاية الاجتماعية بالتكفل بالغير خارج فضاءاتها؛
  - ✓ مشروع مرسوم بتطبيق أحكام المادة 6 من القانون رقم 65.15 (يتعلق بتحديد شروط وكيفيات تقديم مؤسسات الرعاية الاجتماعية لخدماتها بعوض)؛
  - ✓ مشروع قرار لوزيرة التضامن والتنمية الاجتماعية والمساواة والأسرة يتعلق بتحديد دفتر التحملات المحدد للشروط العامة (تطبيقا للمادة 12 من القانون 65.15)؛
  - ✓ ثمانية مشاريع قرارات لوزيرة التضامن والتنمية الاجتماعية والمساواة والاسرة (08) تتعلق بدفاتر التحملات المحددة للشروط الخاصة (يتعلق الأمر بأصناف مؤسسات الرعاية الاجتماعية حسب ماهو محدد بمقتضيات المادة 3 من القانون رقم 65.15 وهي المؤسسات التي تتولى كفالة الأطفال المهملين؛ المؤسسات التي تتولى كفالة الاطفال المتمدرسين؛ المؤسسات التي تتكفل بالأشخاص في وضعية إعاقة؛ المؤسسات التي تتكفل بالأشخاص في وضعية تشرد أو تسول؛ المؤسسات متعددة الوظائف للنساء؛ المؤسسات التي تتكفل بالأشخاص المسنين؛ مؤسسات الإسعاف الاجتماعي المتنقل)؛
  - ✓ مشروع قرار مشترك لوزير العدل ووزيرة التضامن والتنمية الاجتماعية والمساواة والاسرة بتحديد شكل ومضمون السجل الخاص بالمستفيدين من خدمات مؤسسات الرعاية الاجتماعية؛
  - ✓ مشروع قرار لوزيرة التضامن والتنمية الاجتماعية والمساواة والاسرة يتعلق بسن نظام للمحاسبة خاص بمؤسسات الرعاية الاجتماعية؛
  - ✓ ثمانية مشاريع قرارات لوزيرة التضامن والتنمية الاجتماعية والمساواة والأسرة (08) تتعلق بالأنظمة الداخلية النموذجية لمؤسسات الرعاية الاجتماعية حسب أصناف مؤسسات الرعاية الاجتماعية كما هي محددة قبله .

1. الإنتاج التشريعي والتنظيمي

التدابير المبرمجة

- تتبع مسطرة المصادقة على مشروع القانون رقم 45.18 يتعلق بتنظيم مهنة العاملين و العاملات الاجتماعين بالبرلمان؛
- إعداد مشاريع النصوص التنظيمية ذات الصلة بمشروع القانون رقم 45.18 المتعلق بتنظيم مهنة العاملين و العاملات الاجتماعين عقب المصادقة عليه؛
- تتبع مسطرة المصادقة على جميع النصوص التطبيقية للقانون رقم 65.15 المتعلق بمؤسسات الرعاية الاجتماعية؛
- المساهمة في تنفيذ برنامج مواكبة مؤسسات الرعاية الاجتماعية قصد ملاءمته مع القانون رقم 65.15 المتعلق بمؤسسات الرعاية الاجتماعية؛
- مواصلة الإعداد التدريجي لمشاريع النصوص التطبيقية ذات الصلة بتنزيل مقتضيات القانون الإطار رقم 97.13 المتعلق بحماية حقوق الأشخاص في وضعية إعاقة والنهوض بها؛
- إعداد مشاريع القرارات لوزيرة التضامن والتنمية الاجتماعية والمساواة والأسرة المتعلقة بتعين لجنة التنظيم و لجنة التحكيم الخاصة بجائزة التميز 2020-2021,

2. تعزيز التعاون الدولي

المنجزات

- **إنجاز برامج التعاون والشراكة مع هيئات دولية وأممية ودول صديقة:**
  - الاتحاد الأوروبي: دعم الخطة الحكومية للمساواة الحماية الاجتماعية؛
  - بلجيكا: النهوض بحقوق المرأة والطفل؛
  - هيئة الأمم المتحدة للمرأة ONU FEMMES: دعم مأسسة ونشر مبادئ الإنصاف والمساواة بين الجنسين في السياسات العمومية؛
  - صندوق الأمم المتحدة للسكان UNFPA: دعم السياسات العمومية في مجالي الأسرة و المسنين و دعم تعزيز مكافحة العنف ضد النساء في المغرب وتوافر وجودة الخدمات؛
  - اليونسيف UNICEF: : دعم السياسة العمومية المندمجة لحماية الطفولة؛
  - برنامج الأمم المتحدة الإنمائيPNUD: المساهمة في إعداد نظام تقييم وطني للإعاقة؛
  - الاتحاد الإفريقي UA: المشاركة في اجتماعات اللجان التابعة للاتحاد و إعداد تقارير وطنية؛
  - لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا ESCWA: المشاركة في دورات تكوينية مختصة؛
  - منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية OCDE: إعداد المشروع المتعلق بالتمكين الاقتصادي للنساء؛
  - منظمة المرأة العربية: المشاركة في اللقاءات المنظمة من طرف المنظمة والتي تهم النهوض بحقوق المرأة؛
  - البنك الإفريقي للتنمية :دعم الحماية الاجتماعية؛
- **دخول الاتفاقيات الموقعة مع بعض الدول الصديقة حيز التنفيذ.**

التدابير المبرمجة

- **مواصلة تفعيل برامج الشراكة والتعاون الدولي مع:**
  - الاتحاد الأوروبي؛
  - هيئة الأمم المتحدة للمرأة؛
  - صندوق الأمم المتحدة للسكان؛
  - اليونسيف؛
  - الاتحاد الإفريقي؛
  - برنامج الأمم المتحدة الإنمائي؛
  - لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا –الإسكوا؛
  - منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية؛
  - منظمة المرأة العربية؛
  - البنك الإفريقي للتنمية؛
  - البدئ في مفاوضات مع منظمات و هيئات أخرى.
- **توقيع اتفاقيات شراكة جديدة.**

3. التواصل

- في ظل تداعيات جائحة كوفيد 19 عملت الوزارة على:

* إعداد **مواقع إلكترونية خاصة بكوفيد 19** https://covid19.social.gov.ma تضمنت إنتاجات موجهة للأشخاص في وضعية إعاقة، وللمرأة في وضعية صعبة وللطفولة وللأشخاص المسنين، حيث تم :

- بث مجموعة من **الوصلات التحسيسية** حول فيروس كورونا المستجد **بلغة الإشارة**؛
- بث **22 كبسولة تربوية دامجة** لفائدة الأشخاص في وضعية إعاقة؛
- **أربعة أفلام تحسيسية موجهة لأطفال** مؤسسات الرعاية الاجتماعية؛
- **أفلام تحسيسية** خاصة بالأشخاص المسنين.

* **إنتاج 3 دلائل** خاصة بالوقاية من الجائحة.

3. التواصل

- **إطلاق البوابة الإلكترونية الجديدة للوزارة بعد إعادة تبويب محتوياتها** وذلك ل :

لجعلها أكثر قربا من مجالات اهتمام المواطن ومن حاجياته وإضفاء الطابع الخدماتي عليها

https://www.social.gov.ma

جعل الموقع ولوجا للأشخاص في وضعية إعاقة باعتماد المعايير الدولية وآخر التقنيات المستعملة في المجال

اعتماد تقنية المباشر live streaming على صفحة الوزارة وعلى صفحة الفايسبوك في اللقاءات والندوات.

3. التواصل

الترويج الواسع لفعاليات الحملة التوعوية الرقمية لوقف العنف ضد النساء في ظل الحجر الصحي:

- **وصلة تحسيسية** (بالعربية والأمازيغية والفرنسية)
- **كبسولة تحسيسية** تضم رسائل توعوية ل 24 من المؤثرين والفنانين والإعلاميين ولشخصيات عامة و جمعويين (بالعربية والأمازيغية والفرنسية ولغة الإشارة)

بلغ المجموع العام لعدد مرات بث كل الوصلات التلفزية والإذاعية 806 مرة

318 مرة على شاشات التلفزة:

488 مرة للوصلة الإذاعية

3. التواصل

التدابير المبرمجة

- تنزيل استراتيجية للتواصل حول «برامج المساعدة الاجتماعية للقطب الاجتماعي»؛
- دعم التموقع المؤسساتي للقطاع وللقطب الاجتماعي عموما بتعزيز وجوده هويته المؤسساتية في مختلف المواقع؛
- مواصلة الإنتاج الوثائقي من إصدارات ونشرات؛
- إطلاق تطبيق إليكتروني مرتكز على خدمات المساعدة الاجتماعية (معلومات ذات طابع خدماتي وسهلة الولوج)؛
- إنتاج برامج تحسيسية وبثها؛
- مواصلة ورش الولوجيات التواصلية وترجمة إنتاجات الوزارة الورقية إلى «لغة برايل» والسمعية البصرية إلى لغة الإشارة.

الميزانية و الأنظمة المعلوماتية

1. تدبير الأنظمة المعلوماتية

2. الميزانية والتجهيز

2. تدبير الأنظمة المعلوماتية

المنجزات

- انخراط الوزارة في استغلال المنصة الرقمية الوطنية (مكتب الضبط الرقمي) المنجزة من طرف وكالة التنمية الرقمية التي تمكن المتعاملين مع الإدارات من إيداع مراسلاتهم بطريقة إلكترونية؛
- تفعيل استغلال منصة الشباك الالكتروني للمراسلات والتي تمكن من تلقي البريد الوارد على الوزارة عبر مكتب الضبط الرقمي وتوسيع مجال استعماله على مستوى جميع المديريات؛
- توفير و تفعيل استغلال برنامج معلوماتي لعقد الاجتماعات عن بعد و تعميم استعمال البريد الإلكتروني الوظيفي للوزارة؛
- إنجاز المنصة الرقمية لتدبير طلبات الحصول على شهادة الإعاقة؛
- إعداد المواصفات التقنية لتصميم بوابة الكترونية مؤسساتية، سهلة الولوج للأشخاص في وضعية إعاقة(اطلاق النسخة العربية)؛
- انخراط الوزارة في برنامج e-Tamkeen لتعزيز كفاءات الموظفات والموظفين على المستوى المركزي والمحلي في مجال التحول الرقمي، الذي تم إطلاقه من طرف وزارة الاقتصاد والمالية وإصلاح الإدارة/قطاع إصلاح الإدارة.

2. تدبير الأنظمة المعلوماتية

التدابير المبرمجة

- إنجاز المخطط المديري الرقمي للأنظمة المعلوماتية للوزارة لحصر الإجراءات و الخدمات التي ستتم رقمنتها؛
- تتبع إنجاز النظام المعلوماتي لرقمنة تدبير الملفات والمساطر الوظيفية التالية: دعم الجمعيات، برنامج ارتقاء، صندوق التماسك الاجتماعي (تمدرس الأطفال في وضعية إعاقة، المعدات التقنية، خلق مشاريع مدرة للدخل)، تدبير مؤسسات الرعاية الاجتماعية، الدعم المباشر للأرامل، الشراكة المؤسساتية والجمعيات الكبرى و كذا تطوير قاعد
- ة معطيات ذات بعد جغرافي؛
- ملائمة فضاء الترشيح الالكتروني على بوابة التشغيل العمومي و المنصة الرقمية لتدبير طلبات الحصول على شهادة الإعاقة لتلقي طلبات المباراة الموحدة للأشخاص في وضعية إعاقة بتنسيق مع وزارة الاقتصاد و المالية و اصلاح الإدارة/ قطاع اصلاح الإدارة؛
- تتبع إنجاز برنامج e-Tamkeen لبلورة و تفعيل المخطط التكويني و المخطط الاستعجالي لتعزيز كفاءات الموظفات والموظفين في مجال التحول الرقمي بالنسبة للإدارات العمومية؛
- تتبع إنجاز المنظومة المعلوماتية المندمجة لتتبع الطفل في مجال الحماية؛
- تأهيل البنية التحتية للأنظمة المعلوماتية: أجهزة الشبكة المعلوماتية وأنظمة الحماية، في إطار مواصلة تفعيل التوجيهات الوطنية لأمن النظم المعلوماتية.

2. الميزانية و التجهيز حصيلة 2020

المنجزات

البرمجة وتتبع تنفيذ الميزانية– القانون التنظيمي الجديد للمالية

- إعداد مشروع نجاعة الأداء برسم سنة 2020
- إعداد الوثيقة الخاصة بالبرمجة لثلاث سنوات 2020-2022
- إعداد ميزانية النوع، ميزانية المواطن، المذكرة المتعلقة بالتوزيع الجهوي للمشاريع الاستثمارية.
- إعداد تقرير نجاعة الأداء برسم سنة 2019
- تتبع تنفيذ الالتزامات المسطرة في مشروع نجاعة الأداء لسنة 2020 وكذا توصيات المفتشية العامة للمالية

المشتريات، المحاسبة، تدبير الممتلكات، اللوجستيك و تنظيم التظاهرات

التدابير المبرمجة

البرمجة وتتبع تنفيذ الميزانية– القانون التنظيمي الجديد للمالية

- مواصلة تنزيل القانون التنظيمي للمالية
- وضع برمجة ميزانياتية لثلاث سنوات 2021-2023
- إعداد مشروع نجاعة الأداء برسم سنة 2021
- إعداد التقرير حول نجاعة الأداء برسم سنة 2020.
- إعداد ميزانية النوع، ميزانية المواطن، المذكرة المتعلقة بالتوزيع الجهوي للمشاريع الاستثمارية.
- تتبع تنفيذ الالتزامات المسطرة في مشروع نجاعة الأداء لسنة 2021.

المشتريات، المحاسبة، تدبير الممتلكات، اللوجستيك و تنظيم التظاهرات

بلغت ميزانية وزارة التضامن والتنمية الاجتماعية والمساواة والأسرة ، برسم سنة 2021،
ما مجموعه 747 517 000 درهما موزعة كالتالي:

المبالغ بالدرهم

المالية السنة	2020	2021	نسبة التغيير
نفقات الموظفين	71 290 000	71 917 000	% 0,88
ميزانية التسيير	517 202 000	512 600 000	% -0,89
ميزانية الاستثمار	163 500 000	163 000 000	% -0,31
المجموع	**751 992 000** (*)	**747 517 000**	% -0,60

(*) للإشارة فالمبلغ الأولي لميزانية 2020 قبل اعتماد قنون المالية التعديلي وصل إلى 824.792.000 أي بفارق % 10.33- عن ميزانية 2021

تتوزع الميزانية المرصودة حسب نوعية الاعتمادات كما يلي:

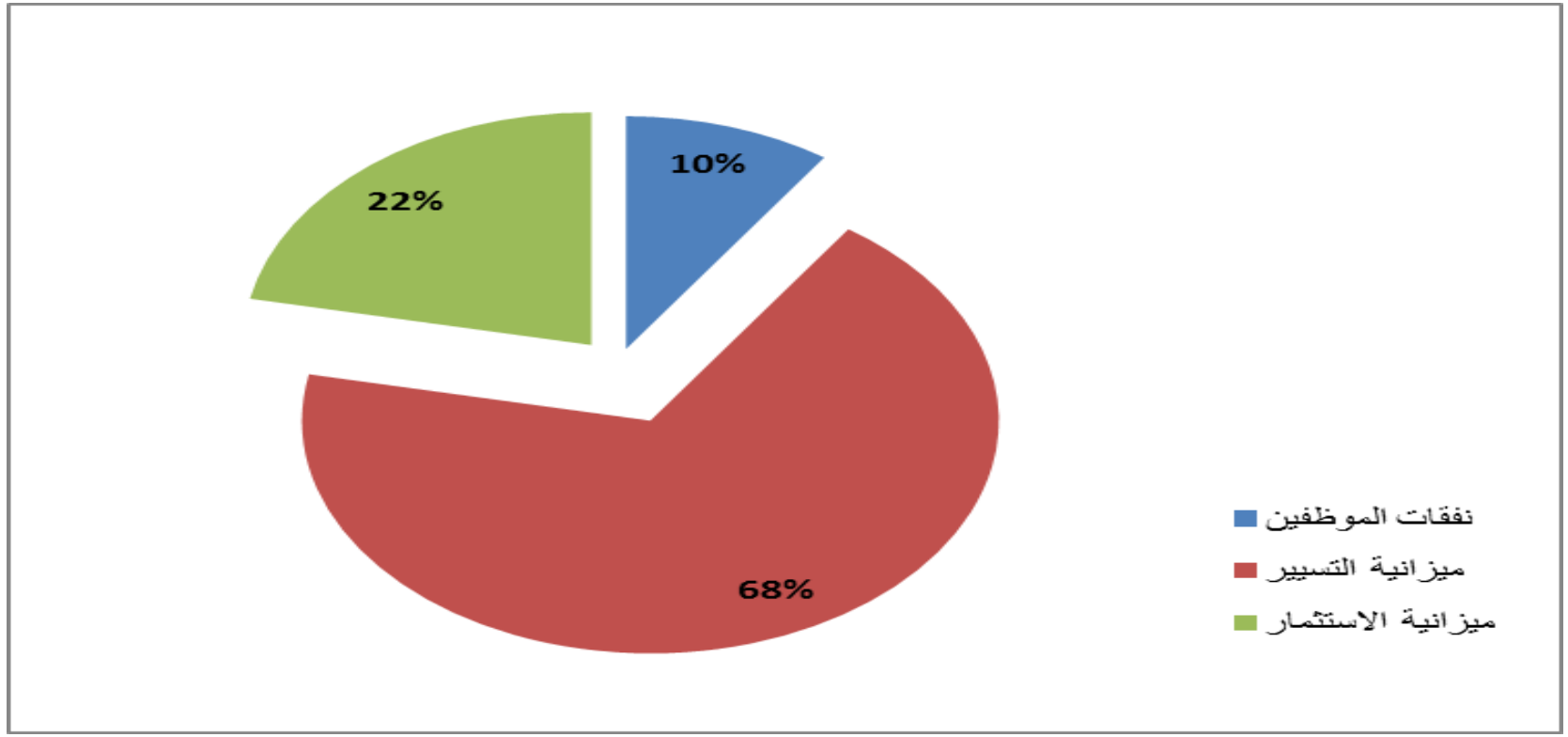

ميزانية التسيير برسم سنة 2021

المبالغ بالدرهم

السنة المالية	2020	2021	نسبة التغيير
الوزارة	62 202 000	48 600 000	**-%27,98**
التعاون الوطني	357 000 000	364 000 000	**%1,92**
وكالة التنمية الاجتماعية	98 000 000	100 000 000	**% 2,04**
المجموع	**517 202 000**	**512 600 000**	**-%0,90**

ميزانية الاستثمار برسم سنة 2021

المبالغ بالدرهم

السنة المالية	2020	2021	نسبة التغيير
الوزارة	119 100 000	142 600 000	**%16,48**
التعاون الوطني	19 400 000	20 400 000	**%5,15**
وكالة التنمية الاجتماعية	25 000 000	-	**-**
المجموع	**163 500 000**	**163 000 000**	**-%0,30**

توزيع الميزانية حسب مكونات القطب الاجتماعي

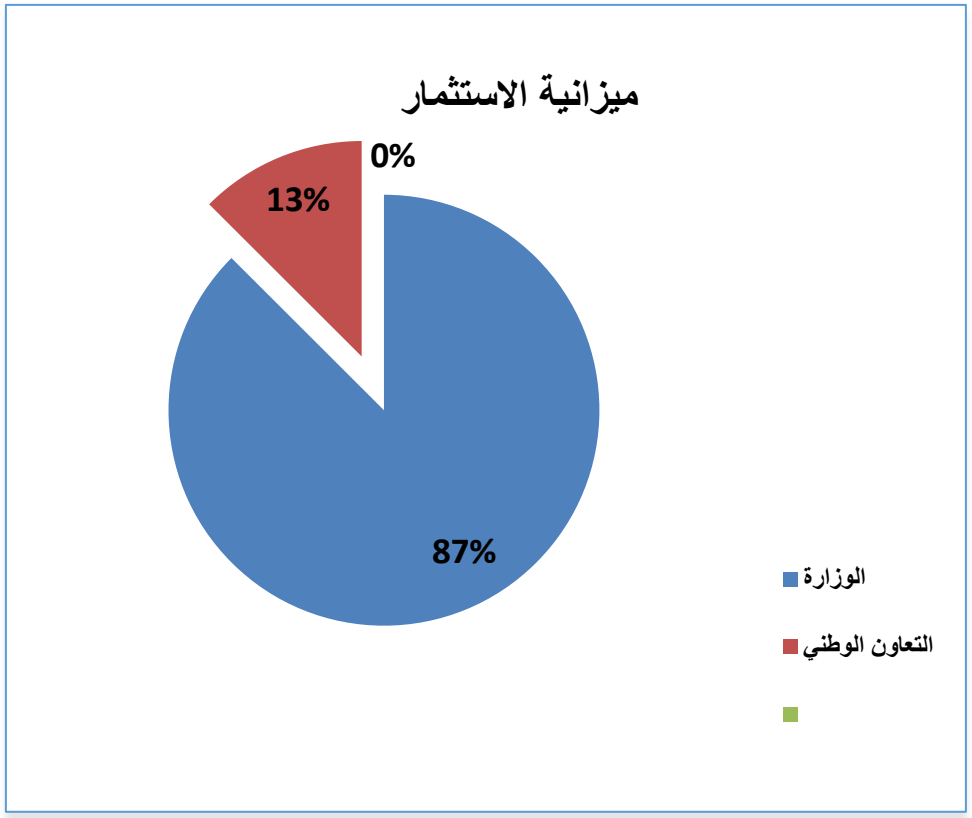

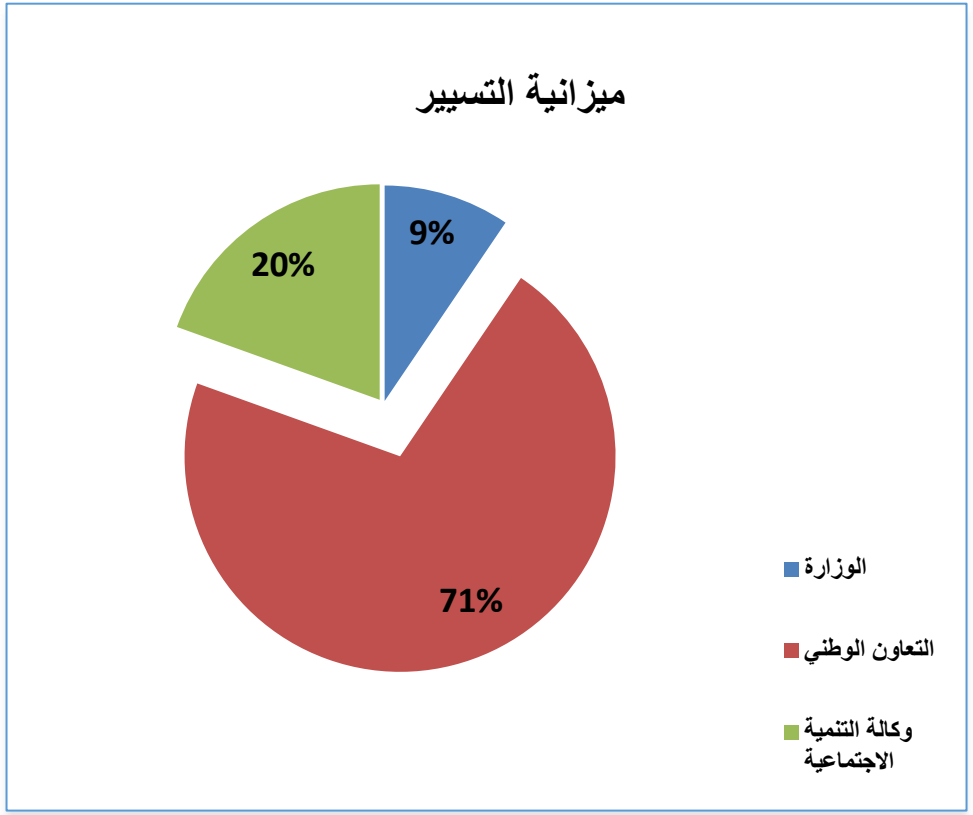

شكرا على حسن انتباهكم

ملخـــــص المناقشـــــة العامـــــة

ملخص المناقشة العامة لمشروع الميزانية الفرعية لوزارة التضامن والتنمية الاجتماعية والمساواة والأسرة

برسم السنة المالية 2021

شكلت المناقشة العامة لمشروع هذه الميزانية مناسبة عبر من خلالها السيدات والسادة المستشارون على الأهمية التي يكتسيها هذا القطاع نظرا لدوره الهام في النهوض بالأوضاع الاجتماعية للمواطنين، ومجالات تدخله المتعددة، وكذا لطبيعة الفئات الاجتماعية المستهدفة.

وتمت الإشارة إلى أن هناك عدة مجهودات مبذولة من طرف الوزارة، غير أنها تبقى وحدها غير كافية لتحقيق الأهداف المرجوة، إذ أن واقع التنمية الاجتماعية يفرض معه ضرورة استحضار البعد الاقتصادي، حيث أن محاربة مظاهر الفقر والهشاشة والتهميش والإقصاء الاجتماعي لا يمكن أن تتم إلا من خلال تقوية الاقتصاد الوطني وتعزيز المنظومة الاجتماعية بشكل عام، إضافة إلى أن المسألة الاجتماعية تعرف تداخل عدة قطاعات وزارية، الأمر الذي يستدعي ضرورة بلورة سياسات عمومية تسودها الإلتقائية والتنسيق مع سائر المتدخلين في قضايا التنمية الاجتماعية.

هذا، وتم الاستفسار حول أسباب التأخر الكبير، وغير المفهوم لإخراج هيئة المناصفة إلى حيز الوجود بالرغم من الحاجة الملحة لهذه الهيأة وكذا النصوص التنظيمية التي يتوقف عليها تفعيل القانون رقم 103.13 المتعلق بمحاربة العنف ضد النساء، خاصة في ظل تزايد عدد النساء المعنفات خلال جائحة كورونا.

واستغربت عدة مستشارات حول أسباب انخفاض الميزانية المرصودة للوزارة برسم السنة المالية 2021 مقارنة مع سنة 2020، علما أن مخلفات الجائحة أثرت بشكل كبير على الفئات الهشة التي تشرف عليها

الوزارة مع التأكيد على أن التكلفة لمعالجة هذه الآثار على النساء والأطفال والمسنين ستكون أكثر ، نتيجة هذه الجائحة، الأمر الذي لم تأخذه الحكومة بعين الاعتبار أثناء إعداد مشروع هذه الميزانية.

وتم التنويه بالإجراء الرامي إلى إدماج الجامعة والبحث العلمي في إطار تحليل الظواهر الاجتماعية، علما أن البحث العلمي يدخل في هذا المجال، كما أنه سيساعد على ترشيد النفقات والاستغناء على مكاتب الدراسات والاضطلاع على التجارب العالمية.

لقد أكدت العديد من التقارير ما كان للحجر الصحي من انعكاساته على صحة الساكنة خاصة الأطفال والمسنين، فبالإضافة إلى تدهور أوضاع المصابين منهم بالأمراض المزمنة أمام نقص التكفل بالأمراض الأخرى غير فيروس كوفيد-19 من قبيل أمراض القلب أو الأمراض العصبية والنفسية أو التليف الرئوي، فقد تعرضوا إلى مخاطر أخرى خاصة مشاكل الصحة النفسية والعقلية، نتيجة الاضطراب المفاجئ والدائم في إيقاع الحياة والعادات والعلاقات الاجتماعية، الناجمة عن الحجر الصحي، كما خلصت إلى ذلك العديد من الدراسات التي تم إنجازها حول الموضوع، حيث إن الحجر الصحي يمكن أن يكون مصدرا للقلق والاكتئاب وحتى اضطراب ما بعد الصدمة، وهو ما أكده التقرير الذي أنجزته المندوبية السامية للتخطيط، في الفترة الممتدة من 14 إلى 23 أبريل 2020،لدى الأسر من أجل تتبع تكيف نمط عيش الأسر تحت وطأة الحجر الصحي، ويشكل القلق أهم أثر نفسي للحجر الصحي لدى الأسر.

هذا، وتبلورت مختلف المداخلات والمواقف والتساؤلات حول المحاور التالية :

- ✓ **<u>المرأة ومناهضة العنف :</u>**

تم التساؤل عن تكلفة العنف وعن التأثيرات الإيجابية لقانون رقم 103.13 المتعلق بمحاربة العنف ضد النساء، وتمت الدعوة إلى العمل

على تغيير العقليات من أجل إزالة العنف، علما أن العنف قد يطال أيضا الرجال، كما أنه يتنوع ما بين جسدي ولفظي وعنف حتى على مستوى التواصل الاجتماعي.

وتم الإلحاح على أهمية إعادة النظر في برامج العنف وأن يتضمن قانون رقم 103.13 مقتضيات أكثر ردعا لمحاربة ظاهرة العنف ضد النساء.

وتمت الدعوة إلى اتخاذ إجراءات تحفيزية للنساء نظرا لغياب مناصفة النساء حتى داخل الأحزاب، وأيضا ضمن البرامج التلفزية، إذ يتم تغييب حضور النساء، الأمر الذي يستوجب مراسلة الهاكا بهذا الشأن.

وتم التساؤل عن الإجراءات التي اتخذتها الوزارة قصد متابعة العنف ضد النساء أثناء فترة الحجر الصحي، وعن الأرقام الدقيقة لعدد النساء المعنفات خلال هذه المرحلة، وإن كانت هناك إحصائيات حول النساء اللواتي يتعرضن للعنف، خاصة أمام صعوبة التبليغ خلال هذه الفترة.

وتم الاستفسار حول مآل تفعيل اتفاقية 190 والتوصية 206 المتعلقتين بمحاربة العنف والتحرش ضد النساء في أماكن العمل.

وتمت الدعوة إلى تنظيم مناظرة وطنية للقطاع الغير مهيكل والتي تنتج فيه النساء بشكل كبير وخلق تحفيزات ضريبية، وتحقيق عدالة اجتماعية بالنسبة للنساء العاملات ومواكبتهن في القطاع غير المهيكل.

وتم الإلحاح على تثمين العمل الإنجابي داخل البيوت والإشادة بالنساء العاملات في الصفوف الأمامية للحد من تداعيات الجائحة وأرباب البيوت اللائي قمن بدور كبير خلال فترة الحجر الصحي.

وتم الاستفسار حول الإجراءات المتخذة من طرف الوزارة من أجل تتبع وضعية المرأة القروية والنساء اللاتي يعشن في الواحات

والرواحل، وكذا كيفية تمدرس أطفالهن وإن كانت هناك مواكبة أيضا لوضعية النساء السجينات.

وتم اقتراح توفير علاج نفسي للنساء وبشكل مجاني، وخلق خلايا للقرب وللتكفل بوضعيتهم وكذا القيام بدراسة لظاهرة العنف في أماكن العمل.

وأعرب أحد السادة المتدخلين أنه يجب تثمين البرامج الاجتماعية التي تم إطلاقها منذ سنة 2012 والهادفة إلى دعم النساء.

تمت الإشارة إلى أن المندوبية السامية للتخطيط، كشفت نهاية الأسبوع الماضي، في إطار حملة التعبئة الوطنية والدولية من أجل القضاء على العنف ضد المرأة، عن نتائج بحث وطني حول التكلفة الاقتصادية للعنف ضد النساء والفتيات،في الفترة الممتدة بين فبراير ويوليوز 2019، مكن من تقدير التكلفة النقدية للعنف لأول مرة في المغرب، المتعلقة تحديدًا بالتكاليف المباشرة وغير المباشرة للعنف ضد النساء التي يتحملها الأفراد وأسرهم في كافة فضاءات العيش، بالنسبة لشكلي العنف الجسدي والجنسي خلال ال12 شهرًا التي سبقت البحث، وكان من نتائج البحث بالمغرب تسجيل 2.85 مليار درهم، أو 957 درهما لكل ضحية حسب المعدل المتوسطي.

وتشمل التكاليف الملموسة المباشرة للعنف ضد النساء المصاريف المؤداة مقابل الولوج إلى مختلف الخدمات (الصحة والعدالة والشرطة)، والإيواء وتعويض أو إصلاح الممتلكات التي تم إتلافها. وتتعلق التكاليف الملموسة غير المباشرة "بتكلفة الفرصة البديلة" التي تشمل فقدان الدخل بسبب التغيب عن العمل المؤدى عنه والتوقف عن أداء الأعمال المنزلية والتغيب عن الدراسة.

وأوضحت المندوبية السامية للتخطيط أن 22.8 بالمائة من بين مجموع النساء ضحايا العنف الجسدي أو الجنسي اللائي تعرضن للعنف

خلال 12 شهرًا التي سبقت البحث أو أسرهن، أيا كان مجال العيش، تتحملن التكاليف المباشرة أو غير المباشرة للعنف.

وأبرزت الدراسة أن التكاليف المباشرة تشكل الجزء الأكبر من التكلفة الاقتصادية الإجمالية بحصة 82٪ (2.33 مليار درهم) مقابل 18٪ فقط كحصة للتكاليف غير المباشرة (517 مليون درهم). ويحتكر الفضاء الزوجي لوحده أكثر من ثلثي التكلفة الاقتصادية الإجمالية للعنف بحصة 70% (تكلفة إجمالية تقدر بـ1.98 مليار درهم)، يليه فضاء الأماكن العمومية بحصة 16% (448 مليون درهم)، ثم الوسط العائلي بحصة 13% (366 مليون درهم).

وتم اعتبار أن افتقار المرأة إلى الفرص الاقتصادية يرتبط بقوة باستمرار الفقر بين الأجيال، فإذا لم تتمكن النساء من استخدام ما يمتلكن من طاقات وقدرات اقتصادية كامنة، فسوف تستمر الأسر ويستمر المجتمع في دفع ثمن باهظ وفادح لهذا القصور. حسب تقارير الأمم المتحدة ومنظمة العمل الدولية.

وتم التذكير بما أشار إليه تقرير المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي لسنة 2016 أن المغرب يحتل مراتب متأخرة في المشاركة الاقتصادية للمرأة في السنوات الأخيرة، هذا التراجع جعل المغرب يحتل المرتبة 137 من 144 بلدا في مؤشر التفاوت بين الجنسين. وفي مؤشر الفجوة بين الجنسين يحتل المغرب المرتبة 139، بينما احتل سنة 2014 المرتبة 135 فيما يتعلق بسياسات وآليات دعم ومواكبة المقاولات النسائية ذات الإمكانات القوية، وبخصوص وضعية النساء والمساواة بين الجنسين يوجد المغرب ضمن البلدان الأربعة الأخيرة من 36 بلد ذات الدخل المتوسط، وقد جاءت هذه الأرقام لتصور واقعا ينم عن ضعف إشراك المرأة في الحياة الاقتصادية.

وتم الإلحاح على إنصاف المرأة اقتصاديا من خلال استخدام الأموال استخداما أمثل، ومن خلال عملية اتخاذ القرارات باستثمار هذه الأموال واستغلال الفرص المتاحة من أجل الحصول على أكبر عائد ممكن. فتعطيل المرأة في المجال الاقتصادي يعني تعطيل نصف المجتمع، مما ينتج عنه خلل اجتماعي وسياسي وأخلاقي وبالتالي إهدار الموارد البشرية. إن عمل المرأة يؤدي حتما إلى زيادة دخل الأسرة وبالتالي دخل المجتمع، وحسب منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، فان مكافحة أشكال التمييز داخل المؤسسات لا تشكل فقط حقا من حقوق النساء الأساسية، بل تشكل تحديا اقتصاديا.

واستنكر ثلة من المتدخلين الوضعية التي لازالت تعيشها المرأة المغربية حيث تعاني من التهميش والإقصاء والتمييز على أساس النوع الاجتماعي على جميع المستويات القانونية والاقتصادية والاجتماعية والسياسية، مما يؤثر سلبا على دمقرطة المجتمع وتنميته، ويحرم المرأة من المساهمة في بناء مغرب الديموقراطية والمساواة والعدالة الاجتماعية، ويكرس القيم والسلوكيات المحافظة، فعلى الرغم من النصوص القانونية وما تضمنته من آليات وإجراءات ذات العلاقة بموضوع المناصفة، غير أن الأرقام تظل دون المستوى المطلوب، ولم تصل إلى معدل الثلث المحدد من قبل الأمم المتحدة، خصوصا عندما يتعلق الأمر بالمناصب والمسؤوليات ذات العلاقة بمجال القرار السوسيوالعمومي، حيث يحتل المغرب على مستوى المناصفة السياسية، بحسب معطيات اتحاد البرلمان الدولي، المرتبة 98 من أصل193دولة (فبراير 2019)، لذلك فإن تمثيلية المرأة تبقى جد ضعيفة في المؤسسات المنتخبة، وطنيا وجهويا وإقليميا، حيث تشغل النساء 1.19 % من مناصب المسؤولية داخل الإدارة، وذلك على الرغم من أن معدل التأنيث الإداري يصل إلى35%.

✓ الطفولة :

تمت الإشارة إلى أنه على الرغم من أن المغرب قد صادق على العديد من الاتفاقيات التي تهم حقوق الطفل وعلى الرغم من الترسانة التشريعية الوطنية والتي تتماشى مع التزامات المغرب الدولية في هذا الشأن والتي تبدأ بالحق الدستوري بالتمتع بحقوق الطفل إلا ان غياب سياسة وطنية مندمجة لحماية الأطفال ترتكز على تنفيذ المبادئ العامة لاتفاقية حقوق الطفل ومقتضياتها مع التحديد الواضح للهيئة التي يناط بها تنسيق إعمال وتتبع هذه السياسة وتوضيح أدوار ومسؤوليات أهم الوزارات والقطاعات المعنية. في تعزيز وإعمال حقوق الطفل مما يجعل من هذا الموضوع إحدى أهم القضايا الشائكة في بلادنا والتي تؤكد على عدم توفر الإرادة السياسية لدى الحكومات المتعاقبة في المراهنة على العنصر البشري التي تبدأ بإنقاذ فئة عريضة من الشعب المغربي وهي فئة الأطفال حيث استمرار عمالة الأطفال.

وبالتلي، تمت المطالبة بإيجاد حل لظاهرة استعمال الأطفال للشعوذة والوعي بخطورة هذه الظاهرة.

وتم اقتراح عقد شراكة مع وزارة التربية الوطنية بشأن كيفية تعامل الأطفال مع الأنترنيت ومحاربة الإنحراف، خاصة وأنه يتم استعماله بشكل يومي تقريبا في إطار الدراسة عن بعد.

وتم التساؤل عما إذا تم إجراء دراسات من طرف الوزارة بهدف متابعة الصحة النفسية للأطفال خلال فترة الحجر الصحي، وإن كانت هناك مواكبة للأطفال المتواجدين بالبوادي والأحياء الهامشية والتي تعاني من ضعف الإمكانيات المادية واللوجستيكية من أجل متابعة الدراسة عن بعد.

وتمت الدعوة إلى احترام حق الأطفال في اللجوء لآلية التظلم ومواكبتهم على مستوى المسلسل القضائي في حالة وجود نزاع بين الأبوين في هذا الإطار.

وصرحت إحدى السيدات المتدخلات أنه إذا كان فيروس كوفيد-19 لا يستهدف لحسن الحظ صحة الأطفال بشكل كبير ومباشر، فإن التدابير الإحترازية كان لها تأثير دائم على صحتهم النفسية وظهور اضطرابات سلوكية والتعرض لنوبات غضب واضطرابات في النوم. خاصة وقد اقترن فرض الحجر الصحي أيضا بتوقف الأطفال عن الذهاب إلى المدرسة، مما تولد عنه انقطاع مفاجئ لمجموع الروابط النفسية والعاطفية التي تربطهم بالمحيط، وهو انقطاع واكبه تعرض مفرط لمختلف أنواع الشاشات ولمحتويات تتضمن مشاهد عنف على الإنترنت بالنسبة للبعض. أما بخصوص الأطفال الذين يعيشون داخل أسر تعاني من التفكك، فقد كانت عواقب هذا الوضع أشد وطأة عليهم، إذ كانوا أكثر عرضة للعنف. وبالنسبة للرضع، فقد تم اعتبار أن الإنخفاض الكبير في نسبة التلقيح الذي تم تسجيله خلال فترة الحجر الصحي قد يؤدي إلى عودة أمراض الطفولة الخطيرة.

وسجلت إحدى السيدات المتدخلات أنه لا توجد أرقام دقيقة ومن مصادر رسمية حول عدد الأطفال في وضعية الشارع بالمغرب، وتقدرهم بعض الهيئات المدنية بما بين 30 و50 ألف طفل، في حين تشير معطيات صادرة عن المندوبية السامية للتخطيط سنة 2017 إلى أن 30% من الأطفال بدون مأوى هم من الإناث، ومع كامل الآسف، تعرف جميع المدن المغربية، بدون استثناء، انتشارا واسعا لأطفال في أعمار صغيرة تجوب الشوارع ليل نهار، معرضين لمختلف مظاهر الاستغلال بما فيها الجنسي، هذا الوضع هو ما يدفع هؤلاء الأطفال للتحول إلى مجرمين، فإن لم يتم انتشالهم من هذا الواقع الأليم الذي يعيشونه، فسيتم تحويلهم إلى

مشاريع مجرمين، وضحايا عوامل مجتمعية واقتصادية لم ترحمهم ولم تترك لهم فرصة الخيار أمام صعوبة الظروف التي يعيشونها، كما سيصبحون ضحايا للفقر والمشاكل الأسرية وعدم نجاعة السياسات الحكومية.

وتمت الإشارة إلى الوضعية الكارثية لمراكز حماية الطفولة، فعدد كبير من الأطفال المودعين بهذه المراكز يتعرضون لمعاملة سيئة نظرا لافتقار هذه المراكز للمعايير المعتمدة في مجال الاستقبال و التكفل بهم، مما يجعل أغلبهم يفضل البقاء في الشارع على أن يعيش في جحيم هذه المراكز.

وهذا راجع أساسا لضعف السياسات العمومية الموجهة لحماية الأطفال ضد جميع أشكال الإهمال وسوء المعاملة و العنف والاستغلال، وعدم وجود إرادة سياسة قوية من طرف الحكومة لمحاربة الظاهرة، رغم توفر المغرب على قوانينَ مهمة لحماية الأطفال، لكنّ تفعيلها على أرض الواقع لا يتم على النحو المطلوب، وهو ما يحُد من فعاليتها، وبالتالي، تمت المطالبة بتطوير وملائمة التشريعات الوطنية مع الاتفاقيات والمعاهدات الدولية المرتبطة بحقوق الطفولة.

وذكرت إحدى السيدات المتدخلات أن الوضعية التي يعيشها أطفال الشوارع وكذا وضعية المسنين المتشردين، تزداد تعقيدا في ظل جائحة كورونا، حيث يشكل هؤلاء شروطا مناسبة لتكاثر الفيروس وانتشاره، بسبب صعوبة ضبط تحركاتهم، وإلزامهم باحترام التدابير الاحترازية، وكذا إجراء تحاليل الكشف عن الفيروس، صحيح أن الوزارة قامت ببعض المجهودات في هذا الصدد لكنها تظل غير كافية، ومن المحتمل جدا أن يكون الفيروس قد انتشر بوثيرة كبيرة في صفوف هذه الفئات.

وسجلت إحدى السيدات المتدخلات الملاحظات التالية :

- وجود اختلالات تجعل من جميع مراحل مسار عملية إيداع الأطفال في مراكز حماية الطفولة غير متلائمة مع معايير اتفاقية حقوق

الطفل والمبادئ التوجيهية لعدالة الأحداث (البنية التحتية، الإشراف، التأطير، ظروف العيش، الأمن، السلامة، إشراك الطفل في مسار المحاكمة، سبل التظلم...).

-عدم توفير التكفل الملائم لكل فئة يطرح مشكل سلامة الأطفال دون السن 12سنة وكذلك الذين في وضعية إعاقة،

-عدم أخذ ضرورة قرب المركز من محل سكنى الأطفال بعين الاعتبار؛ التباينات الكبيرة بين المراكز في ما يخص عدد النزلاء،

- عدم خضوع المراكز للمعايير الدولية المعتمدة في مجال الاستقبال والتكفل بالأطفال (المعايير المتعلقة بالبنايات والتجهيزات ونوعية التأطير وسلامة وحماية الأطفال).

هذا، وطالبت إحدى السيدات المستشارات بما يلي :

- إخضاع المراكز لمراقبة منتظمة من قبل الإدارة الوصية؛ خاصة وأن ظروف عيش (الإقامة، النظافة والتغذية)، لا تضمن الحقوق الأساسية للأطفال؛

- ضمان الحق في الصحة والسلامة البدنية والحماية من كافة أشكال العنف والاستغلال، وكذا الحق في إعادة تربية مناسبة وفي المشاركة وحق الأطفال في الإنصات إليهم وحمايتهم ومساعدتهم قانونيا طوال المسلسل القضائي.كما تهم تلك الاختلالات تعرض الأطفال المودعين للعقوبات البدنية والشتم والإهانة؛

- ضمان احترام حق الأطفال في اللجوء إلى آليات للتظلم طبقا للمعايير الدولية المعمول بها؛ عدم تفعيل عملية تتبع الأطفال في الوسط الطبيعي خلال مرحلة ما بعد مغادرتهم للمراكز وهو ما يمس بحق الطفل في إعادة إدماجه الاجتماعي؛

- وضع سياسة أسرية (دعم نفسي-اجتماعي، دعم سوسيو اقتصادي، المساعدة على الأبوة) وغياب تدابير بديلة لإيداع الأطفال في المراكز (صعوبة الحصول على الكفالة، وغياب مقتضيات مقننة لأسر الاستقبال).

- ✓ **الرعاية الاجتماعية :**

تم التنويه بالمجهودات الجبارة التي قامت بها مؤسسات التعاون الوطني في ظل الجائحة، إذ تم الإشتغال مع جميع الفئات والفاعلين في هذا الميدان، وتم التساؤل عن المقاييس المعتمدة لتسمية الجمعيات الكبرى، وإن كانت تتمتع بالمنفعة العامة، مع التأكيد على ضرورة استفادة كافة الجمعيات التي أبانت عن فعاليتها ومجهوداتها بكل جدارة واستحقاق.

واعتبرت إحدى السيدات المستشارات أنه ينبغي إعادة النظر في دليل مواكبة الأسر، معتبرة أنه غير قابل للأجرأة، مؤكدة على ضرورة أخذ النماذج الجيدة للدلائل، ومن بينها على سبيل المثال دليل اتصالات المغرب.

وتم اقتراح أن يخضع السجل الاجتماعي الموحد إلى وصاية وزارة التضامن والتنمية الاجتماعية، وليس وزارة الداخلية، وذلك حتى يكون برنامج الدعم متكاملا، إذ ينبغي على الجهة التي تشرف عليه أن تكون الجهة المانحة للدعم، كما أن طبيعته الاجتماعية تستوجب خضوعه لهذه الوزارة وليس لأي قطاع آخر.

وتم اعتبار أن السجل الاجتماعي الموحد لن يستطيع حل جميع المشاكل، خاصة المتعلقة بفئة المستهدفين من الدعم، إذ تم اقتراح القيام بدراسة حول عملية الدعم والإستهداف لتحقيق نوع من الإنصاف لجميع شرائح المجتمع.

وتمت الإشارة إلى العراقيل التي تؤثر على تفعيل قانون رقم 65.15 المتعلق بمؤسسات الرعاية الاجتماعية، نتيجة عدم إخراج نصوصه

التطبيقية، وتم التأكيد على أهمية متابعة الأطفال قبل سن 18 سنة في إطار مؤسسات الرعاية الاجتماعية وأن تتم مواكبتهم لمتابعة دراستهم الجامعية بالنسبة للراغبين في تتبع الدراسة أو التكوين لمن يرغبون في القيام بمهنة أو حرفة معينة، وذلك من خلال مراكز أو مؤسسات وسيطة حتى لا يصبحوا عرضة للإنحراف.

وتمت المطالبة للقيام بافتحاص للجمعيات في مجال إنفاق المال العمومي ومعرفة عدد الجمعيات التي قامت بتجاوزات أو اختلالات والإجراءات التي تم اتخاذها بشأنها.

- ✓ **صندوق دعم التماسك الاجتماعي :**

ذكرت إحدى السيدات المستشارات أنه سبق للمجلس الأعلى للحسابات أن أفاد بأن صندوق دعم التماسك الاجتماعي، الذي أحدث سنة 2012، يفتقد لاستراتيجية مندمجة لتفعيل برامج للدعم الاجتماعي تمكن من تحديد الأهداف المتوخاة والفئات المستهدفة ومصادر التمويل التي يمكن على أساسها وضع برمجة تمتد لسنوات، وبأن تدبير الصندوق يتسم بتعدد المتدخلين والبرامج التي يمولها والتي تستهدف فئات اجتماعية مختلفة، كما لاحظ غياب استراتيجية فعالة لتنزيل برامج دعم التماسك الاجتماعي منذ إحداث الصندوق وعدم توفر برمجة متكاملة لموارد الصندوق ونفقاته على المدى المتوسط، ومن أجل تحسين أداء صندوق التماسك الاجتماعي والبرامج التي يمولها، أوصى المجلس بوضع استراتيجية مندمجة في مجال الدعم الاجتماعي بشراكة مع جميع المتدخلين توضح الأهداف والفئات المستهدفة ومخططات التمويل، ووضع آليات للتنسيق والتتبع والتقييم، كما أوصى بالإسراع في إبرام الاتفاقيات بين وزارة المالية وجميع القطاعات الوصية على برامج الدعم الاجتماعي مع مراعاة البرمجة المتعددة السنوات، وإعداد تقارير دورية تهم جميع أنشطة الصندوق

وبرامجه، وكذا الحرص على تنزيل نظام معلوماتي مندمج ومتكامل يوفر المعطيات بصفة آلية.

هذا، وتم التساؤل عن مصير هذه التوصيات وعن مآل هذه الاستراتيجية المندمجة.

- ✓ **الأشخاص المسنون :**

تمت الدعوة إلى عدم الإكثار من إنشاء مؤسسات دار المسنين ودار العجزة، وطالب أغلب المتدخلين بإزالتها لاعتبارها نشازا داخل المجتمع، وبعيدة كل البعد عن الإنسانية والعادات المغربية والبحث عن وسائل أخرى بديلة لدعم الأسر التي تعاني الهشاشة الاجتماعية قصد مساعدتها على رعاية المسنين واحتضانهم في جو أسري بعيد عن دور رعاية المسنين، مهما كان المستوى الاجتماعي للأسر وحفاظا على استمرار القيم المجتمعية.

وأبرزت إحدى السيدات المتدخلات أن الهرم السكاني بالمغرب، عرف تقلصا من حيث القاعدة بما يعني ارتفاع في نسبة الشيخوخة بالمغرب، والتي تؤثر فيها مجموعة من العوامل السوسيو ثقافية و السوسيو اقتصادية، والتي تجعل من مؤسسات الرعاية الاجتماعية الخاصة بالأشخاص المسنين ضرورة ملحة، رغم ما أنجزته منظمات دولية من تقارير، والتي تقر بضرورة دعم الدولة للتماسك الأسري كمبدأ أساسي في حماية الأشخاص المسنين باعتبار الأسرة المكان الطبيعي لهؤلاء الأشخاص.

وتم إبراز ما تضمنه تقرير المندوبية السامية للتخطيط والذي أشار إلى أن الارتفاع الذي يمثل نسبة 9.6% من سكان المغرب هم أشخاص مسنين والمتراوحة أعمارهم ما فوق 31 % منهم لا يستفيدون من التغطية الصحية، و66 % مصابين بأمراض مزمنة. والتي توضح الحالة الاجتماعية للأشخاص المسنين بالمغرب، والتي ترافقها أيضا الصعوبات الاقتصادية للأسر المحتضنة لهذه الفئة خصوصا ارتفاع نسبة البطالة بالمغرب والعسر

المعيشي للأسر، وأيضا غياب التغطية الصحية والعلاجية والتي تجعل من هذه الفئة تعاني مضاعفات خطيرة وأكثر عرضة للمرض.

هذا، وسجلت إحدى السيدات المستشارات الملاحظات التالية :

- المغرب يحتل المرتبة 84 في تصنيف الدول الأقل رعاية للأشخاص المسنين، وذلك تبعا لمؤشرات قياس رفاهية هذه الفئة، من خلال توفر الدخل والصحة، حيث تبلغ نسبة التغطية الصحية للأشخاص فوق 65 سنة حوالي 40 في المائة،

- أغلب المسنين يعانون من الفقر والعوز ولا يتوفرون على التغطية الصحية. علما أن المرأة المسنة أكثر عرضة للهشاشة الاقتصادية ولصعوبات في الاستفادة من الخدمات الاجتماعية وانعدام التغطية الاجتماعية والصحية.

-أن مؤسسات الرعاية الاجتماعية الخاصة بالأشخاص المسنين تعرف اختلالات كبيرة سواء على مستوى بنياتها الاستقبالية أو التجهيزات أو الظروف المعيشية التي لا تتناسب ولا تحترم حقوق الإنسان.

ونتيجة لما سبق ذكره، تمت المطالبة بما يلي :

-إنشاء مصلحة حكومية للأشخاص المسنين مكلفة بإعداد دلائل منهجية وصياغة توجيهات عملية لتسيير مؤسسات الحماية الاجتماعية الخاصة بالأشخاص المسنين،

- وضع مساطر للتظلم لفائدة الأشخاص المسنين داخل المؤسسات، وتقوية قدرات موظفي هذه المؤسسات، بالإضافة إلى توسيع عدد مراكز الحماية الاجتماعية القادرة على توفير الرعاية للأشخاص المسنين خاصة الأشخاص ذوي الحاجيات الخاصة.

- وضع أدوات لمدى قياس مؤشر"نسبة إرساء منهجية الجودة على مستوى مراكز الحماية الاجتماعية للأشخاص المسنين " وتقديم تقييم

عن الاستراتيجية التي اعتمدتها الوزارة والأهداف التي سطرتها في معالجة هذا الموضوع.

- ✓ **الأشخاص ذوي الإعاقة :**

تمت الإشادة بالإجراء الرامي إلى تشغيل نسبة 7% من حاملي الشهادات وتمت الدعوة إلى فتح مباريات التوظيف في وجه هؤلاء الأشخاص سواء في القطاع العام أو الخاص حتى يتمتعوا بحقوقهم الاجتماعية، علما أن هدفهم الأسمى هو "العيش بكرامة".

واستغربت إحدى السيدات المتدخلات إلى عدم الوعي بأهمية الولوجيات، مطالبة بضرورة العمل على خلقها بكافة الفضاءات والمرافق العمومية.

وتم الوقوف حول نتائج البحث الوطني الثاني حول الإعاقة، التي أعلنتها "وزارة التضامن والتنمية الاجتماعية والمساواة والأسرة"،في أبريل 2016، حيث أفاد أن نسبة انتشار الإعاقة بالمغرب سنة 2014، تبلغ 6.8 بالمائة من الساكنة؛ أي أزيد من مليونين وألفي شخص. هذه الأرقام تفيد بأن أسرة واحدة من بين أربعة في المغرب أو 24.5 بالمائة من عدد الأسر المغربية، معنية بالإعاقة.

هذه الأرقام رغم أنها تعود إلى سنة 2016 أي قبل أكثر من أربع سنوات، من الممكن أن تتوفر الوزارة على أرقام حديثة، لكنها تساعد على تكوين فكرة على وضعية الإعاقة ببلادنا، وحجم المجهودات الواجب بذلها، فأغلبهم يعاني من مشاكل متعددة تتمثل في صعوبة الولوج للخدمات الاجتماعية، من تعليم وصحة، وشغل ...، ويعاني من التهميش والإقصاء.

وتم التنويه بالمبادرة الحكومية المتعلقة بتنظيم مباراة موحدة للأشخاص في وضعية إعاقة قصد إدماج حاملي الشهادات منهم في الوظيفة العمومية، إلا أنه تم اعتبارها أنها ليست بالكافية، ولازالت

البطالة متفشية في صفوفهم، إضافة إلى ضعف الخدمات المقدمة إليهم، وبناء على ذلك تم التساؤل عن الإجراءات التي اتخذتها الوزارة في هذا الشأن، وعن الآليات التي ستعتمدها من أجل تشجيع انخراط القطاع الخاص في عملية توظيف الأشخاص في وضعية إعاقة.

أجوبة السيدة وزيرة التضامن والتنمية الاجتماعية والمساواة والأسرة

جواب السيدة وزيرة التضامن والتنمية الاجتماعية والمساواة والأسرة

في معرض جوابها على مداخلات واستفسارات السيدات والسادة المستشارون، أوضحت السيدة الوزيرة أن بلادنا اليوم تتوفر على إطار قانوني يهم محاربة العنف ضد النساء، وهو قانون مكتمل حتى على مستوى مراسيمه التطبيقية، كما تم تنصيب اللجنة الوطنية للنساء ضحايا العنف، وتم إصدار أحكام قضائية استنادا على هذا القانون، حيث يصدر القضاة أحكامهم بناء على قانون العنف ضد النساء الذي رفع الغرامات ضد مرتكبي العنف، إضافة إلى وجود دوريات النيابة العامة، والتي تتضمن تأكيدا لتطبيق مضامين هذا القانون، إضافة إلى أن هناك تكوينا، خاصة للسادة القضاة في مجال مناهضة العنف ضد النساء حتى يصبح هناك قضاة متخصصين في قضايا العنف ضد النساء.

وأبرزت أن هناك الكثير من الحملات التحسيسية والتوعوية للتعريف بمقتضيات قانون العنف ضد النساء، إضافة إلى إحداث الوزارة لخلية مركزية لمواكبة الحالات، وهي خلية مفعلة تشتغل حتى على مستوى كل ما يكتب في الصحافة، إذ تدخلت الوزارة في عدة حالات أثناء فترة الحجر الصحي، وكان هناك تتبع من طرف الوزارة والنيابة العامة التي تدخلت بكل فعالية ونجاعة.

وصرحت أن إعلان مراكش 2020، هو إنجاز مهم يقدم إطارا التقائيا، كما أنه يتم اليوم الاشتغال ببروتوكول واضح للتكفل بالنساء ضحايا العنف مع أساتذة جامعيين في علم النفس الاجتماعي ولهم خبرة وتجربة كبيرة.

وأكدت أن برامج الوزارة تعتمد على المقاربة التشاركية والسياسة الإلتقائية، لأن القضايا الاجتماعية قضايا متداخلة بين جميع القطاعات

الحكومية، وبالتالي يتم الحرص على التكامل وعلى مقاربة مندمجة والسياسة العمومية الموجودة اليوم هي ثمرة تفعيل الإلتقائية.

وأبانت أن التطور في التربية الدامجة لا يمكن أن يكون في قطاع حكومي واحد، غير أن قانون الإطار اليوم يقدم الإطار التشريعي لمزيد من الحقوق للأشخاص في وضعية إعاقة في مجال التمدرس، كذلك المخطط الوطني لتنزيل هذا القانون في اللجنة الوزارية من أجل تفعيل التربية الدامجة، هذه مجهودات تأخذ بعض الوقت للتفعيل، خاصة في ظل وجود عدة تراكمات.

وبخصوص مسألة تمدرس وتعليم الأشخاص ذوي الإعاقة، ذكرت ان هذا الأمر يصبح الإهتمام به جديا في إطار صندوق التماسك الاجتماعي، وخلال سنة 2015، بدأ الدعم المباشر للجمعيات، واليوم يرصد التعاون الوطني مبلغ مهم من خلال الصندوق، تقريبا 168 مليون سنويا، تعطى للجمعيات المشرفة على مراكز تمدرس الأشخاص في وضعية إعاقة، وبالتالي تحولت المشاريع الدامجة ومشاريع صندوق دعم التماسك الاجتماعي إلى مشاريع منتجة للشغل وهذه آثار إيجابية.

وبالنسبة لموضوع الأرقام والمعطيات الدقيقة، أفادت بوجودها، مصرحة بأن المندوبية السامية للتخطيط أعلنت أن تأثير جائحة كورونا على الوضعية الاقتصادية والاجتماعية والنفسية للأسر من خلال بحث وطني تمثل فيما يلي : 72% كنسبة عدم تأثر الأسر خلال هذه الجائحة، و10% تحسنت فيها العلاقات الأسرية و82% تحسن واستقرار في العلاقات، هذا خلال المرحلة الأولى من البحث الوطني، أما المرحلة الثانية من البحث الوطني، فقد أبانت أن نسبة 25,4% عانت من وجود عدة صراعات خلال فترة الحجر الصحي، 34,1% عانوا من صراعات مع الأزواج، و6,1% مع الأزواج أو أحد أفراد العائلة، كما أن معطيات النيابة

العامة والأمن الوطني والدرك الملكي أكدت انخفاض في الحالات المسجلة عندها لظاهرة العنف.

وأكدت على أن الوزارة تعتمد على الأرقام الرسمية الموجودة، كما أن العنف له كلفة اقتصادية تقاس، وكلفة نفسية وكلفة اجتماعية، مبرزة أن كلفة العنف الاقتصادية كما جاءت في تقرير المندوبية السامية للتخطيط الذي تزامن مع تواريخ 25 نونبر يوم الإعلان العالمي لمناهضة العنف ضد النساء بلغت 2,85 مليار درهم، بما يفيد ألف درهم لكل ضحية حسب هذه الأرقام.

وأفادت أن نسبة 70% من العنف مرتبط بالعنف الزوجي، و43% من النفقات المتعلقة بالصحة وأكثر من 44% من التكلفة غير المباشرة تعود إلى خسارة يوم العمل المؤدى عنها، وهذه كلها أرقام تؤكد أن العنف مكلف اقتصاديا واجتماعيا ولا يمكن تصور المرأة المعنفة منتجة سواء في العمل أو الأسرة أو في علاقتها مع أبنائها.

وأكدت أن ما تم الاشتغال عليه هو إطلاق برنامج مغرب التمكين من خلال اعتماد مقاربة تشاركية التقائية، والذي تم إطلاقه خلال اليوم الوطني للمرأة المغربية، وكلفته الإجمالية المشتغلة 141 مليون درهم، الوزارة 51 مليون درهم، المجالس الترابية 90 مليون درهم، وبالتالي فإن الميزانية الإجمالية المقدرة في هذا البرنامج هي 15 مليار درهم، غير أنه لا يمكننا الانتظار إلى حين استكمال كافة شروطه المالية، بل تم البدء بالاشتغال عليه من خلال الكلفة المالية المتوفرة حاليا، وهو برنامج مهم سيساهم في تقليص الفقر والحاجة، وهناك لجنة حكامة لتتبع تنفيذ هذا البرنامج تضم الكتاب العامون لجميع الوزارات التي لها علاقة بهذا البرنامج.

وبالنسبة لبرامج وكالة التنمية الاجتماعية في مجال المرأة، أفادت أن النساء يشكلن ما بين نسبة 60% و100% من المستفيدين، هناك برنامج "مبادرة" وهو من أهم البرامج ويقوم على "قرض الشرف" لحاملي مشاريع

المقاولات الصغيرة والصغيرة جدا، كبرنامج تثمين المنتجات المحلية 100% نساء، وبرنامج مبادرة 60% نساء مستفيدات من برامج تقوم بها وكالة التنمية الاجتماعية.

وبشأن اتفاقية 190 لمنظمة العمل الدولية، أكدت أن المغرب لم يصادق عليها بعد، وأشارت إلى وجود تصريح سابق لوزير الشغل مضمونه أن المغرب مستعد للإنضمام إلى هذه الاتفاقية، إضافة إلى أن المغرب منخرط في العديد من الاتفاقيات الدولية.

وصرحت بأنه لم يتم استثناء المرأة القروية من البرامج، والمرأة القروية لديها رغبة في تحسين أوضاعها الاقتصادية والاجتماعية والأسرية، ولهذا برنامج تيسير يهدف لمواكبة الأمهات، المرأة القروية، يشجعون بناتهن للإلتحاق بدور الطالبة، والعالم القروي يستفدن من برامج أطرأتها الحكومة لتقليص الفوارق المجالية، وهذا برنامج ضخم 50 مليار درهم وأهم شيء يرمي إليه هو توفير: البنيات التحتية، فك العزلة، توفير الخدمة الصحية، التعليم...إلخ.

وبخصوص الجمعيات الكبرى، بينت أن هذا المصطلح المتداول في الوزارة، والمقصود به الجمعيات التي لديها شبكات وجمعيات لها تخصص وراكمت سنوات من العمل وتتوفر على تراكم الموارد المالية، يتم الحرص على أن تكون لها سياسة عمومية، مثل : شبكة التوحد.

أما بالنسبة للجمعيات الأخرى، فذكرت أنه يتم فتح طلب العروض، ويتم التشدد بخصوص دفتر التحملات حتى تستفيد الجمعيات فقط التي ستقدم الخدمات وتسهر على تطبيق المشاريع.

وخلال الجائحة واستجابة لظروفها، أكدت أن محاور الدعم ستذهب للجمعيات المهتمة بالأشخاص في وضعية الشارع، جمعيات الطفولة في وضعية صعبة، وتمت إزالة شرط إزالة الدعم عن الجمعيات التي تستفيد من دعم التعاون الوطني خلال هذه السنة، وبالتالي حتى

تستفيد الجمعيات المسيرة لمراكز المسنين ومراكز الطفولة، وهناك لجان على المستوى المحلي وأي جمعية لها ملف غير متكامل أو لا تحترم الشروط فلا يمكن أن تحصل على الدعم.

وأشارت إلى أنه يتم التعامل بمنطق الشراكة مع الجمعيات، ويتم الحرص على القيام بالافتحاص حتى يتم تنفيذ المشاريع، كما يتم التفكير في إطلاق برامج لتكوين هذه الجمعيات (150 جمعية)، سيتم تكوينهم من طرف وكالة التنمية الاجتماعية قبل حصولهم على الدعم حتى تحقق الأهداف المسطرة، وبالتالي فإن الجمعيات المهنية والاحترافية يجب أن تحظى بالدعم وفي إطار الديمقراطية التشاركية.

وبالنسبة لمؤسسات الرعاية الاجتماعية، أبانت بوجود 100 ألف مستفيد : 30 ألف في وضعية صعبة و70 ألف متمدرس في إطار دور الطالب والطالبة، مشيرة إلى وجود نقاش مفتوح مع وزارة التربية الوطنية والأكاديميات، لأن هذه المؤسسات هي مؤسسات للتمدرس وللمنح التي تقدمها الأكاديميات للطلبة والتي يجب أن تقوم بمضاعفة المنح.

وبشأن موضوع الدليل، ذكرت أنه من أجل مواكبة الأسر من مخاطر الأنترنيت تم إنجازه مع خبراء وما يوجد هو تطبيق إلكتروني وهو موجه للفاعلين، وبذل فيه عدة مجهودات وهو عمل يجب تثمينه.

أما فيما يخص المسنين، أكدت أن مكانهم الطبيعي هو الأسرة، غير أن هناك حالات لا تتوفر على روابط أسرية أو عائلية، ولكن الدولة يجب أن تتوفر على فاعلين ومراكز، وتقوم بواجبها في الحالات الاستثنائية، ويوجد الآن 63 مركز بطاقة استيعابية تضم 5 آلاف مسن ومسنة، مبرزة المجهود الكبير الذي تم في الوساطة الأسرية لاحتضان المسنين من طرف أسرهم خلال فترة الحجر الصحي.

واقترحت أن يتم وضع برامج التنمية تستهدف فئة المسنين لهذه المراكز، وأعربت أن القضايا الاجتماعية في حاجة ماسة للآليات القانونية

والآليات المؤسساتية والتعبئة المجتمعية وتوعية المجتمع، وبشكل جماعي حتى يتم تحقيق التقدم.

وصرحت أن الحملة الوطنية التي تمت خلال فترة الحجر الصحي أوضحت العدد الحقيقي للأطفال في وضعية الشارع، حيث لا يتجاوز العدد ألف طفل، وقامت مؤسسات التعاون الوطني ومؤسسات الرعاية الاجتماعية بمجهودات كبيرة من أجل إيواء هؤلاء الأطفال وتقديم الخدمة لهم، كما تمت إعادة أكثر من 200 طفل إلى أسرهم خلال فترة الحجر الصحي.

وأما فيما يتعلق بالأشخاص في وضعية إعاقة، أشارت إلى وجود برامج مهمة لهذه الفئة، سواء في مجال التمدرس أو مجال المعينات التقنية، حتى يمكن لهؤلاء الأشخاص من الاستفادة إما من كراسي متحركة على سبيل المثال، وتم عقد برنامج شراكة مع مراكز استشفائية جامعية كالمركز الاستشفائي ابن سينا بالرباط، والحسن الثاني بالدار البيضاء حتى يستفيد 40 طفل من القوقعة الإلكترونية بشراكة مع التعاون الوطني، وهذا عمل مهم يدخل في إطار المقاربة الاستباقية والتكلفة المالية جد مهم تقريبا 190 ألف درهم لكل قوقعة، إضافة إلى التأهيل والمواكبة التي يجب أن تبقى مستمرة مع المتخصصين في المجال.

وبخصوص نسبة 7% المتعلقة بالمباريات، أبانت أن هناك لجنة في مصالح رئاسة الحكومة تضم في عضويتها وزارة المالية ووزارة إصلاح الإدارة والوزارات المعنية تقوم بتتبع تنفيذ هذه النسبة بالإضافة إلى تنظيم المباراة الموحدة، وهذا ما سيحقق نتائج مهمة بالنسبة لتوظيف الأشخاص في وضعية إعاقة.

وأكدت على أنه يجب بدل مجهود على مستوى الإطار التعاقدي مع القطاع الخاص، ويتم الاشتغال مع وزارة الشغل، وسيتم توقيع اتفاقية في 3 دجنبر خلال هذه السنة.

وأوضحت أنه يتم الاشتغال حاليا مع الوكالة الوطنية لإنعاش التشغيل حتى تكون هناك مبادرات، وكذا العمل مع مكتب تنمية التعاون حتى تكون مواكبة للأشخاص في وضعية إعاقة، وأبانت أنه قد تقدم لإجراء المباراة خلال السنة الماضية 1270، نجح منهم 200 شخص و1000 المتبقية يجب أن تقدم لهم برامج للمواكبة من أجل تأسيس مقاولة أو التشغيل الذاتي.

وأكدت على أن منهج الإلتقائية هو ما يتم الاشتغال عليه بين مختلف المتدخلين وهو ما يؤكد عليه السيد رئيس الحكومة، وبشأن موضوع الأشخاص في وضعية هشاشة، فإن السجل الاجتماعي سيحل عدة إشكالات من ضمنها عملية الاستهداف، ونحن في حاجة ماسة لبناء وعي مجتمعي وهو مجهود كبير يجب أن ينخرط فيه الجميع لحماية بلادنا من تحولات قيمية قد تهدد السلم الاجتماعي الحقيقي للأسر.

المملكة المغربية
البرلمان
مجلس المستشارين

تقرير

لجنة التعليم
والشؤون الثقافية والاجتماعية

حول مشروع الميزانية الفرعية
لوزارة الشغل والإدماج المهني

= برسم السنة المالية 2021=

رئيس اللجنة
عبد العلي حامي الدين

مقررة اللجنة
خديجة الزومي

الأمانة العامة
مديرية التشريع والمراقبة
قسم اللجان
مصلحة لجنة التعليم والشؤون الثقافية والاجتماعية

الولاية التشريعية 2015 - 2021
السنة التشريعية 2020 - 2021
= دورة أكتوبر 2020=

عرض السيد وزير الشغل والإدماج المهني

المملكة المغربية
وزارة الشغل و الإدماج المهني
ⵜⴰⴳⵍⴷⵉⵜ ⵏ ⵍⵎⵖⵔⵉⴱ
ⵜⴰⵎⴰⵡⴰⵙⵜ ⵏ ⵜⵡⵓⵙⵉ ⴷ ⵓⵙⵎⵔⵙ ⴰⵣⵣⴰⵢⵏ

منجزات وزارة الشغل والإدماج المهني برسم التسعة أشهر الأولى من سنة 2020 وبرنامج العمل لسنة 2021.

دجنبر 2020

محاور العرض

1. التوجهات الاستراتيجية للوزارة والأوراش الرئيسية
2. منجزات سنة 2020
3. أهم المؤشرات الرقمية لسنة 2020
4. برنامج العمل برسم 2021
5. مشروع الميزانية برسم القانون المالي 2021

التوجهات الاستراتيجية للوزارة والأوراش الرئيسية

المرجعيات

الفصل 31

التوجيهات الملكية السامية

الاتفاقيات الدولية

التشريعات الوطنية

البرنامج الحكومي المحور الثالث

الاستراتيجيات والمخططات التي تهم قطاع التشغيل

الاستراتيجيات القطاعية

ممكن
التعبئة الوطنية لتمكين الشباب
MOBILISATION NATIONALE POUR L'AUTONOMISATION DES JEUNES

المخطط الوطني للنهوض بالتشغيل 2017-2021

السياسةالوطنية المندمجة للحماية الاجتماعية

السياسة والبرنامج الوطنيين للصحة والسلامة المهنية

النهوض بالمفاوضات الجماعية

مشروع نجاعة الأداء 2021-2022-2023

القانون التنظيمي للمالية

- النهوض بالتشغيل المنتج للجميع، بمن فيهم النساء ورصد سوق الشغل
- تحسين ظروف العمل والنهوض بالحوار الاجتماعي وتعزيز العمل اللائق والعدالة الاجتماعية في مجال العمل كما هو متعارف عليه من طرف منظمة العمل الدولية
- تطوير أنظمة الحماية الاجتماعية وتوسيع التغطية الاجتماعية وتطوير العمل الاجتماعي لفائدة العمال
- إرساء قواعد الحكامة الجيدة والنجاعة في التدبير وتعزيز تحديث الادارة والرقمنة

منجزات سنة 2020

مجال الشغل

- مواكبة المقاولات من أجل مواجهة جائحة كوفيد في أماكن العمل
- تنفيذ الالتزامات الواردة في الاتفاق الاجتماعي بين الحكومة والشركاء الاجتماعيين
- اعتماد السياسة والبرنامج الوطنيين للصحة والسلامة المهنية
- دراسة امكانية التصديق على عشر اتفاقيات عمل دولية وعربية وتتبع تطبيق معايير العمل الدولية
- رقمنة أنشطة مفتشية الشغل
- تعزيز الشراكة والتنسيق مع رئاسة النيابة العامة
- حماية الفئات الخاصة

مواكبة المقاولات من أجل مواجهة جائحة كوفيد في أماكن العمل

إعداد دلائل و دعامات توجيهية و تواصلية

- إعداد بروتوكول خاص بتدبير خطر العدوى بفيروس كورونا المستجد في أماكن العمل بتعاون مع وزارة الصناعة و التجارة والاقتصاد الأخضر والرقمي
- إعداد بطائق حول الاحتياطات الخاصة التي يجب مراعاتها من أجل حماية أفضل خاصة ببعض المهن و بعض القطاعات المهنية
- إعداد ملصق متعلق بنصائح و معلومات حول الوقاية من العدوى
- إعداد دليل يتضمن إجابات عن الأسئلة المحتملة لتدبير ظروف العمل في ظل الوضع الاستثنائي المتعلق بخطر تفشي فيروس كورونا المستجد تم وضعه على الموقع الالكتروني للوزارة؛ لمساعدة الأجراء والمشغلين على الإحاطة بحقوقهم والتزاماتهم خلال هذه المرحلة
- إعداد فيديوهات توجيهية موجهة أساسا للأجراء والمقاولات

القيام بحملات تحسيسية

- وضع منصة هاتفية ألو 2233 لتحسيس الأجراء و المشغلين حول التدابير الاحترازية الواجب التقيد بها
- تنظيم حملة تواصلية بتعاون مع المعهد الوطني لظروف الحياة المهنية حول الوقاية من عدوى انتشار فيروس كورونا المستجد في أماكن العمل
- المشاركة في برامج إذاعية وطنية و جهوية

تنظيم ندوات و دورات تكوينية

- تنظيم ندوات علمية حول الوقاية من مخاطر العدوى
- تنظيم دورات تكوينية لفائدة أعوان تفتيش الشغل حول البروتوكول الخاص بالتدابير الاحترازية
- تنظيم دورات تكوينية لفائدة الأشخاص المرجعيين التابعين لبعض المقاولات حول البروتوكول الخاص بالتدابير الاحترازية

تعزيز المراقبة في أماكن العمل

- إحداث لجنة مركزية لليقظة على مستوى مديرية الشغل وكذا لجان جهوية وإقليمية تقوم بتتبع يومي للوضعية الاقتصادية والاجتماعية للمقاولات المتضررة من الأزمة مع إعداد تقارير بشأنها لمتابعة الوضعية الاقتصادية والاجتماعية
- إعداد مسطرة مشتركة بين وزارة الشغل والادماج المهني ووزارة الصناعة والتجارة والاقتصاد الرقمي والأخضر حول مراقبة احترام التدابير الاحترازية الواجب مراعاتها لمواجهة كوفيد
- إحداث لجان إقليمية للمراقبة (وزارة الداخلية، وزارة الصحة، وزارة الصناعة والتجارة و الاقتصاد الرقمي والأخضر ، وزارة الشغل و الادماج المهني)

مأسسة الحوار الاجتماعي وتعزيز آليات تسوية النزاعات

- عقد اجتماعين للجنة العليا للتشاور لتدارس التدابير الكفيلة بمواجهة تداعيات تفشي جائحة كوفيد-19 الاول بتاريخ 30 مارس والثاني بتاريخ 30 ماي 2020
- عقد اجتماع اللجنة الوطنية للحوار الاجتماعي لمناقشة القانون المالي التعديلي
- إحداث وتفعيل اللجان الجهوية والاقليمية للحوار الاجتماعي طبقا للدورية المشتركة رقم 66 بتاريخ 06 دجنبر 2019 بين السيدين وزير الداخلية ووزير الشغل والإدماج المهني
- عقد جولة للحوار الاجتماعي الثلاثي خاصة بالتدابير المتخذه لاستئناف النشاط الاقتصادي ومواجهة التداعيات الاجتماعية
- السهر على تنفيذ الشطر الثاني من الزيادة في الحد الأدنى القانوني للأجر في قطاعات الصناعة والتجارة والفلاحة والمهن الحرة المنصوص عليها في المرسوم 2.19.424

مأسسة الحوار الاجتماعي وتعزيز آليات تسوية النزاعات

- إجراء مشاورات مع الشركاء الاجتماعيين حول مشروع القانون التنظيمي رقم 97.15 بتحديد شروط وكيفيات ممارسة حق الاضراب وذلك قبل الشروع في دراسته من قبل البرلمان
- نشر المرسوم رقم 2.20.793 بتحديد الحالات الاستثنائية والقطاعات التي يمكن فيها ابرام عقد الشغل محدد المدة بعد التوافق حوله مع الشركاء الاجتماعيين
- تنظيم لقاء دراسي علمي ثلاثي التركيب يومي 2 و3 أكتوبر 2020 بهدف استقراء واستجلاء الصعوبات والنواقص التي تحول دون التطبيق السليم لمدونة الشغل اسفر عن جملة من الخلاصات سيتم تنزيلها مستقبلا بطريقة تشاركية مع الشركاء الاجتماعيين
- اعداد صيغة محينة لمشروع القانون المتعلق بالمنظمات النقابية وتوجيهها الى القطاعات الوزارية والشركاء الاجتماعيين قصد ابداء الرأي بشأنها قبل وضعها في قنوات المصادقة

السياسة والبرنامج الوطنيان للصحة والسلامة المهنية

- تقديم السياسة والبرنامج الوطنيين للصحة والسلامة المهنية والموافقة عليهما خلال اجتماع المجلس الحكومي المنعقد بتاريخ 4 يونيو 2020
- إعداد برنامج للتكوين في مجال الصحة والسلامة المهنية و الشروع في تنظيم بعض الدورات التكوينية خاصة تلك المتعلقة بأعوان تفتيش الشغل
- إعداد برنامج تواصلي للتعريف بالسياسة والبرنامج الوطنيين للصحة والسلامة المهنية
- إعداد الصيغة النهائية للبرنامج التنفيذي للبرنامج الوطني للصحة و السلامة المهنية برسم الفترة 2020-2024 و عقد اجتماعات تشاورية بهذا الخصوص مع الأطراف المعنية بمجال الصحة والسلامة في العمل

دراسة امكانية التصديق على عشر اتفاقيات عمل دولية وعربية وتتبع تطبيق معايير العمل الدولية

- وضع ثلاث اتفاقيات عمل دولية في مسطرة المصادقة ويتعلق الأمر بالاتفاقيات رقم 173 ورقم 118 ورقم 148
- استكمال دراسة اتفاقيتي العمل الدوليتين رقم 156 ورقم 189 والتي أسفرت على ملاحظات تقرر معها إرجاء البث في المصادقة
- توجيه أربع اتفاقيات عمل دولية (149 و184 و170 و121) واتفاقية العمل العربية رقم 4 الى القطاعات الوزارية والشركاء الاجتماعيين، وذلك في إطار توسيع الاستشارة بشأنها
- موافاة مكتب العمل الدولي ب:
  - ✓ تقرير حول اتفاقيتي العمل الدوليتين رقم 149 و189 غير المصادق عليهما طبقا للمادة 19 من دستور منظمة العمل الدولي
  - ✓ الجواب عن الاستبيان المتعلق بالإطار الخاص بالتلمذة الجيدة

رقمنة أنشطة مفتشية الشغل

- الشروع في العمل بالنظام المعلوماتي المندمج ابتداء من فاتح يوليوز 2020
- تنظيم العديد من التكوينات حضوريا و عن بعد لفائدة المديرين الجهويين والمديرين الإقليميين حول الوحدات الوظيفية المكونة لهذا النظام و المفتشين وتعيين نقط ارتكاز خاصة بالنظام المعلوماتي ليكونوا همزة الوصل على مستوى المديريات التي يشتغلون بها بين مستعملي ومتصرفي هذا النظام
- اقتناء لوحات إلكترونية لتسهيل عمل أعوان تفتيش الشغل (في طور الإنجاز)

تعزيز الموارد البشرية لجهاز تفتيش الشغل

تطور إحداث المناصب المالية والمناصب المخصصة لمفتشي الشغل برسم الفترة 2015-2021

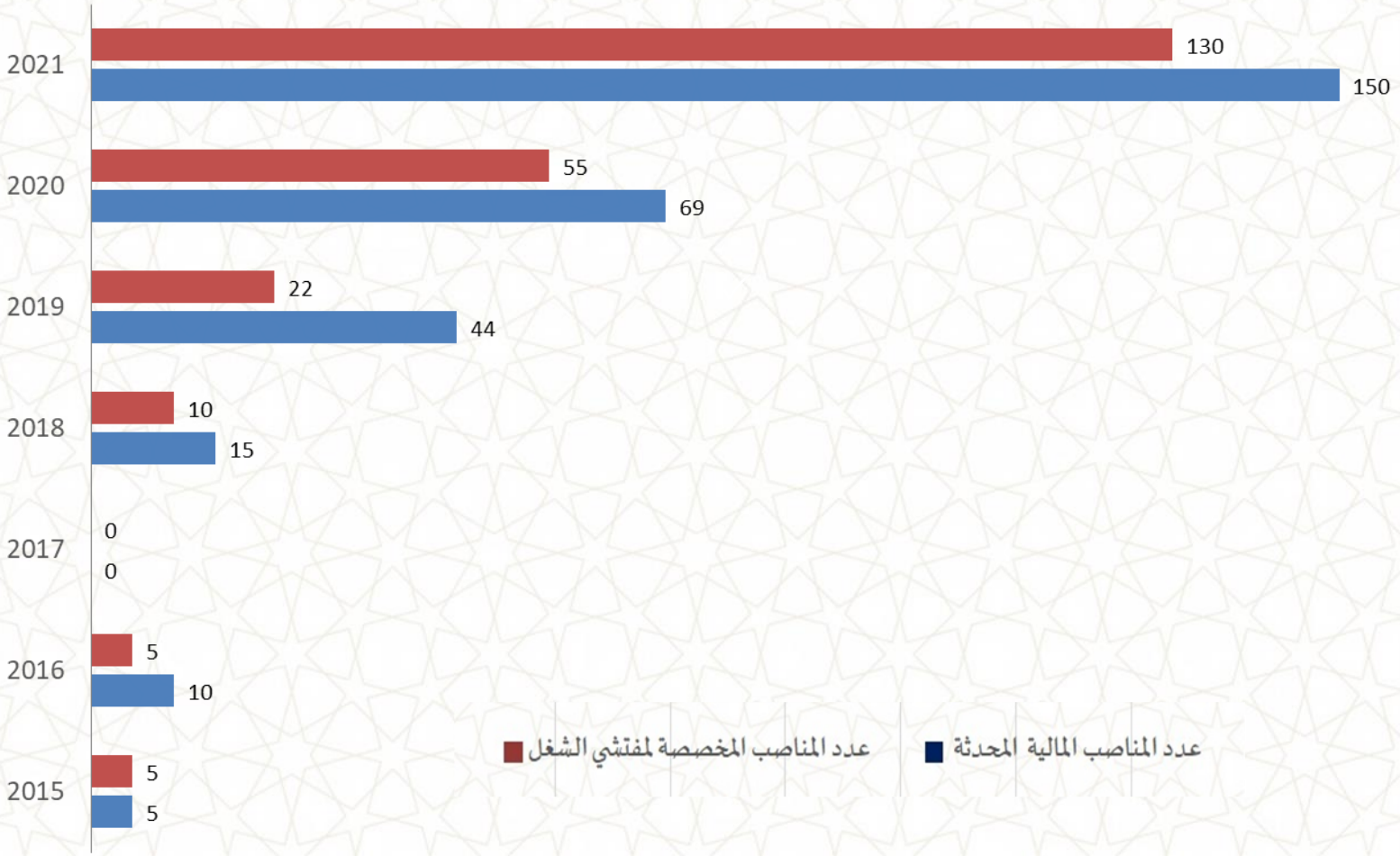

تعزيز الشراكة والتنسيق مع رئاسة النيابة العامة

- إعداد دليل عملي حول إعمال مقتضيات القانون 19.12 موجه إلى مفتشي الشغل وقضاة النيابة العامة من أجل توحيد منهجية التدخل وتعزيز آليات التنسيق، وذلك بعد عدة لقاءات عمل مشتركة
- تنظيم يوم دراسي لتقديم الدليل بدعم من منظمة العمل الدولية
- التحسيس بأهمية الالتزام بتطبيق مقتضيات القانون رقم 19.12 من خلال إعداد دعامات تواصلية عبارة عن وصلات تحسيسية بتعاون مع رئاسة النيابة العامة، موجهة إلى عموم المواطنين من اجل تبسيط مقتضيات القانون رقم 19.12
- توسيع مجال التنسيق من خلال توقيع مذكرة تفاهم مشتركة تضمنت مختلف مجالات تدخل جهاز تفتيش الشغل خاصة ما يتعلق بالحقوق الأساسية للأجراء والمسؤولية الاجتماعية للمقاولات والصحة والسلامة المهنية في اماكن العمل والحماية الاجتماعية، من خلال إحداث لجنة مركزية للقيادة وجهوية واقليمية لتتبع تنفيذ الالتزامات الواردة في المذكرة

حماية الفئات الخاصة

- تقديم الدعم المالي لمشاريع 19جمعية عاملة في مجالي محاربة تشغيل الأطفال وحماية حقوق المرأة في العمل بعد التوقيع على اتفاقيات شراكة معها برسم سنة 2019
- الشروع في دراسة 173ملف ترشيح تقدمت به الجمعيات العاملة في المجالين السالفي الذكر، وذلك من أجل انتقاء تلك التي ستحظى بالدعم المالي لمشاريعها
- تنظيم النسخة الرابعة لجائزة المساواة المهنية (تتويج عدة مقاولات)

مجال التشغيل

- متابعة تنزيل المخطط الوطني للنهوض بالتشغيل
- مواصلة دعم البعد الجهوي للتشغيل
- متابعة تنزيل أول برنامج جهوي للإدماج الاقتصادي للشباب بجهة مراكش آسفي
- إطلاق إعداد برامج جهوية للإدماج الاقتصادي للشباب بجهات سوس ماسة – الرباط سلا القنيطرة – طنجة تطوان الحسيمة

متابعة تنزيل المخطط الوطني للنهوض بالتشغيل

تفعيل الإمكانات المتوقعة من مناصب وفرص التشغيل التي تقدربحوالي 1.200.000 في مختلف الاستراتيجيات والمخططات القطاعية

52%

629.007 منصب شغل

القطاع الخاص 2017-2018-2019

486.435

عدد المصرحين الجدد في الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي دون احتساب التسويات

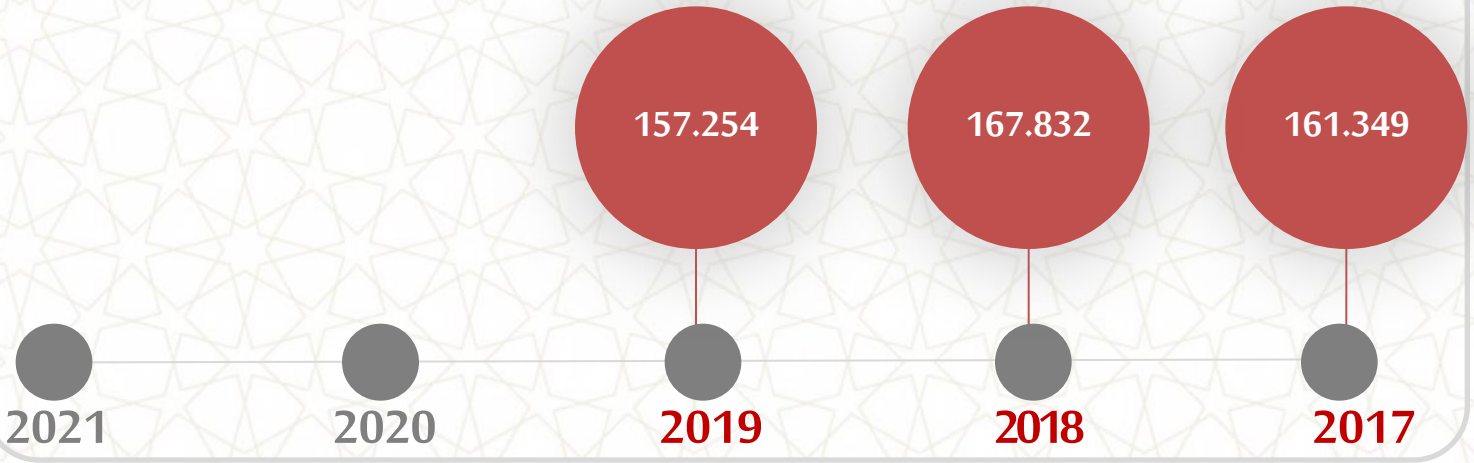

القطاع العام 2017 و 2018 و2019

142.572

متابعة تنزيل المخطط الوطني للنهوض بالتشغيل

تحسين قابلية التشغيل لحوالي 1.000.000 باحث عن شغل

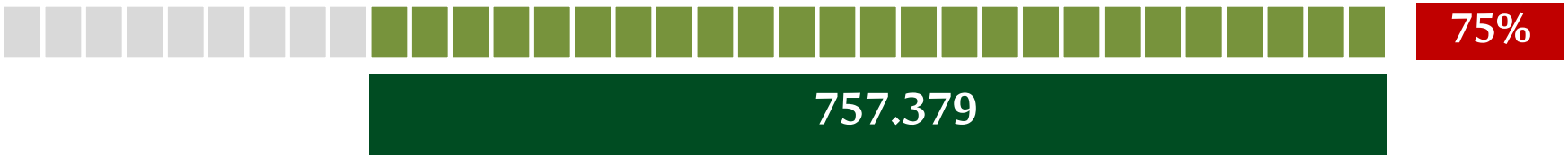

		2017-2016	2018-2017	2019-2018	2020-2019
التكوين التأهيلي	الوكالة الوطنية لإنعاش التشغيل والكفاءات	18.612	27 125	36.806	15.620
	قطاع التكوين المهني	100 928	144 944	128.375	140.881
التكوين بالتدرج	قطاع التكوين المهني	30 457	36 878	39.447	37.279
		149.997	208. 974	204.628	193.780

* حتى متم شتنبر 2020

متابعة تنزيل المخطط الوطني للنهوض بالتشغيل

دعم التشغيل المأجورلفائدة اكثرمن 500.000 باحث عن شغل

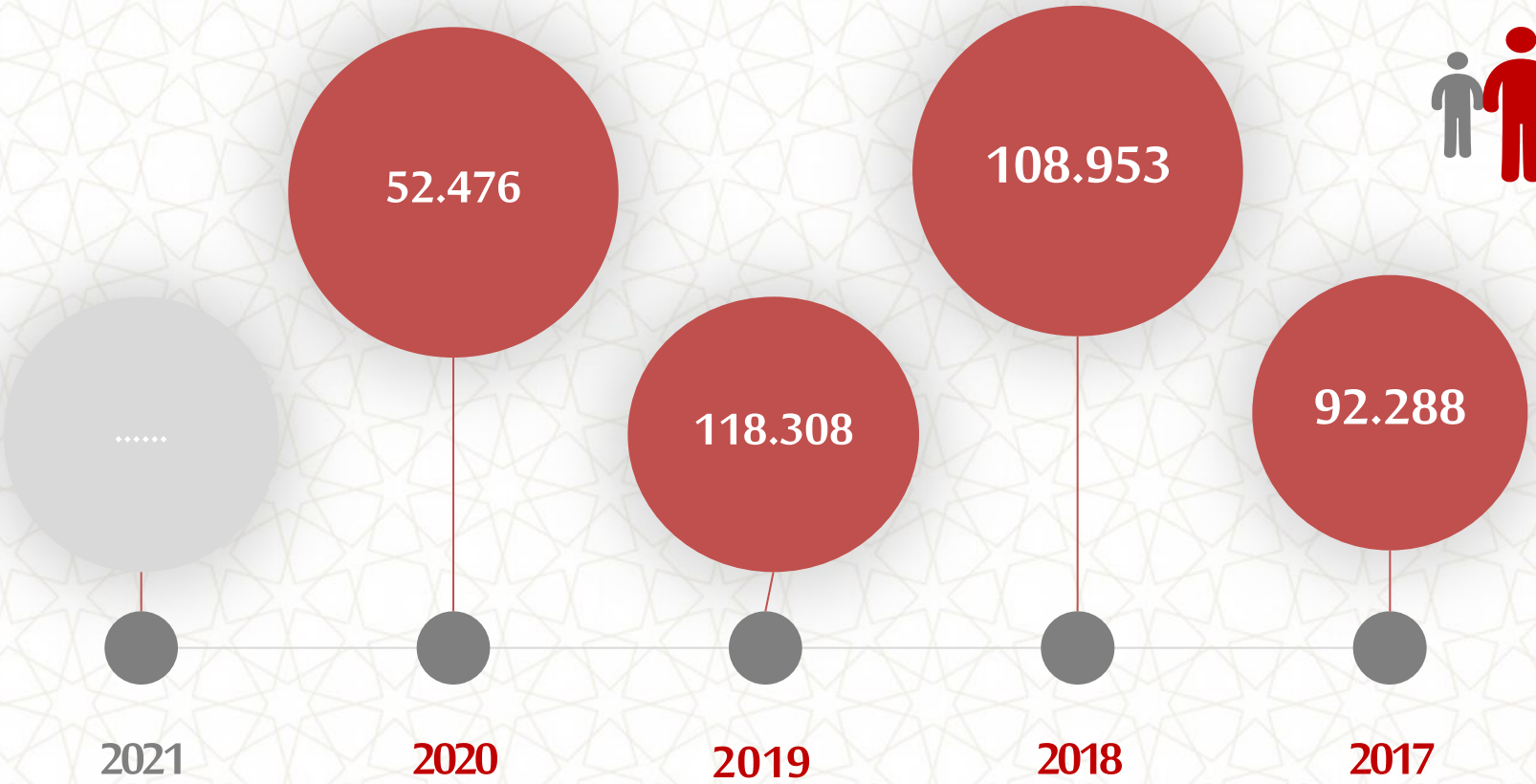

* حتى متم شتنبر 2020

متابعة تنزيل المخطط الوطني للنهوض بالتشغيل

مواكبة إحداث أزيد من 20.000 وحدة اقتصادية صغيرة

Maroc PME	OFPPT	anapec
5.068	1.190	6.079
359 — 2017	300 — 2017	1.296 — 2017
880 — 2018	350 — 2018	1.351 — 2018
1652 — 2019	390 — 2019	2.066 — 2019
2.177 — 2020	150 — 2020	1.366 — 2020

* حتى متم شتنبر 2020

مواصلة دعم البعد الجهوي للتشغيل

إنجاز تشخيصات ترابية حول التشغيل

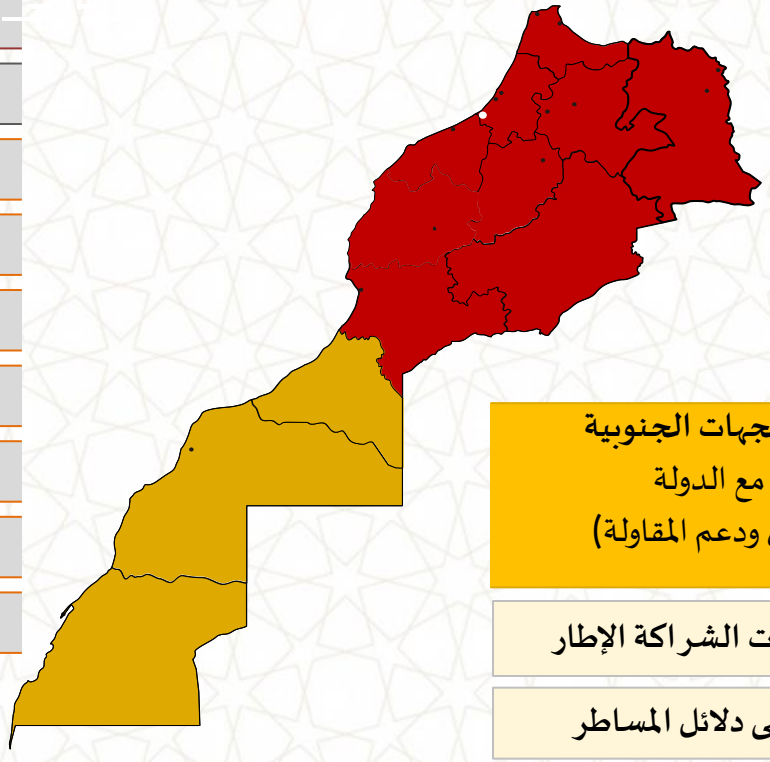

إعداد مشاريع برامج جهوية للتشغيل وتعزيز قدرات الفاعلين الترابيين ب 9 جهات

- جهة طنجة تطوان الحسيمة
- جهة الرباط سلا القنيطرة
- جهة سوس ماسة
- جهة الدار البيضاء سطات
- جهة فاس مكناس
- جهة مراكش آسفي
- جهة بني ملال خنيفرة
- جهة الشرق
- جهة درعة تافيلالت

برنامج تنمية الجهات الجنوبية

عقد برنامج مع الدولة

(اتفاقية التشغيل ودعم المقاولة)

التوقيع على اتفاقيات الشراكة الإطار

إعداد والتوقيع على دلائل المساطر

مجال رصد سوق الشغل

- تطوير النظام الاحصائي لسوق الشغل
- إغناء الإطار التحليلي لسوق الشغل
- تقييم وتتبع برامج إنعاش التشغيل

تطوير النظام الاحصائي لسوق الشغل

متابعة الدراسات المتعلقة بوضع نظام مندمج لرصد سوق الشغل في إطار الشراكة مع برنامج تحدي الألفية

- وضع الاطار المنهجي للبحث الدائم لدى المقاولات لدراسة دينامية التشغيل
- و ضع منظومة التفكير المستقبلي حول المهن والكفاءات

تفعيل ومواكبة أشغال لجنة اليقظة حول سوق الشغل

- عقد عدة اجتماعات لمجموعات العمل الموضوعاتية
- دراسة بعض المقاربات لتتبع إحداث وفقدان مناصب الشغل اعتمادا على معطيات الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي

إغناء الإطار التحليلي لسوق الشغل

إنجاز دراسة حول الاشكال غير النمطية للشغل في المغرب (التقرير النهائي في طور النشر)

إعداد مذكرات تحليلية حول سوق الشغل :

- مذكرات تحليلية حول تأثير جائحة كورونا على التشغيل بالقطاع الخاص المنظم من خلال استغلال معطيات الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي
- انجاز دراسة حول اثر جائحة كوفيد-19 على التشغيل والمقاولات المتوسطة والصغرى بشراكة مع مكتب العمل الدولي

إعداد ونشر التقرير السنوي "سوق الشغل في 2019"

تقييم وتتبع برامج إنعاش التشغيل

تعزيز منظومة التتبع والتقييم للبرامج النشطة للتشغيل

- الاشراف التقني على إنجاز الدراسة التقييمية لبرنامج «تأهيل»
- انجاز مذكرة تحليلية حول الإدماج المهني للمستفيدين من عقد التكوين من أجل الإدماج في سوق الشغل

مجال الحماية الاجتماعية

- مواصلة تنزيل مشروع توسيع التغطية الاجتماعية لغير الأجراء
- توسيع الحماية الاجتماعية لفائدة لمغاربة المقيمين بالخارج
- تحسين مستوى الخدمات المقدمة للمؤمنين
- مواكبة ودعم المقاولات المتضررة من الجائحة

مواصلة تنزيل مشروع توسيع التغطية الاجتماعية لغير الأجراء

مواصلة التنسيق والمشاورات مع القطاعات الحكومية والفئات المعنية بالتغطية

- 60 اجتماعا تنسيقيا مع ممثلي القطاعات الحكومية وممثلي الفئات المعنية بهدف التعرف على خصائص الفئات المهنية والتعريف بالنظام وكذا التحضير للمشاورات مع الفئات المهنية
- 17 اجتماعا تشاوريا وأكثر من 20 اجتماعا تحسيسيا وتواصليا مع المهنيين من أجل التنسيق ووضع خارطة طريق للمراحل المقبلة لتفعيل هذه التغطية لفائدة مختلف الفئات المعنية بهذا النظام

إصدار النصوص التطبيقية للقانونين 98.15 و99.15

- إصدار المراسيم التطبيقية الخاصة لفئتي: المفوضين القضائيين والمرشدين السياحين بالجريدة الرسمية بتاريخ 21 شتنبر 2020 (للإشارة سبق صدور المراسيم الخاصة بثلاثة فئات العدول والمروضيين والقوابل سنة 2019)

مواصلة تنزيل مشروع توسيع التغطية الاجتماعية لغير الأجراء

إحداث نظام التغطية الاجتماعية لفائدة العمال المغاربة المقيمين بالخارج خاصة الذين لا يتوفرون على تغطية في بلد الاستقبال

- المشاركة في أشغال الاجتماعات التحضيرية لاقتراح السيناريوهات المتعلقة بإحداث هذا النظام
- الاتفاق خلال اجتماع بتاريخ 29 يونيو 2020 على العمل على توفير التغطية الاجتماعية لهذه الفئة في مرحلتين: **المرحلة الاولى** يتم فيها احداث نظام خاص بالتقاعد بشكل اختياري وفق مقتضيات القانون 99.15 المتعلق بإحداث نظام المعاشات لفائدة المهنيين و العمال المستقلين والاشخاص غير الاجراء الذين يزاولون نشاطا خاصا. وفي **المرحلة الثانية**، يتم فيها توسيع الحماية الاجتماعية إلى التغطية الصحية بعد التوفر على جميع المعطيات المتعلقة بهذه الفئة
- المشاركة في أشغال اجتماع الدورة الثامنة للجنة الوزارية لشؤون المغاربة بالخارج وشؤون الهجرة بتاريخ 10 يوليوز 2020، خصصت أشغاله لتقديم حصيلة تفعيل وتنزيل توصيات اللجنة الوزارية
- عقد اجتماع بتاريخ 28 يوليوز 2020، خصص لإعداد مشروع قانون المتعلق بإحداث نظام معاشات لفائدة العمال المغاربة المقيمين بالخارج

التغطية الاجتماعية لمغاربة العالم

- دعوة كل من تركيا وكوريا الجنوبية لعقد اجتماع اللجنة المشتركة للضمان الاجتماعي من أجل مواصلة المفاوضات وإعداد الصيغة النهائية لمشروع اتفاقيتين مع هذين البلدين
- عقد الاجتماع الأول للجنة المشتركة المغربية الموريتانية للضمان الاجتماعي خلال الفترة الممتدة من 10 الى 12 فبراير 2020 بالدار البيضاء بهدف دراسة مشروع الاتفاقية الثنائية

إعداد مشروع القانون بتغيير القانون رقم 03.14 يتضمن

- **تحسين نظام التعويض عن فقدان الشغل:**

تفعيل السيناريو الذي أسفرت عليه الدراسة المنجزة من طرف الصندوق، المعتمد من طرف رئاسة الحكومة، والذي يهدف إلى رفع من عدد المستفيدين من التعويض لينتقل من 22.107 مستفيد سنة 2020 إلى 59.943 مستفيد سنة 2029 . والذي ينص على وجوب التوفر على فترة للتأمين بنظام الضمان الاجتماعي لا تقل عن 780 يوما من الاشتراك خلال السنوات الثلاث السابقة لتاريخ فقدان الشغل

الزيادة في مبالغ الإيرادات الممنوحة لفائدة ضحايا حوادث الشغل لأعوان الدولة

تفعيل مرسوم الزيادة في إيرادات حوادث الشغل والأمراض المهنية الصادر بالجريدة الرسمية بتاريخ 09 صفر 1441 (08 أكتوبر 2019) القاضي برفع مبالغ الإيرادات الممنوحة للمصابين بحوادث الشغل و الأمراض المهنية أو لذوي حقوقهم، **ابتداء من فاتح يوليوز 2013** من مبالغ الإيرادات للحوادث الطارئة قبل فاتح يناير 2013

- **33.622 مستفيد** إلى غاية 16 يوليو 2020، بمبلغ مالي يقدر ب373 مليون درهم بخصوص متأخرات الزيادة في الإيراد
- **1.253 مستفيد** من تصفية مستحقات الطلبات الجديدة للزيادة في الإيراد بمبلغ مالي يقدر ب8 مليون درهم لفائدة
- **صرف مبلغ مالي يقدر ب 3,56 مليون درهم** إلى غاية أكتوبر 2020 بخصوص الزيادات في الإيراد لأعوان الدولة غير المرسمين

تحسين مستوى الخدمات المقدمة للمؤمنين

إحداث الصندوق المغربي للتأمين الصحي

جرد مؤقت إلى حدود سنة 2019 لممتلكات الصندوق الوطني لمنظمات الاحتياط الإجتماعي التي ستحول إلى الصندوق الوطني للتأمين الصحي

تعزيز حكامة وتتبع أنشطة التعاضديات

مواكبة تنظيم انتخاب مناديب التعاضدية العامة لموظفي الإدارات العمومية وتعاضدية الأمن الوطني

تطوير الحماية الاجتماعية للمغاربة المقيمين بالخارج

- الإعداد للتوقيع على التنسيقين الاداريين المتعلقين بتطبيق الاتفاقيتين الجديدتين المبرمتين مع بلجيكا وتونس
- التنسيق مع المصالح المختصة للصندوق الوطني للضمان الاجتماعي من أجل إعداد الصيغة النهائية لنماذج الاتصال المتعلقة بتطبيق الاتفاقية المغربية التونسية الجديدة للضمان الاجتماعي

مواكبة ودعم المقاولات المتضررة من الجائحة

- تأجيل أداء الاشتراكات الاجتماعية المستحقة للصندوق الوطني للضمان الاجتماعي
- تخصيص تعويض جزافي بقيمة 2000 درهم لفائدة الأجراء والعاملين بالمقاولات في وضعية صعبة، وكذا الاستفادة من استرجاع مصاريف التأمين الإجباري عن المرض ومن التعويضات العائلية
- إعفاء تعويض الإعانة الذي يصرف لفائدة العاملين لدى المشغلين في وضعية صعبة بسبب الجائحة في حدود 50% من الراتب الشهري الصافي المتوسط من وعاء الاشتراك خلال أشهر أبريل ومايو ويونيو 2020
- إعفاء المشغلين في وضعية صعبة من مجموع الزيادات عن التأخير في أداء واجبات الاشتراك والغرامات وصوائر المتابعات المتعلقة بالديون الخاصة قبل فترة يونيو 2020 وما قبلها شريطة أدائهم لأصل الدين بشكل كلي أو بواسطة أقساط يمكن أن تمتد آجالها إلى ستين (60) شهرا
- توقيع اتفاقيات بين الحكومة والصندوق الوطني للضمان الاجتماعي والكونفدراليات القطاعية **(السياحة – متعهدي المناسبات والملتقيات وممولي الحفلات – الترفيه والألعاب)** من أجل مواجهة الانعكاسات السلبية لجائحة فيروس كورونا (كوفيد-19)، من خلال المحافظة على مناصب الشغل ودعم القدرة الشرائية للأجراء التابعين لهذه القطاعات خلال الفترة الممتدة من فاتح يوليوز إلى غاية 31 دجنبر 2020

مجال الدعم والقيادة

- تعزيز العلاقات الدولية وتطوير التعاون جنوب-جنوب
- تعزيز موقع الوزارة كفاعل إقليمي على المستوى الدولي والإفريقي
- عصرنة عمل المصالح المركزية واللاممركزة

تطوير وتنويع برامج التعاون الدولي

- إطلاق البرنامج الدولي«THAMM» لمقاربة شاملة لتدبير هجرة اليد العاملة وتنقل العمالة في شمال افريقيا " والذي يهدف أساسا الى تقوية آليات حماية العمال المهاجرين على طول مسار الهجرة سواء بالنسبة للعمال الذين يهاجرون المنطقة المغاربية أو القادمين اليها، وكذا دعم قدرات الفاعلين المؤسساتيين الاجتماعيين بدول المغرب وتونس وليبيا ومصر
- قيادة وتتبع برنامج تحسين قابلية ولوج الشباب للشغل بشراكة مع البنك الإفريقي للتنمية
- قيادة وتتبع برنامج شراكة في إطار التعاون المغربي البلجيكي لدعم إنشاء المقاولات من طرف الشباب بالمغرب
- تتبع مشروع "مبادرة التشغيل الأخلاقي بالمغرب" بشراكة مع المنظمة الدولية للهجرة
- تتبع تنفيذ برنامج "دعم الادماج الاقتصادي للشباب" الذي يدعمه البنك الدولي والهادف إلى تشجيع خلق فرص لتشغيل الشباب وتنمية القطاع الخاص

تعزيز العلاقات الدولية وتطوير التعاون جنوب-جنوب

تعزيز وتفعيل آليات التعاون الثنائي مع بعض الدول الصديقة	▪ تم إعداد مشروع بديل لاتفاق للتعاون مع دولة بوركينافاسو في مجالات الشغل والتشغيل والحماية الاجتماعية تم اقتراحه على الجانب البوركينابي ▪ تم تدارس مشروع مذكرة تفاهم في مجالات الشغل والحماية الاجتماعية مع دولة النيجر ▪ تم تحيين البرنامج التنفيذي الفني بين المغرب ومصر 2019- 2020 لاتفاقية التعاون في مجال اليد العاملة بين البلدين ليشمل مجال الحماية الاجتماعية وهو جاهز للتوقيع ▪ تم تدارس مشروع اتفاقية إطارية جديدة للتعاون بين الوكالة الوطنية لإنعاش التشغيل والكفاءات ونظيرتها الوكالة الوطنية للتشغيل والعمل المستقل التونسية وهي جاهزة للتوقيع ▪ تم إعداد مشروع اتفاق إطار بشأن الإدارة الثنائية للهجرة العاملة والمهنية تم اقتراحه على الجانب البرتغالي عن طريق وزارة الشؤون الخارجية والتعاون الإفريقي والمغاربة المقيمين بالخارج من أجل التباحث حوله لاحقا
المشاركة في الاجتماعات التنسيقية للتحضير للجان العليا المشتركة	▪ بوركينا فاسو، الكاميرون، الرأس الأخضر، إفريقيا الوسطى، جزر القمر، الدجيبوتي، غامبيا، غينيا الاستوائية، مالاوي، الموزنبيق، جمهورية الكونغو الديمقراطية، السيشيل وسراليون

تعزيز قدرات الموارد البشرية

مشاركة الأطر التابعة للوزارة في دورات تكوينية عن بعد بشراكة مع بعض الهيئات الدولية حول:

- تعزيز تشغيل الشباب في وضعيات الهشاشة (جائحة كوفيد 19) والتي نظمها مركز التكوين الدولي التابع لمنظمة العمل الدولية (المكتب الجهوي لمنظمة العمل الدولية بإفريقيا) خلال شهر يونيو 2020
- تقوية قدرات اكتشاف الكفاءات التي امتدت من 13 إلى 28 يوليو 2020
- مجموعة من التكوينات المبرمجة من طرف معاهد وجامعات بدولة الهند وخاصة منها برنامج التكوين ITEC للتعاون التقني والاقتصادي
- ومن جهة أخرى تمت برمجة مشاركة بعض الأطر في دورات تدريبية منظمة من طرف وكالة التعاون الدولي التايلاندية حول الممارسات الجيدة في تحسين إدارة هجرة اليد العاملة لتعزيز العمل اللائق إلا أنه تم تأجيلها بسبب جائحة كوفيد 19 إلى وقت لاحق

تعزيز موقع الوزارة كفاعل إقليمي على المستوى الدولي والإفريقي

التفاعل الإيجابي مع آليات المنظومة الأممية لحقوق الإنسان والبرامج الوطنية ذات الصلة

- الرد على المذكرة الخاصة بالتدابير والإجراءات المتخذة لمواجهة وباء فيروس كورونا المستجد ببلادنا، والتي تم توجيهها إلى المفوضية السامية للأمم المتحدة لحقوق الانسان، للتعريف بما تم اتخاذه من قرارات لتدبير هذه الظرفية الاستثنائية
- المشاركة في إعداد لوحة القيادة المتعلقة بمؤشرات حقوق الانسان في إطار إعمال الخطة الوطنية للديموقراطية وحقوق الانسان
- تحيين المعطيات المتعلقة بتنفيذ مختلف التوصيات المنبثقة عن مناقشة التقرير الوطني حول الاتفاقية الدولية للعمال المهاجرين وأفراد أسرهم لسنة 2013
- موافاة وزارة الدولة المكلفة بحقوق الانسان بالتدقيقات والتصحيحات الضرورية بشأن حصيلة إعمال الخطة الوطنية للديموقراطية وحقوق الانسان
- الرد على الاستبيان الخاص بالإتجار بالبشر الصادر عن وزارة الخارجية الأمريكية

تعزيز موقع الوزارة كفاعل إقليمي على المستوى الدولي والإفريقي

كبديل عن المشاركة الحضورية في بعض التظاهرات الدولية، عمد شركاء الوزارة إلى اعتماد تقنية تنظيم العديد من الأنشطة عن بعد، وبالتالي قامت الوزارة ب:

- المشاركة في المشاورات الاقليمية الإفريقية عن بعد، بشأن المنتدى العالمي للهجرة والتنمية لسنة 2020، وذلك في الفترة من 12 ماي إلى 25 يونيو 2020 المنظمة من طرف مفوضية الاتحاد الافريقي
- المشاركة في الندوة عن بعد بتقنية الفيديو بشأن الآثار السوسيو -اقتصادية لجائحة كورونا ومقاربة تدبيرها، والمنظمة من طرف الاتحاد الافريقي في 29 أبريل 2020

التنسيق والمشاركة في الندوات الافتراضية لمنظمة العمل العربية، ويتعلق الأمر ب:

- الويبينار الأول حول "أساسيات وتقنيات العمل عن بعد" (11يونيو 2020)
- ندوة حول "تأثيرات تداعيات جائحة كورونا على قضايا التشغيل وأسواق العمل العربية "(08 يوليوز 2020)
- الويبينار الثاني حول مراجعة استراتيجيات إدارة الموارد البشرية في ظل تغير بيئة الأعمال بعد جائحة كوفيد19 (22 يوليوز 2020)
- ندوة حول آثار جائحة كوفيد-19 على المرأة العربية العاملة (15 يوليوز 2020)
- ندوة حول "التداعيات الاقتصادية لجائحة كورونا على المشاريع الصغيرة والمتوسطة والقطاع الخاص العربي" (01 يوليوز 2020)

تعزيز موقع الوزارة كفاعل إقليمي على المستوى الدولي والإفريقي

التنسيق والمشاركة في المقابلات مع مكونات عالم العمل بشأن استجابات بلدانهم لتداعيات جائحة كوفيد 19 على الشغل والتشغيل، والمنظمة من طرف منظمة العمل الدولية:

- التنسيق والمشاركة في فعاليات القمة العالمية كوفيد 19 وعالم العمل " بناء مستقبل أفضل للعمل "
- التنسيق والمشاركة في اللقاءات الإقليمية (المجموعة الإفريقية) بتاريخ 02 يوليوز 2020
- تنسيق مشاركة السيد رئيس الحكومة في لقاء القادة العالمي (08 يوليوز 2020)
- تنسيق مشاركة السيد الوزير في يوم أعضاء المنظمة (09 يوليوز 2020)
- التنسيق والمشاركة في أشغال الدورة 83 لمجلس إدارة المركز الدولي للتدريب(26-27 أكتوبر 2020)
- التنسيق والمشاركة في أشغال الدورة 340 لمجلس إدارة مكتب العمل الدولي 2-14 نونبر 2020)

عصرنة عمل المصالح المركزية و اللاممركزة

استكمال عملية رقمنة أنشطة الوزارة و إرساء أنظمة جديدة للمعلوميات

- تعزيز البنيات والأجهزة المعلوماتية
- استكمال مراحل تنزيل عناصر حكامة وقيادة حماية نظم المعلومات وإجراءات مواكبة الملاءمة
- إطلاق البوابة الإلكترونية الجديدة للوزارة
- استكمال عملية إرساء شبكة داخلية INTRANET وتنظيم تكوينات لتفعيلها
- إرساء نظام للتناظر الرقمي (Visio-conférence)والتواصل عن بعد
- رقمنة المساطر الإدارية (تدبير الموارد البشرية، تدبير أنشطة التعاون وإحداث لوحات القيادة، تدبير حوادث الشغل بالقطاع الخاص، التجهيز والصيانة، تدبير المراسلات الصادرة والواردة والداخلية، أنشطة مفتشية الشغل...)

تجويد الخدمات التواصلية للوزارة وتطويرها

- حملة تواصل ية للتصدي لانتشار وباء كوفيد-19 داخل أماكن العمل: إنجاز 09 كبسولات تحسيسية وبثها في القنوات الوطنية وعبر الموقع الرسمي للوزارة ومواقع التواصل الاجتماعي
- إصدار العدد الأول من المجلة الفصلية الخاصة بقضايا الشغل والتشغيل والحماية الاجتماعية
- إنتاج كبسولات تكوينية حول منصة (شغل.كوم)

تثمين الرأسمال البشري

- تعزيز المصالح المركزية بموارد بشرية لدعم المهام والمشاريع الحالية للوزارة (54 إطارا) لسد الخصاص خاصة في هيئة تفتيش الشغل
- تنظيم دورات تكوينية عن بعد في مجال الصحة والسلامة بأماكن العمل وتدابير مكافحة انتشار وباء "كوفيد 19" لفائدة ثلاثمائة (حوالي 300) مفتش شغل على صعيد المصالح الخارجية
- إنجاز دراسة المخطط المديري للموارد البشرية للوزارة والهادف إلى وضع خارطة طريق من أجل بناء منظومة للموارد البشرية قوامها المهارات والكفاءات المهنية

التفاعل الإيجابي مع شكاية المرتفقين

توزيع الطلبات حسب الجهات

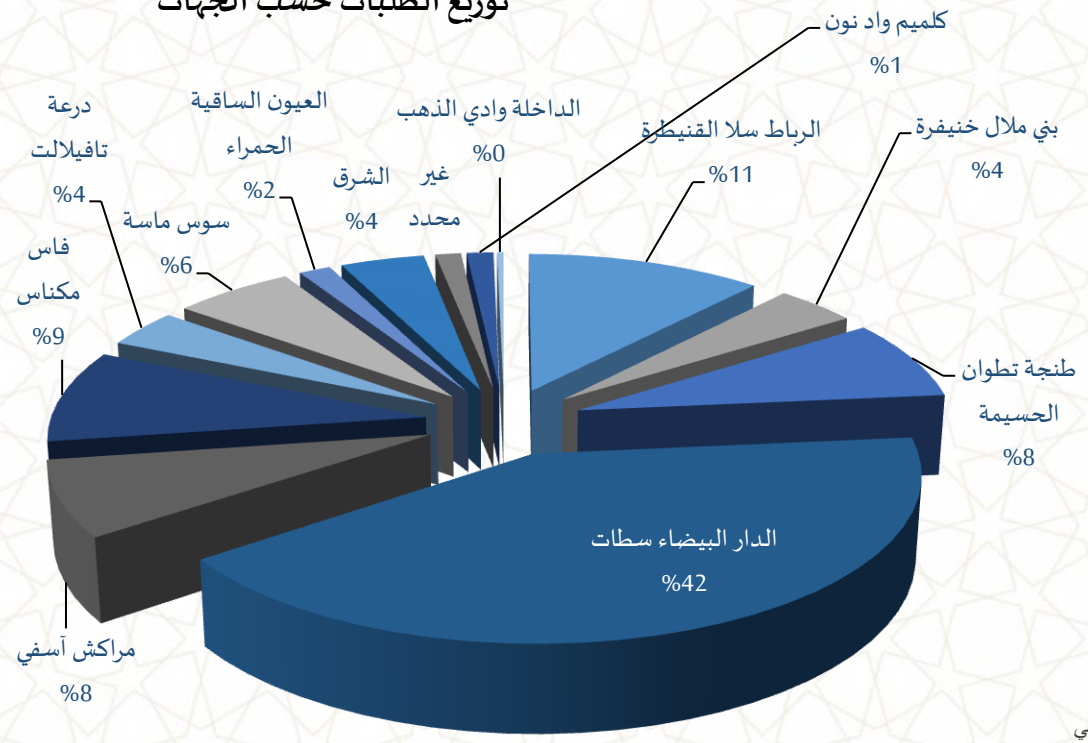

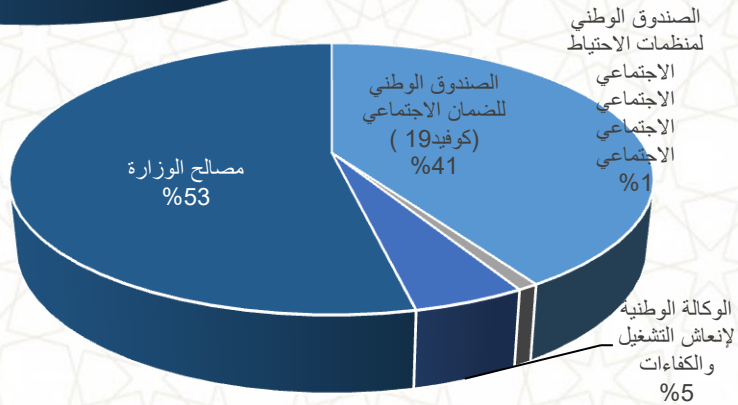

التوزيع حسب المؤسسات التابعة

- تزامنا مع فرض إجراءات الحجر الصحي، عرفت منصات الشكايات توافد أعداد مهمة من الشكايات والملاحظات والمقترحات التي تخص مجالات تدخل الوزارة والتي بلغ عددها 1605 (إحصائيات 27 أكتوبر2020، بوابة Chikaya.ma)

- تمت معالجة ما يناهز 1465 طلب(91%) و توجيه 200 طلب ولا زال حوالي 105 طلب قيد المتابعة(6%)

تتبع مستويات تفاعلية المصالح الإدارية

- التحقق من التعبئة القصوى للموارد الكفيلة بالإجابة على الرهانات والتحديات التي تجابهها الوزارة في تدبيرها لتدعيات الجائحة على سوق الشغل
- الوقوف على التنزيل الأمثل للمخططات والإجراءات المعتمدة في مجال التدبير الاستثنائي للظرفية
- دعم مفتشية الشغل وتأطير تدخلاتها في اتجاه مضاعفة الجهود الميدانية وتعزيز يقظة القرب والعمل على ملائمة الخدمات التي تضمنها في ظل الازمة الاجتماعية والاقتصادية الناتجة عن الجائحة

في هذا الاطار قامت المفتشية العامة للوزارة بزيارات لأزيد من 37 مديرية جهوية منها و إقليمية للشغل والادماج المهني عبر ربوع المملكة

الجانب التشريعي

مشاريع القوانين المحالة على البرلمان

- مدونة التعاضد
- القانون التنظيمي حول شروط وكيفيات ممارسة حق الإضراب

مشاريع القوانين المحالة على الأمانة العامة للحكومة

- القانون المتعلق بالخدمة المواطنة
- قانون إطاريتعلق بالصحة والسلامة في العمل

مشاريع القوانين في طور الدراسة مع القطاعات الوزارية والشركاء الاجتماعيين

- مشروع قانون حول المنظمات النقابية

أهم المؤشرات الرقمية لسنة 2020

التوقف المؤقت عن العمل

المقاولات المنخرطة في الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي

	مارس	أبريل	ماي	يونيو
المقاولات في وضعية صعبة	131.955	134.180	133.703	95.093
عدد الأجراء المصرح بهم في حالة التوقف عن العمل	808.000	950.000	957.943	593.391

تطورعدد الأجراء المصرح بهم لدى الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي ما بين فبراير وشتنبر 2020

المقاولات المنخرطة في الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي

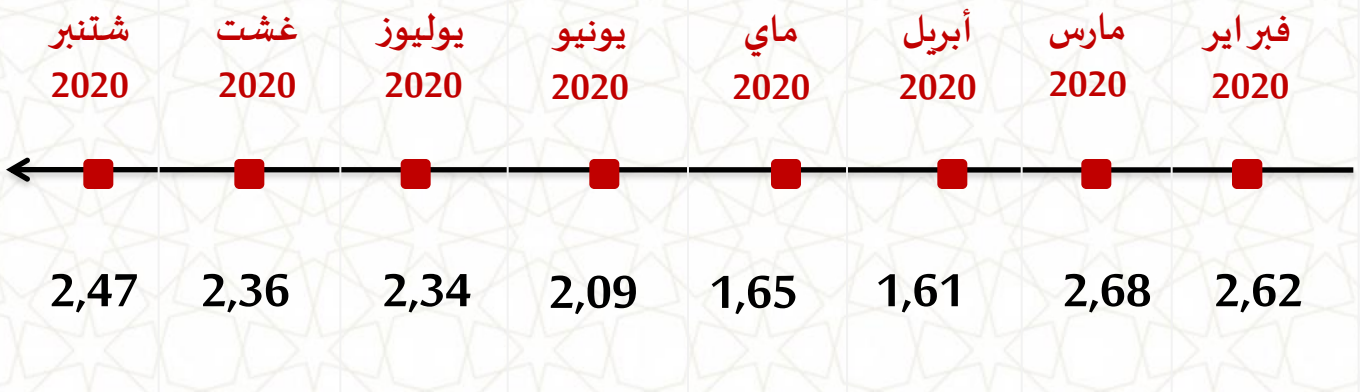

مجال الشغل

زيارات المقاولات في إطار التحسيس بالتدابير الاحترازية

بلغ عدد المؤسسات التي تمت مواكبتها بالنصح والإرشاد والتحسيس من طرف مفتشي الشغل حول التدابير الاحترازية للوقاية من فيروس كورونا، خلال الفترة الممتدة من 13 مارس إلى 14 أبريل 2020، **6.761 مؤسسة**

توزيع المؤسسات التي تمت مواكبتها بالنصح و الإرشاد والتحسيس حسب المديريات الجهوية خلال الفترة الممتدة من 13 مارس إلى 14 أبريل 2020

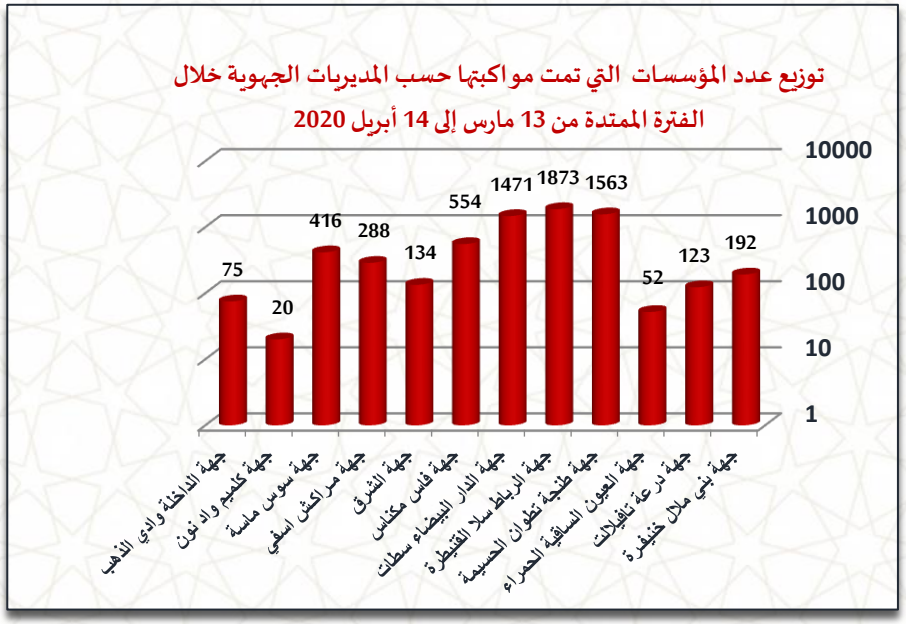

توزيع المؤسسات التي تمت مواكبتها بالنصح و الإرشاد والتحسيس حسب الأنشطة الاقتصادية خلال الفترة الممتدة من 13 مارس إلى 14 أبريل2020

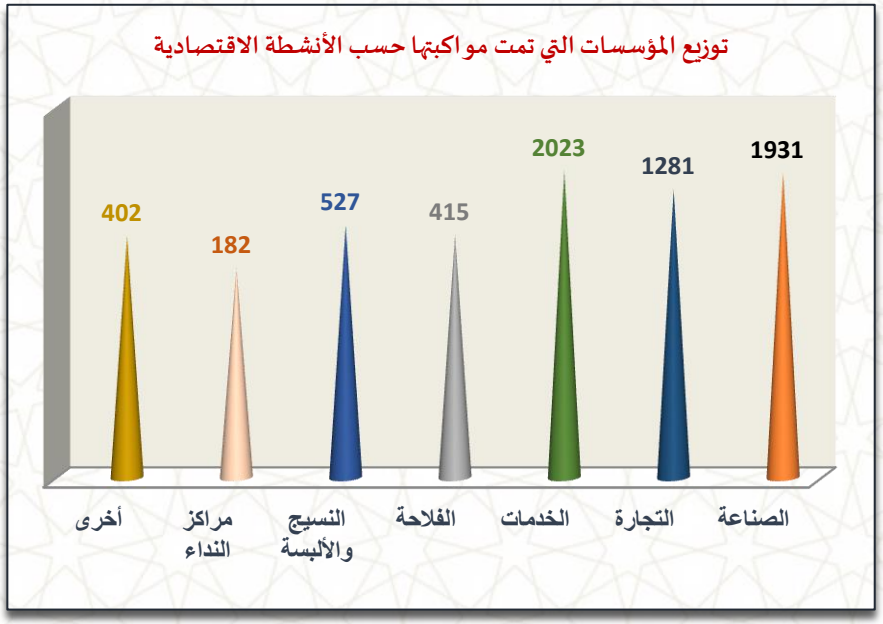

زيارات المقاولات من أجل مراقبة التدابير الاحترازية

بلغ عدد المؤسسات التي نظمت لها زيارات ميدانية من طرف اللجان المشتركة بين مصالح هذه الوزارة و وزارة الصناعة والتجارة والاستثمار والاقتصاد الرقمي والأخضر، واللجان الاقليمية المحدثة بموجب برقية السيد وزير الداخلية و كذا من طرف أعوان تفتيش الشغل، برسم الفترة الممتدة من 15 أبريل إلى 22أكتوبر 2020، ما مجموعه **46.747 مؤسسة**

توزيع المؤسسات التي شملتها المراقبة في اطار اللجان المشتركة
وكذا من طرف أعوان التفتيش حسب المديريات الجهوية
برسم الفترة الممتدة من 14 أبريل الى 22 أكتوبر 2020

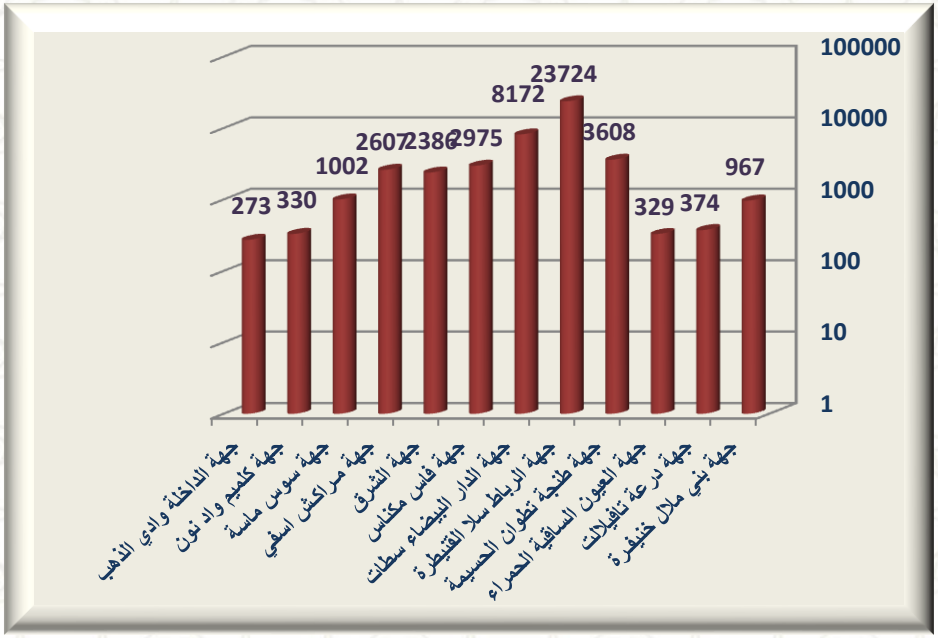

توزيع عدد المؤسسات التي تمت مراقبتها من طرف اللجان المشتركة
وكذا من طرف أعوان التفتيش حسب الأنشطة الاقتصادية

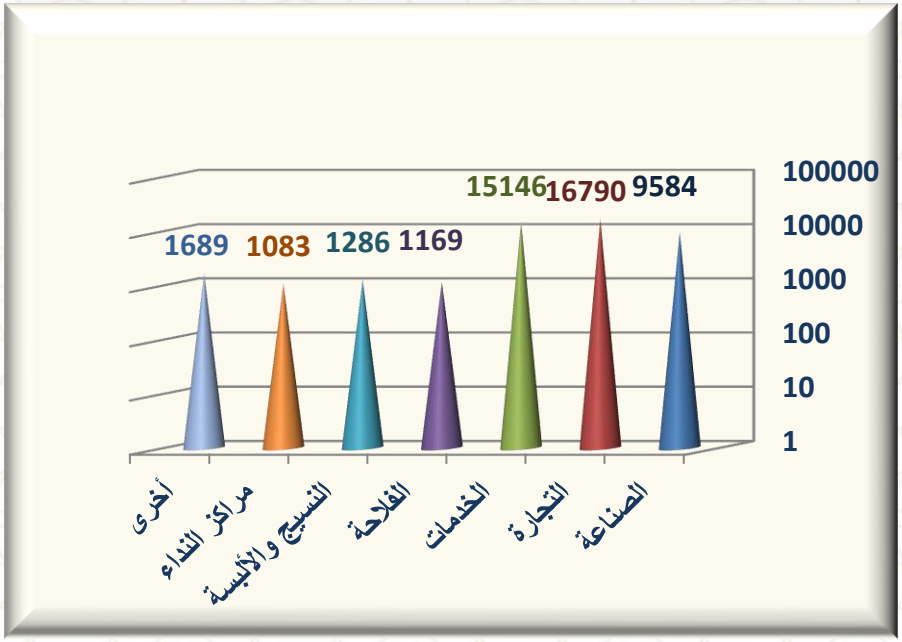

زيارات المقاولات من أجل مراقبة التدابير الاحترازية

أسفرت الزيارات الميدانية المنجزة من طرف كل من اللجان المشتركة واللجان الإقليمية المختلطة، وكذا أعوان تفتيش الشغل، عن التحقق مما مجموعه 526.114 تدبيرا، 452.029 منها تم احترامها من قبل المقاولات التي تمت مراقبتها و 74.085 تدبيرا لم يتم احترامها. وقد شملت تلك التدابير الاحترازية على الخصوص البيانات المبينة أدناه

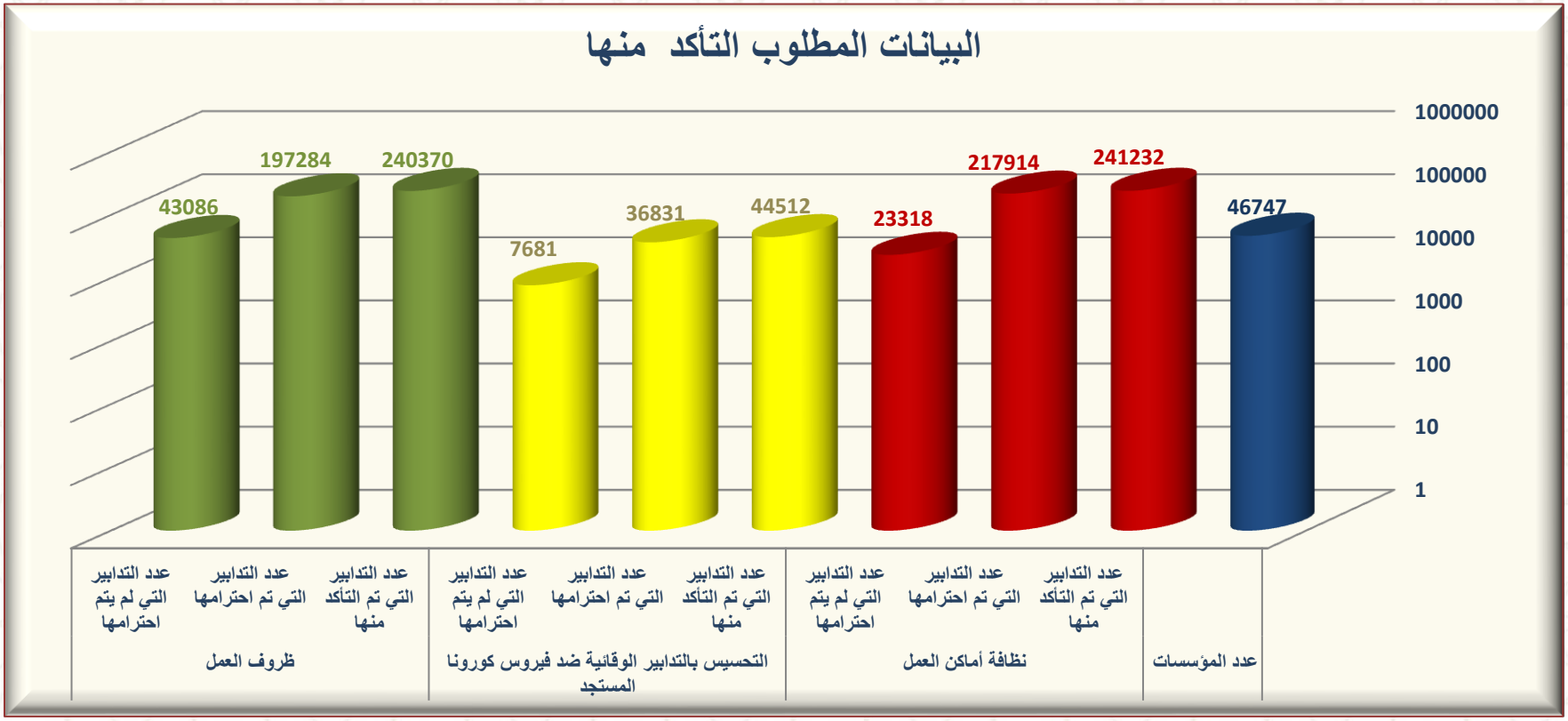

زيارات مر اقبة عامة حول تشريع الشغل

إنجاز 16.362 زيارة تفتيش مع تسجيل 284.631 ملاحظة وتوجيه 1996 تنبيها وتحرير 89 محضرا بالمخالفات

توزيع عدد الزيارات حسب القطاعات الانتاجية برسم التسعة أشهر من سنة 2020

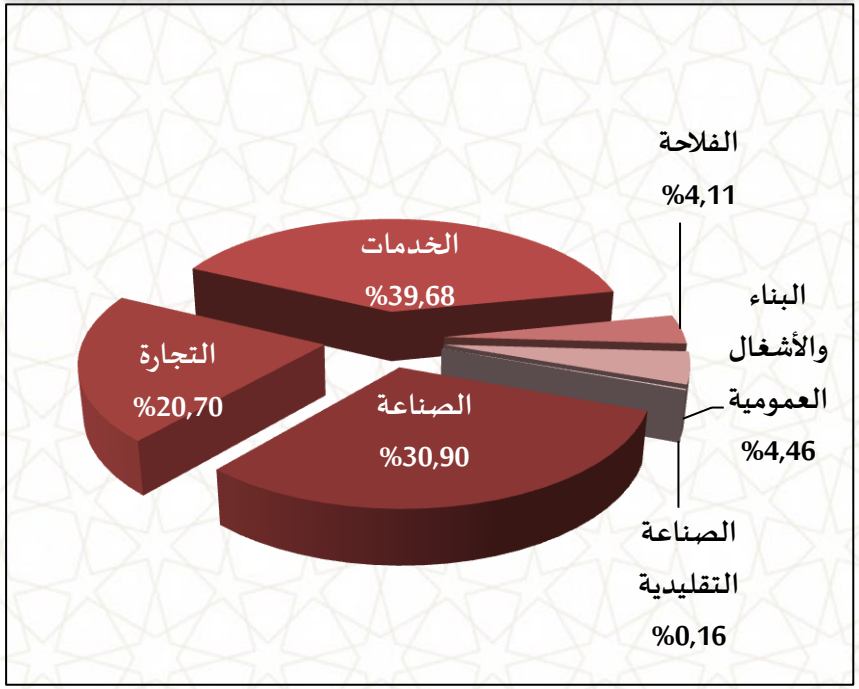

الملاحظات الموجهة من طرف أعوان تفتيش الشغل برسم التسعة أشهر من سنة 2020

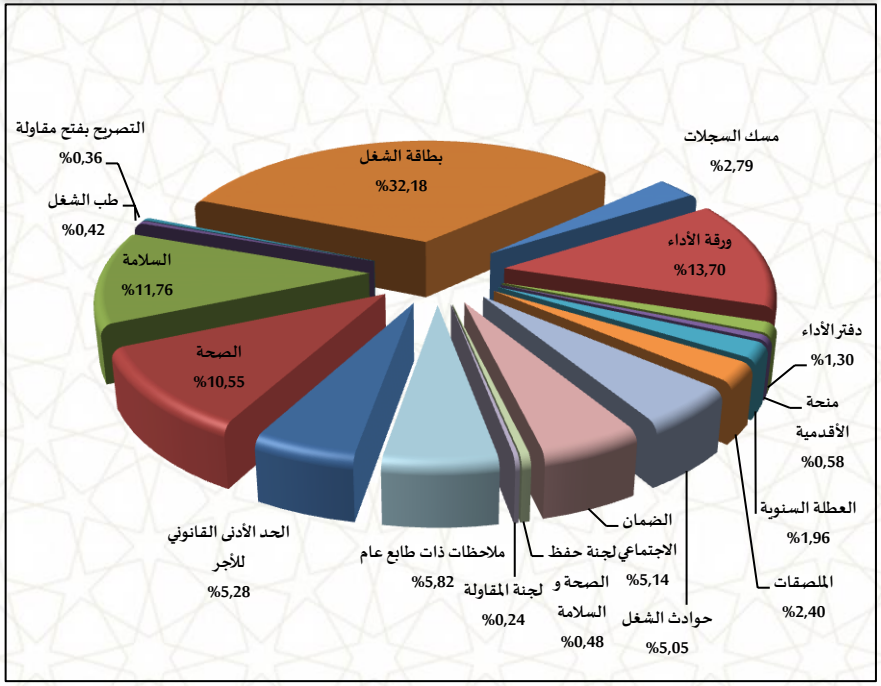

التدابير المتعلقة بالنصح والارشاد

- يقوم الأعوان المكلفون بتفتيش الشغل بالرد على تساؤلات واستشارات المشغلين والأجراء في مختلف المواضيع المتعلقة بالشغل
- لهذه الغاية تم خلق منصة رقمية ألو 2233 من طرف وزارة الشغل والإدماج المهني بتاريخ 08 ماي 2020
- قبل خلق المنصة الرقمية ألو 2233 (خلال الفترة الممتدة من 15 أبريل إلى 07 ماي 2020) : بلغ عدد المكالمات التي تلقاها الأعوان المكلفون بتفتيش الشغل ما مجموعه 14.809 مكالمة
- بعد خلق المنصة الرقمية ألو 2233 (خلال الفترة الممتدة من 08 ماي إلى 08 أكتوبر2020) : بلغ عدد المكالمات التي تلقاها الأعوان المكلفين بتفتيش الشغل ما مجموعه 76.528مكالمة موزعة كما يلي:
  - ✓ **64.809 مكالمة** وردت مباشرة على الأعوان المكلفين بتفتيش الشغل
  - ✓ **11.719مكالمة** وردت عبر المنصة الرقمية آلو2233

مؤشرات متعلقة بحماية الفئات الخاصة

بالنسبة لمحاربة تشغيل الأطفال

استطاعت الجمعيات المتعاقدة مع الوزارة في إطار دعم المشاريع في هذا المجال برسم تنفيذ الشطر الأول من اتفاقيات الشراكة خلال سنة 2019 من :

- انتشال 159 طفلا أقل من 15 سنة من العمل (83 ذكور 76 اناث)
- سحب 464 طفل متراوحة أعمارهم ما بين 15 و18 سنة من الأعمال الخطرة (278 ذكور و186 إناث) من بينهم 134 طفل وطفلة من العمل المنزلي (72 منهم سنهم أقل من 16 سنة و57 أعمارهم بين 16 و18 سنة)

بالنسبة لحماية حقوق المرأة في العمل

استطاعت الجمعيات المتعاقدة مع الوزارة في إطاردعم المشاريع في هذا المجال برسم تنفيذ الشطر الأول من اتفاقيات الشراكة خلال سنة 2019 من :

- انجاز عمليات التحسيس بالحقوق لفائدة 1601 من النساء العاملات
- تقوية قدرات 411 إمرأة عاملة
- تحسين ظروف عمل 283 إمراة عاملة
- القيام بعملية تحسيس لفائدة 134 مقاولة، حيث شملت 1656 امرأة عاملة

تعزيز السلم الاجتماعي (9 أشهر الأولى 2020)

تدبير نزاعات الشغل الفردية

- معالجة 47916 نزاعا فرديا
- إيجاد تسوية ل 53356 شكاية من أصل 109415 أي بنسبة 48,76%
- إعادة إدماج 3610 أجيرا
- المبالغ المسترجعة لفائدة الأجراء المشتكين: 1 432 855 477,92 درهم

تدبير نزاعات الشغل الجماعية

- تفادي 1525 إضرابا في 1300 مؤسسة التي يشتغل بها ما مجموعه 160122 أجيرا
- تسجيل 53 إضرابا ب 44 مؤسسة، شارك في هذه الإضرابات 4114 أجيرا من أصل 6542 أجيرا مما أدى إلى ضياع 67984 يوم عمل

- دراسة 132 شكاية على المستوى الوطني، منها 27 شكاية فردية و105 شكاية جماعية
- إحالة 90 نزاعا على اللجان الإقليمية للبحث والمصالحة، وإحالة 13 منها على اللجنة الوطنية للبحث والمصالحة

النهوض بالمفاوضة الجماعية وتشجيع القانون التعاقدي

- خلال الثلاثة أشهر الاولى من سنة 2020 تم إبرام 06 اتفاقيات جماعية للشغل

مجال التشغيل

تطور الخدمات الموجهة للباحثين عن شغل والمشغلين

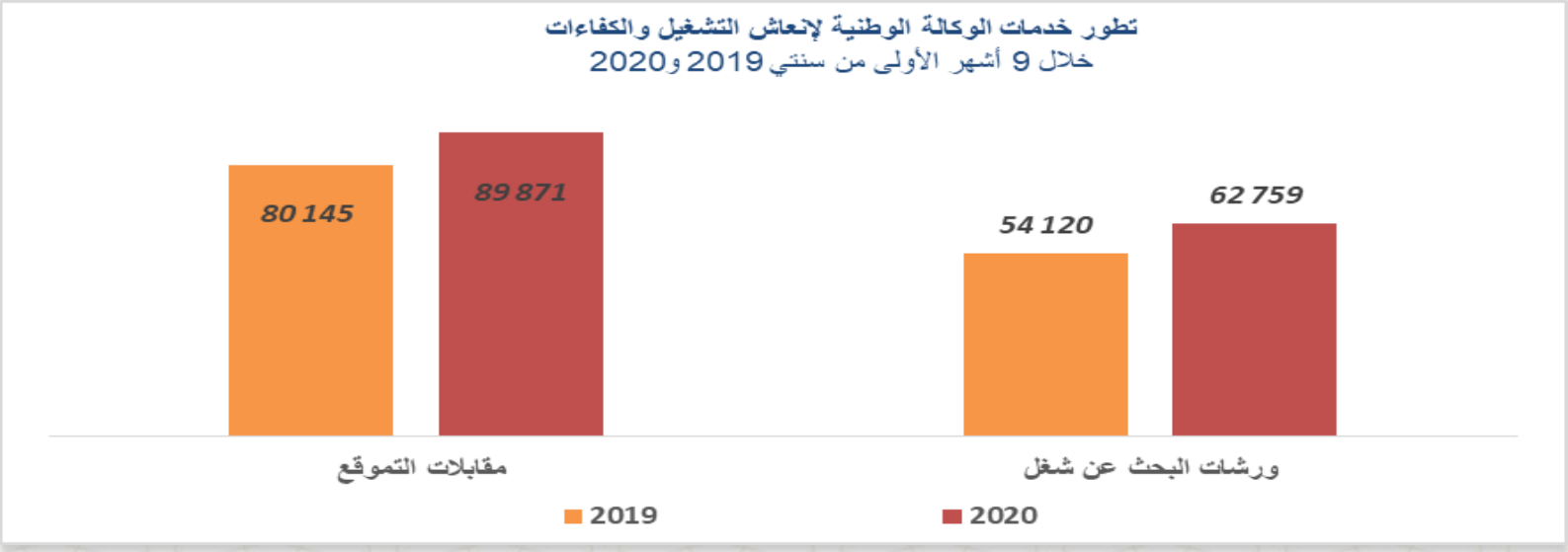

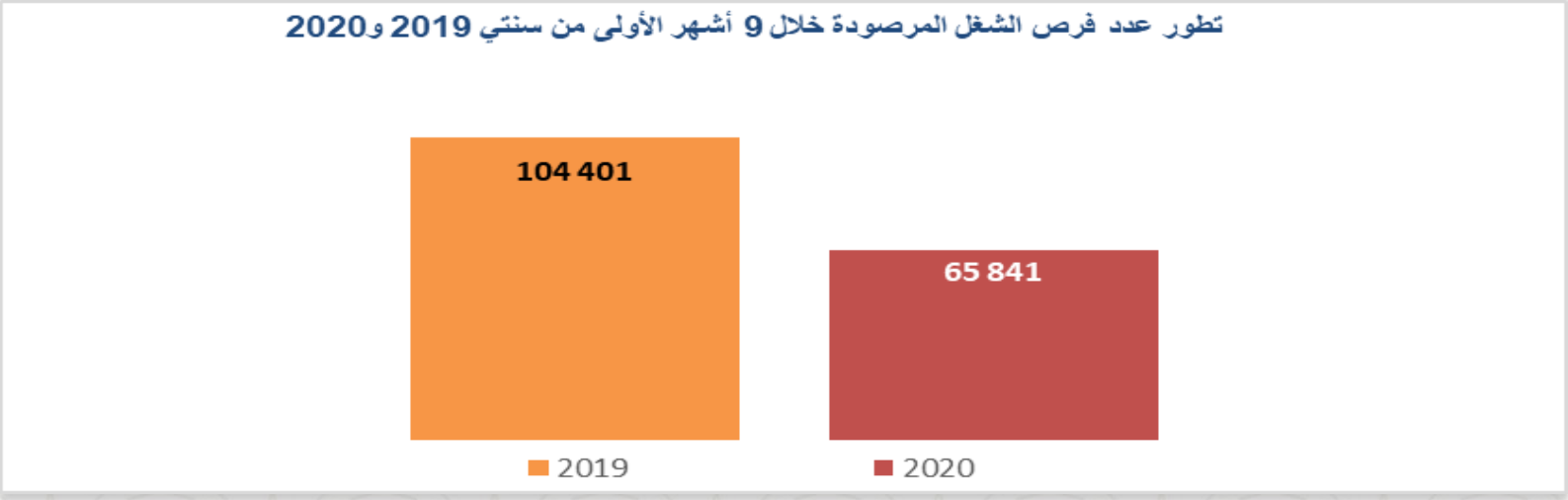

المصدر: الوكالة الوطنية لإنعاش التشغيل والكفاءات

الإدماج المهني والتحفيز على التشغيل

دعم العمل المأجور (2/1)

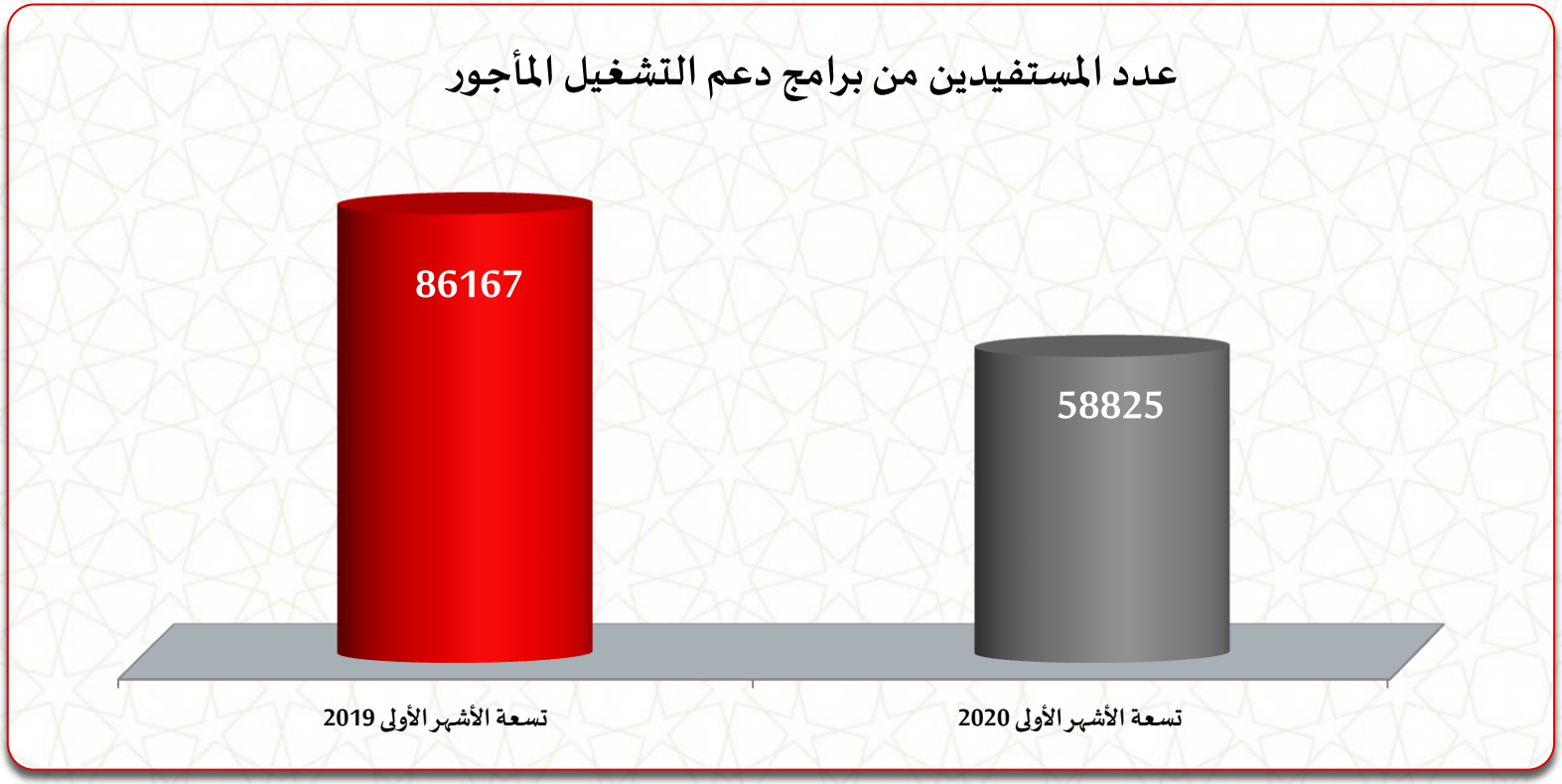

المصدر: الوكالة الوطنية لإنعاش التشغيل والكفاءات

الإدماج المهني والتحفيز على التشغيل

تحسين قابلية التشغيل عبر التكوينات التأهيلية

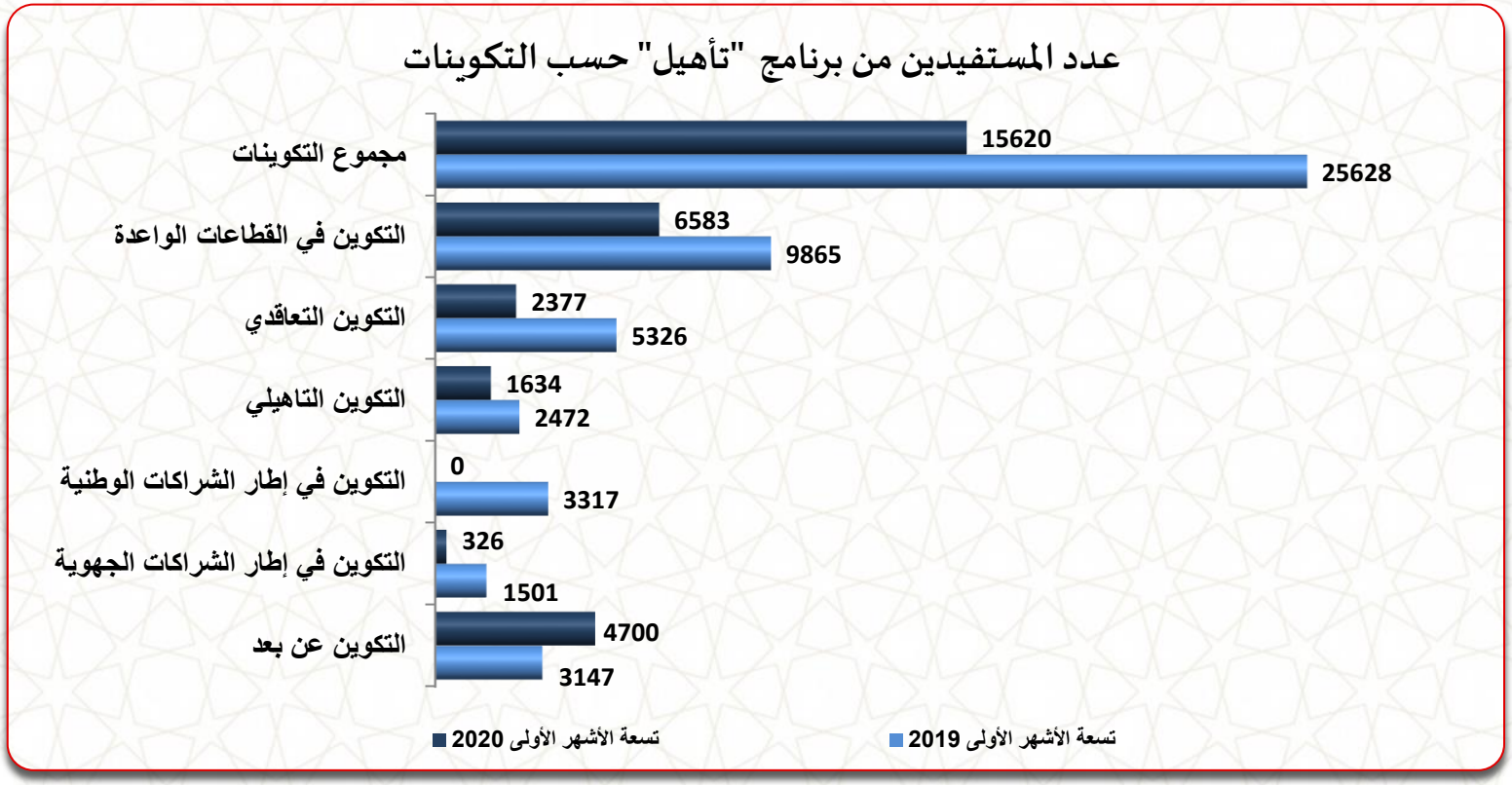

المصدر: الوكالة الوطنية لإنعاش التشغيل والكفاءات

الإدماج المهني والتحفيز على التشغيل

دعم ومواكبة حاملي المشاريع المقاولاتية

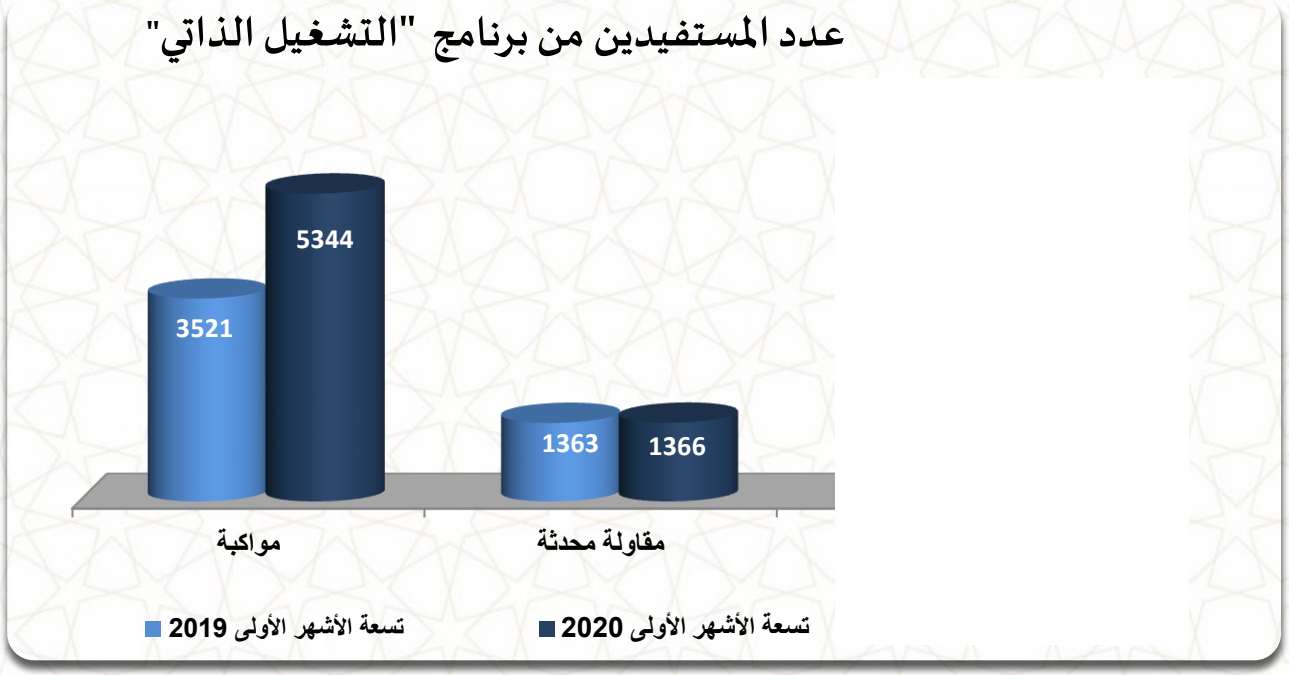

المصدر: الوكالة الوطنية لإنعاش التشغيل والكفاءات

مجال الحماية الاجتماعية

مؤشرات التغطية الاجتماعية للعمال

الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي CNSS (2019)

▪ عدد الأجراء المصرح بهم في الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي	**3,54 مليون** (+2,1%)
▪ عدد المقاولات المنخرطة	**252.000** (+6%)
▪ الكتلة الأجرية	**159 مليار درهم** (+7,4%)

التعويضات الممنوحة (النظام العام)	عدد المستفيدين	المبالغ الممنوحة (م د)
▪ التعويضات العائلية	**1,4 مليون** (+4,5%)	**7,3 مليار** (+32,7%)
▪ التعويضات القصيرة الأمد	**175 ألف** (+%5,7)	**1,05 مليار** (+%6,8)
▪ التعويضات الطويلة الأمد	**600 ألف** (+%5,5)	**11,7 مليار** (+%6,5)
▪ استرجاع الاشتراكات الأجرية	**11 ألف** (+ %18,8)	**59 مليون** (+ 12 %)

نظام التأمين الإجباري عن المرض بالقطاع الخاص	النشيطون	المتقاعدون	ذوو الحقوق
عدد المؤمنين المفتوح لهم الحق	**2.443.074**	**539.552**	**3.837.709**
عدد المستفدين	**1,6 مليون** (+10%)		
التعويضات الممنوحة	**4,3 مليار دهم** (+6%)		

التعويض عن فقدان الشغل	2019	2019 - 2014	2020 (شتنبر)
عدد المستفيدين	**15.036**	**63.985**	**13.841**
المبلغ الإجمالي الممنوح (مليون درهم)	**209,716**	**878,05**	**84,497**

الصندوق الوطني لمنظمات الاحتياط الاجتماعي CNOPS (غشت 2020)

نظام التأمين الإجباري عن المرض بالقطاع العام	عدد المستفيدين	النشيطون	المتقاعدون	ذوو الحقوق
	3.159.664	834.047	497.820	1.827.797
التعويضات الممنوحة	3.94 مليار درهم			

توزيع عدد المستفيدين بالقطاع العام

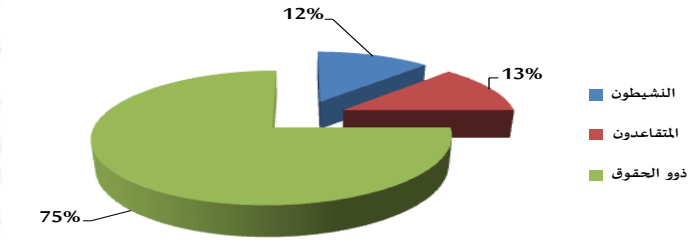

نظام التأمين الإجباري عن المرض للطلبة	عدد المستفيدين (حسب السنة الدراسية)	2019-2018	2020-2019
		116.351	223.957
	التعويضات (حسب السنة المالية)	2018	2019
		4.039 مليون درهم	3.333 مليون درهم

نظام التأمين الإجباري عن المرض لفائدة ضحايا انتهاكات حقوق الانسان		2018	2019
	عدد المستفيدين	19.208	19.446
	التعويضات	19,759 مليون درهم	19.963 مليون درهم

تدبير نظام التعويض عن حوادث الشغل الخاص بأعوان الدولة غير المرسمين

	2018	2019	توقعات 2020
الميزانية المرصودة سنويا بالدرهم	18.140.000,00	16.140.000,00	16.280.000,00
التعويضات الممنوحة بالدرهم	11.309.999,99	10.307.747,55	13.500.000
عدد المستفيدين	3.124	3.150	2.153
نسبة تنفيذ الميزانية	62, 34%	63,86%	82,92%

مجال التعاون الدولي والشراكة

مؤشرات حول برامج التعاون الدولي التي تنخرط فيها الوزارة

22 برنامجا للتعاون (2019-2020)

مساهمة الشركاء في دعم مشاريع التعاون

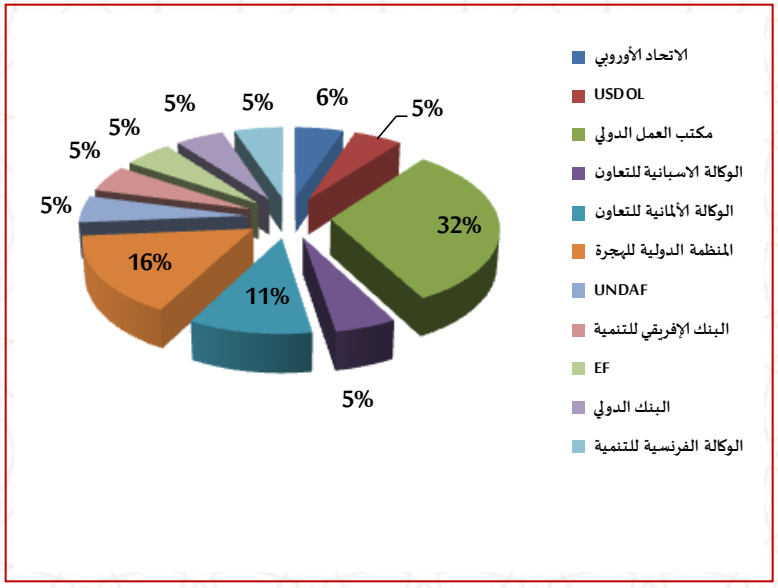

مجالات التعاون

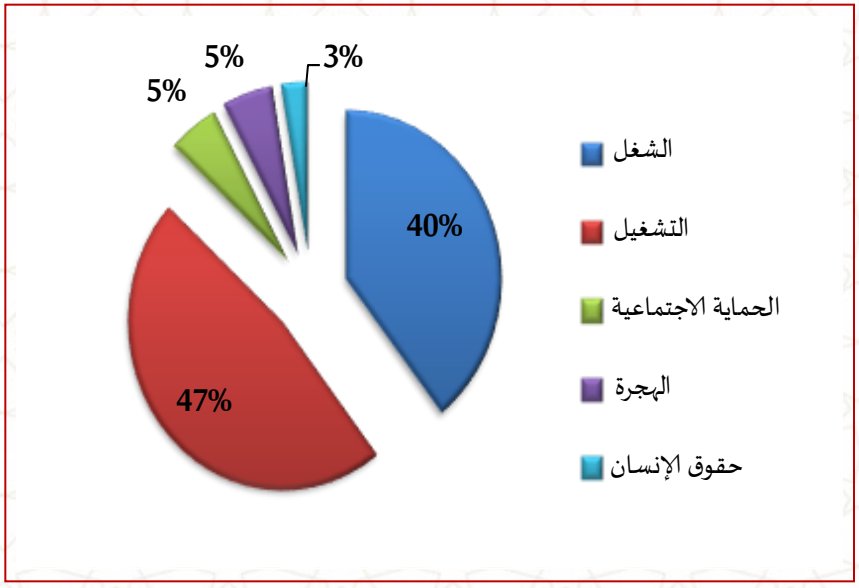

مجال القيادة والدعم

وضعية تنفيذ ميزانية السنة المالية 2020

الميزانية العامة

الميزانية	المبلغ المبرمج بالدرهم	المبلغ الملتزم به بالدرهم	نسبة الالتزام	نسبة الأداء
التسيير (فصل الموظفون)	219 040 000,00	218 559 079,58	99%	_
التسيير (فصل المعدات و النفقات المختلفة)	297 375 000,00	217 694 950,07	73%	87%
الاستثمار	52 725 000,00	40 350 852, 98	76%	30%
المجموع	569 140 000,00	476 604 882,63	83%	-

صندوق النهوض بتشغيل الشباب

المبلغ المبرمج بالدرهم	المبلغ الملتزم به بالدرهم	نسبة الالتزام	نسبة الأداء
430 000 000,00	178 578 991,59	41%	100%

وضعية تنفيذ ميزانية السنة المالية 2020

نسبة الالتزام العامة حسب البرامج إلى غاية 15 أكتوبر 2020 (خارج ميزانية الموظفين)

البرنامج	نسبة الالتزام لميزانية التسيير	نسبة الالتزام لميزانية الاستثمار
الدعم والقيادة	77%	76%
التشغيل ورصد سوق الشغل	74%	66%
الشغل	43%	69%
الحماية الاجتماعية للعمال	25%	_
المجموع	**71%**	**56%**

نسبة الالتزام المتوقعة إلى غاية 15 دجنبر 2020 خارج نفقات الموظفين
(تاريخ انتهاء الالتزام بالنفقات)

الميزانية	المبلغ المبرمج بالدرهم	المبلغ الملتزم به بالدرهم	نسبة الالتزام المتوقعة	النسبة الالتزام المتوقعة خارج إعانة الوكالة الوطنية لإنعاش التشغيل والكفاءات
التسيير فصل المعدات والنفقات المختلفة	297 375 000,00	223 031 250,00	75%	99%
الاستثمار	52 725 000,00	41 652 750,00	79%	98%
المجموع	350 100 000,00	264 684 000,00	77%	98%

برنامج العمل برسم 2021

مجال الشغل

المشاريع المسطرة (برنامج 433)

تحسين ظروف العمل والنهوض بالحوار الاجتماعي وتعزيز العمل اللائق والعدالة الاجتماعية في مجال العمل كما هو متعارف عليه من طرف منظمة العمل الدولية

- ملاءمة الترسانة القانونية الوطنية مع معايير العمل الدولية
- إشراك المجتمع المدني للمساهمة في النهوض بالمساواة في العمل وحماية الفئات الخاصة
- مأسسة الحوار الاجتماعي والنهوض بالمفاوضة الجماعية قصد تحسين المناخ الاجتماعي
- النهوض بالصحة والسلامة في العمل
- تطوير فعالية تدخل جهاز تفتيش الشغل في مجال المراقبة من أجل ضمان تطبيق سليم لتشريع الشغل

العمليات المبرمجة سنة 2021

- إعداد وتنفيذ البرنامج الوطني لتفتيش الشغل 2021 مع تحيين الأولويات
- تنفيذ البرنامج الوطني للنهوض بالمفاوضة الجماعية مع تحيين المؤسسات المستهدفة
- مواصلة تطوير عمل مفتشية الشغل
- إطلاق البرنامج الوطني للصحة والسلامة في العمل، لا سيما الجوانب المتعلقة بنشر ثقافة الوقاية والتوعية وتكوين مختلف الأطراف المعنية
- تنظيم يوم وطني حول السياسة والبرنامج الوطنيين للصحة والسلامة المهنية
- مواكبة تفعيل هيئات الحوار الاجتماعي على المستوى الجهوي و الإقليمي
- دعم مشاريع الجمعيات العاملة في مجالي محاربة تشغيل الأطفال وحماية حقوق المرأة في العمل
- تنظيم النسخة الخامسة لجائزة المساواة المهنية
- مواصلة ملاءمة الترسانة القانونية الوطنية وتحيين النصوص القانونية وتتبع مسطرة المصادقة عليها
- استكمال دراسة أربع اتفاقيات عمل دولية و برمجة دراسة إمكانية التصديق على أربع اتفاقيات عمل دولية أخرى جديدة (رقم 128 – و 155 – و 161 و 190)
- تنظيم ندوة وطنية لوضع خطة عمل وطنية للقضاء على عمل الأطفال في أفق 2025، وذلك في إطار التحالف الدولي للمقصد 8.7 من أهداف التنمية المستدامة بتعاون مع مكتب العمل الدولي
- تتبع جولات الحوار الاجتماعي الوطني في القطاع الخاص
- السهر على احترام انتظامية عقد اجتماعات الهيئات الاستشارية الثلاثية التركيب
- النهوض بالمفاوضة الجماعية وتشجيع القانون التعاقدي للشغل
- تطوير مستويات تتبع وتقييم المناخ الاجتماعي
- السهر على تتبع تنظيم انتخابات مندوبي الاجراء في القطاع الخاص

مجال التشغيل ورصد سوق الشغل

المشاريع المسطرة (برنامج 432)

- إعداد ورقة طريق متعددة السنوات تغطي مختلف رافعات النهوض بالتشغيل (الاستراتيجية الوطنية للتشغيل والمخطط الخماسي للنهوض بالتشغيل)
- تطوير البعد الجهوي للتشغيل لكون الجهة تعتبر الفضاء الأنسب لبلورة وتفعيل كل المبادرات الهادفة لإنعاش التشغيل
- دعم الوساطة في سوق الشغل وتطوير البرامج النشطة للتشغيل بهدف تغطية مختلف فئات الباحثين عن شغل وإشراك مختلف الفاعلين في النهوض بالتشغيل عموميين وخواص وجمعويين
- تطوير التشغيل بالخارج ودعم الإدماج الاقتصادي للمهاجرين على اعتبار الحركية من أجل العمل على الصعيد الدولي تعتبر اختيارا استراتيجيا لتعزيز قدرات الرأسمال البشري والانفتاح على منافذ إضافية للإدماج المهني

المشاريع المسطرة (برنامج 432)

- تطوير النظام الإحصائي لسوق الشغل بهدف إنتاج معلومات دقيقة حول تطور عرض وطلب الشغل وظروف العمل والعلاقات المهنية والحماية الاجتماعية وتأثير السياسات الماكر واقتصادية والبرامج القطاعية على إحداث مناصب الشغل
- إغناء الإطار التحليلي لسوق الشغل بالعمل على تحليل محددات تطور عرض وطلب الشغل ومقاربة حاجيات القطاعات من الكفاءات، وكذا تحليل أبعاد ومحددات اشتغال سوق الشغل
- تقييم البرامج النشطة للتشغيل بهدف تجويدها بصفة دورية وتقييم أثرها على المستفيدين
- تعزيز القدرات المؤسساتية والتقنية للمرصد الوطني لسوق الشغل وتعزيز إطار الشراكة والتشبيك

العمليات المبرمجة سنة 2021

متابعة تنزيل المخطط الوطني للنهوض بالتشغيل

تنزيل البرامج الجهوية لدعم الإدماج الاقتصادي للشباب ب 4 جهات: مراكش آسفي - سوس ماسة – الرباط سلا القنيطرة – طنجة تطوان الحسيمة

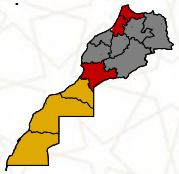

توسيع مقاربة النهوض بتشغيل الشباب بالعالم القروي

- ✓ تجويد أدوات وآليات الاشتغال التي تم تطويرها للنهوض بتشغيل الشباب بالعالم القروي
- ✓ وضع نظام لتطوير المهارات ونقل الخبرات
- ✓ تحديد شروط توسيع المنظومة للجهات والأقاليم الأخرى
- ✓ إدراج الرقمنة والتنزيل الترابي والنوع كمحاور عرضانية في مرحلة التوسيع

الرفع من وثيرة إنجاز البرامج النشيطة للتشغيل

- **متابعة الدراسات المتعلقة بوضع نظام مندمج لرصد سوق الشغل في إطار الشراكة مع برنامج تحدي الألفية**

✓ إنجاز البحث الميداني الدائم لدى المقاولات
✓ تنظيم ورشات التفكير المستقبلي حول المهن والكفاءات والاحتياجات الى المهارات
✓ وضع وتفعيل المنصة الرقمية لجمع ونشر المعلومات حول سوق الشغل

- **مواكبة أشغال لجنة اليقظة حول سوق الشغل وإعداد التقرير السنوي للجنة**
- **مواكبة ودعم المنظومة الجهوية لرصد سوق الشغل**
- **إعداد مذكرات تحليلية حول سوق الشغل**
- **إعداد ونشر التقرير السنوي "سوق الشغل في 2020 "**
- **تعزيز منظومة التتبع والتقييم للبرامج النشطة للتشغيل**

✓ إنجاز الدراسة التقييمية لبرنامج "إدماج"
✓ إنجاز الدراسة التقييمية لبرنامج "تحفيز"
✓ إنجاز المذكرة التحليلية السنوية حول تقييم الإدماج المهني للمستفيدين من عقود "التكوين من أجل الإدماج"

- **مواصلة تتبع الأنشطة المبرمجة في إطار مشروع "دعم تقييم الأثر لسياسات التشغيل وسوق الشغل" بشراكة مع هيئة تحدي الألفية**

مجال الحماية الاجتماعية

- المشاريع المسطرة (برنامج 434)

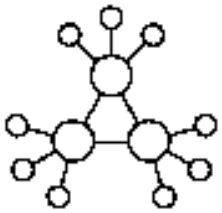

تطوير أنظمة الحماية الاجتماعية	توسيع التغطية الاجتماعية

العمليات المبرمجة سنة 2021 (برنامج 434)

أهم العمليات المبرمجة

- مواصلة المشاورات مع مختلف فئات العمال غير الأجراء من أجل الاستفادة من التأمين الصحي والتقاعد
- أجرأة تفويض تدبير نظام التعويض عن حوادث الشغل الخاص بأعوان الدولة غير المرسمين إلى الصندوق الوطني للتقاعد والتامين
- تفعيل الإصلاحات التي سيتم إقرارها بخصوص نظام التعويض عن فقدان الشغل
- استكمال النصوص التنظيمية المتعلقة بالتعويض عن حوادث الشغل
- فتح مفاوضات مع دول أجنبية لإبرام اتفاقيات ثنائية معها للضمان الاجتماعي (تركيا، كوريا الجنوبية، موريتانيا، السينغال، الغابون،.....)
- إطلاق نظام معلوماتي حول مؤشرات الحماية الاجتماعية

مجال القيادة والدعم

✓ المشاريع المسطرة (برنامج 480)

دعم المصالح المركزية واللاممركزة و السهر على مواكبة مختلف برامج قطاعات الشغل والتشغيل والحماية الاجتماعية تحقيقا للأهداف المسطرة في الأوراش الاستراتيجية من خلال إرساء قواعد الحكامة الجيدة والنجاعة في التدبير

- استكمال تنزيل ورش الجهوية المتقدمة واللاتمركز
- تثمين الرأسمال البشري وتعزيز انخراطه المتواصل والفعال ضمن برامج الوزارة
- توفير فضاءات عمل واستقبال ملائمة
- استكمال ورش رقمنة مختلف أنشطة الوزارة
- تطوير التعاون الدولي والشراكة
- تطوير آليات التعاقد ومراقبة التدبير

استكمال عملية رقمنة أنشطة الوزارة

- إنجاز وتطوير تطبيق معلوماتي للهاتف المحمول موجه للمرتفقين بغية تحسيسهم بمختلف الآليات العملية والقانونية الخاصة بمجالات الشغل والتشغيل والحماية الاجتماعية وتقريب الإدارة من المواطنين عن طريق التواصل والإخبار

- استكمال عملية رقمنة المساطر الإدارية من قبيل (تدبير وتتبع الشؤون القانونية للوزارة؛ تدبير وتتبع المتدربات والمتدربين؛ تدبير طلبات الاستمرار في العمل بعد سن التقاعد؛ تدبير وتتبع الهجرة من أجل العمل بالخارج؛ تدبير وتتبع أنشطة التعاضديات والصندوق الوطني لمنظمات الاحتياط الاجتماعي؛ تدبير وتتبع أنشطة المفتشية العامة وعلاقتها بمختلف هيئات ومؤسسات الرقابة (مؤسسة الوسيط، المجلس الأعلى للحسابات...))

تحديث وعقلنة التدبير

- تتبع تنزيل وتفعيل الميثاق الوطني للاتمركز الإداري
- استكمال وتتبع تنفيذ مشروع المخطط المديري للموارد البشرية للوزارة
- إعداد وتتبع مشروع إعادة هيكلة المصالح المركزية وتتبعه
- الحرص على الانخراط الدائم للوزارة في الأوراش الوطنية المتعلقة بمجالات تحسين المرفق العمومي والحكامة الجيدة والحق في المعلومة وانضمام المغرب إلى الحكومة المنفتحة
- رقمنة تدبير ملفات التقاعد عبر الاعتماد على التبادل الرقمي للملفات مع الصندوق المغربي للتقاعد

تثمين الموارد البشرية

- مواصلة تتبع مراحل إنجاز مشروع المخطط المديري للموارد البشرية للوزارة وتنزيله عبر مراجعة وتحيين الدليل المرجعي للوظائف والكفاءات واعتماد نظام معلوماتي مندمج لتدبير الموارد البشرية ((SII-GRH) الرامي إلى :

✓ تحديث الإطار المرجعي لوظائف ومهارات الوزارة (REC)

✓ إنشاء حصيلة تقييم مهارات الموظفين وتعزيز قدرات الموارد البشرية من خلال وضع برنامج للتكوين يمتد على 3 سنوات

✓ التدبير التوقعي للوظائف والمهارات (GPEC)، وخطة التوظيف، وخطة تحويل

- إعداد المخطط الثلاثي للتكوين (2021 -2023) الذي يرمي إلى تأهيل الموارد البشرية
- مواصلة تدبير ملفات المسار الإداري للموظفين (توظيفات ، ترقيات، تقاعد...)، وتدبير النزاعات الإدارية؛
- تحسين وتطوير الخدمات الاجتماعية لفائدة الموظفين

تأهيل المر افق الإدارية والارتقاء بخدماتها

- تنزيل شروع النجاعة الطاقية بالوزارة
- استكمال عملية تحديث المرافق الإدارية لخلق ظروف عمل واستقبال ملائمة
- استكمال وتتبع مشروع تعزيز نظام المراقبة الداخلية الرامي إلى تقوية قدرات المصالح الآمرة بالصرف وتحسين البرمجة الميزانياتية للوزارة وتوحيد المساطر

التعاون الدولي والشراكة

- تطوير برامج التعاون الدولي وتعزيز التعاون جنوب جنوب
- استكشاف فرص دعم وتمويل مشاريع تعاون جديدة وتعزيز الإطار القانوني للتعاون الثنائي في مجالات الشغل والتشغيل والحماية الاجتماعية
- مواكبة تنفيذ برامج ومشاريع التعاون الدولي قيد الإنجاز
- تطوير قدرات مختلف المتدخلين والارتقاء بمهاراتهم
- تعزيز تموقع وإشعاع القطاع على المستوى الإقليمي والدولي

مشروع الميزانية برسم القانون المالي 2021

مشروع قانون المالية 2021

المناصب المالية	50

نفقات الموظفين والأعوان	240 040 000 درهما

نفقات المعدات والنفقات المختلفة	322 232 000 درهما

- مستحقات الماء 1 000 000 درهما
- مستحقات الكهرباء 1 800 000 درهما
- رسوم ومستحقات المواصلات اللاسلكية 2 200 000 درهما
- إمدادات التسيير (الوكالة الوطنية لإنعاش التشغيل و الكفاءات– الأعمال الاجتماعية – المعهد الوطني لظروف الحياة المهنية) : 232 700 000 درهما
- نفقات أخرى 70 532 000 درهما
- دعم الإدماج الاقتصادي للشباب في إطار التعاون مع البنك الدولي 14 000 000

نفقات الاستثمار	▪ مجموع اعتمادات الأداء 69 525 000 ▪ مجموع اعتمادات الالتزام 20 000 000

توزيع الميزانية حسب البرامج

البرنامج	مشروع ميزانية 2021			مشروع ميزانية 2021	قانون المالية 2020	نسبة التغيير
	الموظفون	م.ن.م	الاستثمار			
الدعم و القيادة	240 024 000,00	53 612 000,00	36 925 000,00	90 537 000,00	79 660 000,00	+14%
التشغيل و رصد سوق الشغل		243 200 000,00	20 800 000,00	264 000 000,00	239 640 000,00	+10%
الشغل		6 000 000,00	11 800 000,00	17 800 000,00	15 800 000,00	+13%
الحماية الاجتماعية للعمال		19 420 000,00	_	19 420 000,00	15 000 000,00	+29%
المجموع		322 232 000,00	69 525 000,00	391 757 000,00	350 100 000,00	+12%

شكرا على انتباهكم

ملخـــــص المناقشـــــة العامـــــة

ملخص المناقشة العامة لمشروع الميزانية الفرعية لوزارة الشغل والإدماج المهني

برسم السنة المالية 2021

في مستهل النقاش العام، لاحظ عدد من السيدات والسادة المستشارين أن الميزانية المرصودة لقطاع التشغيل لا ترقى إلى المستوى المطلوب، خاصة أمام التحديات والمرحلة الراهنة ولتجاوز المشاكل العديدة التي يعيشها هذا القطاع والتي تفاقمت بشكل كبير إثر جائحة كورونا، التي أربكت مجموعة من الحسابات والفرضيات وأثرت بشكل كبير على النسيج الاقتصادي.

واستغربت السيدات المستشارات من توقيت برمجة القانون التنظيمي للإضراب بمجلس النواب خلال فترة الجائحة، كما أنه تم إغفال الحركات النقابية خلال سن مقتضياته، ولا يمكن أن تتم مناقشة خلال هذه الفترة التي تعرف تقليصا للحريات الفردية والجماعية، وعدم إمكانية تنظيم الإضرابات وارتفاع البؤر المهنية، إضافة إلى فقدان العديد من الأجراء لعملهم.

وتم اعتبار أن إعداد قانون النقابات لا يمكن أن يتم خلال الظرفية الراهنة، خاصة في ظل تداعيات الجائحة على الاقتصاد الوطني وقرب الانتخابات، مع الدعوة إلى أهمية الاتفاق على المبادئ وإجراء مفاوضات وفتح حوار ثلاثي لتحقيق التشاور والتوافق.

وتمت المطالبة باتخاذ إجراءات حاسمة في القطاع العام بخصوص حوادث الشغل وملائمة واقع التغطية الصحية مع الاتفاقيات الدولية واعتماد قوانين ملزمة للتغطية الصحية.

وتم التساؤل عن أسباب عدم المصادقة لحد الآن على الإتفاقية رقم 190 المتعلقة بمناهضة العنف ضد النساء في أماكن العمل، وعن كيفية

متابعة تنزيل المخطط الوطني للتشغيل، وعن أسباب عدم وجود تنسيق والتقائية ما بين مصالح الوزارة و L'ANAPEC.

وتمت المطالبة بتمثيلية الحركة النقابية ضمن L'ANAPEC (الوكالة الوطنية لإنعاش التشغيل والكفاءات).

وتم الإلحاح على الرفع من عدد مفتشي الشغل وتوضيح الاختصاصات في حالة النزاع، وتفعيل اللجان الإقليمية والوطنية.

وتم التأكيد على ضرورة استفادة كافة المستخدمين بمصحات الضمان الاجتماعي « POLYCLINIQUE » من التغطية الصحية، خاصة وأنهم مستخدمي الضمان الاجتماعي، وتمت الإشارة إلى الاقتطاع التعسفي الذي طال أجور الموظفين، وبعد ذلك الأجراء، وتم اقتراح إنشاء صندوق للكوارث الطبيعية.

وتم الاستفسار حول أسباب عدم إشراك الحركة النقابية ضمن لجنة اليقظة الاقتصادية.

وتمت المطالبة بالسهر على ملائمة ظروف العمل وعلى تنفيذ الإجراءات الاحترازية والتباعد الاجتماعي، خاصة وأن نسبة الإصابة في بعض الوحدات الإنتاجية قارب 50%، كما أن ظروف التنقل ساهمت في تفشي الوباء، خاصة بالنسبة للعاملات في الضيعات الفلاحية.

وتم الإلحاح على اعتماد العدالة في الانتخابات المهنية وتمثيلية الأجراء، وأن تتسم تقارير القطاع الخاص بالشفافية في هذا الشأن، وكذا السهر على تنفيذ بنود المفاوضة الجماعية بكل نزاهة وموضوعية.

وتم الاستفسار حول كيفية ولوج ساكنة العالم القروي للرقمنة في مجال التشغيل، خاصة في ظل انعدام شبكات الأنترنيت بهذه المناطق القروية.

وتم التساؤل عن أسباب عدم إشراك ممثلي الأجراء ضمن تمثيلية الوكالة الوطنية لإنعاش التشغيل والكفاءات L'ANAPEC.

وأشار أحد السادة المتدخلين إلى الإجراءات الهامة التي قامت بها الحكومة على مستوى القطاعات الاجتماعية، إذ قامت بعدة مجهودات أمام حجم هذه الأزمة، ولا زال من الضروري بدل مجهودات أخرى، واقترح ابتكار حلول تشاركية لخلق فرص الشغل وضمان استمراريتها والحفاظ عليها.

وتم الإلحاح على الإنفتاح على البعد الجهوي، حيث يعتبر الشغل افتحاص ذاتي للجهات، مع التساؤل عما إذا قامت الجهات بتفعيل الاختصاص الذاتي للتشغيل، وكذا الانفتاح من جهة أخرى على البعد الإفريقي في قطاع التشغيل وضمان حقوق العمال في الخارج عبر مواثيق وشراكات.

وتمت المطالبة بضرورة تعديل مقتضيات مدونة الشغل، خاصة وأن هذه الجائحة أبانت عن وجود عدة اختلالات ونواقص.

وأمام قلة عدد مفتشي الشغل بمنطقة الجنوب الشرقي، اقترح أحد السادة المتدخلين بالرفع من النقص الحاصل على مستوى الموارد البشرية التابعة لوزارة الشغل بهذه المنطقة، واقترح تحويل المناصب المالية للرفع من عدد مفتشي الشغل، ولتحقيق نوع من العدالة المجالية في توزيع المناصب.

وتم التأكيد على أهمية تدارك التأخير الحاصل على مستوى إصدار القانون التنظيمي للإضراب مع إشراك التمثيليات النقابية لسن مقتضياته واعتبار أن عدم صدور قانون الإضراب لحد الآن يؤثر على ولوج المستثمرين الأجانب للبلاد.

وتمت المطالبة بتقديم تقييم موضوعي للدراسات المنجزة في قطاع التشغيل، خاصة وأنها تكلف مبالغ مالية باهظة وكذا مراجعة القانون الأساسي لمفتشي الشغل وإقرار تحفيزات مهمة لهؤلاء الأشخاص الذين يقومون بالمراقبة.

وفي إطار موضوع التكوين المهني، أثيرت إشكالية تحويل مؤسسات السياحة إلى وزارة التربية الوطنية والتي ستقوم بتقديم شواهد الباكالوريا المهنية، وهذا التغيير سيطرح مشاكل حقيقية على مستوى التطبيق.

أجوبة السيد وزير الشغل والإدماج المهني

أجوبة السيد وزير الشغل والإدماج المهني

في معرض جوابه على مداخلات واستفسارات السيدات والسادة المستشارين، ذكر أن الأساس ليس اعتماد المرونة في مدونة الشغل، ولكن هناك عدة نقاط في إطار هذه المدونة تستوجب تعديلات لصالح الأجراء، ومن بينها تقوية وتعزيز صلاحيات مفتشي الشغل على مستوى المراقبة، خاصة في ظل المسألة المتعلقة بالطرد التعسفي.

وأشار إلى أنه قد تم تنظيم يوم دراسي حول مدونة الشغل تفاعلت في إطاره النقابات والباطرونا والقضاء، حتى يتم الوقوف حول مكامن الخلل واقتراح آراء واجتهادات من أجل تجويد مقتضيات هذه المدونة، وتم اقتراح عدة خلاصات وتوصيات في هذا اليوم الدراسي، ليتم التشاور بشأنها بين مختلف المعنيين في هذا الشأن.

وعلاقة بما سبق ذكره، اقترح تشكيل لجان تقنية تضم (أطر الوزارة، النقابات، خبراء، الباطرونا)، للوقوف حول ما يجب تعديله، ويجب البدء بذلك منذ الآن، خاصة وأن مدونة الشغل تتشكل من معادلة يصعب فيها تحقيق التوازن بين الأطراف الثلاثة.

وأبرز وجود برنامج سنوي على مستوى الجهات يستهدف تفتيش الشغل حسب القطاعات (التشغيل المؤقت، الحراسة...)، كما أن المراقبة خلال فترة كوفيد19 تركزت على أساس مراقبة مدى احترام الإجراءات الاحترازية بالمؤسسات والمرافق.

وأفاد أنه يتم مراقبة 255 ألف مقاولة ضمن برنامج تفتيش الشغل، وصرح بوجود صعوبات كبيرة لتغطية ومراقبة الأنشطة المتعلقة بالقطاع الغير مهيكل.

وبخصوص القانون التنظيمي لقانون الإضراب، صرح أن هناك تشاور مع النقابات والقطاعات الحكومية والباطرونا والمعنيين بهذا

القانون، وتم الوصول إلى عدة تعديلات والتوافق بشأنها، وسيتم العمل على بلورتها كمشاريع تعديلات على مقتضياته بالمؤسسة التشريعية.

أما فيما يتعلق بالحوار الاجتماعي، أبان أن أدبيات منظمة العمل الدولية تعتبر أن التشاور، وطلب أي معلومة من النقابات يعد نوعا من أنواع الحوار الاجتماعي.

وبالنسبة لقانون النقابات، صرح بأنه تم إنجاز مسودة بشأنه، وتم إرسالها إلى النقابات لما يناهز 3 أشهر بهدف معرفة ملاحظاتهم وآرائهم بشأنه، إلا أن الوزارة لحد الآن لم تتوصل بأية اقتراحات نقابية في الموضوع.

أما فيما يخص الحماية الاجتماعية، فقد أشار إلى وجود عدة مراسيم جاهزة ومراسيم في طور الإنجاز ويتعلق الأمر بالفئات التالية والتي يتراوح عددهم فيما يلي :

- العدول : 3000	- المقاولون الذاتيون : 200 ألف
- القابلات : 100	- التراجمة : 310 ألف
- المروضون الطبيون : 3000	- الأطباء العامون : 5 آلاف
- المفوضون القضائيون : 1600	- الأطباء الأخصائيون : 8 آلاف
- المرشدون السياحيون : 3500	- الجراحون : 100
- التجار الماسكون للمحاسبة : 57 ألف	- النسخ : 600
- التجار الخاضعون للنظام الجزافي : 235 ألف	- الفنانون : 7000
- التجار المتنقلون المنظمون : 60 ألف	- المهندسون المعماريون : 3000
- التجار المتنقلون غير المنظمون : 370 ألف	

هذا، وصرح بأن هناك فئات مقبلين على الإشتغال على أوضاعها الصعبة كفئة الفلاحين التي يناهز عددهم مليونين تقريبا، وهذا يتم بتشاور

مع جميع الهيآت الموجودة في القطاع والمنظمات النقابية والجمعيات الممثلة لهذه الفئات.

أما بالنسبة للأشخاص الحاملي لبطاقة الرميد، أعرب أن هناك تكلفة بالنسبة لهذا النظام في إطار الحماية الاجتماعية والتغطية الصحية، إذ أن المبلغ الإجمالي للتغطية الصحية خلال السنة المقبلة قد وصل في مجموعه إلى 14 مليار درهم، والدولة تساهم بشكل مهم في توفير التغطية الصحية لهؤلاء الأشخاص.

وارتباطا بموضوع الحماية الاجتماعية، اعتبر أن التعويضات العائلية تعد أيضا أكثر أهمية، مشيرا إلى وجود 4 ملايين طفل مستفيد، كما يوجد صندوق التعويض عن فقدان الشغل والتقاعد والدولة تشتغل على مستوى البحث عن طرق التمويل، وحتى يتم إنزال البرامج المتعلقة بالحماية الاجتماعية والتغطية الصحية في الوقت المحدد.

وأوضح أنه سيتم تطبيق إجبارية التأمين مستقبلا بشأن الأمراض المهنية، مشيرا إلى وجود سياسة وطنية وبرنامج وطني، وهناك دراسات لمعرفة الآثار وسيتم تنزيل هذه الإجراءات والتي ستكون في صالح الأجراء بعد الجائحة.

وأشار إلى أنه يتم الاشتغال حاليا على مشروع قانون إطار للصحة والسلامة، يهم أجراء القطاع العام، وهناك نقاش مفتوح بشأن أجراء القطاع الخاص وسيشكل مكسبا مهما للأجراء في حالة إخراجه لحيز التطبيق.

وبشأن الاتفاقيات الجماعية في المقاولة، أفاد أنه يتم إيداعها في وزارة التشغيل وتصبح عبارة عن مرجع، وبالتالي يصبح ما يسري على عدم تنفيذ الاتفاقية الجماعية هو ما يسري عليه قانون الشغل.

وذكر أن مرصد الدراسات لا يتوفر على إمكانيات لإنتاج أرقام خاصة بسوق الشغل، والقيام بدراسة حول حاجيات المقاولات بسوق الشغل سنويا، وهذا الأمر جد مهم لمعرفة إن كانت هناك توازنات في إطار سوق الشغل، وللوقوف حول كيفية توجيه التكوينات لقطاع معين.

وبالنسبة للاتفاقيات الدولية، كاتفاقية 190، أفاد أنه تم إبرامها خلال سنة 2019، وصادقت عليها دولتين، وهناك توصية للمصادقة عليها خلال سنة 2021، ويتم التفاعل مع جميع القطاعات الحكومية والمعنية للمصادقة عليها مستقبلا، ويتم الدراسة بشأنها لتجاوز أي تحفظات بشأنها.

وختاما، دعا إلى فتح نقاش واسع ووضع تصور حول معهد الصحة والسلامة، وخلال هذه الفترة التي ستعرف المصادقة على السياسة الوطنية للصحة والسلامة.

وصرح بأنه ستتم إحالة أجوبة كتابية مفصلة إلى اللجنة تتضمن إجابة على مجمل التساؤلات التي طرحها السيدات والسادة المستشارين أثناء مناقشة الميزانية الفرعية لهذه الوزارة.

لوائح إثبات حضور السيدات والسادة المستشارين

المملكة المغربية
البرلمان
مجلس المستشارين
لجنة التعليم و الشؤون الثقافية و الاجتماعية

ورقة إثبات حضور
السيدات والسادة المستشارين

الولاية التشريعية: 2015-2021
السنة التشريعية : 2020–2021
دورة أكتوبر 2020

اجتماع رقم :
تاريخ انعقاد الاجتماع : الأربعاء 25 نونبر 2020
الساعة: من ..... إلى 16.30

عدد الحاضرين في اللجنة : 22
عدد الحاضرين من أعضاء اللجنة: .....
عدد المعتذريـــــــن: .....
عدد المتغيبـــــــن: .....
نسبة الحضور بالنسبة لأعضاء اللجنة : .....
المدة الزمنية : ساعة و ثلاثون دقيقة

جدول الأعمال : دراسة مشروع الميزانية الفرعية لوزارة التربية الوطنية والتكوين المهني والتعليم العالي والبحث العلمي برسم السنة المالية 2021

السيدات والسادة المستشارون أعضاء المكتب

المهمة	الاسم	الفريق أو المجموعة البرلمانية	التوقيع
رئيس اللجنة	المستشار عبد العلي حامي الدين	فريق العدالة والتنمية	حاضر
الخليفة الأول	المستشار عبد الرحمان الدريسي	الفريق الحركي	حاضر
الخليفة الثاني	المستشارة نجاة كمير	فريق الأصالة والمعاصرة	حاضرة
الخليفة الثالث	المستشار محمد ريحان	الفريق الاشتراكي	
الخليفة الرابع	المستشار إدريس الراضي	الفريق الدستوري الديمقراطي الاجتماعي	
الخليفة الخامس	المستشار جمال الدين العكرود	فريق التجمع الوطني للأحرار	
الخليفة السادس	المستشار عبد الكريم لهوايشري	فريق العدالة والتنمية	عن طريق الوكالة
الأمينة	المستشارة نائلة مية التازي	فريق الاتحاد العام لمقاولات المغرب	عن طريق الوكالة
مساعدة الأمينة	المستشارة رجاء الكساب	مجموعة الكونفدرالية الديمقراطية للشغل	حاضرة
المقررة	المستشارة خديجة الزومي	الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية	
مساعدة المقررة	المستشارة أمال العمري	فريق الاتحاد المغربي للشغل	حاضرة

المملكة المغربية
البرلمان
مجلس المستشارين
لجنة التعليم و الشؤون الثقافية و الاجتماعية

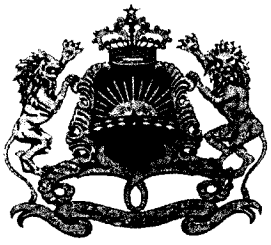

ورقة إثبات حضور
السيدات والسادة المستشارين

جدول الأعمال : دراسة مشروع الميزانية الفرعية لوزارة التربية الوطنية والتكوين المهني والتعليم العالي والبحث العلمي برسم السنة المالية 2021

السيدات و السادة المستشارون أعضاء اللجنة

الاسم	الفريق أو المجموعة البرلمانية	التوقيع
المستشارة فاطمة الحبوسي	الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية	
المستشارة فاطمة عميري		حاضرة
المستشار عبد الصمد قيوح		
المستشار أحمد تويزي	فريق الأصالة والمعاصرة	حاضر
المستشار مبارك جميلي	فريق العدالة والتنمية	حاضر
المستشار عزيز مهدب	الفريق الحركي	

المملكة المغربية
البرلمان
مجلس المستشارين
لجنة التعليم و الشؤون الثقافية و الاجتماعية

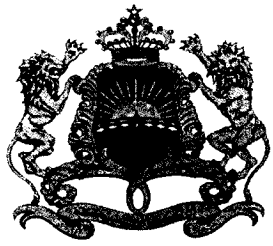

ورقة إثبات حضور
السيدات والسادة المستشارين

جدول الأعمال : دراسة مشروع الميزانية الفرعية لوزارة التربية الوطنية والتكوين المهني والتعليم العالي والبحث العلمي برسم السنة المالية 2021

السادة المستشارون غير أعضاء اللجنة

الاسم	الفريق أو المجموعة البرلمانية	التوقيع
المستشار محمد الدكوري	فريق التجمع الوطني للأحرار	
المستشارة فاطمة الزهراء العيادي	الاتحاد المغربي للشغل	
المستشار وداد الفاسي	الاتحاد المغربي للشغل	
المستشار الحسين المرسوح	فريق الاصالة والمعاصرة	
المستشار مبارك العاريا	مجموعة الكنفدرالية الديمقراطية للشغل	
المستشار علي الهرتي	فريق العدالة والتنمية	
المستشار عبد الحق حسناك	مجموعة الكنفدرالية الديمقراطية للشغل	
المستشار عبد الله أحمر	التقدم والاشتراكية	
المستشار امبارك السباعي	رئيس الفريق الحركي	
المستشارة وادنت آيت بلا	الفريق الاستقلالي الديمقراطي والاجتماعي	
أمين عبد الله	الفريق الحركي	
[illegible]	[illegible]	
حفظي عبد الله	الاتحاد العام لمقاولات المغرب	حاضرة بعد

المملكة المغربية
البرلمان
مجلس المستشارين
لجنة التعليم و الشؤون الثقافية و الاجتماعية

ورقة إثبات حضور
السيدات والسادة المستشارين

الولاية التشريعية: 2015-2021
السنة التشريعية : 2020–2021
دورة أكتوبر 2020
اجتماع رقم : 4
تاريخ انعقاد الاجتماع : الجمعة 27 نونبر 2020
الساعة: من 17h30 إلى 19h

عدد الحاضرين في اللجنة : 14
عدد الحاضرين من أعضاء اللجنة: 11
عدد المعتذريـــــــن: .....
عدد المتغيبيـــــــن: .....
نسبة الحضور بالنسبة لأعضاء اللجنة : .....
المدة الزمنية : 2 ساعات و دقيقة

جدول الأعمال : دراسة مشروع الميزانية الفرعية لوزارة الثقافة والشباب والرياضة برسم السنة المالية 2021

السيدات والسادة المستشارون أعضاء المكتب

المهمة	الاسم	الفريق أو المجموعة البرلمانية	التوقيع
رئيس اللجنة	المستشار عبد العلي حامي الدين	فريق العدالة والتنمية	حاضر
الخليفة الأول	المستشار عبد الرحمان الدريسي	الفريق الحركي	عن طريق التواصل عن بعد
الخليفة الثاني	المستشارة نجاة كمير	فريق الأصالة والمعاصرة	عن طريق التواصل عن بعد
الخليفة الثالث	المستشار محمد ريحان	الفريق الاشتراكي	
الخليفة الرابع	المستشار إدريس الراضي	الفريق الدستوري الديمقراطي الاجتماعي	
الخليفة الخامس	المستشار جمال الدين العكرود	فريق التجمع الوطني للأحرار	
الخليفة السادس	المستشار عبد الكريم لهوايشري	فريق العدالة والتنمية	حاضر
الأمينة	المستشارة نائلة مية التازي	فريق الاتحاد العام لمقاولات المغرب	عن طريق التواصل عن بعد
مساعدة الأمينة	المستشارة رجاء الكساب	مجموعة الكونفدرالية الديمقراطية للشغل	حاضر
المقررة	المستشارة خديجة الزومي	الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية	
مساعدة المقررة	المستشارة أمال العمري	فريق الاتحاد المغربي للشغل	عن طريق التواصل عن بعد

المملكة المغربية
البرلمان
مجلس المستشارين
لجنة التعليم و الشؤون الثقافية و الاجتماعية

ورقة إثبات حضور
السيدات والسادة المستشارين

جدول الأعمال : دراسة مشروع الميزانية الفرعية لوزارة الثقافة والشباب والرياضة برسم السنة المالية 2021

السيدات و السادة المستشارون أعضاء اللجنة

الاسم	الفريق أو المجموعة البرلمانية	التوقيع
المستشارة فاطمة الحبوسي	الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية	حاضرة عن بعد
المستشارة فاطمة عميري		حاضرة
المستشار عبد الصمد قيوح		
المستشار أحمد تويزي	فريق الأصالة والمعاصرة	حاضر
المستشار مبارك جميلي	فريق العدالة والتنمية	حاضر عن طريق التواصل عن بعد
المستشار عزيز مهدب	الفريق الحركي	

المملكة المغربية
البرلمان
مجلس المستشارين
لجنة التعليم و الشؤون الثقافية و الاجتماعية

ورقة إثبات حضور
السيدات والسادة المستشارين

جدول الأعمال : دراسة مشروع الميزانية الفرعية لوزارة الثقافة والشباب والرياضة برسم السنة المالية 2021

السادة المستشارون غير أعضاء اللجنة

الاسم	الفريق أو المجموعة البرلمانية	التوقيع
المستشار فاطمة الزهراء العباوي	الاتحاد المغربي للشغل	حاضرة
المستشار عبد الحميد فاتحي	وديهن الفريق الاشتراكي	حاضر
المستشارة عائشة أرعلي	الفريق الدستوري الديمقراطي الاجتماعي	حاضرة

المملكة المغربية
البرلمان
مجلس المستشارين
لجنة التعليم و الشؤون الثقافية و الاجتماعية

ورقة إثبات حضور
السيدات والسادة المستشارين

الولاية التشريعية: 2015-2021
السنة التشريعية : 2020–2021
دورة أكتوبر 2020
اجتماع رقم : 05
تاريخ انعقاد الاجتماع : السبت 28 نونبر 2020
الساعة: من 10h إلى 15h30

عدد الحاضرين في اللجنة : 11
عدد الحاضرين من أعضاء اللجنة: 08
عدد المعتذرين: .....
عدد المتغيبين: .....
نسبة الحضور بالنسبة لأعضاء اللجنة : 57%
المدة الزمنية : 5 ساعات و 30 دقيقة

جدول الأعمال : دراسة مشروع الميزانية الفرعية لوزارة الصحة برسم السنة المالية 2021

السيدات والسادة المستشارون أعضاء المكتب

المهمة	الاسم	الفريق أو المجموعة البرلمانية	التوقيع
رئيس اللجنة	المستشار عبد العلي حامي الدين	فريق العدالة والتنمية	حاضر
الخليفة الأول	المستشار عبد الرحمان الدريسي	الفريق الحركي	التواصل عن بعد
الخليفة الثاني	المستشارة نجاة كمير	فريق الأصالة والمعاصرة	حاضرة
الخليفة الثالث	المستشار محمد ريحان	الفريق الاشتراكي	
الخليفة الرابع	المستشار إدريس الراضي	الفريق الدستوري الديمقراطي الاجتماعي	
الخليفة الخامس	المستشار جمال الدين العكرود	فريق التجمع الوطني للأحرار	
الخليفة السادس	المستشار عبد الكريم لهوايشري	فريق العدالة والتنمية	حاضر
الأمينة	المستشارة نائلة مية التازي	فريق الاتحاد العام لمقاولات المغرب	حاضرة عن بعد التواصل
مساعدة الأمينة	المستشارة رجاء الكساب	مجموعة الكونفدرالية الديمقراطية للشغل	حاضرة
المقررة	المستشارة خديجة الزومي	الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية	
مساعدة المقررة	المستشارة أمال العمري	فريق الاتحاد المغربي للشغل	التواصل عن بعد

المملكة المغربية
البرلمان
مجلس المستشارين
لجنة التعليم و الشؤون الثقافية و الاجتماعية

ورقة إثبات حضور
السيدات والسادة المستشارين

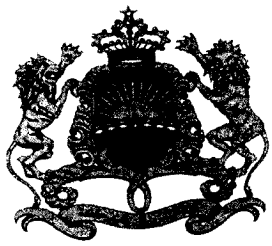

جدول الأعمال : دراسة مشروع الميزانية الفرعية لوزارة الصحة برسم السنة المالية 2021

السيدات و السادة المستشارون أعضاء اللجنة

الاسم	الفريق أو المجموعة البرلمانية	التوقيع
المستشارة فاطمة الحبوسي	الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية	حاضرة عن طريق التواصل عن بعد
المستشارة فاطمة عميري		حاضرة
المستشار عبد الصمد قيوح		
المستشار أحمد تويزي	فريق الأصالة والمعاصرة	
المستشار مبارك جميلي	فريق العدالة والتنمية	عن طريق التواصل عن بعد
المستشار عزيز مهدب	الفريق الحركي	

المملكة المغربية
البرلمان
مجلس المستشارين
لجنة التعليم و الشؤون الثقافية و الاجتماعية

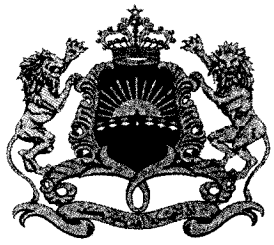

ورقة إثبات حضور
السيدات والسادة المستشارين

جدول الأعمال : دراسة مشروع الميزانية الفرعية لوزارة الصحة برسم السنة المالية 2021

السادة المستشارون غير أعضاء اللجنة

الاسم	الفريق أو المجموعة البرلمانية	التوقيع
المستشارة فاطمة الزهراء اليعبادي	الاتحاد المغربي للشغل	
المستشار رفاضي عبد الحميد	رئيس الفريق الاشتراكي	
المستشارة عائشة ايتمان	الفريق الدستوري الديمقراطي الاجتماعي	
المستشار محمد الشيخ بيد الله	فريق الأصالة والمعاصرة	

المملكة المغربية
البرلمان
مجلس المستشارين
لجنة التعليم و الشؤون الثقافية و الاجتماعية

ورقة إثبات حضور
السيدات والسادة المستشارين

الولاية التشريعية: 2015-2021
السنة التشريعية : 2020–2021
دورة أكتوبر 2020

اجتماع رقم : 06
تاريخ انعقاد الاجتماع : الاثنين 30 نونبر 2020
الساعة: من 14h00 إلى 14h45

عدد الحاضرين في اللجنة : 09
عدد الحاضرين من أعضاء اللجنة: 07
عدد المعتذريـــــــن:
عدد المتغيبيـــــــن:
نسبة الحضور بالنسبة لأعضاء اللجنة :
المدة الزمنية : ساعة وكاد وقت

جدول الأعمال : دراسة مشروع الميزانية الفرعية لوزارة التضامن والتنمية الاجتماعية والمساواة والأسرة برسم السنة المالية 2021

السيدات والسادة المستشارون أعضاء المكتب

المهمة	الاسم	الفريق أو المجموعة البرلمانية	التوقيع
رئيس اللجنة	المستشار عبد العلي حامي الدين	فريق العدالة والتنمية	حاضر
الخليفة الأول	المستشار عبد الرحمان الدريسي	الفريق الحركي	حاضر عن طريق تقنية التواصل عن بعد
الخليفة الثاني	المستشارة نجاة كمير	فريق الأصالة والمعاصرة	حاضرة تقنية التواصل عن بعد
الخليفة الثالث	المستشار محمد ريحان	الفريق الاشتراكي	
الخليفة الرابع	المستشار إدريس الراضي	الفريق الدستوري الديمقراطي الاجتماعي	
الخليفة الخامس	المستشار جمال الدين العكرود	فريق التجمع الوطني للأحرار	
الخليفة السادس	المستشار عبد الكريم لهوايشري	فريق العدالة والتنمية	حاضر
الأمينة	المستشارة نائلة مية التازي	فريق الاتحاد العام لمقاولات المغرب	
مساعدة الأمينة	المستشارة رجاء الكساب	مجموعة الكونفدرالية الديمقراطية للشغل	حاضرة
المقررة	المستشارة خديجة الزومي	الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية	حاضرة
مساعدة المقررة	المستشارة أمال العمري	فريق الاتحاد المغربي للشغل	

المملكة المغربية
البرلمان
مجلس المستشارين
لجنة التعليم و الشؤون الثقافية و الاجتماعية

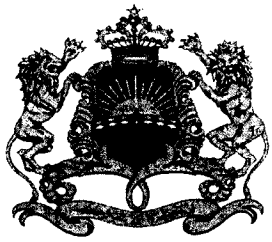

ورقة إثبات حضور
السيدات والسادة المستشارين

جدول الأعمال : دراسة مشروع الميزانية الفرعية لوزارة التضامن والتنمية الاجتماعية والمساواة والأسرة برسم السنة المالية 2021

السيدات و السادة المستشارون أعضاء اللجنة

الاسم	الفريق أو المجموعة البرلمانية	التوقيع
المستشارة فاطمة الحبوسي	الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية	عن طريق التواصل عن بعد
المستشارة فاطمة عميري		
المستشار عبد الصمد قيوح		
المستشار أحمد تويزي	فريق الأصالة والمعاصرة	
المستشار مبارك جميلي	فريق العدالة والتنمية	
المستشار عزيز مهدب	الفريق الحركي	

المملكة المغربية
البرلمان
مجلس المستشارين
لجنة التعليم و الشؤون الثقافية و الاجتماعية

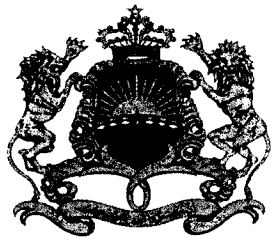

ورقة إثبات حضور
السيدات والسادة المستشارين

جدول الأعمال : دراسة مشروع الميزانية الفرعية لوزارة التضامن والتنمية الاجتماعية والمساواة والأسرة برسم السنة المالية 2021

السادة المستشارون غير أعضاء اللجنة

الاسم	الفريق أو المجموعة البرلمانية	التوقيع
المستشارة فاطمة الزهراء	الاتحاد المغربي للشغل	
المستشارة عائشة ايعلا	الفريق الدستوري الديمقراطي الاجتماعي	

المملكة المغربية
البرلمان
مجلس المستشارين
لجنة التعليم و الشؤون الثقافية و الاجتماعية

ورقة إثبات حضور
السيدات والسادة المستشارين

الولاية التشريعية: 2015-2021
السنة التشريعية : 2020–2021
دورة أكتوبر 2020

اجتماع رقم :
تاريخ انعقاد الاجتماع : الأربعاء 2 دجنبر 2020
الساعة: من ..... إلى .....

عدد الحاضرين في اللجنة : .....
عدد الحاضرين من أعضاء اللجنة: .....
عدد المعتذرين: .....
عدد المتغيبين: .....
نسبة الحضور بالنسبة لأعضاء اللجنة : .....
المدة الزمنية : .....

جدول الأعمال : دراسة مشروع الميزانية الفرعية لوزارة الشغل والإدماج المهني برسم السنة المالية 2021

السيدات والسادة المستشارون أعضاء المكتب

المهمة	الاسم	الفريق أو المجموعة البرلمانية	التوقيع
رئيس اللجنة	المستشار عبد العلي حامي الدين	فريق العدالة والتنمية	حاضر
الخليفة الأول	المستشار عبد الرحمان الدريسي	الفريق الحركي	حاضر
الخليفة الثاني	المستشارة نجاة كمير	فريق الأصالة والمعاصرة	
الخليفة الثالث	المستشار محمد ريحان	الفريق الاشتراكي	
الخليفة الرابع	المستشار إدريس الراضي	الفريق الدستوري الديمقراطي الاجتماعي	
الخليفة الخامس	المستشار جمال الدين العكرود	فريق التجمع الوطني للأحرار	
الخليفة السادس	المستشار عبد الكريم لهوايشري	فريق العدالة والتنمية	حاضر عن طريق التواصل عن بعد
الأمينة	المستشارة نائلة مية التازي	فريق الاتحاد العام لمقاولات المغرب	
مساعدة الأمينة	المستشارة رجاء الكساب	مجموعة الكونفدرالية الديمقراطية للشغل	حاضرة
المقررة	المستشارة خديجة الزومي	الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية	
مساعدة المقررة	المستشارة أمال العمري	فريق الاتحاد المغربي للشغل	حاضرة

المملكة المغربية
البرلمان
مجلس المستشارين
لجنة التعليم و الشؤون الثقافية و الاجتماعية

ورقة إثبات حضور
السيدات والسادة المستشارين

جدول الأعمال : دراسة مشروع الميزانية الفرعية لوزارة الشغل والإدماج المهني برسم السنة المالية 2021

السيدات و السادة المستشارون أعضاء اللجنة

الاسم	الفريق أو المجموعة البرلمانية	التوقيع
المستشارة فاطمة الحبوسي	الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية	حاضرة عن طريق التواصل عن بعد
المستشارة فاطمة عميري		حاضرة عن طريق التواصل عن بعد
المستشار عبد الصمد قيوح		
المستشار أحمد تويزي	فريق الأصالة والمعاصرة	حاضر عن طريق التواصل عن بعد
المستشار مبارك جميلي	فريق العدالة والتنمية	حاضر
المستشار عزيز مهدب	الفريق الحركي	

المملكة المغربية
البرلمان
مجلس المستشارين
لجنة التعليم و الشؤون الثقافية و الاجتماعية

ورقة إثبات حضور
السيدات والسادة المستشارين

جدول الأعمال : دراسة مشروع الميزانية الفرعية لوزارة الشغل والإدماج المهني برسم السنة المالية 2021

السادة المستشارون غير أعضاء اللجنة

الاسم	الفريق أو المجموعة البرلمانية	التوقيع
امساري فاطمة الزهراء البحاوي	فريق الاتحاد الدستوري	حاضرة.
المختار محمد ادعي	فريق التجمع الوطني للأحرار	

المملكة المغربية
البرلمان
مجلس المستشارين
لجنة التعليم و الشؤون الثقافية و الاجتماعية

ورقة إثبات حضور
السيدات والسادة المستشارين

الولاية التشريعية: 2015-2021
السنة التشريعية : 2020–2021
دورة أكتوبر 2020

اجتماع رقم :
تاريخ انعقاد الاجتماع : الجمعة 4 دجنبر 2020
الساعة: من ١٩h١٨ إلى ١٩h٣٥

عدد الحاضرين في اللجنة :
عدد الحاضرين من أعضاء اللجنة: 6
عدد المعتذرين:
عدد المتغيبين:
نسبة الحضور بالنسبة لأعضاء اللجنة : 35%
المدة الزمنية : ١٨ دقيقة

جدول الأعمال : التصويت على مجموع الميزانيات الفرعية التي تدخل ضمن اختصاصات اللجنة برسم السنة المالية 2021

السيدات والسادة المستشارون أعضاء المكتب

المهمة	الاسم	الفريق أو المجموعة البرلمانية	التوقيع
رئيس اللجنة	المستشار عبد العلي حامي الدين	فريق العدالة والتنمية	
الخليفة الأول	المستشار عبد الرحمان الدريسي	الفريق الحركي	
الخليفة الثاني	المستشارة نجاة كمير	فريق الأصالة والمعاصرة	
الخليفة الثالث	المستشار محمد ريحان	الفريق الاشتراكي	
الخليفة الرابع	المستشار إدريس الراضي	الفريق الدستوري الديمقراطي الاجتماعي	
الخليفة الخامس	المستشار جمال الدين العكرود	فريق التجمع الوطني للأحرار	
الخليفة السادس	المستشار عبد الكريم لهوايشري	فريق العدالة والتنمية	
الأمينة	المستشارة نائلة مية التازي	فريق الاتحاد العام لمقاولات المغرب	
مساعدة الأمينة	المستشارة رجاء الكساب	مجموعة الكونفدرالية الديمقراطية للشغل	
المقررة	المستشارة خديجة الزومي	الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية	
مساعدة المقررة	المستشارة أمال العمري	فريق الاتحاد المغربي للشغل	

المملكة المغربية
البرلمان
مجلس المستشارين
لجنة التعليم و الشؤون الثقافية و الاجتماعية

ورقة إثبات حضور
السيدات والسادة المستشارين

جدول الأعمال : التصويت على مجموع الميزانيات الفرعية التي تدخل ضمن اختصاصات اللجنة برسم السنة المالية 2021

السيدات و السادة المستشارون أعضاء اللجنة

الاسم	الفريق أو المجموعة البرلمانية	التوقيع
المستشارة فاطمة الحبوسي	الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية	
المستشارة فاطمة عميري		
المستشار عبد الصمد قيوح		
المستشار أحمد تويزي	فريق الأصالة والمعاصرة	
المستشار مبارك جميلي	فريق العدالة والتنمية	
المستشار عزيز مهدب	الفريق الحركي	

المملكة المغربية
البرلمان
مجلس المستشارين
لجنة التعليم و الشؤون الثقافية و الاجتماعية

ورقة إثبات حضور

السيدات والسادة المستشارين

جدول الأعمال : التصويت على مجموع الميزانيات الفرعية التي تدخل ضمن اختصاصات اللجنة برسم السنة المالية 2021

السادة المستشارون غير أعضاء اللجنة

الاسم	الفريق أو المجموعة البرلمانية	التوقيع